الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لحضر . باتنة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عنوان الأطروحة

الزراعة الجزائرية والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية

فرع اقتصاد التنمية

إعدادالطالب: **تحت إشراف:**

رشيد عدوان **أ.د.زموري مسعود**

لجنة المناقشة

أ.د. زيتوني عمار	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د , زموري مسعود	جامعة باتنة	مقررا
أ.د. ماضي بلقاسم	جامعة عنابة	عضوا
أ.د. سحنون محمد	جامعة قسنطينة	عضوا
أ.د. بن تركي عز الدين	جامعة قسنطينة	عضوا
د. ديلمي لخضر	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب، الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والارض، ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار"

صدق الله العظيم

سورة آل عمران

الآيات 190و 191

الإهداء

إلى والدي الكريمين الذين مهما قلت لن أتمكن من الوفاء بحقهما

حفظهما الله و رعاهما و بارك فيهما

إلى زوجتي و أبنائي: محمد الأمين، أسماء، إيناس و منصف صهيب

إلى والدي زوجتي حفظهما الله ورعاهما

إلى كل الذين وقفوا إلى جانبي و ترقبوا بشغف و شوق كبيرين إتمام هذا العمل

إلى كل من علمني و فتح عيني على نور العلم

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

رشيد عدوان

شكر و تقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، الحمد والشكر للرحمن الرحيم، اللهم لك الحمد حتى ترضى، و لك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى.

أما بعد فلا يسعني في هذا المقام سوى أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل الذي آمل من الله العلي القدير أن يكون فاتحة خير، فأتمكن لا أقول من مواصلة البحث و لكن قبل ذلك الولوج في ميدان البحث، وما ذلك على الله بعزيز.

أقدم تشكراتي الخالصة لأستاذي وصديقي الأستاذ الدكتور مسعود زموري على النصائح القيمة التي ما فتئ يسديها إلي في كل خطوة من خطوات بحثي هذا، فكان معي صبورا، و كان نعم الأستاذ والأخ النصوح، الغيور على مصلحتي أكثر مما كنت أنا نفسي عنها، فلا يسعني إلا أن أكون له شاكرا، والله على ما أقول شهيد.

كما أتقدم بخالص شكري للأساتذة الأجلاء الذين رضوا بمناقشة هذا العمل المتواضع، خصوصا ونحن على مشارف نهاية السنة الدراسية وما تحمله من متاعب وأشغال وانشغالات، فبارك الله فيهم وجزاهم خير جزاء من فضله الواسع.

فهرس المحتويات

مقدمــة 7

القسم الأول: التنمية الاقتصادية وأهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي 15

الفصل الأول: التنمية والنمو الاقتصادي 17

الفصل الثاني: العجز الغذائي والاختلال الهيكلي لقطاع الزراعة 64

مقارنة بين وضعية مداخيل ضعيفة و مداخيل عالية في ثلاث ميادين. 79

القسم الثاني: الزراعة الجزائرية وضعها وأفاقها. 97

الفصل الأول: الوضع الراهن للزراعة الجزائرية 99

توزيع السكان العاملين في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003 - 2008). 115

تطور توزيع السكان الجزائريين بين المدن والأرياف بالنسبة المئوية (%) 117

توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط الفترة 2003 - 2008 (بـ%). 119

توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط سنة 2003 .2006 120

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وحصته من مجموع الناتج المحلي الإجمالي 122

مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد 123

تطور المساحات الزراعية المستحوذ عليها من طرف الأوروبيين 125

توزيع الاستغلاليات حسب حجمها سنة 1950 126

الوضعية القانونية لاستغلاليات القطاع الخاص الوطني سنة 1964 128

التوزيع العام للأراضي المستخدمة من طرف الزراعة من الحملة الزراعية98/97 إلى 09/08 142

بيانات حول المساحة المزروعة للفرد في الجزائر 143

مؤشر حاجز المياه المقترح من مالين فالكنمارك 145

نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب. 146

توزيع المساحات المروية حسب الزراعات وحسب نوعية وأصناف المياه المستعملة سنة 2005 158

تطور المساحات المروية بالهكتار (2000– 2004) 159

تطور عدد السكان و معدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 1960- 2011 164

عدد العمال الزراعيين ونسبتهم إلى العدد الكلي للعمال 165

الفصل الثاني: الإصلاحات الزراعية و آثارها على الإنتاج 168
المبالغ المخصصة لكل قطاع خلال الفترة (1967-1989) 175
تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 1998 – 2009 181
تطور استعمال المساحات الزراعية خلال الفترة 2001- 2009 184
تطور استعمال المساحات الزراعية خلال الفترة 2001- 2009 بالنسبة المئوية 185
تطور تربية الأنعام خلال الفترة 98/1997 إلى 09/2008 189
تطور إنتاج اللحوم و منتوجات غذائية أخرى 190
مقارنة تطور الإنتاجية في ثلاث منتجات نباتية في مجموعة من الدول العربية 193
تطور وسائل الإنتاج الزراعي 199
تطور القاعدة الديموغرافية في الجزائر (1960 – 2011) 202
القسم الثالث: الزراعة الجزائرية و المنظمة العالمية للتجارة. 205
الفصل الأول: المحيط الاقتصادي الخارجي وانعكاساته على الزراعة في الجزائر 207
نسبة الرسوم الجمركية من قيمة السلع المصنعة لعينة من الدول 209
تطور تكاليف النقل و الاتصال 1930-1990: 210
الفصل الثاني: الملف الزراعي و انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. 217
فهرس الجداول 251

مقدمــة

دخلت الجزائر الألفية الثالثة بمعدل مرتفع للنمو السكاني، و هو ما يعني مضاعفة عدد السكان كل 45 سنة، إضافة إلى النسبة المرتفعة جدا من السكان الريفيين، والذين تعتمد النسبة الغالبة منهم على الزراعة وعمل الأرض لكسب معيشتهم، وواردات غذائية تستحوذ على نسبة كبيرة جدا من الواردات الكلية في أغلب السنوات، وبصفة متزايدة باستمرار في كل سنة، مما يخلق مشكلة في الواردات الجزائرية و يعمق من التبعية الغذائية للجزائر، ويضيع من الفرص التمويلية للتنمية الاقتصادية.

دخلت الجزائر الألفية الثالثة مثقلة بديون خارجية ثقيلة، و أعباء سياسية معتبرة ووضع أمني جد حرج و وضع زراعي . غذائي لم يعرف وجها مشرقا منذ الفترات الأولى للاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 وإلى يومنا هذا، بل ازدادت أزمته تعقيدا وتعمقا مع مرور الوقت، وهذا رغم مختلف السياسات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر و ما انطوت عليه من إصلاحات وترتيبات، والتي لم تُجْدِي في واقع الأمر شيئا معتبرا، رغم وجود بعض الإشارات الايجابية المشجعة نسبيا والتي تجعل الأمل قائما في إمكانية النهوض بهذا القطاع قائمة وقابلة للتحقيق لو توفرت له ظروف محددة وإرادة مصرة على ذلك، و يمكن اختصار هذه الإشارات الايجابية في ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في:

- محاولة رفع المساحات المزروعة فعلا بما يتم استصلاحه من الأراضي، سواء في الشمال أو في الجنوب.
- محاولات جادة لرفع قدرات الري و إيجاد سياسة حكيمة للري و التسيير العقلاني للموارد المائية على المدى الطويل.
- محاولات جادة لرفع الإنتاجية و تطوير بعض الزراعات الكثيفة.

تحت ظل هذه الظروف وغيرها كثير، و في ظل نظام عالمي جديد بدأ تشكله مع بداية التسعينات، أي مع جولة أوروغواي (1987–1994) بدعائمه الثلاثة: المنظمة العالمية للتجارة، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، والذي يحمل في طياته الكثير من المخاطر، للدول الضعيفة خاصة، دون أن ننسى ما يمكن أن يحمله من الفرص الكثيرة التي يمكن استثمارها، و المحصلة النهائية لأي قطر أو أمة، سوف تتحدد بمدى الكفاءة ة الجدية في التعامل معه.

ولأن هذا الوضع لا يعطي خيارا للدول في الانضمام تحت رايته، وما يعني ذلك من الانصياع لشروط المنظمة العالمية للتجارة و حليفيها (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي)، و ما تفرضه من أوضاع جديدة.

و إذ سارعت الجزائر ككثير من الدول العربية والنامية للانضمام لهذه المنظمة و محاولة كسب رضا أعضائها للسماح لها بذلك، و بالتالي السعي الحثيث لتحقيق الشروط الكثيرة والإجابة على الأسئلة المتعددة المطروحة عليها قبل تمكينها من هذا الانضمام الموعود.

الإشكالية

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يحمل عددا من الامتيازات و المخاطر، وهذا يجعلنا نطرح مجموعة من الأسئلة، ستمثل الإجابة عليها تفاصيل بحثنا هذا، و نوجز ذلك في التالي:

- هل تملك الجزائر الشروط التي تؤهلها لهذا الانضمام؟
- و ما هي الشروط الواجب توافرها في القطاع الزراعي خاصة . و الذي هو موضوع دراستنا . لإرضاء أصحاب القرار في المنظمة العالمية للتجارة من جهة، و تحقيق نتائج إيجابية للاقتصاد الجزائري من جهة ثانية؟
- ما هي الميزات النسبية لهذا القطاع و التي تمكنه من منافسة . بل حتى مجرد الدفاع عن نفسه . دول غنية و شركات عابرة للقارات قوية ومتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا و ...؟

للإجابة على هذه التساؤلات تم طرح الإشكالية التالية:

لماذا تستورد الجزائر من الغذاء أكثر مما تنتج؟ هل لنقص في الموارد اللازمة أم لسوء في استخدامها، وهل يمكن تفسير هذه الفجوة فقط بالأسباب الداخلية، أم أن للأسباب الخارجية منها دور في ذلك، هل يمكن الاكتفاء بمحاولة تفسيرها وترجمتها بالتفاوت بين إنتاج زراعي غذائي راكد و وحاجات غذائية متنامية لأفراد مجتمع متنامي بدوره بسرعة معتبرة؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة:

- هل يمكن إعزاء أغلب التفسيرات إلى تسارع النمو الديمغرافي، وتطور الطلب الداخلي على الغذاء، وما يعنيه من زيادة الطلب؟
- هل ضعف الإنتاج الزراعي، وما يعنيه من تأخر في توفير الإنتاج الغذائي، سواء منه الموجه للاستهلاك مباشرة، أو الذي يمثل مدخلات للصناعات الغذائية الزراعية يعتبر عائقا للتنمية؟

نظرا لهذه الأسباب مجتمعة وما يتولد عنها من عقبات وعوائق شديدة في مواجهة الاقتصاد الوطني؛ من استنزاف لموارد مالية نادرة و ثمينة، و تبعية قوية للسوق الدولية في مجال الحصول على الغذاء اليومي للفرد الجزائري، فإن مستقبل القطاع الزراعي الجزائري يرتبط إلى حد كبير بالسوق الدولية، و نموه لا يمكن أن يحدث بعيدا عن تدخل الدولة لتوفير ولو بعض الرعاية اللازمة له، وحمايته من المنافسة الأجنبية الشرسة التي تتربص بالكل، و أن لا يترك لمواجهة مصيره وحيدا في عالم تسيطر فيه الشركات المتعددة الجنسيات، في ظل عولمة جامحة، تخطط لها المنظمة العالمية للتجارة و حلفائها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و...)، و التي لم تدع قطاعا دون أن تقنن له حتى يساير التوجهات الغربية التي تسعى إلى التحرير الكامل للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته، بما في ذلك قطاع الزراعة.

و إذ تسعى الجزائر جاهدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، (و هي ليست مؤهلة على الإطلاق لخوض غمار هذه الخطوة الحيوية والإستراتيجية للاقتصاد الجزائري ككل و القطاع الزراعي منه خاصة) ، يطرح التساؤل المتعلق بالمدى الأقصى الذي يمكن للاقتصاد الجزائري أن يبلغه في زمن العولمة معتمدا على طاقاته الزراعية الكامنة.

و قد بدأ الاهتمام في المنظمة العالمية للتجارة بموضوع الزراعة في جولات مختلفة ولكن، التركيز عليه كان منذ جولة الدوحة، والتي افتتحت تحت شعار دفع التنمية، وخاصة الزراعية منها، وفي البلدان الفقيرة على الأخص،إلا أن واقع الأمر كان غير ذلك، إذ جاءت الدول الكبرى بمقترحات، جعلت الجولة تسير في الاتجاه العكسي، و تفشل في تحقيق أدنى نتيجة، حيث تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التخلي عن دعم قطاعها الزراعي، واقترحت سياسة (دولار مقابل دولار)، أي مقايضة خفض الدعم الزراعي لمزارعيها بخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية والخدمات.

من أجل إخضاع الزراعة لمفاوضات شاملة تهدف إلى إيجاد تحسينات جادة في مجال الدخول إلى الأسواق، و تخفيض كل أشكال الدعم للصادرات من أجل السحب التدريجي لهذا الدعم، والدعم الفعلي والجاد للدعم الداخلي والذي يساهم في الإخلال بالمبادلات التجارية.

فرضيات البحث:

1- لقد عرف دخل الجزائريين تحسنا نسبيا ملحوظا، و بالتالي تغيرا في الأنماط الاستهلاكية عامة والغذائية خاصة، و مما يستوجب التأثير على النمط الإنتاجي الغذائي.

2- بالاعتماد على الطاقات الزراعية والمالية و البشرية المعتبرة المتاحة للاقتصاد الجزائري، والتي تم ضخها عبر المخططات التنموية، يفترض حصول تحسن و تطور في كثير من المجالات الانتاجية، وبالتالي حصول تقدم نسبي نحو تحقيق الأمن الغذائي.

أسباب اختيار الموضوع:

بالإضافة إلى الأسباب الذاتية والمرتبطة بمتابعة البحث المنجز في الماجستير، والتي دفعت إلى هذا الاختيار، فلقد بدا لي أن الموضوع يستحق اهتماما أكثر بسبب آنيته وكونه موضوع الساعة للجزائر التي ما زالت منذ سنة 1987 تحاول هذا الانضمام الذي لم تتضح معالمه بعد رغم كل الجهود والتنازلات المبذولة من الجزائر، إلا أنه يبدو ما زال مطلوبا منها المزيد.

لأن العولمة تدفع بالتحرر الاقتصادي إلى أقصى ما يمكن، فلابد من التساؤل عن مصير مجتمع لم يتعود بعد على الاعتماد على نفسه والتخلص من روح المساعدة الذي عاشه ولم يعرف غيره منذ العهد الاشتراكي، فماذا تكون نتائج هذا الانضمام بالنسبة لهذا المجتمع وهذا الاقتصاد؟

هيكلة البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يتألف كل قسم من فصلين و كل فصل من مجموعة من المباحث والتي تقسم بدورها إلى مطالب، وسوف يتم التطرق إلى ما يلي:

في القسم الأول نتعرض إلى التنمية الاقتصادية وأهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي.

أما في القسم الثاني فسوف نتناول الزراعة الجزائرية وضعها و أفاقها، بحيث ندرس الوضع الراهن للزراعة الجزائرية و الاتجاهات السائدة في مجالات الإنتاج وكذلك مكانة الزراعة في السياسات الاقتصادية و الدخل القومي والتجارة الخارجية.

أما القسم الثالث فيهتم بملف الزراعة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عن طريق دراسة، المحيط الاقتصادي الخارجي وانعكاساته على الزراعة، و تأهيل الاقتصاد للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

وقد اعترضتنا أثناء قيامنا بهذا البحث مجموعة من الصعوبات والمتمثلة أساسا في إمكانية الوصول إلى بعض المصادر الأساسية المتخصصة، إضافة إلى تناقض كثير من الإحصائيات بين مرجع وآخر، و صعوبة الحصول عليها أحيانا، مما دفعنا إلى الاعتماد على المراجع الرسمية في أغلب الأحيان.

دراسات سابقة

لقد شغل موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الكثير من الباحثين الجزائريين، و كل نظر إليه من زاوية و حلله بأسلوب و طريقة معينة، إلا أن الجميع في واقع الأمر يشترك في نقطة محددة، و هي المخاوف من عدم تمكن القطاع الزراعي الجزائري، لا أقول من المنافسة الخارجية الشرسة (التي يتوقعها كل عاقل)، بل حتى من البقاء على قيد الوجود في حالة فتح الحدود وفقا لمقتضيات المنظمة العالمية للتجارة.

و لقد كان لاطلاعنا على مجموعة من الأبحاث المقدمة في هذا المجال، فائدة كبيرة و معتبرة، نورد في ما يلي بعض هذه الدراسات:

1. "القطاع الزراعي في الجزائر، إستراتيجيته و آفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة استرشادا بالتجربة المصرية"، عبد القادر فاضل، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

و قد تمت الإشارة في هذه الدراسة إلى أن كل السياسات الزراعية كانت تكيف تبعا للتوجهات السياسية و الأيديولوجية أثناء تحديد المسار الاقتصادي المتبع آنذاك، و التي لم تعطي أي

اهتمام للقطاع الخاص على طول الفترة، رغم استحواذه على النسبة العالية من حيث المساحات الزراعية المستعملة.

2. "الأمن الغذائي في الدول العربية"، لرقام (زو) شريفي جميلة، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2006.

و تطرقت الدراسة هنا لموضوع الأمن الغذائي العربي، و أنه لا يمثل مشكلة بحد ذاته، بقدر ما هو نتيجة للجهود التنموية المبذولة، فإن كان هناك عجز فلنقص في الجهود، و لضعف في الإستراتيجية.

3. "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية"، فوزية عربي، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008 .

تعرضت الباحثة من خلالها لتأثير الخصائص و السمات الغير مواتية للقطاع الزراعي على نشوء أزمات غذائية و عجز غذائي مزمن في الدول النامية، و فيها الجزائر.

4. "مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية و سياسات علاجها"، عيسى بن ناصر طوش، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2004.

تطرق الباحث فيها لأهم تعاريف الأمن الغذائي، و تحديد أسسه، كما حلل بعد ذلك الفجوة الغذائية و التغذوية في الدول النامية، محاولا شرح و تحليل أسبابها و بعض طرق علاجها.

5. " التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة"، مقدم عبيرات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2002.

تنظم الدول نفسها في زمن العولمة في تكتلات و تجمعات جهوية، و التي تتم على أسس سياسية، جغرافية، دينية و عرقية تحفظ لها مكانتها الاقتصادية و تدعم مراكزها التنافسية على كل المستويات. فماذا كان رد الدول العربية و هي التي لها كل المعطيات التي تشجع و تحث على هذا التكتل، فلها اللغة و الدين، والرقعة الجغرافية و التاريخ المشترك، أليست هذه معطيات كافية ليلتئم شملها في تكتل يكون له وزنه و ثقله في المفاوضات العالمية؟

6. "تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري الزراعي في الجزائر"، لسلوس مبارك، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2003.

انطلاقا من الدراسات التقديرية التي تقوم بها لجان و منظمات عالمية للمياه، يتبين أن مشكل تسيير المياه سيكون من أكبر التحديات التي ستواجه المجتمع العالمي خلال القرن الواحد و العشرين، وهذا ما يزيد من حالات التنافس على الماء، سواء بين المستخدمين في البلد الواحد، أو بين البلدان، و هو ما يؤدي إلى تفاقم مشكلات إمدادات المياه و تلوثها و ما ينتج عنه من تفاقم حالات العجز الغذائي المزمن.

7. " إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، حوشين كمال، جامعة الجزائر، 2007.

إن الأرض كعامل من عوامل الإنتاج الضرورية للقيام بعملية الإنتاج الغذائي و بدون تحديد الشروط القانونية المحيطة بحيازتها و ملكيتها، فلن يحدث هناك أي تحسن و لا تطور في الإنتاج الغذائي، و بالتالي لا أمل في شيء أسمه الأمن الغذائي، و كذلك لابد من تفادي أخطاء السياسات السابقة و ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية و وقف النزيف الذي تتعرض له من تحويلها عن وجهتها الأصلية، و كذلك الاهتمام بالتمويل الزراعي و التشجيع على زيادة الاستصلاح.

8. "دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية"، أطروحة دكتوراه، عمورة كمال، جامعة الجزائر 2006.

يتعرض فيها الباحث لكيفية تحول المصالح الاقتصادية إلى كونها المحور الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات، و تشكل الدافع الأقوى للتقارب بينها، وذلك بإقامة علاقات اقتصادية مبنية على إنشاء مناطق و تنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة بين الأطراف المتشاركة. واليوم أكثر من أي وقت مضى، صارت هذه التكتلات ضرورية لحماية مصالح كل مجموعة، فإذا دخل العرب هذه الشراكة وهم كتلة واحدة وكلمة واحدة، فربما كان وزنهم أكبر، و بالتالي يمكنهم المحافظة والحرص على مصالح بلدانهم و شعوبهم.

اهتم فيه الباحث أساسا بأثر برنامج التعديل الهيكلي على التنمية الزراعية في الجزائر.

9. " Sur plus économique , autosuffisance et développement économique, L'autosuffisance alimentaire dans le cadre de ajustement structurelle cas de l'Algérie" ,Thèse de doctorat, Massaoud Zemouri, université de Nice Sophia Antipolis , France, 2000.

تناولت الأطروحة موضوع الفائض الاقتصادي، وبالخصوص الفائض الزراعي و الدور الذي لعبه في الدول المتقدمة في فترات انطلاقها، وكيف أنه كان اللبنة الأولى لهذه الانطلاقة التي أحيطت بكل الرعاية والحماية من طرف دولها، فكانت لها مستعمرات تفي بكل الاحتياجات؛ بتوفرها على موارد طبيعية واسعة، وأيدي عاملة رخيصة، بالإضافة إلى الأسواق المحمية من أية منافسة خارجية، وهو ما لا يتوفر للبلدان النامية اليوم، خصوصا إذا أضفنا ما يمكن أن يقال مع المنظمة العالمية للتجارة، التي تطالب الجميع بضرورة تحرير تجارة المواد الزراعية.

المنهج المتبع:

لقد ارتأينا اعتماد كل من المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال سواء في عرض البيانات التي أمكن الحصول عليها أو بالنسبة للاعتماد على هذه البيانات في الوصف والتفسير و الشرح لما ارتأينا أنه يخدم الإشكالية العامة لهذا البحث.

حدود الدراسة:

ان الحدود المكانية لبحثنا هي بلد الجزائر، وأما الزمانية فلأنها ارتبطت بمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد ارتبطت فترت الدراسة بالحقبة الزمنية المحيطة بمشروع الانضمام، وهذا منذ 1987 إلى اليوم بل و حتى محاولة الاستشراف في بعض الحالات، دون أن ننسى أنه لا إمكانية لبدأ أي دراسة مهما كانت دون ربطها بماضيها.

القسم الأول: التنمية الاقتصادية وأهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي

يتمتع القطاع الزراعي بأهمية كبيرة كأحد القطاعات الأساسية في البنيان الاقتصادي لكثير من الدول، وخاصة النامية منها،إذ يعد العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة باعتباره يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى و يلعب دورا معتبرا في التنمية الاقتصادية، إذ تمثل الزراعة مصدر رزق لنسب عالية من سكان هذه الدول، باستيعابه لنسبة عالية من العمالة، هذا فضلا عن المساهمة الكبيرة للقطاع الزراعي في رفع الدخل القومي و ترقية الصادرات، بالإضافة إلى ما يوفره من إنتاج للغذاء و مواد خام، ناهيك عما يحققه من فوائض اقتصادية مختلفة تساهم و بشكل أساسي في نمو باقي القطاعات الاقتصادية. إذ أن النجاحات المحققة في الإنتاجية الزراعية في الدول الغربية منذ بداية الثورة الصناعية، قد لعبت دورا أساسيا في نحسين و تنشيط الطلب على السلع غير الزراعية، أي أن لتطور مداخيل الزراعة دورا جارا و فعالا في المساهمة في تطوير القطاعات غير الزراعية.

فإذا كانت كثير من الدول النامية، قد شهدت تطورات اقتصادية و سياسية مشوهة، و غير متوازنة من حيث الأهمية النسبية المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية، إذ ضحت في استراتيجياتها بالقطاع الزراعي، مركزة كل جهودها على تنمية القطاع الصناعي، ولكنها لم تجدي في كثير منها نفعا يذكر، فلا الصناعة أتقنتها و تقدمت فيها، ولا اعتنت بالزراعة فأجادت فيها، و غذت شعوبها بشكل كريم و لائق، فأدى كل ذلك إلى تأخر كبير في إنتاج الغذاء، وإلى انخفاض معدلات الأداء في القطاع الزراعي و ما صاحبه من فجوة غذائية متنامية في كثير من السلع، و هو ما أجبرها في نهاية المطاف، على اللجوء للسوق العالمية من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، وما يعنيه ذلك من تدهور في أوضاع الأمن الغذائي لهذه الدول، و بالتالي تبعية غذائية متنامية، و دور الزراعة في التنمية الاقتصادية جد مهمة، إذ أن مساهمتها كبيرة و على نحاور مختلفة ومتعددة، فهي التي تساهم بشكل أساسي و فعال في توفير :

. فرص العمل للفئات الريفية المتنامية.

. الاحتياجات الغذائية دون منازع للسكان، و تواجه بذلك الطلب المتزايد عن الغذاء، و الناتج بدوره عن المعدلات العالية للنمو الديموغرافي التي تميز الدول النامية، كما أن ضعف الدخول الفردية في أغلب الدول النامية، يجعل أي زيادة و أي تحسن في الدخول توجه نسبة عالية منه إلى استهلاك الغذاء، أ ي تميز هذه المجتمعات بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

. الموارد المالية والنقدية اللازمة لتمويل مختلف عمليات التنمية، والتي تتطلب مبالغ معتبرة بالعملات المحلية و الأجنبية، و ذلك من خلال رفع القدرة التصديرية من المنتجات الزراعية، خاصة تلك التي تمتلك فيها الدولة المعنية ميزات نسبية،

. رفع مداخيل القطاعات غير الزراعية، لأن تحسن القدرة الشرائية لدى المزارعين تتوجه نسبة منها لتنشيط الطلب على المنتجات غير الزراعية،

. توفير المدخلات الضرورية لقطاعات أخرى، و خصوصا قطاع الصناعات الغذائية و قطاعات الملابس و الجلود.

الفصل الأول: التنمية والنمو الاقتصادي

لقد أثبتت تجارب البلدان النامية في الفترات السابقة خطأ المفهوم الذي يساوي بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ فلقد بدا واضحا من خلال المعدلات العالية لنمو الدخل التي تشهدها عدد من البلدان السائرة في طريق النمو، أنها لم تساهم في تحسين مستوى المعيشة لأغلبية السكان، ولم تقض على الفقر ولا على البطالة، ولم تقلل من الفروق في مستوى الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، بل زادت في اتساعها وازدادت الأوضاع ترديا بالنسبة للفئات الفقيرة، كما أن ذلك لم يساعد في أي تحسن في وضعها الخارجي، وعجزت مع ذلك عن تحقيق أي استقلال اقتصادي، بل بالعكس ازدادت انغماسا في التبعية للسوق العالمية.

ومن جانب آخر فإنه وفقا لبعض المعطيات، يتبين أنه يمكن تحقيق تقدم في مجالات عدة من حيث إشباع الحاجات الأساسية[1] لعدد كبير من السكان دون تحقيق معدلات عالية للنمو في الدخل القومي أو الفردي، إذن فالأمر يتعلق خصوصا بسياسات توزيع الدخل واستهداف محاربة الفقر، أكثر مما يتعلق بزيادة الدخل بحد ذاته،أي أن نمو الدخل شرط لازم لكنه ليس كاف.

[1]- من الحاجات الأساسية المعهودة؛ تحسين الظروف الصحية، وتحسين مستوى التعليم، والقضاء على الأمية بشكل معتبر وتحقيق العدالة وما تعنيه من امن و أمان.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية

قبل انطلاق أي تفكير في عملية التنمية، وقبل البدء فيها لابد من العمل والإعداد على جبهتين:

- على المستوى الداخلي لجمع الموارد اللازمة، وضمان مساهمة كل الطاقات الحية في البلد.
- على المستوى الخارجي للحصول على الوسائل الضرورية لدفع عجلة التنمية، (وسائل مالية، تجهيزات، ومعدات، جلب الكفاءات الأجنبية).

إذا كانت مفاهيم التنمية في فترات زمنية سابقة قد ركزت على النمو الاقتصادي وما يمكن أن يحققه من آثار إيجابية على الأفراد والمجتمع، فقد كان بناء على ذلك، كثيرا ما تُعرَّف الدول النامية "من أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات، أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المحقق في البلدان المتقدمة، وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن كما ارتبط تعريف التنمية بقدرة الاقتصاد على إيجاد زيادات مستمرة في الناتج القومي الإجمالي بمعدلات تفوق بدرجة معتبرة الزيادة في نمو السكان، وبذلك فإن الصفة الغالبة لتعاريف التنمية لم تتعدى المعايير الاقتصادية، أي التركيز على زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل، أي أن التنمية هي نفسها النمو.

وقد اتضح ذلك في مراحل النمو، للاقتصادي الأمريكي والت روستو سنة 1959، وتنصح هذه النظرية أنه على الدول النامية إتباع المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة من أجل بلوغ التقدم المنشود، فقد ساهمت الدروس المستقاة من تجارب الدول النامية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، مما جعل الاهتمام يتحول من مفهوم النمو الاقتصادي، إلى مفهوم جديد للتنمية، والذي يأخذ في الحسبان عديد من الاعتبارات، كقضايا العدالة في توزيع الدخل، والقضاء على الفقر والبطالة، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، هذا طبعا إلى جانب الشرط الكافي – كما أشرنا–؛ وهو النمو الاقتصادي.

يتبين لنا من هذا العرض أن الرؤية الجديدة للتنمية، لا تُرجع التخلف لقلة في الأموال اللازمة للاستثمار، فقد توفرت الأموال لكثير من البلدان النامية، ولم تحدث فيها أية تنمية أو نمو، وإنما تُرجع التخلف حسب الدكتور إبراهيم العيسوي[1]، إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ- طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول النامية، وما تسمح به من تفاوت في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ب- طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة، والتي في نفس الوقت تتميز وتسمح بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال.

ج- علاقات القوى التي تنشأ عن وجود وتفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية والدولية وتحدد توزيعا معينا للسلطة، وتضع في يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهكذا فصلت التعاريف الجديدة للتنمية بين مفهوم كل من النمو والتنمية الاقتصادية، وأبرزت دور الجوانب المؤسسية والهيكلية والثقافية والسياسية؛ إذ أن النمو الاقتصادي يشير فقط إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي الدولي، التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية[2].

ويحدد بعض الإخصائيين عملية التنمية من خلال الأهداف المرجوة منها و المتمثلة في:[3]

1 نظام غذائي صحي وملائم و ماء شروب نظيف

[1]- د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، مصر، 2001،ص19 .

[2]- د. إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 19.

[3] - Frederick P. Stutz et Barney Warf, The World Economy, Geography, Business, Development,Sixth edition, Prentice Hall, NY 2012 , Page 368.

2 الرعاية الصحية الكافية

3 والإصحاح البيئي ومكافحة الأمراض

4. فرص العمل بما يتناسب مع المواهب الفردية

5. الفرص التعليمية الكافية

6. حرية التعبير الفردية والجماعية والتحرر من الخوف

7. السكن اللائق

8. الأنشطة الاقتصادية التي لا تفرض تكاليف لا مبرر لها على البيئة الطبيعية

9. أوساط اجتماعية وسياسية تعمل على تعزيز المساواة

ويركز النمو أساسا على الجانب الكمي للنشاط الاقتصادي، ويتعلق بالأهداف قصيرة المدى، بينما تمثل التنمية هدفا طويل المدى، كما يميزها الاهتمام بالجانب النوعي أكثر منها بالكمي، وتمثل التنمية تطورا نوعيا في الهياكل الاقتصادية التي تخلق ديناميكية متزايدة نتيجة حركة تراكمية، يعرف الاقتصاد من خلالها تحسنا معتبرا على جميع الأصعدة (تحسن مستوى المعيشة، الازدهار الاجتماعي والثقافي).

فحدوث النمو الإقتصادي، لا يعني بالضرورة حدوث تنمية، وذلك لعدم توفر الشروط التكنولوجية والإجتماعية والمؤسسية التي من شأنها تحرير طاقات البشر وقدراتهم الإبداعية التي تمكن المجتمع من مواصلة التقدم على كل الجبهات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد تحدث اختلالات بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاختلالات بين المناطق وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة وكذا الاعتماد الكبير على الخارج.

المطلب الأول: التنمية الزراعية منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد تشكلت التنمية الزراعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بتفاعل مستمر بين ثلاث قوى أساسية: العولمة والتكنولوجيا والناس؛ العولمة، وهي القوة التي جعلت الاهتمام يتحول وبشكل متزايد من التركيز على الفرص المحلية إلى الدولية، وذلك بسبب تيسر الوصول إلى الأسواق العالمية، كما تمثل التكنولوجيات المتطورة، القوى التي تعمل على تحسين القدرة على إنتاج ما يريده المستهلكون، أما الناس فيمارسون نفوذهم، إما مباشرة كمستهلكين، أو بصورة غير مباشرة، كمؤثرين على البيئة التي يتم إنتاج الأغذية فيها.وفي

الحقيقة فإن هذه القوى الثلاثة لا تتصرف بشكل مستقل، ولكن بتفاعل فيما بينها، كما أن الأهمية النسبية لهذه القوى الثلاثة تتفاوت عبر الزمن، و عبر المناطق و / أو الدول المختلفة.

سنستعرض في هذا المطلب، التطورات العالمية الزراعية والريفية منذ الحرب العالمية الثانية، والقوى التي شكلت ديناميكيتاها هذه، وكذا تفاعلها مع المجتمع.

يمكن تمييز ثلاث فترات ، فترة إعادة الإعمار (1945 – 1974)، التي تغطي فترة ما بعد الحرب مباشرة، مع التركيز الشديد على الأمن الغذائي، حتى صارت الإمدادات الغذائية في حدود آمنة، و شملت بدايات المرحلة الأولى من فترة الثورة الخضراء، التي بدأت حوالي عام 1960، فترة عدم اليقين (1975–1985)، والتي تم فيها التركيز خصوصا على إيجاد تساوي في الدخل الزراعي في الدول الغربية ، كما تزايد الإفراط في إنتاج الغذاء، مما أدى إلى صراعات تجارية استمرت حتى جاءت جولة أوروغواي الخاصة باتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، سلف منظمة التجارة العالمية)، وظهور الانشغالات البيئية ؛ تعزيز الثورة الخضراء في العالم النامي، والاهتمام لاعتماد التكنولوجيات المرتبطة بها في المناطق المحرومة؛ وأخيرا فترة التعديل الهيكلي (1986–2001)، التي تميزت بالاهتمام المتزايد لقضايا البيئة، و قضايا تسارع العولمة، وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1 – فترة إعادة الإعمار (1945–1974)

على الرغم من اختلاف التطور الزراعي من بلد إلى آخر ، فإنه وبشكل عام ، يمكن التمييز بين البلدان المتقدمة (وهي الدول الصناعية الغربية)، والبلدان النامية،(وهي التي، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ما زالت مستعمرة، ونالت استقلالها بعد ذلك).

1 – 1: البلدان المتقدمة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عندما كان عدد كبير من البلدان، لا سيما في أوروبا ، يعاني نقصا معتبرا في المواد الغذائية ، كان الهدف الرئيسي للسياسة الزراعية في البلدان المتقدمة هو ضمان إمدادات كافية من الغذاء، و كانت القوى الدافعة نحو التغيير تتحقق من خلال السياسات التي تركز على المستهلك، وكان الاهتمام الأول هو ضرورة تحفيز الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيات المحسنة والتحفيزات النقدية. ونتيجة لذلك، فقد اتسمت هذه الفترة بمكاسب مذهلة في الإنتاج، وذلك من خلال :

(أ) الإدخال السريع للمكننة في الأنشطة الزراعية،

(ب) الاستخدام المتزايد للمدخلات الزراعية مثل الأسمدة وغيرها من الكيماويات الزراعية، واعتماد أنواع من المحاصيل التي يمكنها استخدام هذه المدخلات بشكل فعال،

(ج) زيادة مستويات البحث والتطوير التي تمولها الدولة، ولا سيما في علم الوراثة النباتية والحيوانية،وإدارة المزارع.

في هذه الفترة تمت صياغة وتنفيذ السياسة الزراعية المشتركة (PAC) للاتحاد الأوروبي، و ذلك بعد معاهدة روما (1958).

بعد تحسين إمدادات الغذاء، اتجه اهتمام الحكومات بشكل متزايد نحو دعم معايير معيشة المزارعين.

وإذا كان التجديد التكنولوجي مازال مهما، فإن الرعاية الاجتماعية للمجتمعات الريفية و التكافؤ بين دخول المنتجين، قد أصبحت من القضايا المهيمنة في السياسات الزراعية.والدارس للسياسات الزراعية في البلدان المتقدمة، يمكنه تحديد أوجه التشابه بين أهداف السياسة في كل من الولايات المتحدة واستراليا والاتحاد الأوروبي من حيث الرغبة في استقرار أسعار المنتجات الزراعية وضرورة ضمان مستوى عادل من المعيشة للمجتمعات الريفية.

ويمكن التعرف على هذه الأهداف من خلال أهداف السياسة الزراعية المشتركة، كما تمت صياغتها في معاهدة روما (1958):

- ضمان الإمدادات الغذائية عند مستويات معقولة و مستقرة للأسعار،
- ضمان مستوى معيشي لائق للمزارعين،
- تحسين إنتاجية الزراعة من خلال التقدم التقني ، وتطوير نظم إنتاج أكثر عقلانية، والتي توظف الموارد، بكفاءة أكثر وخصوصا العمل.

وتعكس هذه الأهداف، المشاكل الاجتماعية على نطاق واسع في المناطق الريفية، والتخلف النسبي للإنتاج الزراعي في العديد من المجالات ، و الاهتمام الدائم لتأمين إمدادات الغذاء. وكان للزراعة أيضا قوة سياسية حقيقية، إذ كانت تمثل قوة انتخابية معتبرة بالنسبة لمجموع الناخبين، أي أكثر من ربع في فرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ.

و حافظت السياسة الزراعية المشتركة، التي اعتمدتها الدول الست الأعضاء الأصليين في الإتحاد الأوروبي على السياسات التدخلية والوقائية للغاية التي كانت سارية المفعول قبل ذلك في كل دولة على حده.

و أعطت السياسة الزراعية المشتركة نتائج مذهلة من حيث التقدم التقني والمنتوج، وحققت المجموعة الاكتفاء الذاتي بسرعة، وبعد ذلك بدأت الفوائض الزراعية بالظهور بشكل واسع،ومع ذلك، وعلى الرغم من المساعدات الكبيرة من الحكومات الوطنية والاتحاد الأوروبي، فإن متوسط دخل المزارعين أخذ في التناقص نتيجة لاختلال التوازن بين العرض والطلب للمنتجات الزراعية، هذا الاختلال، الذي يعود في الواقع إلى، أن المكاسب المحققة في الإنتاجية نتيجة الاستثمارات في مجال البحث والتنمية، قد فاقت الارتفاع في طلبات المستهلكين على المنتجات الغذائية والزراعية بصفة عامة، و كنتيجة لهذا الانخفاض المستمر في الشروط التجارية للمزارعين، فقد تم و بقوة في أوائل السبعينات، إعادة بناء المزارع وفقا لجدول أعمال سياسي.

1 – 2: البلدان النامية

لقد تم إهمال التنمية الزراعية في معظم البلدان النامية خلال هذه الفترة، و كانت البلدان النامية آنذاك عازمة على التصنيع، كما قدمت الحبوب والأعلاف الرخيصة المستوردة (معظمها من البلدان المتقدمة) بدائل لتوسيع المنتج المحلي من الحبوب والأعلاف، وأصبحت تكنولوجيا الثورة الخضراء[1] متاحة في منتصف هذه الفترة، وتم نشرها بين المزارعين التجاريين الكبار و المتوسطين، وذلك في المناطق الجيدة من البلدان النامية.ولكن، متوسط نمو الإنتاجية في الغذاء كان بطيئا، وكانت الحوافز المقدمة للمزارعين

[1]– مصطلح صاغه مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وليام قود (مارس(1968)، في إشارة إلى الجهود الكبيرة لزيادة محصول الحبوب الرئيسية (القمح والأرز والذرة)باستخدام : (أ) أصناف جديدة من المحاصيل، (ب) الري، (جـ) الأسمدة الكيماوية، (د) المبيدات الحيوية الأخرى و (هـ) الميكنة.

ضعيفة، حيث تم الاحتفاظ بمعدلات تبادل[1] المواد الزراعية منخفضة، لتوفير الغذاء بأسعار منخفضة لسكان المناطق الحضرية، كإجراء لتمكين المحافظة على الأجور المنخفضة في الصناعة، وتصدير المنتجات الزراعية كان يتم من خلال المؤسسات الحكومية، والتي تدفع أسعارا أدنى من أسعار السوق العالمية وذلك بهدف استخدام العائدات لتمويل التصنيع، (وهو عموما لم يتحقق). وكان الاستثمار العام في البنية التحتية الزراعية بشكل عام،أقل من 15 ٪ من إجمالي الاستثمارات ، ولصالح المزارع التجارية الكبيرة والصادرات الزراعية. وخلال هذه الفترة، فإن المخاوف الدولية بشأن التنمية و التخلف قد انصبت بشكل واسع على تصاعد شبح المجاعة في كثير من البلدان الأكثر فقرا.

في عام 1969، أدخلت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية، وعام 1970، اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة على البلدان المانحة، تخصيص 0.7 ٪ من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

و حققت العديد من البلدان النامية الاستقلال عن مستعمريها، وأوجدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة(الفاو) بالتعاون مع كثير من الوكالات الوطنية والدولية مفهوم الثورة الخضراء لزيادة غلة الحبوب لتكون قابلة للمقارنة مع التطور في إنتاج الحبوب الحاصل في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية.

نشأت الثورة الخضراء من دراسات على القمح، و التي بدأت في المكسيك في1940من طرف مؤسسة روكفلر ، وأخذت الطابع المؤسسي ، مع إنشاء مركز تحسين محصول الذرة والقمح (CIMMYT)[2] في1966من قبل مؤسسة روكفلر وحكومة المكسيك. وكان أحد الأهداف المعلنة لها هي زيادة إنتاج الغذاء في مواجهة المجاعات المتكررة وتزايد ندرة المواد الغذائية نتيجة للأعداد المتزايدة من السكان، ولكن في الحقيقة ، فإن الهدف الأساسي هو إنشاء سوق متنامية للمدخلات الزراعية.

وكانت إستراتيجية الثورة الخضراء هي التركيز على المدخلات والخدمات في قليل من المحاصيل الرئيسية ، مثل القمح والأرز والذرة على أفضل الأراضي الصالحة للزراعة و للمزارعين الأفضل حالا

[1]– معدلات التبادل التجاري هو نسبة الأسعار التي يحصل عليها المنتج على السعر الذي يدفعه المستهلك؛ وتدهور معدلات التبادل التجاري يشير إلى أنه يجري خفض هوامش ربح المزارعين.

2- CIMMYT: - International Maize and Wheat Improvement Center (de l'espagnol :Centro Internacional de Mejoramiento de Maiz Y Trigo)

وشجبت بعض الإنتقادات و المرتبطة أساسا بالآثار الاجتماعية، هذه الأحكام، مبررين ذلك بأنه تم استبعاد العديد من المزارعين مما كان ينظر إليه على أساس أنه تقدم.

في عام 1960 في جنوب شرق آسيا ، أنشئ المعهد الدولي لبحوث الأرز (IRRI)[1] في لوس بانوس في الفيليبين ، بدعم مالي كبير من مؤسستي روكفلر وفورد.

في عام 1966، بدأ معهد بحوث الأرز الدولي بتوزيع البذور من الأصناف عالية المحصول والمسماة IR8 (HYV)[2]، التي وزعت في الغالب كحزمة واحدة إلى جانب المواد الكيميائية والأسمدة. وتبعتها المبيدات في وقت قريب ، إذ أصبحت الأنواع الجديدة للمحاصيل أكثر عرضة للإصابة بالآفات والأمراض المتنوعة، و أصبحت الممارسات الجديدة في غضون بضع سنوات مهيمنة في العديد من دول جنوب شرق آسيا، إذ كانت نتائج هذه الأصناف عالية المحصول في البداية مقنعة، فقد تضاعفت المحاصيل، بل وبلغت حتى ثلاثة أضعاف، على غرار التطورات التي حدثت مع القمح، ثم مع الذرة بعد ذلك. ولكن اتضح بعد ذلك أن زيادة الغلة ما كانت لتحصل لولا مساعدة كميات كبيرة من المدخلات الكيماوية ، لذلك يمكن القول بان تكنولوجيات الثورة الخضراء قد أوجدت حاجة ملحة إلى المدخلات الكيماوية.

أما العنصر الآخر من الثورة الخضراء، فهو إنشاء نظم الري على نطاق واسع ، من خلال بناء السدود الكبيرة و المتسببة في كثير من الأحيان في إغراق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، كما أن كفاءة شبكات الري الكبيرة كانت ولا تزال موضوع جدل واسع.

وأدخلت الثورة الخضراء أيضا آلات جديدة لإعداد الأرض، ومجموعة من تقنيات الحصاد وما بعد الحصاد. كما أظهرت ما للمحاريث العميقة من تأثيرات سلبية بعيدة المدى على التربة، إذ أن الحرث بهذه الأجهزة لتربة متوحلة يدمر جزءا كبيرا من بنية التربة الطبيعية ويمزج جسيمات التربة. وسرعان ما أصبح استخدام الأصناف عالية المحصول و المدخلات الكيماوية هو الممارسة السائدة بين المزارعين، و تحولت زراعة المحاصيل المعيشية إلى وسيلة لإنتاج المحاصيل النقدية.

2 – فترة عدم اليقين (1975–1985)

1 - International RiceResearch Institute (IRRI)

2 - High-YieldingVariety

2 – 1: البلدان المتقدمة

احتج المزارعون في هذه الفترة ، على نحو متزايد ضد قوى العولمة وإصلاح التجارة الدولية في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. ووقع على اتفاقية الجات(GATT) في عام 1948 بهدف توفير منتدى للتفاوض،لخفض التعريفات الجمركية ، وإزالة الحواجز غير الجمركية مثل نظام الحصص والحظر، وفي هذا السياق، شملت اتفاقية الجات الجوانب الهامة التالية:

(أ) تعريفات مسموح بها، ولكن معدلاتها مقيدة و لا يمكن زيادتها إلا بأحكام استثنائية صريحة محددة،

(ب) حظر ممارسات الإغراق ودعم الصادرات، وقد صيغت وبشكل واضح، عملية لتحديد مكافحة الإغراق و / أو الرسوم التعويضية،

(ج) و منعت القيود الكمية مثل الحصص والتراخيص.

لقد كان الجات في الواقع غير فعال نسبيا فيما يتعلق بالتجارة الدولية في المنتجات الزراعية، بسبب الإعفاءات واسعة الانتشار في الزراعة، والاستثناءات الكبيرة التي منحت لها، والانتهاكات الواسعة للقواعد المتفق عليها، و الطرق الغير فعالة للتعامل مع مسائل هامة مثل الإعانات المالية والتجارة الحكومية.

2 – 2: البلدان النامية

على الرغم من كل الدعم المقدم، من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية، ولأكثر من عشرية، فإن ما كان يبدو أنه نجاح للثورة الخضراء قد بدأ يضيع من لمعانه، فقد أخذت الاهتمامات الاجتماعية مركز الصدارة في الانتقادات، حيث يتطلب الأداء الناجح لاستخدام الأصناف عالية المحصول،كميات كبيرة من المدخلات الكيماوية، و لأن العديد من صغار المزارعين لا يمكنهم الحصول عليها، فإنهم يضطرون لاقتراض المال اللازم لذلك، وقامت البرامج الحكومية إلى حد ما بتقديم قروض للمزارعين لتمكينهم من الاستفادة من البذور والأسمدة والمبيدات الحيوية، و لكن المزارعين الذين لم يتمكنوا من المشاركة في هذا النوع من البرامج، يجدون أنفسهم في حاجة للاقتراض من القطاع الخاص، وبسبب معدلات الفائدة الباهظة للقروض الغير رسمية، فإن الكثير من صغار المزارعين لا يستفيدون شيئا حتى بعد الحصول على غلة وفيرة، وكان عليهم بيع حصة متزايدة من محصولهم لدفع القروض و الفوائد، وهكذا، أصبحوا أكثر اعتمادا

على المرابين والتجار وفقدوا بذلك كثيرا من أراضيهم، وذلك حتى مع وجود قروض ميسرة من وكالات حكومية في وقت لاحق.

بالإضافة لما سبق، فقد اتجه النقاد في وقت لاحق إلى التركيز على الجوانب البيئية، فمنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، اعترف علماء في معهد بحوث الأرز الدولي بالمشاكل المرتبطة بالاستخدام العشوائي لمبيدات الآفات، وتناقص خصوبة التربة في الحقول المزروعة بشكل مستمر مع محاصيل الحبوب عالية الكثافة.

وقد أدى استخدام الأصناف عالية المحصول و المدخلات الكيميائية كممارسة سائدة بين المزارعين الموفورين خاصة، إلى تجاهل المزارعين لفترة طويلة لوسائل أخرى لتحسين العائد، ولم تبدأ البرامج الرسمية للمقارنة بين الأساليب ذات الاستخدام الكثيف للمدخلات الخارجية (الطريقة الكيميائية للزراعة)، مع الممارسات التقليدية إلا في التسعينات من القرن الماضي.

3 – فترة التعديل الهيكلي(1986–2001)

3 – 1:البلدان المتقدمة

وتميزت هذه الفترة بمواصلة التصنيع على نطاق واسع للمنتجات الزراعية، مع ما له من نتائج تمثلت في:

- التغيير من إنتاج السلع الزراعية إلى منتجات مصنعة،
- التركيز على السلسلة الغذائية المتكاملة، من موردي المواد الخام إلى المستخدمين النهائيين،
- الالتزام بالتخصص المتزايد الذي يفصل بين الملكية والمعاملات وموقع مختلف النشاطات الإنتاجية، مع تشكل تحالفات جديدة،
- محاولات لتعديل النظام الإنتاجي، استجابة للتغيرات في طلب المستهلك، والظروف الاقتصادية والتطورات التكنولوجية،
- تغيير علاقات القوة، بحيث يقوم التركيز والتخصص والتنسيق بتحفيز السلوك الانتهازي من طرف المتعاملين في سلسلة القيمة،

- إدارة المخاطر، حيث يمكن خفض كل من مخاطر الإنتاج والسعر، إلا أن التركيز على المقاربة بالسلسلة الغذائية المتكاملة يزيد من المخاطر المرتبطة بانتقاء الشراكة، والتكامل والأداء،

- تطور تكنولوجيا المعلومات، بحيث أصبحت المعلومات التقنية وكذا المرتبطة بالمستهلك، تعزز القدرة التنافسية داخل السوق.

من حيث التطورات التكنولوجية ، فقد تميزت هذه الفترة بتطور منتجات جديدة من خلال التكنولوجيا الحيوية والتعبئة النشطة active packaging، وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال تطبيق الزراعة الدقيقة farming precision، والتكنولوجيا الحيوية والمكافحة المتكاملة للآفات ، وتطوير معتبر في الخدمات اللوجستية من خلال نظم متكاملة للنقل والتخزين ، وأنظمة متطورة للوقاية، بالإضافة إلى ثورة الاتصالات، من خلال التبادل الالكتروني للبيانات.

3 – 2:البلدان النامية

وبالنسبة للبلدان النامية ، فالحدث الذي كان له الأثر الكبير في هذه الفترة، هو اختفاء الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، والذي أدى كذلك إلى العديد من التغييرات الهامة من خلال تحرير الاقتصاد على أساس السوق والعولمة، وأصبحت الزراعة التي كانت تحت حماية السياسة والتي لم يكن لديها ميزات نسبية، عرضة للسوق الدولية العملاقة. وكان من بين العوامل المهمة التي أدت إلى قيام الأهداف الإنمائية للألفية، هو الانخفاض في مساعدات التنمية للبلدان الأقل نموا، بعد انتهاء الحرب الباردة، بنحو 30 ٪ من البلدان الغربية، و نحو 50 ٪، إذ احتسبت المساعدات التي كانت تقدم من بلدان الكتلة الشرقية. ونتيجة لذلك ، فإن البلدان النامية ،– حيث القطاع الزراعي يحتل النصيب الأكبر في الاقتصاد، وأكثر من نصف السكان يعتمدون على الزراعة من أجل لقمة العيش – ، تسعى إلى التحول من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة التجارية بهدف مواجهة آثار السوق الدولية، وفي الوقت نفسه، ازداد عدد الفقراء واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، و بدأ صغار المزارعين في الإنتاج إما وفقا لعقود لصالح أصحاب المزارع الكبيرة، أو كمزارعين مستأجرين لأنهم فقدوا أراضيهم الزراعية أو كعمال زراعيين.

ودائما في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، قامت العديد من البلدان النامية بإعداد مشاريع لإستراتيجية الحد من الفقر(مقابل الحصول على الدعم المالي من البنك الدولي، من خلال الرابطة الدولية للتنمية)، فرع البنك للبلدان الأشد فقرا. وهذا ما يدل على أنها تواجه وضعا بالغ الصعوبة للخروج برؤية خاصة للتنمية من أجل التعامل مع قضاياها التنموية الفردية، و ليس لديها خيار آخر سوى اعتماد نهج أكثر

شمولا في التعامل مع قضية الفقر، والتأكيد على الأهداف الإنمائية للألفية و المتمثلة في "التوزيع العادل لنتائج النمو الاقتصادي وتنفيذ التعاون المرتكز على مساعدة الفقراء كهدفها المباشر."

و يشير أيضا إلى أهمية "دعم المناطق الريفية الفقيرة في معالجة التفاوتات الإقليمية، إلى جانب المساعدات للتعليم الأساسي والصحة والرعاية الطبية، وإمدادات المياه النقية، وكذلك تقديم الدعم للمرأة في البلدان النامية و التأكيد على الأمن البشري"

ويتمثل التحدي الرئيسي للصناعة الزراعية في الدول النامية، والمرتبط بتنامي العولمة و الليبرالية، في معرفة كيفية التخلي عن ثقافة الانتهازية في معاملاتها التجارية مع الموردين والمشترين، واستبدالها بالثقة والشفافية ، والاستمرار في النضال للحفاظ على استدامة الجدوى الاقتصادية.

المطلب الثاني: التغير العالمي والتنمية الريفية منذ 2001.

إصلاح السياسة الزراعية المشتركة – من منظور طويل الأجل لأغراض الزراعة المستدامة

في يونيو 2003، اعتمد وزراء الزراعة للاتحاد الأوروبي إصلاح جذري للسياسة الزراعية المشتركة، فغير هذا الإصلاح وبشكل تام، الطريقة التي يدعم بها الاتحاد الأوروبي قطاعه الزراعي، وتتمحور السياسة الزراعية المشتركة الجديدة على المستهلكين ودافعي الضرائب، فيعطى المزارعون الحرية التامة لإنتاج ما يريده السوق، ولتجنب التخلي عن الإنتاج، سوف تدفع غالبية الإعانات بشكل مستقل عن حجم الإنتاج، وترتبط هذه الإعانات الجديدة للمزارع، و التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2008، باحترام البيئة وسلامة الغذاء ومعايير الرفق بالحيوان، بدلا من ارتباطها بالإنتاج، وهذا ما جعل مزارعي الاتحاد الأوروبي أكثر تنافسية و أكثر توجها نحو السوق، مع توفير الاستقرار اللازم في الدخل.

نتيجة لخفض الدعم المباشر للمزارع الكبرى، فقد صار مزيدا من المال متاحا للمزارعين من أجل الحفاظ على البيئية، وتحقيق الجودة و وبرامج رعاية الحيوان، كما تمت في إطار عملية الإصلاح، إعادة النظر في عدد من السلع الأساسية (الحليب والأرز والحبوب والقمح الصلب، والأعلاف المجففة)، كما أن هذا الإصلاح يسمح أيضا للاتحاد الأوروبي بتعزيز مواقفه التفاوضية الجارية من خلال المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: قضايا ذات صلة بالتنمية

من خلال المناقشة السابقة لكل من النمو والتنمية، وكيف أن الأول يعتبر أحد العوامل الهامة في التنمية، ولكنه ليس هو كل التنمية.

وبناء عليه يمكن تحديد عدة قضايا تتصل بالتنمية وتمثل في الواقع جوهرها، وما يتعلق بكل من مستجدات البحث العلمي، وكيف ساهم بإيجاد ثورة حقيقية في المجال الزراعي، سواء من جانب الهندسة العضوية، أو الإنتاج المتزايد للمواد الكيميائية والمبيدات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد قضايا الفقر والبيئة، وما تشكله من عوائق في وجه التنمية المستدامة. هذا ما سنحاول شرحه وتحليله من خلال المطلب الأول، كما يتعرض المطلب الثاني من هذا المبحث لقرارات قمة جوهانسبورغ، التي نرى فيها اللائحة الأساسية للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: التنمية و البحث العلمي وتناقص دور الدولة.

هناك العديد من القضايا كما أشرنا والتي تمثل لب التنمية المستدامة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- إن النمو وحده لا يكفي لإيجاد تحسين سريع ودائم في مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر – أو على الأقل الحد منه في المراحل الأولى– إذا لم يرتبط ويقترن بتنمية شاملة.

ب- أن هناك من يجعل من بين أهداف التنمية ومؤشراتها هي سد الفجوة في متوسط الدخل الحقيقي أو في مستوى المعيشة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولكن في واقع الأمر فهو يمثل كثيرا من هدر في المال والوقت دون فائدة تذكر على ما يمكن أن يكون أهدافا للتنمية بمعنى الكلمة، بعض الدول المصدرة للمواد الخام مثلا، قد رفعت من مداخيلها بزيادة التصدير أو ارتفاع الأسعار، وبالتالي انحسرت فيها فجوة الدخل، ومن جانب آخر، فإن عملية تضييق هذه الفجوة (فقط التضييق لاغير)، يحتاج عند معظم الدول النامية لفترات جد طويلة (أو غير ممكنة)، ويبقى سعي الساسة وجريهم وراء هذا الهدف، يجرهم إلى الانصراف عن أهداف وإجراءات ذات أهمية أكبر، خصوصا فيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية للسكان وكذا الصحية والظروف التعليمية (بل والقضاء على الأمية)، وتحسين الشروط الصحية وتخفيض وفيات الأطفال، ورفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويمكن تحقيق كل هذه الأهداف دون أن يتم فعلا الرفع الكبير في الدخول، ودون القضاء على الفجوة في الدخل بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتجدر الإشارة كذلك في هذا المجال بالذات، إلى أن نمط معيشة الغرب الذي نريد اللحاق به، هو بعيد كل البعد عن أنماط الدول النامية، ومستوحى من ثقافة الغرب التي اعتمدت في بنائه أساسا على استنزاف خيرات المستعمرات (في الماضي والحاضر) واستخدامها لبناء رفاهيته والتي تعبر من جانب آخر على درجة عالية من التبذير وتخريب للثروات والبيئة.

ج- أما الهدف الثالث والذي بدونه لا تنمية ولا تقدم، فهو المتعلق بربط التنمية بتحرير الإنسان من الفقر والجهل والمرض، وذلك بتحقق الإرادة السياسية، المتبوعة بالعمل الجاد والمتواصل حتى بلوغ الأهداف التنموية المسطرة والمتمثلة في تحقيق ما يلي:

- ✓ توسيع فرص العمل المجزي والذي يوفر من جهة السلع والخدمات الأساسية، ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ومن جهة ثانية رفع مستوى الدخل الحقيقي.
- ✓ الإشراك المزدوج لكافة أفراد المجتمع:
  - إشراك الجميع في الجهود التنموية.
  - إشراك الجميع في ثمار هذه التنمية.

وفقط من خلال هذا الإشراك المزدوج يتم تحقيق الشعور بالانتماء الذي يحقق التوافق بين الأفراد والمحيط.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في هدف واحد شامل كما يصفه د. إبراهيم العيسوي[1] وهو «تحرير الإنسان من الفقر والحرمان ومن مختلف أشكال الإستغلال والتبعية، وإطلاق قدرات البشر وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم، والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم، وتمكين المجتمع من السيطرة عل شروط تجدده وتطوره» أو بقول آخر « ...ضرورة أن تولي التنمية المستقلة اهتماما كبيرا للبشر وتطوير قدراتهم على الابتكار والإبداع واستعادة ثقتهم بأنفسهم التي خربها الاستعمار وقوضت التبعية أسسها، ويبرز بوجه خاص هنا إعادة تشكيل برامج التعليم والثقافة (والقضاء على الأمية طبعا) لدعم قيم العمل المنتج وبناء روح المشاركة وإيقاظ الضمير الوطني».

وقد مرت خبرة التنمية بعدة مراحل تاريخية من أوائل الخمسينات إلى اليوم، وفي كل مرة كانت الإستراتيجيات تتمحور حول أهداف جديدة تحدد استجابة لعوامل متعددة يمكن تلخيصها في ثلاث محاور،

[1]- د. إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ص: 23-31.

يتمثل أولها في أزمة الدول الصناعية، والثاني في التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويتعلق الأخير بتزايد الاهتمام بقضايا جديدة لم تكن في الحسبان.

أولا: أزمة الدول الصناعية في الثمانينات.

لقد تعرضت الدول الصناعية المتقدمة لتضخم شديد في الثمانينات نتيجة للصدمات البترولية[1]، واتبعت بذلك سياسات انكماشية من جهة وتزايد حماية أسواقها من صادرات الدول النامية من جهة ثانية، هذا في نفس الوقت الذي تزايدت فيه أعباء خدمة الدين الخارجي للدول النامية.

كل هذا أدى إلى تراجع معدلات النمو[(2)] في الناتج الداخلي الخام للدول النامية إلى 3% سنويا (مقابل 5% في السبعينات)، و هو المعدل الذي حققته دول جنوب شرق آسيا، بينما معدل النمو في الناتج الداخلي الخام في أمريكا اللاتينية قد هبط إلى 1.5% وبلغ في إفريقيا وغرب آسيا إلى 0.5% ،مقابل 4.1% و 7.8% على الترتيب في السبعينات.

كما تبع هذا التدهور في معدلات النمو ارتفاع معتبر في عدد السكان مما جعل معدل الدخل الفردي الحقيقي فيه يتناقص خلال تلك الفترة.

مما سبق يتضح مدى تحكم الظروف الدولية في اقتصاديات الدول النامية، وكيف أن العوامل الخارجية والداخلية، تتضافر من أجل عرقلة عملية التنمية في الدول النامية، وهو ما أدى إلى ظهور فلسفات تنموية جديدة، تركز على مفاهيم الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى والأخيرة في عملية التنمية.

ومما زاد من عمق التأكيد على هذا التوجه، هو سقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين، وما تبعه من انهيار في أنظمة الكتلة الشرقية في وقت قياسي، فانتهت الحرب الباردة تاركة وراءها جوا انكشف الغطاء فيه عن الدول النامية وفقدت الدول النامية بذلك ما كانت تحصل عليه من دعم وعون في إطار

---

[1]-وتتمثل هذه الصدمات في أزمات اقتصادية ناتجة عن حدوث تغيرات مفاجئة في إمدادات النفط، والتي تجمع بين ارتفاع فيا لأسعار وانخفاض في الإنتاج، وقد حدثت ثلاث صدمات أساسية وهي:

الأولى عام 1973، بسبب حرب رمضان.

الثانية عام 1979،بسبب الثورة الإيرانية.

الثالثة عام 2008، بسبب ارتفاع الطلب عن العرض وكذا بسبب المضاربة.

[2]- د. إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص: 35.

التنافس بين الكتلتين لاجتذابها، وهو ما كان يخلق بعض التوازن في تعاملات الكتلتين مع الدول النامية، وكانت الآثار السلبية لهذا التوجه الجديد متعددة الأبعاد بالنسبة للدول النامية، نذكر منها:

الآثار السلبية على الدعم الذي كانت تتلقاه من دول الكتلة الشرقية.

أصبحت تواجه عالما أحادي القطب، وهو الطرف الأقوى في العملية التفاوضية.

توجه الغرب إلى ترقية وتأهيل اقتصاديات الدول الشرقية (الجمهوريات الديمقراطية سابقا)، ومنحها اهتماما أكبر، فتوجهت كل الاستثمارات الخارجية المباشرة لها دون غيرها.

فعمت القوانين الغربية المدعمة باقتصاديات قوية ومراكز مالية مهيمنة، وتكنولوجيا متطورة لتفرض على الدول النامية خوصصة اقتصادياتها، وتطبيق برامج التعديل الهيكلي وفتح أسواقها، لتجد نفسها في مواجهة منافسة قوية، من دول غربية متقدمة في جميع المجالات، مقابل اقتصاديات متخلفة على جميع الأصعدة.

ولم يكتف الغرب بهيمنته وانفراده على الساحة الدولية، بل راح يبني تكتلات اقتصادية وسياسية جديدة بين دوله، ويعمل في نفس الوقت في نفس الوقت على عرقلة ومنع حدوث ذلك بين دول الجنوب، من خلال إجراءات خاصة، بدعوى حقوق الأقليات، مكافحة الإرهاب، وتتبع أسلحة الدمار الشامل، هذا من جهة، ويسعى من جهة أخرى إلى تعميق هيمنته على الاقتصاد الدولي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية; صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومن خلال المنظمات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة.

كلما سبق يشي بضرورة التصدي لهذه التيارات الجارفة من خلال رفع الاعتماد على النفس وما يقتضيه من تركيز على الطاقات الوطنية، البشرية منها والمادية، ووضع حد للنزيف الذي تعاني منه اقتصاديات الدول النامية وزيادة التكتلات الجهوية جنوب جنوب.

ثانيا: التحول من القطاع العام إلى الخاص.

لقد أثبتت التجارب التاريخية فشل النظام الاشتراكي والنظم المركزية التخطيط بصفة عامة، وأدت هذه التجارب خلال الثمانينات من القرن الماضي إلى موجة عارمة من حركات التحول من القطاع العام إلى

الخاص في كثير من بلدان العالم، وقد صاحب ذلك مراجعة عميقة لدور الدولة في الحياة الاقتصادية الليبرالية الجديدة المرجوة، فظهر في الأفق جدل بين فكرين أو فريقين من الآراء:

أ. فريق يؤكد ضرورة تقليل تدخل الدولة إلى أدنى حد ممكن، وترك الأمور لقوى السوق، والاندماج أكثر فأكثر في السوق العالمية، مع تنبيه هام في هذه الناحية وهو أن، الفترة التي تتطلبها عملية الخوصصة تختلف عن تلك التي تطلبتها التأميمات، فالأخيرة قد احتاجت إلى قرار سياسي ثم تطبيق آني، بعكس الخوصصة التي تتطلب وقتا قد يطول، حيث أنه لا يمكن تحويل ملكيات القطاع العام إلى الخواص دفعة واحدة أو خلال مدة قصيرة، كما يقول إبراهيم شحاته، بل "...لابد أن يتم تنفيذ سياسة الخوصصة تدريجيا بحيث يكون التنفيذ متمشيا مع قدرة المال والمدخرات المحلية على استيعاب الوحدات التي يتم تحويلها كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، ومع قدرة الدولة على تعويض العمالة الفائضة التي قد يتم الاستغناء عنها أو إعادة تدريبها، أو إعادة تعيينها في مجالات أخرى، وليس المهم في تنفيذ سياسة الخوصصة الارتباط بهدف زمني محدد، ويكفي أن يكون الهدف واضحا وهو خروج الدولة عاجلا أو آجلا من الإنتاج المباشر للسلع والخدمات إلا لاعتبارات ظاهرة وقاهرة"[1]، حيث يتم المسحا لعام لوحدات القطاع العام وترتيبها وفقا لحجم العمالة وحجم رأسالمال وكذلك من حيث الرابحة فيها والخاسرة والتي من شأنها أن توفر مداخيل بالعملات الصعبة، تكون ضرورية لتمويل الكثير من الأنشطة الاقتصاديةللبلد.

فإن كان التنازل عن المؤسسات ذات الرساميل الضعيفة، والتي تستخدم عددا قليلا من العمال، والمؤسسات الخاسرة أمرا ضروريا ولازما وسهلا في كثير من الأحيان، فإنه يصعب مع تلك التي تشغل آلاف العاملين وذات رساميل عالية، لكبر المسؤولية المنوطة بها من جهة ولصعوبة توفير رأسمالها من طرف القطاع الخاص (الوطني خاصة) لشرائها، كماأن المؤسسات الرابحة يفترض عدم التنازل عليها، على الأقل في المدى القريب حتى لا تحرم خزينة الدولة من مداخيلها، ومن ناحية أخرى فكل مؤسسة تحتاج إلى نوع من الخوصصة قد يختلف عن الأخرى؛ فهناك التي تخصص كلية وتنقل ملكيتها للقطاع الخاص، وهناك التي يمكن خوصصتها بتكليف القطاع الخاص بالإدارة مع بقاء الملكية للدولة، وتجدر الإشارة إلى وجود أنواع عديدة من الوحدات العمومية وفقا لهياكلها المالية، فهناك الغارقة في الدين، وهناك الأقل ضررا، وهناك وحدات ترتبط باستراتيجية الدولة وأمنها، وهناك أخرى دون ذلك، فكل نوع والمعاملة التي تلزمه في عملية الخوصصة هذه.

[1]- د. إبراهيم شحاته، برنامج للغد: تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير، دار الشروق، مصر، 2001،ص: 19.

كما نشير أنه لا يمكن خوصصة بعض وحدات القطاع العام لأهميتها الحيوية من الناحية الاقتصادية أو المالية أو الاستراتيجية مثل:

- وحدات القطاع العام التي تستغل بعض الموارد الطبيعية الهامة مثل البترول.
- حالات مايسمى بالاحتكارات الطبيعية، مثل الكهرباء والتليفون والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.
- حالات المشروعات ذات رؤوس الأموال الضخمة التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها على الأقل في المدى القريب.

بـ أما الفريق الثاني فيرى أن نفس العوامل التي استوجبت في الماضي قيام القطاع العام مازالت قائمة، وأن أوضاع الدول النامية لا تسمح بهذا التحرير، لأنها ليست مهيأة للمنافسة الدولية المحتدمة، وعليه يبقى دور الدولة ضروريا وقائما في التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثالثا: تزايد الاهتمام بقضايا جديدة لم تكن في الحسبان.

لقد تزايد التركيز والاهتمام عالميا بعدد من القضايا، وهي ليست جديدة إلى هذا الحد ولكنها لم تحضى بالدرجة العالية نفسها من الاهتمام التي أولتها أياها الدول في المدة الأخيرة، ويمكن إيجازها في ثلاث عناصر أساسية وهي:

أ- قضية الثورة العلمية والتكنولوجية:[1]

يمكن لهذه الثورة أن تؤثر على الدول النامية بطريقتين متعاكستين؛ فهي من جهة تقدم دفعا قويا لعجلة التنمية، وربحا وفيرا في الوقت، بما توفره من تقدم في مجالات الهندسة الوراثية والبيو تكنولوجيا واسترداد المواد وتوفير البيانات ووسائل معالجتها، ومن جهة ثانية، فإنه ونتيجة لهذا التقدم المستمر في الأبحاث العلمية، والاختراعات التقنية في الدول المتقدمة، فإن الفجوة الواسعة أصلا بين الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد اتساعا وتعمقا، فالاستثمارات الضخمة في البحث العلمي في الدول المتقدمة تتجه في مجملها لتقوية الوضع التنافسي بينها و يعتمد جزء كبير منها على الاستثمار التجاري للبحث العلمي، مما يجعل ثمار هذا البحث فقط في صالح من يدفع لشرائها واستغلالها.

[1]- د. إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص:32.

ونتيجة لعدم توفر الجو الملائم في الدول النامية لإجراء الأبحاث العلمية الملائمة ونتيجة لعدم قدرتها على استيعاب هذا التقدم العلمي والتكنولوجي، فإن الدول النامية فقدت وتفقد تدريجيا المزايا النسبية القليلة التي كانت تتميز بها في الاقتصاد العالمي[1]:

الاعتماد المتزايد على الآلة والإنسان الصناعي (الأتمتة) خفض ويخفض تدريجيا من أهمية الأيدي العاملة في الصناعة، وبالتالي من قيم العمل الرخيص في الدول النامية.

الإنتاج المتزايد للمواد الكيماوية المقاربة في خصائصه للمواد الأولية، ستخفض من الحاجة إلى المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية.

تطور الهندسة العضوية، وخاصة هندسة السلالات في مجال الزراعة، سيغير بالضرورة من أوضاع وأسواق الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الإنتاج الذي كان مقصورا لأسباب مناخية على المناطق الحارة في الدول النامية، وكذلك الإنتاج المبكر.

فإن كانت هذه النتائج وهذه الخطوات العملاقة التي خطاها ويخطوها البحث العلمي، قد دفعت بالدول المتقدمة إلى الازدهار المتواصل والسريع، وربح الوقت والاقتصاد في المواد الأولية ووفرة في المال، فإن آثارها على الدول النامية وخيمة، فقد أدت الأتمتة إلى تحرير الصناعة من الاعتماد الكبير على العمالة، كما حررها تقدم الكيمياء كذلك، من الاعتماد الكبير على المواد الأولية، وهما العاملان اللذان تعتمد عليهما الدول النامية كمصادر لمداخيلها بشكل عام، أي أنه على الدول النامية أن تعلم يقينا أنها لم تعد في وضع يسمح لها بالاعتماد فقط على تصدير المواد الأولية، أو على توافر العمالة الرخيصة بها، وأن تعلم كذلك أن الاقتصاد أصبحت معالمه عالمية أكثر منها وطنية، وهذا يقتضي طبعا مواجهة منافسة قوية على المستوى العالمي، وتبقى الوسيلة الوحيدة التي يجب على الدول النامية اتباعها، هي أن تبحث وأن تنجح في معرفة المجالات التي يمكن لها التفوق فيها، وكيف يمكن أن تنمي وتطور نفسها حتى تبلغ مرماها ضمن هذه الشروط الدولية الجد صعبة.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى كون الوضعية الحالية للدول النامية تختلف تمام الاختلاف عن وضعية الدول المتقدمة في حقبة انطلاقها الاقتصادي:

من ناحية أولى، فإن الدول النامية تتوفر الآن على وضعية أحسن من التي كانت متاحة للدول المتقدمة آنذاك، لوجود ميراث علمي وتكنولوجي متاح نسبيا، وتوفر إمكانيات متطورة من العتاد والمعدات

[1] - د.إبراهيم شحاته، مرجع سابق، ص:14.

العصرية الفعالة، التي لو أحسن استخدامها، والعمل من أجل الاستفادة منها، لساهمت بشكل فعال في تطوير الطاقات الإنتاجية، وتحسين شروط الإنتاج وبالتالي الوضعية الغذائية والاقتصادية لهذه الدول.

ومن ناحية أخرى فإن الدول النامية في وضعية غير ملائمة نسبيا، وذلك بسبب تجزئة السوق العالمية، وفرض قوانين وأساليب حمائية تجعل بلوغ هذه الأسواق غير سهل أبدا، بالإضافة إلى غلاء تكاليف جلب التكنولوجيا الحديثة، لأن احتكار المعرفة من طرف الدول المتقدمة يتم بشكل رسمي في إطار التقسيم الدولي للعمل، أين تخصصت الدول النامية في العمل الإبداعي والابتكاري (كلما هو تكنولوجيا عالية)، بينما تبقى البلدان النامية متخصصة في الميادين التطبيقية لهذه التكنولوجيات، وفي الأشغال الغير مثرية من الناحية الاقتصادية، لبساطة العمل المطلوب فيها.

ب- تدني وسائل التمويل في الدول النامية:

ومن ناحية أخرى فإن الدول النامية تعاني من ظاهرة الانتقال السلبي لرأسالمال والتي نتجت عن أربعة عوامل أساسية متشابكة:

- الانخفاض الكبير في حصيلة صادرات الدول النامية نتيجة انهيار أسعار المواد الأولية، وتصاعد الإجراءات الحمائية في أسواق الدول الصناعية[1].
- الزيادة الهائلة في المديونية الخارجية للدول النامية، مع سوء استعمالها، والارتفاع الهائل لخدمات هذه الديون.
- هروب رؤوس الأموال الخاصة من كثير من الدول النامية.
- التدفقات الغير كافية من الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى هذه الدول، لأنها لا تذهب إلا حيث تتوافر الشروط الملائمة والمناسبة لضمان استثماراتها ولتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح.

وقد نتج عن ظاهرة الانتقال السلبي لرأسالمال، أن تدنى الإنتاج والاستهلاك في كثير من الدول النامية عن مستويات كان قد بلغها منذ سنين مضت، وذلك نتيجة كذلك لفقدان المستثمرين الأجانب ثقتهم في قدرة الدول النامية المضيفة على تحويل أرباحهم بالعملات الحرة.

وتحت وطأة هذه الأوضاع وجدت الدول النامية نفسها مضطرة إلى التصحيحات الهيكلية التي تمت تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[1]- الإجراءات الحمائية متواصلة رغم تعارضها مع بنود المنظمة العالمية للتجارة.

جـ – قضية الفقر، البيئة والتنمية المستدامة:

لقد ازداد إدراك العالم لأهمية البيئة والمحافظة عليها واستدامتها، وآثارها على مستقبل كوكب الأرض ومن عليه، فنظم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مؤتمرات متتالية من استكهولم (1972)، إلى ريو دي جانيرو (1992)، إلى كيوتو سنة (1995)، إلى جوهانسبورغ (2002)[1]، وكان موضوع هذه الاتفاقيات والبروتوكولات يدور أساسا حول التغير المناخي والحد من انبعاث الغازات الدفيئة، من أجل الحد من التفشي الذي عرفته ظاهرة الاحتباس الحراري، كما تعلق الأمر فيها أساسا بالعلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، وركزت كذلك على كون نموذج التنمية الذي أعطى الكثير للعالم الصناعي، هو نفسه الذي أثر سلبا على كوكب الأرض وموارده، وأن تعميم هذا النموذج الغربي[2] على العالم غير قابل للتحقيق، لما يحتاجه من طاقة وموارد لا محدودة، هذا النموذج ربما لن يكون مستديما حتى للذين استفادوا منه، لما له من آثار مرتدة[3] سلبية، ناهيك عن آخرين في الدول النامية الذين يعيشون الفقر والحرمان والأمراض بشكل لا يطاق، ويتحملون النتائج السلبية لتلوث ناتج عن ممارسات غير مستدامة للعالم الصناعي، كدفن وتصدير نفاياته الصناعية والنووية وحتى الصناعات الغير مرغوب فيها (الملوثة والوسخة)، في البلدان الفقيرة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الأضرار التي لحقت بطبقة الأوزون، وتدهور الشروط المناخية بفعل الاحتباس الحراري وانبعاث الغازات الدفيئة، وكذا آثار التجارب النووية التي يجريها الأقوياء، تقع نتائجها الوخيمة على الجميع دون استثناء ودون حدود، ولكن الفقراء يتضررون أكثر لأنهم لا يملكون أية وسائل ولا إمكانيات وقائية، كل هذا يجعل المستقبل غامضا ومبهما.

المطلب الثاني: قرارات قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة

تميزت العشرية الأخيرة من القرن الماضي بالأهمية الكبيرة التي أعطيت لمفهوم التنمية المستدامة،و ما ينطوي عليه من عمل دءوب على مستوى العالم، من أجل إنقاذ البيئة والحفاظ على كوكب الأرض، حتى يتسنى للأجيال القادمة الانتفاع بهذه الأرض وما تحمله من خيرات.

وقد صيغ مفهوم الاستدامة هذا للمرة الأولى من خلال التقرير الصادر عام 1987تحت عنوان " مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة"، عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة

---

[1]- القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002.

[2]- هناك إشارة صريحة لبعض الآراء التي ترى أن الحل لا يكون إلا عبر النموذج الغربي.

[3] - feed back.

و مدير عام منظمة الصحة العالمية سابقا "جرو هارلم برونتلاند"،[1] والذي دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، سمي بتعريف لجنة برونتلاند والذي يرى بأن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

وتدعو الاستدامة، حسب تعريف ومنهجية لجنة برونتلاند، إلى التخلي عن الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أوفي الجنوب،و تعويضها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، إذ بدون تحقيق ذلك فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة. ويؤكد تقريربر ونتلاند على الارتباط المتبادل والوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا.

وكانت التنمية المستدامة، في مؤتمر قمة الأرض الأولى سنة 1992 في "ريو ديجانيرو"، هي المفهوم و المحور الرئيسي، الذي دارت حوله كل النقاشات،إذ يتمثل المبدأ الأول من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية فيما يلي : "البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة، في وئام مع الطبيعة"، وهذا ما يؤكد أهمية الترابط بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكلها ترتكز على الصحة الجيدة إذ تمثل الصحة مؤشرا وفي نفس الوقت مورد للتنمية المستدامة و الدليل على ذلك، مؤشر التنمية البشرية[2]، الذي يصدره سنويا، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، و الذي يعتمد في حسابه على عدد من العوامل منها؛ التعليم، الرعاية الصحية وتوقع العمر، و الدخل، ثم ترتب الدول بناء على، معايير المعيشة Standard of living، و رفاهية السكان. لقد صدرت عن مؤتمر ريو وثيقة سميت"الأجندة 21" والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في أيلول 2002 في جوهانسبرج عقدت تحت شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة". و التي تؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، هذا التغيير يجب ألا يتم فقط من خلال قرارات إدارية من السلطة الحاكمة، بل من خلال تبني المجتمع بأكمله للهدف و الالتفاف حوله، أي لابد من تجنيد لكافة الطاقات

1 -Gro Harlem Brundtland

2 - HDI: Human Development Index

الحية في البلد، و هو ما يجعل تطور المؤشر الفرعي للتنمية البشرية الخاص بالتعليم أمرا أساسيا في هذا، المضمار بالذات، و تجدر الإشارة إلى أن أهم ما جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع،بحيث أصبح من غير الممكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل.

و تفصيلا لما سبق، ومن أجل إبراز الأهمية الكبيرة التي أعطيت للتنمية المستدامة و التغيرات البيئية، في اتفاقية جوهانسبورغ، فقد ارتأينا التعرض لها ببعض التفصيل، إذ قررت قمة الألفية (قمة الأرض الثانية) بجوهانسبورغ، بأن الـ 15 عشرة سنة من بداية القرن، تخصص للحرب ضد الفقر في العالم، وتخفيض معدل الفقراء إلى 50% بحلول سنة 2015[1]، وذلك بمحاولة إيجاد الوسائل الفعلية لرفع تحدي تحسين شروط معيشة كل الناس مع المحافظة على البيئة في نفس الوقت.

وفي هذا السياق يقترح الأمين السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، العمل وفق خمس مجالات ومحاور وهي: المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي[(2)]، والتي يعتبر أن نتائجها، في نفس الوقت ضرورية وقابلة للتحقيق:

1 .الماء والصرف الصحي:

الماء ضروري للحياة. وهو مصدر رئيسي لصحة الناس، ولري المحاصيل، ولتوفير الطاقة الكهرومائية، ولحماية النظم البيئية. وعلى الرغم من الاعتراف بالدور الأساسي للمياه في عملية التنمية المستدامة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، فإن معالجة الاحتياجات المائية للفقراء، من خلال اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة لم تعطى بعد الأولوية بما فيه الكفاية.فبينما أُحرز موضوع الماء تقدما معتبرا منذ قمة الأرض في ريو، إلا أنه كان في الغالب أبطأ من المتوقع، وتعود هشاشة الموارد المائية في كثير من البلدان، إلى ضعف طرق إدارة الطلب والعرض عليها، أكثر مما تعود إلى الشح الفعلي للمياه .فيجب توسيع نطاق الحصول على المياه، وتحقيق الاستهلاك الرشيد، بتشجيع التقنيات المعروفة باسم "محصول أكبر لكل قطرة ماء" في الزراعة التي تعتبر المستهلك الرئيسي للماء، وتحسين إدارة أماكن تجميع الماء، والحد من التسرب ولاسيما في المدن الكبيرة وعلى طول قنوات نقل المياه.

[1] - J.P. Bertrand, J. Blanchet, A. Revel, C. Roger, « Le pouvoir alimentaire mondial en question », Ed. ECONOMICA, Paris 1997, p21.

[2] -WEHAB : Water,Energy,Health, Agriculture and Biodiversity

فتدابير تعزيز الاستخدام المستدام للمياه لا تزال بعيدة عن أن تكون مرضية، فما زال نحو 1.2 مليار شخص لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، و 2.4 مليار ليس لديهم خدمات الصرف الصحي الكافية، وحوالي مليوني طفل يموتون سنويا بسبب الأمراض المرتبطة بالمياه. ويموت في البلدان الأشد فقرا طفل اواحدا من كل خمسة أطفال قبل سن الخامسة[1]، والسبب الأساسي يعود إلى الأمراض المعدية ذات الصلة بالمياه، والناتجة بدورها عن كون المتاح من المياه غير كاف، لا من حيث الكم ولا من حيث النوع.

وبالتالي فإن توفير مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي، لأكثر من مليار شخص خلال السنين القليلة المقبلة يبقى واحدا من أهم التحديات التي تواجهها الإنسانية اليوم.

بالإضافة إلى المياه العذبة، فإن مناطق مصبات الأنهار والمناطق الساحلية، توفر الإمدادات الغذائية المتجددة، وفرص السياحة، والطرق السريعة للنقل، والعديد من المزايا التي كثيرا ما يتم التغاضي عنها أو سوء التعامل معها، في أجزاء كثيرة من العالم، إذ تقود المجاري المائية كثيرا من الملوثات والنفايات الصلبة مباشرة إلى المنطقة الساحلية، أين تتراكم على ضفاف السواحل، والتي تمثل موطن ما يقرب من نصف سكان العالم، حيث تتمركز النظم البيئية الأكثر إنتاجية من ناحية التنوع البيولوجي، وتمثل أهم التهديدات للتنمية المستدامة الساحلية على نطاق العالم، وتشكل مصدرا رئيسيا للتلوث الساحلي والبحري في جميع المناطق، وبالتالي فهي قضية الجميع.

ويعرف تلوث موارد المياه ازديادا في العديد من الأماكن، كما يعرف توزيع المياه، وكفاءة استخدامها في الري، انخفاضا معتبرا على كل من شبكات الإمداد بمياه الري وإمداد المناطق الحضرية، فقد انخفضت مستويات المياه الجوفية، ولم تعد العديد من الأنهار تصل إلى البحر، وتتعرض أنواع من كائنات المياه العذبة لخطر الانقراض، كما أن مستنقعات ومساحات شاسعة من الأراضي الرطبة تختفي تدريجيا.

ومن ناحية أخرى فيمثل الماء كمورد حيوي، مصدرا لمزيد من المنازعات، وتعتبر النزاعات حول استخدامه وتوزيعه من الأمور الشائعة، ونشير إلى أنه بحلول عام 2025، سيتضاعف عدد سكان المدن في البلدان النامية، ويصل إلى أربعة مليار نسمة[2].

[1] - World Summit on Sustainable development (WSSD), Johannesburg 2002, "A Framework for Action on Water and Sanitation " WEHAB Working Group, , Johannesburg August 2002. P6.

[2] -WSSD Op-Cit. p7.

ونشير إلى أن برامج الصرف الصحي والمياه على الصعيد العالمي ليست مهيأة لمواكبة هذا التحول والتزايد السكاني، وبالإضافة إلى ذلك، فهي ليست فقط أنظمة مصممة بشكل سيء وتعاني من ضعف التمويل، ولكن الجوانب التنظيمية وطرق الإدارة، هي الأخرى ضعيفة للغاية.

يمثل الحصول على المياه عائقا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان، فهناك قلق متزايد بشأن زيادة الضغط على موارد المياه والناجم عن النمو السكاني، وأنماط الاستهلاك غير المستدام بالإضافة إلى الاستخدامات العديدة الغير خاضعة للرقابة، والخسائر العالية خلال عملية التوزيع وما تسببه من تزايد في الضغط على الإمدادات المتاحة.

وتظهر البيانات عن استخدام المياه في جميع أنحاء العالم، مثالا صارخا عن الفجوة الواسعة بين أغنياء العالم وفقرائه، فبينما يستخدم سكان البلدان النامية حوالي 20 لترا من الماء يوميا، وأقل من ذلك في بعض الأماكن، فإن استخدام سكان العالم الصناعي المتقدم يصل إلى 400 -- 500 لترا[1]، فإن المنافسة المتزايدة على المياه تؤثر على معظم الفقراء، وخاصة النساء والفتيات اللاتي يضطررن للسير الطويل بحثا عن المياه لتلبية الحدا لأدنى من الاحتياجات المنزلية، وتسبب ندرة المياه على المستويات المحلية صراعا داخل الأسر، وفي ما بين المجتمعات وحتى بين الدول التي تعاني من ندرة المياه، وتؤدي المنافسة بين الاستخدامات لأغراض الزراعة، الطاقة، والصناعة والبيئة، واحتياجات التنمية البشرية، إلى التوتر السياسي والمدني، وتدهور شديد في الأوضاع بسبب عجز المجتمع عن إدارة الموارد المائية بطريقة منسقة لتوفير الاستعمال الفعال والعادل لخدمات المياه.

وتبين البيانات والمعلومات التالية خطورة هذا الاستعمال غير العقلاني لموارد المياه:[2]

- يعيش[3] أربعة أشخاص من أصل كل 10 في أحواض الأنهار التي تعاني من ندرة المياه، وبحلول عام 2025، سوف لا يقل العدد عن 3.5 مليار نسمة، أي 50 % تقريبا من سكان العالم، سوف تواجه ندرة المياه.

[1] - WSSD, OP.Cit. p7.

[2] -WSSD. OP.Cit p 8.

[3] - يتعلق الرقم بسنة 2002

- حوالي 6000 طفل يموتون يوميا بالأمراض المرتبطة بنقص الحصول على مياه الشرب المأمونة، وعدم كفاية المرافق الصحية وسوء شروط النظافة.

- في أي وقت من الأوقات، فإن نصف أسرة المستشفيات في العالم يشغلها مرضى يعانون من الأمراض المنقولة بواسطة المياه.

- وفي الصين والهند واندونيسيا، يموت ضعف عدد الناس من أمراض الإسهال عما يموت من فيروس ومرض الإيدز.

- إن الإفراط في ضخ المياه الجوفية من قبل المزارعين في العالم، قد تجاوز معدلات التموين الطبيعي الذي لا يتعدى الـ 160 مليار متر مكعب سنويا.

- ما يقرب من 30 في المائة من الأماكن الرئيسية لتجميع المياه في العالم، قد فقدت أكثر من ثلاثة أرباع من غطائها الحرجي الأصلي.

- تقدر المياه الضائعة في الزراعة المروية بحوالي 25–40 % من المياه المستخدمة في الزراعة.

ويلاحظ وجود ارتباط وثيق بين المعروض من الماء و طرق تسييره، بكل من العوامل الأربعة الأخرى المكونة لـ WEHAB و المتمثلة في كل من الطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، و هذا ما يلخصه الشكل التالي:

الشكل رقم: 1 الدور الحاسم والحيوي للماء في مجالات WEHAB

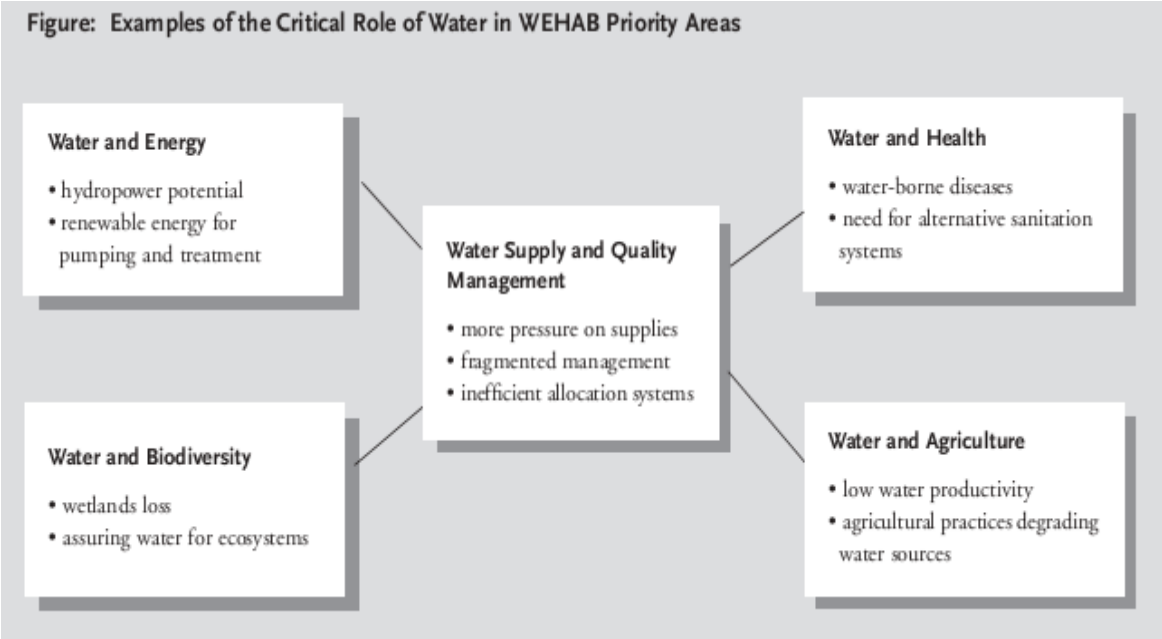

Source : World Summit on Sustainable Development , A :ramework for Action on Water and Sanitation, WEHAB Working Group, Johannesburg August 2002, P 9.

2الطاقة:

وهي من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة، ومؤشر من مؤشراتها، وتؤثر الطريقة التي يتم إنتاج خدمات الطاقة بها وتوزيعها واستخدامها، على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق أي تنمية، فعلى الرغم من كون الطاقة في حد ذاتها ليست حاجة إنسانية أساسية مباشرة، ولكنها من الأهمية بمكان لتحقيق جميع الاحتياجات، فضعف الحصول على مختلف خدمات الطاقة وبأسعار معقولة، يعني بأن الاحتياجات الأساسية للكثير من الناس لم تتم تلبيتها.

وتشير الأرقام[1] إلى أن أكثر من ملياري شخص محرومين منها ومحكوم عليهم نتيجة لذلك أن يضلوا حبيسي الفقر والحرمان، فلابد من توافر الجهود لضمان الوصول لكل فرد لمصادر الطاقة النظيفة والاقتصادية، ويجب زيادة استخدام الطاقة المتجددة وبكفاءة عالية، دون إغفال مواجهة الاستهلاك المفرط

[1] - World Summit on Sustainable development (WSSD), Johannesburg 2002, "A Framework for Actionon Energy " WEHAB Working Group, , Johannesburg August 2002. p7

للطاقة في بعض مناطق العالم، ويجب على الدول التصديق على بروتوكول كيوتو، الذي لا يتناول فقط تغير المناخ، ولكن أيضا عددا كبيرا من الممارسات الضارة بالبيئة، كما يجب على الدول إلغاء إعانات الطاقة والحوافز الضريبية المرتبطة بها، لما لها من آثار ضارة، بالإضافة لإدامة الوضع الراهن وإعاقة تطوير حلول جديدة واعدة.

وتشمل خدمات الطاقة أمورا كثيرة، مثل الإضاءة والطهي والتدفئة والتبريد، وضخ المياه، والتجميد، والنقل والاتصالات، ويمكن إنتاج كل هذه الأنواع من كل من المصادر الطاقوية التقليدية والمتجددة، فدون الحصول على خدمات الطاقة، يجد الناس أنفسهم مضطرين لإنفاق الكثير من الوقت والطاقة البدنية على أنشطة الكفاف الأساسية، بدلا من إنفاقها على كسب المال اللازم لتحسين ظروفهم المعيشية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى الطاقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من مؤشرات الفقر، مثل ضعف التعليم، وعدم كفاية الرعاية الصحية والمشاق المفروضة على النساء والأطفال، ونشير إلى أن توفير إمدادات كافية من الطاقة النظيفة، على المستويات المحلية والوطنية، أمر ضروري لكل من الاستقرار الاقتصادي والنمو وفرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

ونستعرض بقليل من التفصيل، أهم المحاور التي نرى تدخل الطاقة فيها أمرا ضروريا، ونقصها وانعدامها يسبب ضعفا وحرمانا للمجتمع المعني، في كثير من المجالات، سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو الصحية، وهذه المحاور هي:

أالطاقة والظروف الاجتماعية:

وتشمل القضايا الاجتماعية المرتبطة باستخدام الطاقة، كل من التخفيف من حدة الفقر، وإتاحة فرص أكثر، للتحضر و التعلم للمرأة، إذ يمكن أن تكون الخدمات الحديثة للطاقة مدخلا حيويا لتحسين وضع المرأة في الأسر والمجتمعات، حيث تتعرض النساء و الأطفال أكثر من غيرهم لتلوث الهواء بسبب نار الطهي، كما أن للاعتماد على الوقود التقليدية، آثارا خطيرة، على البيئة وعلى صحة الناس.

وعلاوة على ذلك، فإن فجوات واسعة لا تزال قائمة على مستوى استهلاك الطاقة داخل البلدان وفيما بينها، إذ أن أشد الناس ثراء في العالم يستخدمون ما يقرب من 25 ضعف من الطاقة للفرد أكثر مما يستخدم الشخص الأكثر فقرا.

ينفق الفقراء عادة جزءا أكبر نسبيا من دخلهم، مما ينفقه الأغنياء، للحصول على خدمات الطاقة، التي لا غنى عنها، مثل الطهي، بالإضافة إلى تخليهم في نفس الوقت كليا، أو تعاملهم بتقشف شديد مع خدمات جد ضرورية، مثل الإنارة والتدفئة.

ويتطلب تحسين الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والاتصالات، خدمات الطاقة، وهو ما يمكن من تحسين المرافق والخدمات التعليمية، مما يسمح للصغار والكبار على حد سواء لتعلم القراءة والكتابة أو تحسين مهارات أخرى. على سبيل المثال، يمكن للنساء والفتيات قضاء وقت أقل لجمع الحطب وجلب المياه والطهي، وإنفاقه بدلا من ذلك على التركيز على التعليم.

وتجدر الإشارة إلى أن للوصول إلى خدمات الاتصالات أهمية خاصة في تحسين حياة الناس في المناطق الريفية، و أنه حتى استخدام وسائط الاتصال الأولية كالتلفزيون والراديو، ومحاولة الانتفاع بها، لا يمكن أن يتم بدون توفر حد أدنى من الكهرباء.

وعموما، فإن محدودية فرص الحصول على خدمات الطاقة تؤدي إلى تهميش الفقراء، وتحد بشكل خطير من قدرتهم على تحسين ظروف معيشتهم.

ب الطاقة والهجرة الريفية:

النمو السريع للمراكز الحضرية الكبرى والسيطرة عليه، هي مسألة رئيسية أخرى مرتبطة بالطاقة. على الرغم من وجود العديد من الأسباب للاتجاه العام نحو التحضر، والتي تعطي سكان الريف المزيد من الخيارات من خلال تدخلات الطاقة وتوفير خدمات جيدة للطاقة لصالح المدن الصغيرة يمكن ان يبطيء الهجرة إلى المناطق الحضرية والحد من الضغوط على التجمعات الحضرية الكبيرة، إذا أخذنا قضايا الطاقة في الاعتبار في تخطيط استخدام الأراضي وتصميم البنية التحتية، ومعايير البناء وأنظمة النقل، فإنها تساهم بلا شك في الخفض من نسب النمو في الطلب على الطاقة التي ترافق التوسع الحضري السريع، وتمكن من تحسين نوعية البيئة الحضرية.

جـ الطاقة والتنمية المستدامة:

تعد الطاقة أحد العوامل الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، إذ تشكل إمداداتها عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج و تحقيق الاستقرار والنمو، بما يتوفر من جرائها من فرص للعمل و تحسين مستويات

المعيشة من جهة، والحد من الفقر من جهة ثانية، و يتبين ذلك من خلال المحاور الثلاثة التالية: يرتبط استخدام الطاقة بقوة مع الركيزة الثانية للتنمية المستدامة، أي بالنمو الاقتصادي، فهناك حاجة إلى خدمات الطاقة لخلق فرص عمل، وتطوير الصناعات، وتعزيز القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية، ودعم الأنشطة المدرة للدخل في المناطق الريفية، والوقود الضروري في العمليات التي تقوم على استخدام الحرارة، وفي النقل والعديد من الأنشطة الصناعية الأخرى. وتعد الكهرباء من أهم المدخلات في الأنشطة الإنتاجية الحديثة، كما في الاتصالات والخدمات.

تساعد خدمات الطاقة، في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، عن طريق زيادة الإنتاجية وتمكين توليد الدخل محليا، من خلال تسريع التنمية الزراعية وتحسين فرص العمل غير الزراعي، إذ أن البحث عن توفير العمل، وزيادة الإنتاجية أو الفرص الاقتصادية، من دون الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والوقود التي يمكن أن تحفز على إنشاء المشاريع الصغيرة، والأنشطة المعيشية خارج ساعات ضوء النهار، يبقى أمرا محدودا للغاية.

يمكن أن يسبب انقطاع إمدادات الطاقة، خسائر مالية واقتصادية واجتماعية معتبرة، فلدعم أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون الطاقة متاحة في جميع الأوقات، وبكميات كافية وبأسعار معقولة، وأما من وجهة نظر ميزان المدفوعات، فتمثل واردات الطاقة حاليا، احد أكبر مصادر الديون الخارجية للعديد من البلدان الأكثر فقرا، كما أن الاستثمارات المكلفة جدا في منشآت الطاقة التقليدية، قد ساهمت من جانب آخر في نمو الديون الخارجية في أكثر من 30 بلدا، تتجاوز فيها واردات الطاقة الـ 10 %، من قيمة جميع الصادرات، كما أن حوالي 20 بلدا، تتجاوز مدفوعاتها عن الواردات النفطية، خدمات الديون الخارجية.

د تطوير الطاقة البديلة:

حتى نهاية القرن الماضي كان الأمن الطاقوي متكافئا نسبيا، إلا أن عمليات التخريب، والصراع، واختلال التجارة، والرفع من الاحتياطي الاستراتيجي للدول المتقدمة، صارت تشكل خطرا محدقا، ولذلك، فلابد من تنمية موارد الطاقة المحلية، وتنويع إمدادات الطاقة، وتشجيع البحث في ميدان الطاقات البديلة، و ترشيد استهلاك الطاقة، من أجل التقليل من الاعتماد في المدى الطويل على النفط سواء كان محليا أو مستوردا (أي لدى الدول البترولية أو غير البترولية)، وخفض الديون،وبالتالي تحسين الظروف الاقتصادية، التي تجعل الفائدة تعم كل أفراد المجتمع.

فالاهتمام بالأمن الطاقوي أمر بالغ الأهمية، بسبب التوزيع غير المتكافئ للموارد من الوقود الأحفوري من جهة، وضعف قدرة الدول الضعيفة على تطوير الموارد البديلة من جهة ثانية، مما سوف يجعل إشباع الاحتياجات الطاقوية المتنامية للسكان في البلدان النامية يحتاج، إلى نمو سريع، وبالتالي إلى استثمارات رأسمالية كبيرة، إذ تشير التقديرات إلى أن هذه البلدان ستحتاج إلى استثمار ما بين 2 و 2.5 % من ناتجها المحلي الإجمالي في الطاقة، على مدى السنوات العشرين الأولى من الألفية إذا ما أرادت تحقيق الازدهار الاقتصادي، وعليه فلابد من تعزيز البرامج الطاقوية وفقا للمحاور التالية:

- توفير الطاقة لتحسين شروط النمو الاقتصادي،
- الحد من التأثيرات السلبية لاستخدامات الطاقة على الغلاف الجوي،
- تحقيق العدالة بين سكان الريف والمدن في إمدادهم بالطاقة،
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية المتاحة للطاقة،
- الحفاظ على المصادر المحدودة للطاقة، و تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية وغيرها،
- تطوير طرق الاقتصاد في استخدام الطاقات المستنفذة (كالفحم والبترول)، و تشجيع آليات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بتحفيز الاستثمار و خفض الضرائب عليه،
- ترشيد استخدام الطاقة، من خلال تغيير نمط حياة السكان، و توجيه سلوكهم الاستهلاكي، و تنمية مهارات الفنيين والإداريين، لتفادي ضعف الكفاءة في ميدان الطاقة،
- التعاون مع قطاع الصناعة والزراعة والنقل والقطاع المنزلي و التجاري، من أجل توحيد جهودها في القضاء على التبذير، وبالتالي استخدام الطاقة وفق طرق عقلانية و رشيدة.

هـ الطاقة والبيئة:

يمكن أن تحدث الآثار البيئية لاستخدام الطاقة الركيزة الثالثة للتنمية المستدامة على مستويات عديدة، من مستوى الأسرة إلى المستوى العالمي، وتتمثل في عواقب وخيمة، كالتصحر، وارتفاع الحموضة acidification، وتلوث الهواء وتغير المناخ ومالها من روابط مباشرة بقطاعات الزراعة والمياه.

إن احتراق الوقود الأحفوري هو أكبر مصدر للإضرار بالصحة وتلويث الهواء، فضلا عن كونه المصدر الرئيسي لانبعاث غازات الاحتباس الحراري، حيث أن انبعاث الجسيمات الدقيقة في الفضاء، من جراء حرق الفحم، والنفط، ووقود الديزل، والبنزين، والخشب المستعمل في وسائل النقل وتوليد الكهرباء والتدفئة، يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في الجهاز التنفسي والسرطان، ويمثل إشعال النار في الأماكن المغلقة، بحرق الفحم والخشب أو وقود حيوية أخرى، مصدرا هاما للتلوث في المنازل الريفية، كما أن الدخان المتصاعد من اشتعال الفحم الحجري يحتوي على كميات خطرة من المواد السامة، ويمكن أن يؤدي أيضا إلى مشاك لفي الجهاز التنفسي.

فيما يلي بعض الأرقام المهولة حول المتاح والمستخدم من الطاقة في بعض البلدان الفقيرة:

- حوالي 1.7 إلى 2 مليار نسمة في العالم، معظمهم في المناطق الريفية، لايحصلون على الكهرباء، كما أن أزيد من مليارين آخرين يعانون نقصا شديدا في المتاح منه.

- يعتمد ثلث سكان العالم على الوقود التقليدي (الخشب، والروث، والمخلفات الزراعية)، من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية للتدفئة والطهي.
- يستخدم أفقر مليار من الناس فقط 2 طن من النفط المعادل للطاقة كنصيب الفرد سنويا، في حين أن أغنى مليار نسمة، والذين يكسبون في المتوسط أكثر من 20 ألف دولار في السنة، يستخدمون ما يقرب من 25 ضعف.
- الأنظمة العالمية للطاقة هي المسئولة عن أكثر من نصف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والناجمة عن الأنشطة البشرية، وسبب معظم هذه الانبعاثات هو استخدام الوقود الأحفوري.

ويلاحظ وجود ارتباط وثيق بين المعروض و المستعمل من الطاقة، بكل من العوامل الأربعة الأخرى المكونة لـ WEHAB و المتمثلة في كل من الماء والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، و هذا ما يلخصه الشكل التالي:

الشكل رقم: 2 الدور الحاسم والحيوي للطاقة في مجالات (WEHAB)

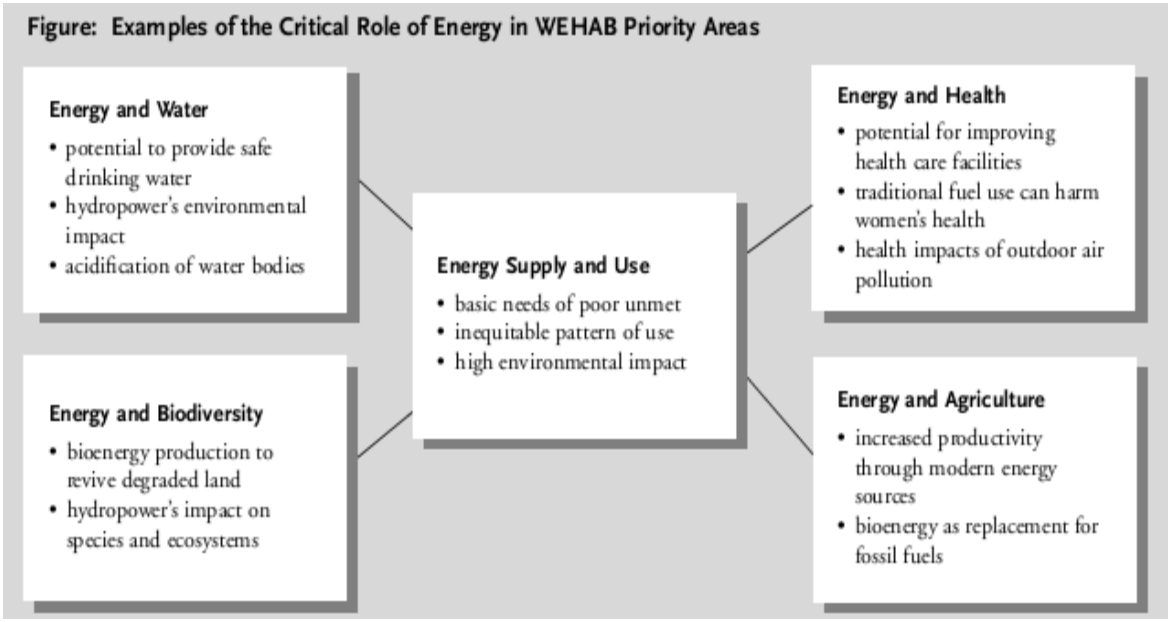

Source : World Summit on Sustainable Development ,A Framework for Action on Energy, WEHAB ، Working Group, Johannesburg August 2002, P 9.

3مجال الصحة.

لا يمكن لأحد إنكار الروابط بين البيئة وصحة الإنسان، فقد تكون هناك حاجة للمواد الكيماوية السامة والمواد الخطرة الأخرى من أجل التنمية، ولكن يجب العلم أن هناك أكثر من مليار شخص يتنفسون هواء غير صحي، وثلاثة ملايين شخص يموتون سنويا بسبب تلوث الهواء، ثلثيهم من الفقراء، ولا سيما النساء والأطفال الذين يموتون من تلوث الهواء داخل المنازل، والناجم عن حرق الحطب والروث، كما ترتبط الأمراض المدارية والاستوائية، مثل الملاريا والدودة الغينية، ارتباطا وثيقا بمصادر المياه غير الآمنة، وسوء شروط النظافة.

لمواجهة هذه الظروف البيئية الخطيرة، يمكن للاتفاقيات، وغيرها من التدابير المتخذة للحد من النفايات ومنع استخدام بعض المواد الكيميائية، أن تساعد على إيجاد بيئة صحية جديدة.

كما أن الحاجة تبقى ملحة لفهم أفضل لكيفية التدخل وأماكن هذا التدخل، و هو ما يجعل البحث والتطوير يبقى ذو أهمية قصوى، وينبغي أن يركز أكثر من أي وقت مضى على أمراض الفقراء.

وتسمح التكنولوجيات المتاحة اليوم (للدول المتقدمة خاصة) بالعمل في جميع هذه المجالات، فإذا توفرت الحوافز الضرورية، فيصبح بإمكان العلم أن يزودنا بحلول كثيرة لهذه المشاكل والعوائق، فإذا تم

الاستثمار وبعقلانية أكثر في البحث والتطوير فإن العلم الذي كان دائما مفتاحا للتنمية البشرية، يمكنه أن يكون كذلك مفتاحا لتحقيق الاستدامة.

وتم التركيز والإقرار في مؤتمر القمة العالمي بجوهانسبورغ[1] ،بأن حماية البيئة والتنمية الإجتماعية والاقتصادية أمورا لابد منها للتنمية المستدامة، وبعد التأكيد على التزام الدول المشاركة بالتنمية المستدامة وإقامة مجتمع عالمي إنساني ومنصف ويدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع، تم التأكيد كذلك على ضرورة الاهتمام بمصائرنا دون التضحية بمستقبل الأجيال القادمة، ومنه اعترف المشاركون والتزموا "بتعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة المترابطة والمتداعمة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي"[2].

وتبين للمشاركين في المؤتمر الأخير، رغم تباين الطروحات ووجهات النظر التي جاءت بها الأطراف المختلفة، من ممثلي دول متقدمة وأخرى متخلفة، ومن منظمات حكومية وأخرى غير حكومية، أن الهدف واحد؛ وهو "إنقاذ هذا الكوكب الوحيد الذي نسكنه"[3]

وهكذا فبعد "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو سنة 1992 تم إدراج مفهوم إيجابي جديد وهو مفهوم التنمية المستدامة، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد الكلام عن حماية البيئة كسلوك كمالي، بل صارت قضايا حماية البيئة مدرجة ضمن القضايا الإقتصادية والإجتماعية، وتمثل بذلك القضايا المبدئية والمصيرية.[4]

أقر جدول أعمال القرن 21، وخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر قمة الأرض في ريو،العلاقة الوثيقة بين الصحة والبيئة والتنمية، فضلا عن الحاجة إلى تحسين الصحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و أقر كذلك أنه لا يمكن القضاء على الفقر، ولا تحقيق التنمية الاقتصادية، عندما يكون هناك ارتفاع في معدل انتشار الأمراض المنهكة، ولا يمكن لصحة السكان أن تستمر وتدوم بدون نظم صحية ملائمة، وبيئة صحية، ونظام دعم لحياة سليمة.

---

[1]- تقرير مؤتمر القمة العالمي للبيئة المستدامة، جوهانسبورغ (ص:7).

[2]- نفس المرجع (ص:8).

[3]-

[4]- Kofi Annan, Pour un Avenir Viable, exposé présenté par Nane Annan au cours de la « Conférence Annuelle sur l'Environnement du Musée américain de l'histoire naturelle, 2002.

الفقراء هم الأكثر عرضة للأمراض، والعكس صحيح كذلك، إذ أن الناس المرضى هم الأكثر عرضة ليصبحوا فقراء، حيث أن اعتلال الصحة يخلق ويديم الفقر، مما يخلق حلقة مفرغة تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسهم في استخدام الموارد غير المستدامة وتدهور البيئة، لذلك ينبغي أن ترتبط الجهود المبذولة لحماية البيئة ارتباطا وثيقا ببرامج لحماية صحة الناس.

يعتمد الناس على النظم الايكولوجية السليمة في كافة احتياجاتهم، ومع ذلك، فيمكن أن تكون البيئة في نفس الوقت، مصدرا لسوء الحالة الصحية لكثير من شعوب العالم، ويمكن أن يعزى على الأقل ربع العبء العالمي للمرض إلى الظروف البيئية السيئة، وترتبط كثير من الأمراض المعدية بالنوعية السيئة للبيئة، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه الآمنة أو الطاقة النظيفة المستخدمة في المنازل، كما أن العديد من الأمراض غير المعدية، هي أيضا ذات صلة بالبيئة، كالسرطان والأمراض التنفسية المزمنة، و يساهم تلوث الهواء الداخلي، الناتج عن الطبخ والتدفئة بواسطة الوقود الحيوي وأنواع أخرى من الوقود الرديء مثل الفحم، في ما يقرب من مليوني حالة وفاة إضافية في السنة، معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة.

وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط عبء الأمراض البيئية الحديثة بعوامل الخطر، مثل المواد الكيميائية في الغذاء، والهواء، والماء، بالإضافة إلى عوامل مادية أخرى، مثل الضوضاء والإشعاع، وظروف العمل غير الصحية، في كل من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي.

إن الارتباط بين الصحة والبيئة يكون أكثر وضوحا بين الفقراء، الذين يعيشون في مستوطنات غير مأمونة، ومزدحمة في كثير من الأحيان، ففي المناطق الريفية المحرومة، أو في الأحياء الفقيرة على أطراف المدن، يكونون أكثر عرضة للتلوث، ومخاطر صحية أخرى في المنازل، وفي العمل، وفي مجتمعاتهم، حيث يستهلكون المواد الغذائية بقدر غير كافي، أو من نوعية رديئة، ويدخنون السجائر، ويتعرضون لمخاطر صحية من شتى الأنواع.

وهذا ما يقوض قدرتهم على عيش حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا، وهذا بدوره ما يضعف قدرة أفقر البلدان على النمو، كما يعتبر التحضر السريع (Urbanisation) . و الناتج أساسا من الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المدن، عاملا رئيسيا من بين عدة عوامل، كالتلوث، والافتقار إلى الصرف الصحي، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، كما جعل الفقر الشديد، العديد من المدن في العالم النامي غير صحية.

وإن كان تضافر الجهود على مدى النصف الثاني من القرن الماضي، قد أدى إلى تحسينات هامة في صحة الإنسان، فازداد متوسط العمر المتوقع بشكل كبير، وانخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال، فإن هذه التحسينات لم تتقاسمها جميع مناطق العالم بشكل متساو، ولا يزال سوء الصحة يشكل عائقا معتبرا لجهود التنمية، إذ أن عملية التنمية نفسها، تهيئ في بعض الحالات الظروف المضرة بصحة الإنسان، والناتجة عن الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الناجمة بدورها عن التدهور البيئي والتنمية غير المتوازنة أو تزايد اللامساواة.

إذا كانت الأسباب الرئيسية للوفيات التي يمكن تجنبها في البلدان المنخفضة الدخل، تشمل كلا من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، و الملاريا، والسل، وأمراض الطفولة المعدية، وأمراض الأمهات وحديثي الولادة، ونقص المغذيات الدقيقة والأمراض ذات الصلة بالتبغ، فإن التحسينات في مجال الصحة، وفي هذه المجالات بالذات، من شأنها أن تترجم إلى زيادة في الدخل، وارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض النمو السكاني، أي بقول آخر، بإمكانها أن تؤدي إلى تحسن في كل العوامل الرئيسية المساهمة في التنمية المستدامة.

هذه الأمراض، التي تتصل اتصالا وثيقا بالظروف البيئية والفقر، وتؤثر على حياة الفقراء بشكل غير متناسب، وتشكل تهديدا خطيرا للصحة والتنمية الاقتصادية، أصبح العديد منها ذو أهمية متزايدة، خصوصا في المناطق الحضرية، حيث يمكن أن تنتشر بسرعة مع ظروف غير صحية، إلى جانب عوامل مثل المستوطنات ذات الكثافة السكانية العالية والمزدحمة، وما ينتج عن ذلك من التغيرات في سلوك الناس.

وهكذا التزمت الدول المتقدمة، والتي تطورت باتباع طرق مدمرة للبيئة بمساعدة الدول النامية على التغلب على الفقر، مع تفاديها لإتباع نفس السبل والطرق القديمة الملوثة للبيئة.

ولكن الذي حدث، هو أن المحقق من البرامج والاتفاقيات في هذا المجال، يبقى دوما ضعيفا وبعيدا عما كان منتظرا، كما يقول السيد كوفي عنان[1]،فإنه "خلال المناقشات حول الأمور المالية والاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي فإن البيئة تبقى دائما القريب الفقير، حيث تبقى النزعة الاستهلاكية الجامحة، تشكل خطرا على الدورات الطبيعية للحياة على الأرض، ويبقى كذلك البحث والتطوير دون التمويل

[1] -Kofi Annan, OpCit P.3.

الكافي و يهمل مشاكل الفقراء، والدول الغنية لم تحترم التزاماتها بشكل كبير، لا من حيث الحفاظ على محيطها الخاص ولا من حيث مساعدة الفقراء ودعمهم للتغلب على العجز.

وكما أن اعتراف العالم المتقدم بتهديداته الخطيرة للطبيعة، وكيف أن نموذج تطوره وتقدمه كان على حساب استدامة الطبيعة، فلوثت ذلك البحر، والجو، بل وحتى باطن الأرض بنفاياته النووية، والكيماوية هذا من جهة، فإن العالم من جهة أخرى، قد ازداد إدراكا للعلاقة الوطيدة، والأثر المتبادل، بين الفقر وتهديد البيئة، حيث يشكلان حلقة مفرغة ،إذ يؤدي الفقر إلى الإسراف في قطع أشجار الغابات وإلى إنهاك الأراضي الزراعية وإلى التصحر والملوحة، كما يؤدي الفقر بالناس إلى استخدام المياه الملوثة وغير المأمونة، والتعرض إلى أخطار المبيدات الزراعية، ومن ثم إهدار صحتهم، كما أن تخريب البيئة يزيد من وطأة الفقر، حيث يؤدي إلى تآكل قاعدة الموارد التي تعيش عليها هذه الدول، والانتقاص من فرص نموها في المستقبل.

إن تسابق الدول النامية إلى إنشاء صناعات مختلفة، بغرض دفع عجلة النمو وتصنيع الاقتصاد، باعتباره الإستراتيجية المفضلة، والمميزة في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي خاصة، أدى (هذا التسابق) إلى حصول هذه الدول على تكنولوجيات* جد ملوثة للبيئة، كما ألحقت أضرارا بالغة بالموارد المتاحة، وخاصة الأرض والمياه والهواء، ولعلها من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور أمراض وأوبئة لم تكن بهذه الدول من قبل، وقد صار التلوث ذو طابع دولي، حيث تستأجر الدول المتقدمة أرض وسماء الفقراء من أجل تلويثها.

و الشكل التالي يلخص الارتباط الوثيق بين الصحة وكل من العوامل الأربعة الأخرى المكونة لـ WEHAB و المتمثلة في كل من الماء والطاقة والزراعة والتنوع ا البيولوجي:

*كثيرا من هذه التكنولوجيات مرفوضة في الدول المتقدمة (Rejet Technologique).

الشكل رقم: 3 الدور الحاسم والحيوي للصحة في مجالات WEHAB

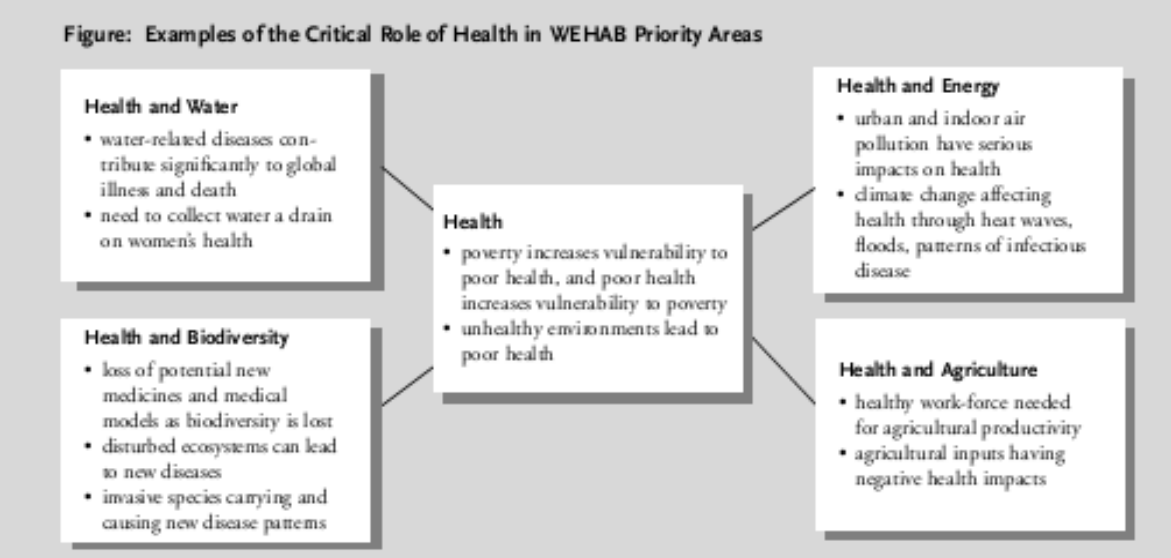

Source : World Summit on Sustainable Development , A Framework for Action on Health and the Environment, WEHAB Working Group, Johannesburg August 2002, P 9.

4الإنتاجيةالزراعية.

يعاني ثلثي الأراضي الزراعية في العالم من آثار تدهور التربة، وهذا يؤدي إلى انخفاض كبير في الإنتاجية الزراعية، في حين أن عدد الأفواه الواجب إطعامها في ازدياد مستمر، ومنه، يجب زيادة الإنتاجية الزراعية ووقف التعدي على المراعي والغابات والأراضي الرطبة، وسيكون للبحث والتطوير في هذا الصدد دورا حساسا، كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وتلعب الزراعة دورا حاسما في التنمية المستدامة وفي القضاء على الجوع والفقر،إذ أن نحو 70 في المائة من الفقراء والجياع في البلدان النامية، يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة لكسب عيشهم، فمن أجل إحداث تخفيضات سريعة ومستدامة في كل من الجوع والفقر من جهة، وارتفاع سريع في دخول المزارعين من جهة أخرى، فلابد من تحسين و رفع قدرات الأرض على العطاء، وذلك بتوفير الظروف والشروط الملائمة لنمو الإنتاجية الزراعية، وعندما يحدث هذا، فإن صغار المزارعين والعمال الريفيين، سينفقون جزءا كبيرا من الدخل الإضافي على المواد الغذائية الأساسية، والمنتجات غير الزراعية، والخدمات التي يتم إنتاج و تقديم أغلبها محليا.

وتقدم المؤسسات غير الزراعية، الرسمية منها وغير الرسمية، وسيلة فعالة للفقراء، للخروج من الفقر، وذلك لأن إقامتها لا تتطلب عادة إلا القليل من رأس المال والتنظيم، ويمكن للدخل الإضافي المحصل من النمو الزراعي أن يوجد طلبا على هذه السلع والخدمات، وخلق حلقة متكاملة لنمو مستدام للدخل من الزراعة ومن خارج الزراعة، ومن الاقتصاد ككل، وتفتح مثل هذه التنمية فرصا جديدة للحد من الفقر والجوع.

فقد أدى نمو الإنتاجية الزراعية الناتجة عن نجاح البحوث والتنمية الزراعية، على مدى الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الماضي، إلى تضاعف الإنتاج الغذائي في البلدان النامية ثلاث مرات، متفوقا بذلك على النمو السكاني، كما انخفضت خلال نفس الفترة الأسعار الحقيقية لمحاصيل الحبوب الرئيسية، وانخفضت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية من 35 إلى 17 %، وانخفض الفقر بشكل كبير من جراء ذلك.

وقد تحققت هذه النتائج على الرغم من تناقص نصيب الفرد من الموارد الأرضية و المائية، لكنها أدت في كثير من الأحيان إلى استنفاد أو تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، مولدة تكاليف بيئية باهظة بدأت في الظهور.

ويترتب على الزيادات المستهدفة، في الغذاء و في المنتجات الزراعية الأخرى، أن تأتي أساسا من استخدامات كثيفة ومستدامة وأكثر كفاءة لهذه الموارد المحدودة، وخاصة المياه. و من أجل تحقيق هذا الهدف، فمن الضروري تقييم أنشطة التنمية من حيث آثارها المحتملة على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى اعتمادها على توافر هذه الموارد ونوعيتها، ويجب زيادة الاستثمار العام والخاص للتحكم في تسيير هذه الموارد، وتحسين كفاءة الإنتاج الفني، وخلق بيئة مواتية لتنفيذ السياسات والممارسات التي تعزز زيادات مستدامة في الإنتاج الزراعي، فإذا تم تصميم وتنفيذ هذه العملية بشكل صحيح، فإن الازدهار الاقتصادي المتولد من خلال التخفيف من الجوع، يمكن أن يخلق الطلب والإمكانيات اللازمة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتي بدورها يمكن أن تساهم في زيادة الازدهار والرخاء. ولكن هناك قيودا وعوائق جدية لجعل التكثيف الزراعي والنمو وسيلة مستدامة لدحر الجوع والحد من الفقر، منها:

- ***قيود الموارد الطبيعية:***

تقلص نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في البلدان النامية من 0.32 هكتار في عام 1961–1963 إلى 0.21 هكتار في عام 1997–1999، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 0.16 هكتار بحلول عام 2030، وتساهم في الوقت نفسه، العديد من العمليات في تدهور نوعية موارد الأرض، إذ يعتبر انجراف التربة مسئولا عن حوالي 40 % من تدهور الأراضي في جميع أنحاء العالم، في حين تضررت 20–30 % من الأراضي المروية في البلدان النامية عن طريق التشبع بالماء أو الملوحة، كما يدفع الفقر المدقع والجوع، الناس إلى الأراضي الهامشية، وإلى النظم الإيكولوجية الأكثر هشاشة، والتي تتسم بالجفاف وانخفاض خصوبة التربة. ولقد ساهم نمو الغلة، بأكثر من 70 % من زيادة إنتاج المحاصيل إلى غاية التسعينات، حيث عاد للتباطؤ مرة أخرى نتيجة لتزايد الإجهاد البيئي، ولإعادة هذه العملية إلى مسارها السابق، فإن الحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل في الموارد الأرضية تبدو أمرا ضروريا ومستعجلا، ولكن عدم وجود قانون عقاري يضمن ملكية الأرض وحيازتها، يشكل في كثير من الأحيان عائقا أمام التحفز لتحقيق ذلك، ويتوقع أن يحدث تباطؤ وتراجع في عملية التوسع في المناطق المروية، إذ أن زيادة كثافة المحاصيل سيخلق ضغوطا إضافية على استعمالات المياه، مما يؤدي إلى مزيد من التنافس على موارد المياه العذبة.

• ضعف البنية التحتية الريفية:

تواجه المناطق الريفية في معظم البلدان النامية تدهورا في البنية التحتية الريفية، وعدم كفاية مستويات الخدمات، مما يحد من القدرة التنافسية للمنتجين في الريف خارج الأسواق المحلية، ويضيق من حصولهم على المعلومات الجارية عن السوق،و تفتقر المناطق الريفية إلى الطرق والجسور وشبكات الري الصغيرة، ومرافق التخزين بعد الحصاد، ومرافق المعالجة والأسواق والعيادات الصحية والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومشير إلى أن تطوير هذه البنى التحتية الأساسية والخدمات سيحفز القطاع الخاص على الاستثمار في التصنيع الغذائي بسبب ما يمكن تحقيقه من قيمة مضافة، ومن شروط السلامة، و الظروف الجيدة للتخزين والتسويق.

• سوء أداء الأسواق المالية في المناطق الريفية:

تحتاج الأسر الريفية في البلدان النامية إلى نظام ريفي متكامل للمالية والذي يسمح لصغار المدخرين بتوفير مريح، وبتكاليف بسيطة، مما يحقق الثقة والأمان، ولكن للأسف، نادرا ما تتحقق هذه الشروط، ونتيجة لذلك، يجد الفقراء صعوبة في التعامل مع مختلف أنواع المخاطر، وهو الأمر الذي يعيقهم عن شراء مدخلات هامة وأساسية، مثل الأسمدة، والمواد الكيماوية، والآلات الزراعية، أو لتشغيل اليد العاملة الإضافية، حتى عندما يكون القيام بذلك ضروريا ومربحا.

وكم من الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر والتي يمكن أن تكون جد مربحة، قد أهملت وتم التغاضي عنها، لأن عواقب الفشل فيها يمكن أن تكون كارثية على أناس على حافة الفقر، في مجتمع لا تأمين فيه ولا ادخار يعول عليه، ولا قروض يلجأ إليها.

• ضعف شبكات توليد المعرفة ونشرها:

إن البحوث بشأن التكنولوجيات وأساليب الإنتاج، التي لا تحقق إلا فوائد قليلة للباحثين، ولكن، التي يمكن أن توفر زيادات مستدامة في الإنتاج الزراعي، وتساهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية بين السكان الفقراء، لا تتلقى إلا تمويلا ضعيفا جدا. وهذا يشمل معظم أشكال تطوير التكنولوجيا التي تكون لصالح الفقراء، ومعظم أساليب التنمية الزراعية التي لا تعتمد على الاستخدام المتزايد للمدخلات التي يتم شراؤها، كوسائل مكافحة الآفات، واتخاذ تدابير لزيادة محتوى التربة من المواد العضوية، أو تحسين كفاءة استخدام

السماد (من خلال تثبيت النيتروجين البيولوجي، على سبيل المثال) أو التي تعتمد على الاستخدام المستدام للموارد الوراثية.

ونشير كذلك إلى أن كثيرا من الهيئات القومية للبحث والإرشاد الزراعي، قد فقدت بعضا من فعاليتها، إذ تحتاج لكسب مصداقيتها واسترجاع فعاليتها، إلى زيادة قدرتها على الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات التكنولوجيا الموجهة لصغار المزارعين.

- ***الوصول إلى الأسواق والعولمة:***

تعد الأسواق من العوامل المهمة لتحقيق النمو الزراعي، إذ تجعل من المحاصيل النقدية (التجارية) أكثر جاذبية وتسمح بالتخصص والتنويع ضمن المنتجات الجديدة. ومع ذلك، ففي كثير من البلدان النامية، يواجه الوصول إلى الأسواق قيودا مثل عدم كفاية البنية الأساسية المادية، والحواجز الصحية والصحة النباتية، وعدم استقرار السوق والمرتبط بدوره بتقلبات الإنتاج، بالإضافة إلى صغر الأسواق نسبيا، ونقص في تحيين المعلومات عن الأسواق والمهارات التجارية، وبيئات سياسية غير مؤكدة، والتغير السريع في اللوائح والقوانين التي تنظم التجارة. أما عن التجارة الدولية في المنتجات ذات القيمة العالية، مثل الفواكه الطازجة، والخضروات، ومنتجات تربية الأحياء المائية، والزهور، فقد أعطت فرصة للمزارعين في العالم النامي على المنافسة في أسواق التصدير. وتهدف المفاوضات الجارية إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، وجعلها مبنية على المنافسة العادلة.

- ***سياسات غير منتهية وإصلاحات مؤسسية ضرورية:***

تمثل المؤسسات والسياسات الملائمة ظروف الازمة لنمو الإنتاجية الزراعية، إذ أنها تنشئ بيئة مواتية تقوم فيها الأسواق بالتوليف بين الأرض والمياه والنبات والموارد الجينية الحيوانية، مع التكنولوجيات المناسبة، ورأسالمال المالي والعمالة والبنية التحتية اللازمة لإنتاج النمو.

وتؤثر الأطر القانونية والتنظيمية، والتجارة وسياسات الضرائب، والسياسات القطاعية، مجتمعة على الحوافز التي تواجه المزارعين، كالمبالغة في أسعار الصرف، وحماية الصناعة، على سبيل المثال، والتي تكون بمثابة ضريبة ضمنية على الزراعة وتقلل من الحوافز التي تدفع المزارعين للإنتاج، مع أن هذه القيود والعوائق لا تشكل تحديات صعبة، بل يمكن التغلب عليها، كما يتضح من تجارب العديد من البلدان.

و الشكل التالي يلخص الارتباط الوثيق بين الزراعة وكل من العوامل الأربعة الأخرى المكونة لـ WEHAB و المتمثلة في كل من الماء والطاقة والصحة والتنوع ا البيولوجي:

الشكل رقم: 4 الدور الحاسم والحيوي للزراعة في مجالات WEHAB

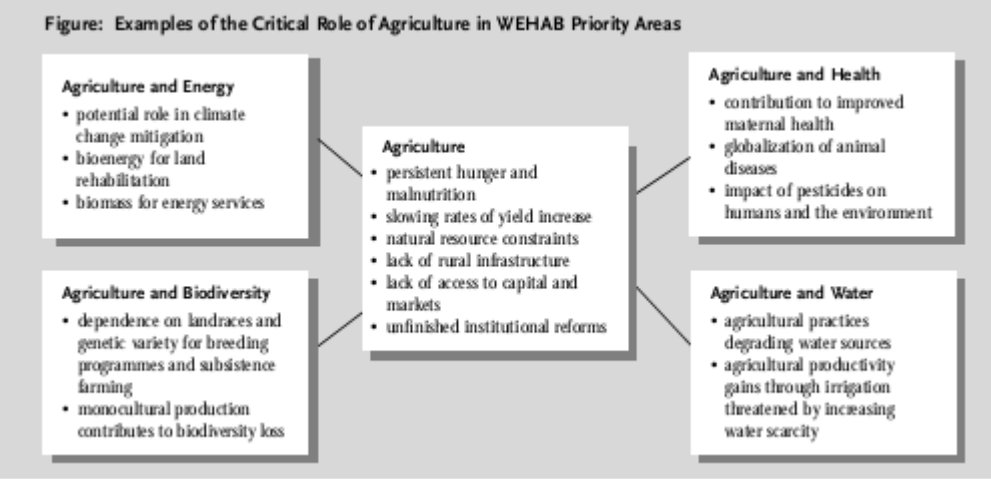

Source : World Summit on Sustainable Development , A Framework for Action on Agriculture, WEHAB Working Group, Johannesburg August 2002, P 9.

5. التنوع البيولوجي و إدارة النظم الإيكولوجية:

يشمل التنوع البيولوجي، كل أشكال الحياة، من أصغر ميكروب لأكبر الحيوانات والنباتات، وكذا التفاعل بينها، أما عن أهمية التنوع البيولوجي للإنسان، فتتمثل خصوصا في الخيارات التي يقدمها، من منظور كل من الانتفاع الحالي من أشكال الحياة المتنوعة والمتغيرة، والخيارات المستقبلية المرتبطة بأنواع الكائنات وقدرتها على التكيف، كما يوفر القدرة على التغيير، والتحول والتكيف في بيئة دائمة التحول.

يدعم التنوع البيولوجي وظائف النظم البيئية الأساسية للحياة على الأرض، إذ يوفر منتجات مثل الأغذية والأدوية والمواد اللازمة للصناعة، وهو أيضا في قلب الكثير من القيم الثقافية، ويعطي التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية القدرة على التكيف مع المحيط الحيوي، فكلما ازداد تعرض

الأسس البيولوجية للنمو الاقتصادي وإمكانيات تحقيق الرخاء، للتآكل، فإن احتمالات تحقيق التنمية المستدامة تقل، وسوف يصبح الأمن البشري العالمي مهددا بشكل متزايد، أي كلما زاد تدهور التنوع البيولوجي، فإن المجتمع البشري نفسه يصبح أكثر عرضة لحدوث تقلص في خيارات التغيير والتحول.

ويمكن رؤية هذا التنوع البيولوجي بوصفه "تأمينا على الحياة للحياة نفسها"[1]، ولذلك تبقى الحاجة إليه كبيرة، خصوصا في مثل هذا الوقت الذي يتسم بالتغير العالمي السريع، وتظهر الآثار السلبية لتدخل الإنسان من التدهور الذي يحصل في هذا التنوع البيولوجي، إذ يتناقص بسرعة شديدة؛ تقريبا 1000 [2] مرة أسرع مما لو أنها لم تكن تعاني من آثار النشاط البشري، إذ اختفت نصف الغابات والمونغروف (Mangroves) الاستوائية، وهلك ما يقرب من 75% من الأسماك البحرية، و 70% من الشعاب المرجانية مهدد، فما علينا إلا أن نحاول عكس هذا الاتجاه، بالحفاظ على أكبر قدر ممكن من الأنواع الحية، والحد من الصيد (البري والبحري) غير المشروع ووقف الممارسات غير المستدامة لقطع أشجار الغابات وحرقها، وذلك بمساعدة أولئك الذين يعتمدون حاليا في معيشتهم على هذه الأنشطة وهذه الممارسات، من أجل تحقيق الانتقال الآمن والسريع نحو سبل للعيش تكون أكثر استدامة، وأكثر حماية للبيئة، إذ أن التنوع البيولوجي يساهم بشكل فعال في الحد من الفقر، ويؤمن سبل المعيشة والأمن البشري، فنرى مساهماته جلية في تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين الظروف الصحية لأفراد المجتمع، كما يساهم في تحقيق الدخل ورفع خدمات النظام الإيكولوجي، وهذا ما نورده من خلال النقاط التالية:

5. 1 . الأمن الغذائي.

يعتمد المجتمع البشري بشكل كبير على الموارد الجينية، بما في ذلك تلك المستمدة من مصادر برية وشبه الأليفة، لتحقيق إنتاجية مرتفعة من الزراعة، ومن قطعان الماشية ومصايد الأسماك. وتوفر هذه الموارد الجينية أيضا، للمجتمعات المحلية القدرة على التكيف، بحيث يمكن أن تنشأ أصناف تتعامل بشكل أفضل مع الظروف المحلية المتغيرة.

[1] - World Summit on Sustainable development (WSSD), Johannesburg 2002, "A Framework for Action on Biodiversity and Ecosystem Management " WEHAB Working Group, , Johannesburg August 2002. P8

[2] -

ويمثل التنوع البيولوجي المرتبط بالزراعة، أمرا بالغ الأهمية للمحافظة على جودة التربة، وتغذية الماشية والأسماك، ومكافحة الآفات الزراعية والأمراض وتوفير خدمات التلقيح الدقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، فالتنوع البيولوجي هو مصدر للمنتجات الغذائية البديلة خلال فترات الندرة.

5. 2 تحسين الصحة.

التنوع البيولوجي هو مصدر معلومات لا تقدر بثمن، ومصدرا للمواد الخام التي تغذي مخابر الأدوية، وتدعم نظم الرعاية الصحية، سواء بالنسبة للقطاع غير الرسمي الذي يلبي الاحتياجات المحلية للرعاية الصحية لنحو 60 % من سكان العالم، أو القطاع الرسمي الذي يستمد أغلبية الأدوية في العالم الحديث من التنوع البيولوجي، كما أن ندرة أو تلوث المياه والهواء، تجعل الفقراء يعانون كثيرا من الأمراض المرتبطة بالإخلال بالنظم الايكولوجية، كما يساعد هذا التنوع البيولوجي أيضا، على إيجاد مصادر متنوعة من الأطعمة، تدعم تحسين التغذية وتحسين الصحة.

5. 3 توليد الدخل.

إن الفقراء هم أقرب ما يكونون من الطبيعة من غيرهم، كما أن معيشتهم تعتمد على التنوع البيولوجي وترتبط به بشكل كبير، وبالتالي فهم أول من يعاني عندما تتدهور هذه الموارد أو تفقد، ويوفر التنوع البيولوجي من ناحية أخرى إمكانيات كبيرة لتسويق منتجات نادرة وقيمة للغاية، علما أن فوائدها تعود على الجميع، أغنيا وفقراء، ريف وحضر.

5. 4 إنخفاض مناعة وحصانة الفقراء.

غالبا ما يكون الفقراء هم الأكثر تعرضا لمواجهة أحداث مفاجئة وغير متوقعة، مثل التذبذبات في الحصول على الغذاء والموارد الأخرى، أو الصدمات البيئية وما ينجم عنها من مخاطر، وهم الأقل استعدادا للمجابهة و المواجهة.

لقد أدى تدهور النظام البيئي إلى تفاقم وتيرة وأثر الجفاف والفيضانات والانهيارات الأرضية وحرائق الغابات والأخطار الطبيعية الأخرى، وهو ما يمكن أن يجعل المنافسة تحتد واحتمال قيام النزاعات حول بلوغ الموارد المشتركة، مثل الغذاء والماء.

5. 5 خدمات النظام الإيكولوجي.

تساهم الغابات والأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية الساحلية، في توفير الخدمات الأساسية للأنشطة الإنتاجية بطرق عديدة، لصالح الفقراء في المناطق الريفية والحضرية، كتوفير المياه، وتدوير المواد الغذائية، وتجديد خصوبة التربة ومنع التعرية.

هذه الخدمات هي سلع عامة، توفر قيم غير مباشرة لا يتم تداولها في السوق، ولكنها حيوية لسبل العيش لجميع الناس.

و يلخص الشكل التالي الارتباط الوثيق بين التنوع البيولوجي و تسيير النظام البيئي المستدام من جهة وكل من العوامل الأربعة الأخرى المكونة لـ WEHAB و المتمثلة في كل من الماء والطاقة والصحة و الزراعة من جهة ثانية.

الشكل رقم5: الدور الحاسم للتنوع الحيوي في مجالات WEHAB

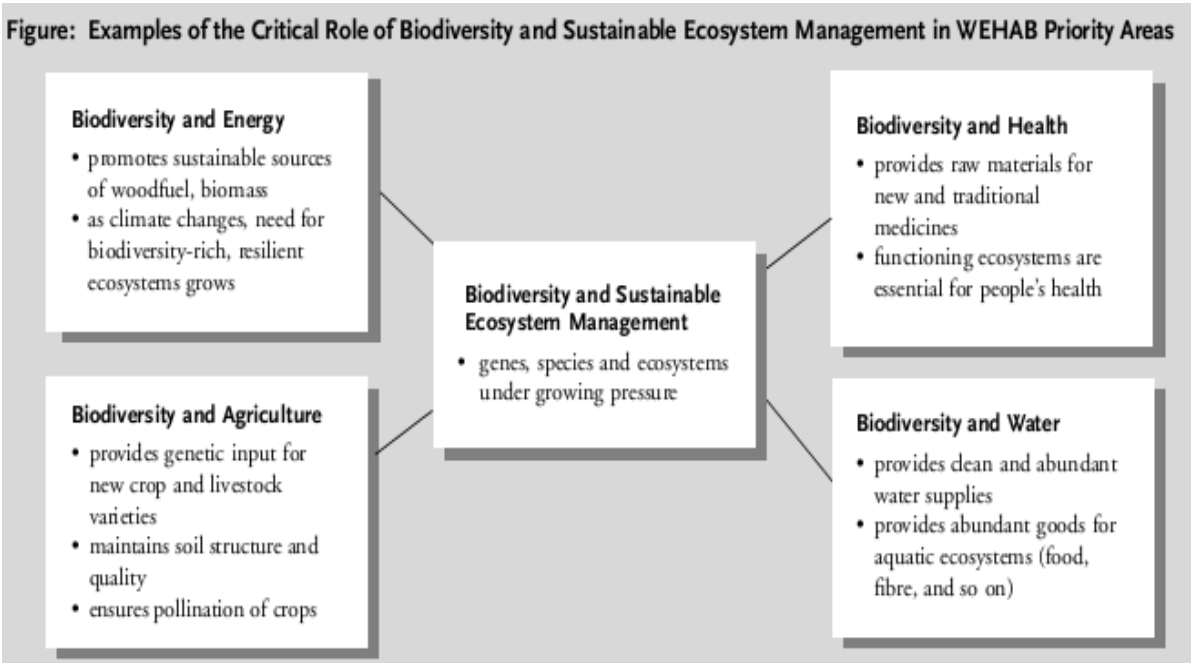

Source : World Summit on Sustainable Development , A Framework for Action on Water and Sanitation, WEHAB Working Group, Johannesburg August 2002, P 9.

الفصل الثاني: العجز الغذائي والاختلال الهيكلي لقطاع الزراعة

لقد تنبه العالم منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، و ازداد اهتمامه بمخاطر تنامي الفجوة الغذائية بين معدلات الطلب على الغذاء و معدلات إنتاجه، خصوصا في الدول النامية، و ما هذه الفجوة في الواقع سوى قصور قطاع الزراعة على مواكبة و مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء بسبب النمو السكاني من جهة، وتحسن مستوى المعيشة، في كثير من الدول، من جهة ثانية.

وسنتطرق بالتحليل لذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم الأمن الغذائي، وضعيته وآفاقة.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي، مواطن الضعف و مواطن القوة.

المبحث الأول: مفاهيم الأمن الغذائي، وضعيته وآفاقة.

يعتقد الكثيرون بأن العالم يواجه أزمة غذائية ، بل ويعتقد البعض أن الأزمة مأساوية، فاليوم سكان العالم يتجاوز عددهم السبعة ملايير نسمة، و يِكد الكثير من الخبراء أن العدد سيبلغ التسعة ملايير مع منتصف القرن الواحد والعشرين[1].

أن يطعم هذا الكم الهائل من السكان بشكل لائق، هو ما يطرح تساؤلات عدة، و هل يكون هناك كم ونوع كافي من الغذاء للجميع؟ من أين يأتي الطعام؟ كيف يتم توزيع هذا الكم من الطعام؟ من يمكنه (ومن لا يمكنه) تقديم عرض ملائم و لائق من الطعام؟ هل سيمثل توفير الكفاية من الغذاء والماء للسكان المتنامين، التحدي رقم واحد للقرن الواحد والعشرين؟

المطلب الأول: تعاريف أساسية:

يعرف الأمن الغذائي، كوصول فعلي لكل السكان وبشكل دائم إلى ما يكفي من الغذاء اللازم لحياة نشطة وصحية[2]، وانطلاقا من هذا التعريف، فإن تحقيق الأمن الغذائي يبقى يشكل تحديا كبيرا في كثير من الدول النامية، حيث يؤدي عدم وجود إمدادات غذائية كافية و دائمة، و /أو سوء توزيع المتاح منها، وعدم وجود تنوع في النظام الغذائي، إلى نقص الطاقة البروتينية، وهو أمر شائع عند الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم النامي. وتعاني أعدادا مرتفعة من سكان هذه الدول من أزمات غذائية متفاوتة، تتراوح بين الجوع ونقص التغذية إلى سوء التغذية الدائم، وما يترتب عن ذلك من عواقب على المدى الطويل، والمتمثلة خصوصا في تدهور نوعية وظروف الحياة الاجتماعية لأعداد متزايدة من السكان.

هذا ما يجعل من مشكلة الأمن الغذائي مشكلة أساسية، وتصبح معالجتها بجدية كبيرة أمرا لا مفر منه، وضرورة تبني سياسات ملائمة لمواجهة أهم العوامل المساهمة في انعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان المتأخرة، إذ يبدو أن التقلبات الكبيرة في الإنتاج الزراعي هي المحدد الأكثر أهمية، بالإضافة إلى بعض الآثار السلبية لآليات السوق، والتي أدت إلى "تزايد تركيز أفضل موارد الأرض والمياه في أيدي قلة متناقصة من المزارع التجارية الكبرى، وقد أرغم هذا الاتجاه صغار المزارعين على اللجوء إلى الأراضي الهامشية"[3]،

[1] - Feeding a hungry world

[2]- Sommetmondial de l'alimentation 1996

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ،ص 209.

فأصبحت خيرة الأراضي التي طالما أنتجت طعاما للفقراء، أرضا لإشباع حاجات الأغنياء في الداخل و الخارج. وتبقى مساهمة القطاع الزراعي معتبرة، وتختلف أهميتها نسبيا من بلد لآخر، سواء تعلق الأمر بتغطية الاحتياجات الغذائية، أو التشغيل، أو كونها مصدرا معتبرا من مصادر الناتج المحلي، أو من حيث الدور الذي يمكن أن يؤديه في دعم التنمية المستدامة، والمعتمدة على المصادر الزراعية المتجددة، كما يبقى أداء القطاع الزراعي محددا لمدى توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، بالنسبة لأعداد معتبرة من السكان.

ولهذه الأسباب وغيرها كثير، فإن عدم الاستقرار في القطاع الزراعي يؤدى إلى تقلبات كبيرة، في المتاح في السوق من المواد الغذائية، وبالتالي أسعارها، وفي مستويات الدخل، وميزان المدفوعات، وميزانية الدولة بشكل عام، هذا على المدى القصير، أما على المدى الطويل، فإن عدم استقرار القطاع يحد من الاستثمار والابتكارات التكنولوجية في مجال الزراعة وبقية الاقتصاد، كما أن المستوى المنخفض للاستثمار والابتكار التكنولوجي يبقي وبشكل دائم، إنتاجية الأرض والعمل في مستوى ضعيف، والنتيجة في الختام هي حالة من الفقر لأعداد معتبرة من السكان.

ومن هذا المنطلق، والمتمثل في انخفاض الإنتاجية والفقر الهيكلي، تكون النتيجة، استمرار لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة المعنية. فإذا كان التوفيق الجيد بين سياسات المخزون، والواردات والجوانب الاجتماعية، يسمح باستقرار كل من المتاح من الغذاء والأسعار المحلية، ويسمح بمواجهة انعدام الأمن الغذائي في المرحلة الانتقالية، فإن نمو الإنتاجية الزراعية، وتوجيه هذه المكاسب الإنتاجية، إلى التنمية الاقتصادية، هي وحدها الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي على المدى المتوسط والطويل. وهذا يستلزم بدوره، تحقيق الاستقرار والتحول في القطاع الزراعي، من خلال الاستثمار العام الكافي لتعزيز التنمية الزراعية، وتنمية الأسواق والمبادلات، وإنشاء الجمعيات الإقليمية وانفتاحها على الأسواق العالمية، بعد تهيئتها لذلك بطبيعة الحال، وانفتاح أسواق البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية للدول النامية، لتوسيع نطاق الفرص المتاحة، والحد من التقلبات الشديدة في الأسعار المحلية، وينبغي دعم عملية التحول الزراعي هذه، من خلال تطوير وتنمية الموارد البشرية.

ونهدف في هذا البحث إلى اقتراح استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي، تعتمد أساسا على رؤية للتنمية الاقتصادية مبنية إلى حد ما على التحول الزراعي، وتهيئته بشكل يسمح له بتحقيق هذا الهدف المنشود، وتبدأ هذه الإستراتيجية من استعراض الوضع الراهن وآفاق الأمن الغذائي وتقييم القيود والفرص التي ظهرت مع التغييرات في السياسات الاقتصادية، والعولمة والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والتكنولوجيا الحيوية.

المطلب الثاني: الوضعية الراهنة والآفاق في البلدان النامية

يتضمن مفهوم الأمن الغذائي ثلاثة أبعاد أساسية هي: توافر الغذاء، إمكانية الوصول إليه، واستقرار التموينات على مستوى القطر، والأسرة والفرد.

أما توافر الغذاء فيمكن تحقيقه بتوفيق كل من الإمدادات الغذائية المحلية، والواردات والمخزون.

أما الوصول إليه فيعتمد بدوره على مستوى كل من الدخل، وحالة البنية التحتية و النقل، وأداء نظم التسويق والتوزيع. وهكذا فإن تَمَلْك دخلا كافيا، لا يسمح دائما بالحصول على الغذاء، إذا كانت البنى التحتية ونظم التسويق لا تضمن التوافر العيني (المادي) للمواد الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع تكاليف نظم التوزيع، والناجمة بدورها عن ضعف البنى التحتية، تعيق الوصول إلى الغذاء لأن الأسعار الحقيقية للسلع تكون مرتفعة، مما يخفض الدخل الحقيقي للمستهلكين.

وأما انعدام استقرار العرض والدخول فيمثلان السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. ويستخدم عادة، كل من مستوى الإمدادات الغذائية واستقرارها، كمؤشرات أداء البلدان في مجال الأمن الغذائي.

فإذا كان منذ فترة طويلة ينظر لمشاكل الأمن الغذائي على أنها أساسا مشاكل الوفرة على المستوى الوطني، أي مشاكل عرض بالدرجة الأولى، فإن تطور المفهوم الذي أدرج قضايا الطلب، قد طور مؤشرات جديدة تنطوي على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر و الأفراد.

ويمكن إعزاء أزمة الغذاء في أغلب دول الجنوب لمزيج من عدة عوامل، أهمها الركود، بل الانخفاض في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي بسبب النمو السكاني السريع مقارنة بالمكاسب المحققة في الإنتاجية الزراعية، نقص العملات الصعبة عند كثير منها، بالإضافة إلى ضعف دخول السكان مقارنة بالارتفاع المبالغ فيه للأسعار الدولية للمواد الغذائية.

ويبقى موضوع انعدام الأمن الغذائي لصيقا بالفقر، والأثر متبادلا بينهما، فيشكلان بذلك حلقة مفرغة للفقر، وتجدر الإشارة إلى أن سياسات إعادة توزيع الدخل (كدعم الأسعار مثلا)، لا تمثل حلا دائما لمشكلة الأمن الغذائي في المدى المتوسط والطويل، ولكن الحل، يكمن أولا وأخيرا، في سياسات النمو السريع

للاقتصاد والإنتاج الغذائي، إذ يُعتمد في الوصول إلى وفرة المواد الغذائية على مستوى الأسر والأفراد، في المقام الأول، على إنعاش النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي: مواطن الضعف و مواطن القوة.

إذا كان تحقيق الأمن الغذائي المستدام يتطلب نموا اقتصاديا سريعا، وزيادة إمكانيات البلد من العملات الحرة اللازمة لرفع القدرة الشرائية الدولية للبلد و لتوفير الأغذية المناسبة وبالكميات المطلوبة، من أجل تحقيق الشروط التي تسمح بتحفيز الاستثمار ،وهو ما يتيح إيجاد فرص جديدة للعمل والدخل.

فقد تبين في الواقع، نظريا وتجريبيا أن النمو الزراعي هو الشرط اللازم والسابق للنمو الاقتصادي خصوصا في البلدان التي تكون فيها الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة والدخل كما هو الحال في كثير من الدول النامية.

ولذلك، يجب أن تصبح الزراعة ذات أولوية في تخصيص ميزانيات هذه الدول. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو المتعلق خصوصا بالتعرف على أهم القيود أو المعوقات التي تقف في سبيل هذا النمو من أجل التخلص منها ما أمكن ومحاولة تفاديها، وكذلك التعرف على الفرص المتاحة لتحفيز النمو الزراعي، ومن ثم تعبئتها من أجل التنمية الاقتصادية السريعة. ويهدف هذا القسم إلى تقديم جرد للعوائق التي تحد النمو الزراعي وكذا الإمكانات المتاحة لتعزيزه.

المطلب الأول: مواطن الضعف (أو العوائق)

إن هذا البحث يبقى ناقصا ودون معنى، إذا لم يتعرض لمختلف العقبات التي تواجه مجال التنمية الريفية، لأنه بدون إشراك الريف و الريفيين بشكل كامل، فإن الكلام عن اكتفاء غذائي وأمن غذائي، يبقى ضربا من الخيال، وهناك عدة أنواع من العوائق، منها الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

1. العوائق الطبيعية.

يمكن تحديد أهم العوائق الطبيعية في مجموعة من المكونات والأسباب التي لها صفات مشتركة، و ذلك بالشكل التالي:

أ . الأحوال الجوية والمناخ.

تمثل الأحوال الجوية عاملا هاما في التباين الواسع في الإنتاج الزراعي، إذ أن نسب عالية من المساحة الزراعية المفيدة تخضع لخطر الجفاف بسبب عدم استقرار تهاطل الأمطار وسوء توزيعها في المكان

والزمان، حيث تشكل المياه موردا رئيسيا للزراعة، وتوفرها يحدد مدى استجابة المحاصيل للمدخلات المختلفة وللابتكارات التكنولوجية الأخرى.

على الرغم من التقلب الشديد في دورة الأمطار، فإن الري لا يغطي سوى نسب ضعيفة من المساحة القابلة للزراعة، علما أن المساحات القابلة للري متوفرة بشكل معتبر في كثير من هذه البلدان. والعقبة الرئيسية أمام التوسع في المحاصيل المروية هو ارتفاع تكلفة مشروعات الري، وفي بعض الأحيان انعدام الاهتمام بهده المشاريع أصلا، أما التهيئات الصغيرة وإدارة مياه الأمطار والتي تشكل بديلا عن المنشآت الكبيرة، فهي أيضا تعاني من نقص الاهتمام، وضعف الاستثمار، وتفتقر إليها مناطق عدة، هي في الواقع في أمس الحاجة إليها.

ونتيجة التعرض المتواصل لخطر الجفاف، فإن هذه الأراضي تصبح غير ذات فائدة، وغير ذات جدوى للمنتجين، حتى مع استخدام الابتكارات التكنولوجية المكلفة، مثل "الثورة الخضراء" التي تحتاج إلى مزيج من البذور المحسنة والأسمدة الكيميائية.

ولذلك ففي زراعة يهيمن فيها إنتاج الكفاف، فإن قليل من المنتجين يقدرون على تحمل مثل هذا النوع من المخاطر، لأن فشل حملة قد يعني تدمير الأسرة، لذلك فإن إستراتيجية الإنتاج لمعظم المزارعين، تكون موجهة نحو تقليل المخاطر عن طريق التنويع، في حين يتطلب التحول الزراعي التخصص والإنتاج للسوق.

ب . النمو السكاني و تدهور كل من الأراضي و البيئة.

وبصرف النظر عن الأحوال الجوية، فإن تدهور الأراضي وفقدان الخصوبة والعوامل المعيقة للإنتاجية الزراعية الناجمة عن الضغط السكاني، يؤدي بدوره إلى تقليص فترات تبوير الأراضي وزراعتها بشكل مستمر، دون أن يرافق هذه التغيرات في أنماط استخدام الأراضي أي تحسن في استخدام الأسمدة للتعويض عن الخسائر في المواد المغذية للتربة (Nutriments)، كما أن استخدام السماد الطبيعي كمصدر للمغذيات الخارجية لا يفي وحده بالغرض وتبقى نسبه جد محدودة.

فكلما ارتفع الضغط السكاني على أراضي منطقة ما، تدفع الحاجة إلى الغذاء، المزارعين إلى استعمال الأراضي إلى أقصى حد، وبدون راحة ولا فرص لتعويض مكوناتها، وكذلك استعمال الأراضي الهامشية في

الإنتاج، والتي هي أصلا معرضة للتصحر وزوال الغابات، فيسمح قطع الأشجار بتقدم الصحراء، لغياب ما يقي من الرياح، ويخفض من قدرة التربة على امتصاص الرطوبة، مما يخفض من إنتاجية الزراعة و يزيد من فرص الفيضانات. و هكذا فإن التصحر و زوال الغابات يشكلان في نفس الوقت أعراضا و أسبابا لمشكلة الغذاء في الدول النامية، فاستعملت الموارد الطبيعية من طرف الأفراد لتغطية حاجات اليوم من الغذاء، أما انخفاض الإنتاجية الذي ينتج عن مثل هذه السلوكيات فيؤخر للغد.ويعتبر النمو السكاني أحد العوامل المحددة في التدهور العام الذي تتعرض له التربة و التغيرات البيئية، فقد تنامى العدد الكلي للسكان من 5 مليار نسمة سنة 1987 إلى 6.9 مليار سنة 2010، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 1.4 %، مع تسجيل إفريقيا لأعلى معدل نمو، ويأتي هذا التزايد السكاني، في نفس الوقت الذي ازدادت الهوة اتساعا بين الأغنياء و الفقراء، و تناقضت و تعارضت بينهما فرص تحقيق الدخل، وزاد الطلب على الغذاء والطاقة، مما يضغط على الموارد البيئية المتاحة مثل الماء العذب، مصايد الأسماك، الأرض الزراعية، و الغابات. و قد نتج عن هذا النمو السكاني ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية، و تحقيق مداخيل أعلى، مع إحداث تغيرات في الأنماط الغذائية. وقد زاد التوزيع غير العادل للأراضي، كميراث استعماري ونتيجة للنزاعات السياسية، من تعقيد المشكلة.و تزداد حدة تدهور الأراضي خصوصا في الدول النامية، التي ترتبط فيها نسبة معتبرة من السكان بزراعة الكفاف، كما يمثل الفقر أيضا عاملا أساسيا في تدهور الأرض، إذ يتضافر مع نمو سكاني يدعم أحدهما الآخر لتتكون حلقة مفرغة لتدهور خصوبة التربة. و حذرت النظرية المالتوسية الجديدة من أن النمو السكاني سيتجاوز المعروض من الغذاء، والماء، والمسكن، كما ترى هذه النظرية و جود تناقض بين النمو السكاني و البيئة، و يؤدي البحث عن أمن غذائي إلى تكلفة بيئية هائلة لا يمكن تفاديها، و التي تؤدي في النهاية إلى، تزايد في تدهور التربة، انخفاض في الإنتاجية الزراعية، وازدياد في معدلات انعدام الأمن الغذائي، و يشير هؤلاء إلى أن العالم سيبقى في حالة من نقص الغذاء حتى تُعتَمد إجراءات قاسية لحماية البيئة من الناس[1]،في نفس الوقت، فإن نظم الاستغلال للملكية المشتركة تبالغ أيضا في استعمال موارد الملكية المشتركة، كالرعي الزائد مما يعري الأرض، و يؤدي إلى تدهور في مكوناتها الحيوية الأساسية، ويعاب على الناس (الفقراء منهم خاصة)، أنهم يسيئون استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفهم، من أجل منافع سريعة وقصيرة المدى، وتزداد حدة سوء استعمال مماثل لموارد الأرض، مع استراتيجيات ظرفية لمواجهة العجز الغذائي.

[1] -Frederick P. Stutz andBarney Warf ,"The World Economy, GEOGRAPHY, BUSINESS, DEVELOPMENT", Prentice Hall,S i x t h E d i t i o n, 2012, P 68.

و بعكس النظرة المالتوسية، فلابد من الإشارة إلى أن الأمن الغذائي و البيئة متكاملان و يتوقف أحدهما على الآخر، والتي تساهم مع قاعدة موارد طبيعية سليمة في تحقيق الأمن الغذائي، و يستدل في ذلك، على أن نمو السكان و نمو الدخل سيحفزان الاختراعات التكنولوجية، مثل التكثيف الزراعي للتغلب على قيود وعوائق الإنتاج الغذائي، و يحققان بذلك الاستدامة البيئية والاقتصادية المرجوتان.

و تم الاستدلال فيما بعد، على أن نظرة المالتوسية الجديدة تهمل الطاقات الكامنة للتنمية الاقتصادية في بيئة مستدامة عندما تواجه بنمو سكاني سريع، وتفترض بأن المناطق الزراعية الإيكولوجية لها طاقات عطاء محدودة. بينما كان من الممكن النظر إلى النمو السكاني، الأمن الغذائي و قاعدة سليمة للموارد الطبيعية، كعوامل متبادلة التأثير و التأثر، و تقوي إحداهما الأخرى من اجل نتائج إيجابية لكل منها.

و يؤثر اعتماد أسلوب التنمية الشاملة المبني على تعميق تدهور التربة واستغلالها الفاحش، مباشرة على الموارد الطبيعية الأساسية التي تدعم بقاء وسائل العيش، وكذا الزراعة، والصناعة، مما يحد من فرص التنمية للأجيال الحالية و المستقبلية، فإزالة الغابات و ضياع التنوع الحيوي مثلا، سيؤثر على الدخول المتأتية من السياحة، و تساهم في فقدان الأمن الغذائي، مما يزيد من تحديات القضاء على الفقر المدقع و الجوع.

و يحدث تدهور التربة عبر عمليات و مظاهر مختلفة، تتضمن فقدان النباتات، تعرية التربة والتي تقود إلى فقدان الخصوبة، التقليل التدريجي للتنوع الحيوي للتربة، و انضغاط التربة الذي يقلل من نفاذيتها، و يزيد من تصاعد الطبقات الملحية، و هناك آثار أخرى لتدهور التربة وتشمل تلوث الماء، توحل مجاري المياه و السدود، وضياع التنوع الحيواني والنباتي، مؤدية 'إلى ضياع الوظائف الإيكولوجية. وينظر غالبا إلى تدهور التربة كبداية للكوارث مثل انزلاقات التربة.

وللتغير في استعمال الأرض جوانب سلبية و أخرى إيجابية على رفاهية الإنسان وعلى الاحتياطي من خدمات الأنظمة البيئية، و تشمل التغيرات الإيجابية منتوجات أكثر من الطعام والمنتوجات الغابية و التي نتجت بشكل ارتفاع في الدخل و أمان في وسائل المعيشة، أما التغيرات السلبية فتشمل ضياع التنوع البيولوجي و اختلال في الدورات الحيوية التي تصطدم برفاهية الإنسان في مختلف المناطق

ستؤثر تعرية التربة، خاصة في المناطق الريفية حيث تعيش أغلبية السكان، على المحاصيل الزراعية، و التي ينتج عنها ارتفاع في انعدام الأمن الغذائي، المجاعة والفقر، كما هو الحال بالنسبة للهجرة الإجبارية، خاصة بالنسبة للسكان الفقراء والدول الفقيرة.

إن الطلب المتزايد على إنتاج الغذاء سيساهم في الاستغلال المبالغ فيه للأراضي الزراعية الجيدة، ثم التوسع نحو الغابات ثم بعد ذلك الأراضي الحدية، و التي تكون عرضة للتدهور، و ذلك بالقضاء على الغابات، بواسطة الاحتطاب، وإنتاج الفحم. و ترتفع معدلات القضاء على الغابات deforestation في المناطق التي يسود فيها الجوع. و يمكن أن تحوي آثار تدهور التربة، انخفاض في والمنتوجات الغابية كالخشب، و تزيد من سوء مستويات الفقر وسوء التغذية، خاصة و أن هذه الموارد تستعمل عادة للمساعدة علة مواجهة الجفاف والفيضانات.

جـ . عدم الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة. الموارد المتجددة هي تلك الموارد التي يمكنها أن تعطي منتوجا بشكل دائم وبدون أي إتلاف لمردوديتها، وتشمل الموارد المتدفقة مثل الماء وضوء الشمس، و المواد المخزنة مثل التربة، النبات، السمك، و الحيوانات، ولا تتم عملية التجدد آليا، إذ يمكن للموارد أن تستنزف أو أن تُضعَّف بشكل دائم بسبب سوء استعمال.فيمكن لمناطق خصبة بالسمك أن تخرب بالمبالغة في الصيد، ولطبقات خصبة من التربة أن تدمر بالتعرية، فيصبح من الصعب ترميمها و من المستحيل استبدالها، و يكون مستقبل الأرض الزراعية مضمونا فقط عندما الإنتاج لا يتجاوز الحد الأعلى للمحصول المستدام، و الذي يعني بدوره، الإنتاج الأعظمي المتناسق مع صون المردودية المستقبلية للموارد المتجددة. في إطار بيئتنا الشاملة هذه، فإن سوء استعمال أي مورد في أي مكان، فإنه يؤثر على رفاهية الناس في أماكن أخرى، و يوصف سوء استعمال الموارد عادة بعبارة، "مأساة المشاع"1،وهي العبارة التي صيغت من قبل البيولوجي "قاريت هاردين" 2 سنة 1968، و يشير هذا التعبير إلى الطريقة التي تُخرَّب بها الموارد العامة (بتصرفات معزولة للأفراد، والتي تحدث عندما لا تُقيَّم تكاليف العملية بأسعار السوق، واستخدم هذا التعبير في أول الأمر للإشارة إلى ميل الرعاة لاستعمال المراعي المشاع، ليستهلك منها كل واحد أكبر قدر ممكن، فتصبح بذلك عارية من غطاءها النباتي، و نفس الشيء لدى صيادي السمك، فيبدو أنهم يحاولون الحصول على أكبر قدر ممكن من الصيد، مستدلين على ذلك، بأنهم إن لم يفعلوا، فغيرهم سيفعل.

[1] - Tragedy of the commons.

[2] -Garrett Hardin, citédans : “Frederick P. Stutz andBarney Warf”, OP cit p68.

و هكذا فإن مأساة المشاع لدليل على فشل نظام السوق لوحده في ترشيد سلوكيات الناس، إذ يظهر المشكل من طرف متعاملين فرديين، يتصرفون بشكل عقلاني ورشيد، ولكن الأثر العام يكون غير عقلاني وذو نتائج مخربة ووخيمة.

و بنفس السياق، فإن التخلص من الفضلات والملوثات في الأماكن العامة و في مجاري المياه أو في الهواء، يمثل أرخص الطرق (بالنسبة لأصحابها) للتخلص من المنتوجات الغير مفيدة، و تعارض الشركات بصفة عامة، ولا ترضى مطلقا بالتخلص من هذه المواد بوسائل أكثر تكلفة، إلا إذا تم الأمر بقوة القانون.

تشح بعض الموارد في بعض الأحيان ، لا لأنها استنفدت، بل بسبب السياسة، فكثيرا من حروب القرن التاسع عشر و القرن العشرين (والفترات التاريخية الأخرى)، كانت حروب موارد، فقد تم مثلا غزو كل من كوريا وتايوان سنة 1890 من قبل اليابان، من أجل الحصول على الأرض الزراعية والفحم، و كذلك كان الأمر بالنسبة لغزو العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003، بسبب ما تحتوي عليه العراق ومنطقة الشرق الأوسط من ثروة نفطية، و كذلك موضوع الصراع والخلاف القائم بين تركيا من جهة، وكل من سوريا والعراق على مصادر مياه دجلة والفرات، وهو نفس المشكل المطروح بين جمهورية مصر العربية و دول منبع النيل. و يتوقع بعض الملاحظين إمكانية تحول هذه الضغوط السياسية حول استعمال الأنهار الدولية، البحيرات،و Aquifers في الشرق الأوسط، إلى حروب في المدى القريب، إن لم تتم معالجة الأمر بحكمة و روية.

وهذا ما يبين، أن النموذج المعتمد على زراعة الكفاف، لم يعد بيومنا صالحا، لأنه غير قادر على تعويض الفقدان الكبير الحاصل في المواد المغذية للتربة بواسطة المدخلات الخارجية للحفاظ على الإنتاج، ناهيك عن رفع هذه القدرات، مع أخذ ضغوط الزيادة السكانية في الحسبان.

ويبقى التحدي الرئيسي بالنسبة لمعظم البلدان النامية اليوم، هو كيفية تحويل زراعة الكفاف إلى زراعة تجارية، قادرة على ضمان الحفاظ على خصوبة التربة من خلال القدرة عل شراء المدخلات الخارجية، وبالتالي استخدامها للرفع من إنتاجية الأرض. إن الاتجاه الحالي في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والذي يجمع بين إدارة مياه الأمطار، ومكافحة انجراف التربة، وإعادة تدوير مخلفات المحاصيل كثيفة العمالة دون إدخال رأسمال إضافي، لا يمكن أن يؤدي ولا أن يسمح بنمو سريع في الاقتصاد الريفي. وتبين التجربة في كثير من أنحاء العالم، أن هذه التقنيات لا يمكنها في معظم الأحيان أن تؤدي إلا إلى معدل للنمو الزراعي، يكون في الغالب اقل بكثير من معدل النمو السكاني.

2.العوائق الاجتماعية.

بفضل التقدم العلمي في الزراعة، يزداد الإنتاج العالمي من الغذاء بمعدلات أكبر من معدلات النمو السكاني، فبينما يوجد ما يكفي من الغذاء لإطعام كل سكان العالم، هناك فروق شاسعة في كيفيات وصول الناس إلى الكمية الكافية من الحريرات، فإذا كان سكان الدول الصناعية يتغذون في الغالب جيدا، و ترتبط في الحقيقة معظم المشاكل التغذوية لديهم (في الولايات المتحدة مثلا)، بالزيادة المفرطة في الحريرات و انتشار وباء السمنة المفرطة، ففي المقابل، في الدول النامية هناك مئات الملايين من الناس عبر أنحاء العالم لا يجدون طعام يومهم.

مع توقع نمو الطلب على الغذاء بمعدل 4 % سنويا خلال الـ 20 إلى 30 سنة القادمة1، فإن مهمة تحقيق هذه الحاجات تكون بذلك أصعب من أي وقت مضى، حيث أن ازدواج الرقم القياسي المسجل للنمو السكاني، بمشكلة تهديدات الفقر للموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة، كالطبقات العليا للتربة، تجعل من المهمة أمرا أصعب، كما أن التدهور البيئي يجعل الفقر مستداما، لأن تدهور الأنظمة البيئية يخفض من مردود الزراعة لدى الفقراء.

و تشير الأرقام و الإحصائيات إلى وجود فروق شاسعة في عدد الحريرات المستهلكة بين الأغنياء والفقراء، (3300 و 2650 حريرة على التوالي)، علما بأن هذه الأرقام لا تمثل سوى متوسطات، فهناك أناس في الدول المتقدمة يجوعون، وآخرون في أفريقيا يملكون ملئا من الطعام، فالمتوسطات تخفي القيم المتطرفة لكل من ناقصي التغذية و فائقي التغذية.

و حتى مع إشباع عال من الحريرات، فالناس يمكن أن يعانوا من سوء تغذية مزمن . نقص في البروتينات، الفيتامينات و المغذيات الأساسية . و يبقى أهم مقياس عند تقدير المعايير الغذائية هو، المتاح لكل فرد من الحريرات، البروتينات، الدهون، الكالسيوم، و مغذيات أخرى.

من بين العوائق الاجتماعية، ظهور التفرقة بين الريف والمدينة في مجالات شتى من الحياة، من الإختلال في نظام الأجور بين الريف والمدينة، إلى نقص الاهتمام من حيث الاستثمارات المخصصة في الخطط التنموية للبلد، و التي تتضح فيما بعد ، في نقص التجهيزات الاجتماعية والصحية، ضعف الهياكل القاعدية للإتصالات والمواصلات، نقص المياه الصالحة للشرب وكذلك للري، نقص منشئات الصرف

[1] -Frederick P. Stutz andBarney Warf, Op cit. P99.

الصحي، ضعف أو انعدام هياكل التعليم والمؤطرين الأكفاء، انخفاض فرص ترقية الانسان الريفي بصفة عامة.

كل هذه الظروف تتسبب في خلق جو سلبي يصبح عائقا اجتماعيا متجذرا في الريفيين، يكاد يكون التخلص منه أمرا مستحيلا وهو ما يجعل تجنيد هاته الطاقات، حول البرامج التنموية، التي ترمي إلى ترقية البلد والبشر، أمرا صعبا، و تزيده العوائق التالية صعوبة:

أ . الأمية:

تسبب الأمية الشعور بالنقص لدى أصحابها، فتخلق لديهم عدم الثقة والخوف، من المشاركة بشكل أساسي في أي مشروع، لأنهم يشعرون بأنهم لن ينفعوا ولن يكونوا ذوي أي وزن أو فائدة.

ب . العادات والأعراف:

نظرا للارتباط الشديد للناس بعادات وأعراف تكون لصيقة بحياتهم، لفترات طويلة من الزمن، فإنهم يشعرون بضرورة إتباعها و العمل بها ولو كان مفعولها مضادا لما تمليه العملية التنموية، ويتميز هؤلاء باستكانتهم ورضوخهم التام للزعماء التقليديين، و لبعض الطقوس التي مضارها أكثر من نفعها.

ج . التبعية:

اعتياد الناس الاعتماد على السلطات في توفير ما يلزمهم، على شرط كما أشرنا سابقا ألا يخالف عاداتهم وأعرافهم، ولا يحاولون التفكير في أي تجديد.

د . اللامبالاة:

تجعل الناس يستوعبون الفقر و يتعودون عليه، بل و يعتبرونه جزءا حتميا من حياتهم، و تجعل الخوف ينتابهم من أي محاولة جديدة، لما قد تنطوي عليه من عواقب خطيرة، هم في الواقع (حسب رأيهم طبعا) في غنى عنها.

و تجدر الإشارة إلى أنه في عالم اليوم، فإن أحدَّ الفروق الغذائية ليست بين دولة وأخرى، ولا بين منطقة وأخرى من نفس البلد، إنما هي بين الأغنياء والفقراء، كما يعزى الجوع بين فقراء العالم إلى إزالة الغابات، تعرية التربة، نضوب الماء، دورية و شدة الجفاف، وأثر العواصف والأعاصير، مع ما للبيئة من آثار فتاكة على مشكلة الغذاء، إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بدور الشروط الاجتماعية الأخرى، كالحروب و

الاقتصاد العالمي الذي صيغت قوانينه ضد الفقراء، و الأمثلة على ذلك كثير، و لا نشير إلا إلى مساهمة الصادرات الزراعية المدعمة من الولايات المتحدة الأمريكية، في إفلاس ملايين المزارعين في الدول النامية، مخفضة بذلك قدرة هذه الدول حتى على إعالة نفسها، وعلى سبيل المثال فبعد تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) سنة 1994، فقد تسببت الكميات الوفيرة من الذرة المدعومة من الدولة، في انخفاض أسعار هذه الأخيرة في المكسيك بـ 70[1]%، مما تسبب في إفلاس مليوني مزارع مكسيكي، وهو الأمر الذي جعل المزارعين عبر العالم يشتكون من الدعم الأمريكي للمنتجات الزراعية.

3. العوائق الاقتصادية.

تزخر أدبيات التنمية الزراعية بالعديد من القيود الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه زيادة الإنتاج والإنتاجية. ويمكن اختصار هذه القيود في مايلي: (أ) ضعف رؤوس الأموال في الزراعة، من حيث المدخلات والموارد البشرية، (ب) الضعف المؤسسي، (ج) ضعف البنية التحتية الريفية، بل وانعدامها في كثير من الأحيان(د) ضعف الأسواق.

أ . ضعف الرسملة.

إن السمة المميزة للزراعة في البلدان النامية عموما، هي انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل، كما أن عددا قليلا من المزارعين يستخدمون البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات في المحاصيل غير التجارية. وتبقى أدوات العمل المهيمنة بالنسبة لأغلبية المزارعين تقليدية، حيث مازالت تستخدم الحيوانات للجر، أما الجرارات فهي من نصيب القليل منهم.

إن انخفاض نسبة رأس المال إلى اليد العاملة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى رأس المال البشري، يفسر جزئيا انخفاض إنتاجية العمالة الزراعية، كما أن عددا قليلا من المزارعين لهم مستوى تعليمي يمكنهم من التحكم في تقنيات الإنتاج والتسويق الحديثة على نحو أفضل. وأخيرا، فإن انتشار الأمراض والأوبئة عامة، وتلك المتصلة منها بالنظافة وسوء التغذية خاصة، تساهم بشكل كبير في خفض إنتاجية العمل، وبقدر لا يقل عن النقص الحاصل عن نقص التعليم وضعف المدخلات من رأس المال والمعدات المتطورة.

[1]-

إلا أن استمرار تحسين الخدمات الصحية والتعليم، يعتمد على النمو القوي للاقتصاد الريفي، الذي من شأنه توفير الموارد المحلية لتمويل هذه الخدمات، مما يحفز إنتاجية الاقتصاديات الريفية ويجعل نموها مستداما.

ب . الضعف المؤسسي.

ترتبط القيود المؤسسية أساسا بعدم وجود تنظيم للمنتجين، وبمشاكل حيازة الأراضي وخدمات دعم الفقراء، فيمكن على سبيل المثال لمنظمات المزارعين في المناطق الريفية، أن تساهم في تحسين وصول المنتجين إلى مختلف المدخلات، وإلى المعدات والتجهيزات وكذا التمويل الزراعي. كما أن تطور النظم التقليدية لحيازة الأراضي صار ضروريا؛ لتطوير سوق الأراضي في المناطق الريفية، ولتمكين تعبئة رأس المال واستثماره بشكل فعال في المناطق الريفية.

وأدت برامج التكيف الهيكلي إلى تحرير أسواق كل من المنتجات والمدخلات، تخفيض بل و إزالة نظم القروض والإعانات التي تمنحها الدولة، كما أن استجابة القطاع الخاص القوية لعملية الخوصصة وما تمليه من وظائف جديدة للتسويق الزراعي، بقيت من جانب آخر جد محدودة في مجال توفير المدخلات الضرورية للزراعة، والخدمات التمويلية، وهذا لوجود؛ فراغ مؤسسي فيما يتعلق بتموين المنتجين وتمويل مشاريعهم الزراعية، عدم وجود أسواق فعالة للمدخلات، وضعف أو انعدام خدمات الإرشاد الفلاحي نتيجة لتخفيض الدعم، كل هذه السباب متفرقة و/أو مجتمعة، تحد من قدرة عرض القطاع الزراعي، على الاستجابة للحوافز التي تقدمها أسواق المنتجات الزراعية، بسبب التغيرات التكنولوجية في مجال الزراعة.

ج. الهياكل الريفية الأساسية.

على الرغم من التركيز الدائم على هدف الأمن الغذائي في الخطاب السياسي، وعلى الرغم من أهمية البنية التحتية في المناطق الريفية، بالنسبة للإنتاج والتسويق الزراعيين، فإن هذه الأخيرة تبقى عقبة رئيسية في طريق بلوغه، إذ أن تطوير المسالك الريفية، وهياكل الري، ومرافق الاتصالات مازال محدودا في معظم الدول النامية، إذ شكلت المركزية القوية للخدمات الحكومية، وقيود الميزانية، مانعا من تعبئة الموارد المحلية من خلال الجماعات المحلية الإدارية والسياسية لتمويل البنية التحتية الأساسية.

ومن جانب آخر، يمثل ضعف البنية التحية عائقا كبيرا للدول النامية، وتعاني المناطق الريفية و سكانها أكثر من غيرها من هذا العجز، لكون الغالبية العظمى من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية،

ويساهم هذا الافتقار إلى البنية الأساسية، في استمرار الفقر والتخلف الاقتصادي، والجدول التالي يقدم مقارنة، بسيطة بين مجموعتين من الدخول الضعيفة (في الدول الفقيرة)، والعالية(في الدول المتقدمة).

جدول رقم: 1

مقارنة بين وضعية مداخيل ضعيفة و مداخيل عالية في ثلاث ميادين.

	الطاقة الكهربائية .(استهلاك الفرد)	طرق معبدة	خطوط الهاتف
الوحدة	كيلو واط ساعة سنة 1997	% من المجموع سنة 98	ا. 1000 ساكن سنة 98
دول ضعيفة الدخل (1)	357	18.8	23
دول عالية الدخل (2)	8238	93.9	567
نسبة (1) إلى (2)	0.04	0.2	0.04

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

World Development Report 2000/2001, World Bank, p. 309, 311

كما هو مبين من الجدول أعلاه، فإن الفرق الشاسع بين الدول ذات الدخول العالية والأخرى ذات الدخول الضعيفة، في تطور البنية التحتية يجعل المقارنة غير ذات أي معنى، مع العلم ما للبنية التحتية المتطورة من أهمية، كونها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، لأنها تساعد على تحسين القدرة التنافسية و تشجع دخول المستثمرين المحليين والأجانب، و ما يوفرونه من تشغيل وامتصاص للبطالة، وكذا توفير فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

و يتيح الاتجاه الحالي لتطبيق اللامركزية، فرصا حقيقية للتمويل من خلال الضرائب المحلية، على المسالك الريفية وأعمال الري الصغيرة، إلا أن التمويل المحلي سيعتمد بدوره على نمو في المداخيل الزراعية التي تشكل مصدرا رئيسيا لهذه الضرائب. ويبقى منح الاستقلالية للجماعات المحلية، حدثا مؤسساتيا مهما من شأنه السماح للحكومات باستهداف الأولويات، خلافا لما يتطلبه الأمر من الحكومات المركزية، التي تحل محل السكان في صياغة البرامج التنموية.

(د) ضعف أسواق السلع والمبادلات.

ولقد أدى انسحاب الدولة من الرقابة على الأسعار وتسويق المنتجات الغذائية منذ الثمانينات إلى إيجاد إطار فعال لحفز المبادلات على المستوى القطري والمستوى الإقليمي. وقد أظهرت العديد من الدراسات بأن تحرير أسواق المواد الغذائية قد رافقته زيادة في المنافسة، والاستثمار الخاص في البنية التحتية والتسويق، وقد اقترن انسحاب الدولة من التسويق الزراعي، برد فعل إيجابي من القطاع الخاص، يتمثل في تخفيض الهوامش التسويقية لصالح المستهلكين في بعض البلدان.

وتتلخص أهم نقاط الضعف في الأسواق الحالية للدول النامية، في التقلبات الحادة في الأسعار التي تشكل مصدرا رئيسيا للخطر بالنسبة للمنتجين، وترجع تقلبات الأسعار هذه أساسا إلى التقلبات الكبيرة في الإنتاج الوطني، إلى ضيق الأسواق، وانخفاض القدرات التخزينية، وارتفاع تكاليف المعاملات بين الدول، ضعف البنية التحتية للنقل وسوء حالتها، والافتقار إلى المعلومات حول السوق. وعلاوة على ذلك، فإن حظر الصادرات من طرف بعض البلدان من أجل المحافظة على إمدادات محلية كافية، بينما يعرف الجيران حالات من العجز، يؤدى إلى تفاقم تقلبات الأسعار.

ومما سبق يمكننا تحديد المكونات الأساسية لمشكل التوزيع الغذائي العالمي و المتمثل في النقاط الثلاثة التالية:

الأولى تتمثل في وجود مشكلة نقل الغذاء من مكان إلى آخر، كما أن أنظمة النقل في الدول النامية، تنقصها السرعة و الفعالية عن مثيلاتها في الدول المتقدمة، و هي ما يمثل عوائق فعلية للعملية، ويتجلى المشكل بوضوح خصوصا، عندما يستدعي الأمر نقل كميات كبيرة من الإعانات الغذائية وبسرعة، أو عندما يتعطل توزيع الغذاء بسبب الصراعات والخلافات السياسية والعسكرية.

أما المكونة الثانية فتتمثل في العوائق الجدية التي تواجه توزيع الغذاء في الدول النامية، فهي ترتبط بمشاكل التسويق والتخزين، إذ يُحتَفظ بالغذاء من طرف التجار لحين ارتفاع أسعاره، فيباع آنذاك ليحقق لهم أرباحا جد وفيرة، ولكن بسبب نقص أو انعدام الشروط الملائمة للتخزين، خاصة في الدول الاستوائية الحارة، فإن الكثير منه يتلف ويضيع، كما تستهلك منه القوارض كالفئران كميات معتبرة، و يكون الاستثمار في حاويات و مخازن جيدة كحل مساعد لتقليل هذا الضياع.

أما المركبة الثالثة لمشكلة التوزيع هذا، فتتمثل في عدم عدالة تحصيص الإعانات الغذائية، ففقط أمريكا الشمالية وأستراليا وأوروبا الغربية هي التي تمتلك فوائض من الحبوب، إلا أن الحبوب الغذائية لا تعطى دوما عندما تكون الحاجة شديدة لها، فشحن المساعدات الغذائية و أسعار الحبوب ترتبط بعلاقة

عكسية (أي تتناسب عكسا)، فالمتتبع للإعانات الغذائية الأمريكية يجد أنها كانت أقل ما يمكن سنة[1]1973، و هي السنة التي عانت فيها دول الساحل الإفريقي من مجاعة كبرى أودت بحياة الملايين من البشر، و السبب واضح وهو أن أسعار الحبوب كانت أعلى ما يمكن.

و يبقى العامل الأكثر ارتباطا بالفقر كسبب للجوع في الدول النامية هو الهيكل الزراعي بما فيه ملكية الأراضي، فالأراضي عادة ما تكون مركزة بين أيدي نخبة صغيرة، ففي بنغلاديش فإن 10 % من العائلات تمتلك أكثر من 50 % من أراضي البلد الصالحة للزراعة، بينما 60% من العائلات الريفية في بنغلاديش تمتلك أقل من 2%، وأوضاع مشابهة يمكن ملاحظتها في أمريكا اللاتينية و في مناطق عديدة أخرى من العالم.

و نشير أخيرا بأن تطوير الأسواق والمبادلات لضمان فرص متزايدة للمنتجين والمستهلكين، لا يتطلب فقط استقرار الأسعار من خلال تطوير نظم المعلومات والبنى التحتية للنقل، ولكن أيضا رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية لمواجهة الواردات من الأسواق الدولية. وفي الواقع، فقد أدى توسع المدن إلى إحداث تغييرات عميقة في العادات الغذائية لدى سكانها والتي تشكل أهم المنافذ التجارية، كما أن تطوير المنتجات المصنعة محليا، أصبح ضرورة لا مفر منها، لتلبية وتزويد هذا الطلب في المناطق الحضرية، والذي يلبى أغلبه حاليا بالواردات.

و تجدر الإشارة إلى أن دعم البلدان المتقدمة لصادراتها من الفوائض الزراعية يمثل بدوره معوقات أساسية في وجه تنمية التجارة الزراعية، ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية، بل وحتى بين الدول النامية نفسها، فعلى سبيل المثال، فإن دعم الصادرات من منتجات الألبان الأوروبية تحد بشكل كبير من ظهور صناعة الألبان في الدول النامية، والتي تساعد تنميتها على خلق فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحضرية.

4. العوائق السياسية.

في كثير من الدول النامية، تتركز سياسات الحكومة في الاستثمار العسكري و في تنمية المدن على حساب رفع الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى قيام بعض الحكومات بتوفير الغذاء بأسعار منخفضة اصطناعيا من أجل توفير الغذاء في المدن، فبينما حافظت هذه الممارسات على بقاء العمل متاحا للشركات

[1] - Frederick P. Stutz andBarney Warf, Op cit. P 103.

العابرة للقوميات، و ساهمت في إرضاء الطبقات الوسطى، فقد سلبت المزارعين و حرمتهم من أية محفزات للزراعة، لأنهم لا يستطيعون توفير عيشهم بإنتاج أسعاره مخفضة اصطناعيا.

وإذا كانت الزراعة منذ الربع الأخير من القرن العشرين قد شهدت توسعا معتبرا، فقد كان في واقع الأمر في الزراعات الموجهة للتصدير، و ليس في الموجهة لإنتاج الطعام الأساسي للسكان، و هي غالبا نتاج سياسة متعمدة، فالحكومة والقطاع الخاص قد اختاروا العصرنة من خلال ترقية الزراعة الموجهة للتصدير.

وكانت نتيجة ذلك، نمو اقتصاد زراعي مبني على المنتوجات التي تحقق أرباحا من التصدير، و إهمال كل الأشكال التي تتعامل مع المزارعين الصغار، الذين ينتجون الطعام للسكان المحليين.

أما عن الاستيراد من العالم المتقدم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فعن عيوبه وآثاره السلبية، فحدث و لا حرج، فقد ساهمت في تعميق التبعية الغذائية وعمقت العجز الغذائي بشكل كبير، فتكاليفها أصلا منخفضة عن مثيلاتها في الدول النامية، بسبب ارتفاع الإنتاجية في الدول المتقدمة والذي يعود لأسباب عدة، الإمكانيات المالية للمستثمرين الزراعيين، الظروف الطبيعية الجيدة، التقدم العلمي والتكنولوجي و خبرة عمال الأرض و مهارتهم، واستخدام البذور المنتقاة، ودعم الأسعار من طرف الدول المتقدمة المصدرة، فساهمت بكل هذه المواصفات في القضاء على الزراعات المعيشية البسيطة، وحولت المزارعين الصغار إلى عمال أجراء وتحت ظروف جد صعبة، والمثال على ذلك، ما سبق ذكره عن الأرز المكسيكي و الأمريكي بعد دخول اتفاقية (NAFTA) طور التنفيذ.

إذن لابد من التأكيد أنه على الرغم من العولمة، وما تتطلبه من انسحاب للدولة من الحياة الاقتصادية، فإن تحقيق الأمن الغذائي يبقى دائما من مسئولية الدول، إذ أنها وحدها القادرة على إيجاد الاستقرار السياسي، والبيئة الاقتصادية المواتية للتنمية الزراعية عن طريق اختيار السياسات الملائمة والاستثمارات المناسبة.

كل هذه الشروط تساهم في خلق جو ملائم، آمن، بعيد عن كل الخلافات من أي نوع كانت، لتفادي النزاعات السياسية، و الخلافات العرقية التي تعد كسبب معتبر للجوع و الفقر، فقد أدت النزاعات التي تفجرت في الفترة الأخيرة في داخل الدول المتخلفة إلى تشريد أعداد هائلة من السكان من أراضيهم ومناطقهم، بل حتى من بلدانهم الأصلية، وما لهذا الأمر من تخل عن الأراضي الصالحة للزراعة، وتبقى تكاليف هذه

الصراعات كبيرة ومروعة على كل من حياة البشر والخسائر في الإنتاج، ولا يمكن أن يحدث أي انتعاش في الإنتاج الزراعي دون السلام والاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي يبقى من مسئوليات الدول الوطنية.

كما تقوم الحكومات بين الفينة والأخرى، بوقف التموين بالغذاء لمعاقبة السكان المتمردين، و الأمثلة على ذلك كثيرة، نورد فقط بعضها، فالحكومة في نيجيريا، قد قامت بتجويع معارضيها سنة 1970، و جوعت الحكومة الإثيوبية الإريتريين من أجل طاعتها، فهلك في هذه العملية أكثر من ستة ملايين نسمة، كما تساهم الحروب الأهلية المعتادة في الدول النامية التي لا تملك حكومات مستقرة، في تخريب الإنتاج الزراعي، إذ بدون بيئة سياسية مستقرة، فإن الآليات الإجتماعية الضرورية لإنتاج وتوزيع الغذاء للجائعين، لن تكون فعالة و لا ذات جدوى.

وأخيرا وليس آخرا، فإنه لابد من التذكير أنه وعلى الرغم من ديمومة التركيز على هدف النمو الزراعي في الخطط التنموية والخطب السياسية في البلدان النامية، فحتى في البلدان المستقرة، لاتشكل الزراعة أولوية في تخصيص الاستثمارات، كما أن بوادر ظهور الديمقراطية لم يغير اتجاه التنمية في المنطقة، حتى مع اللامركزية وما تمثله كابتكار مؤسسي كبير، وحتى مع ما أدت إليه برامج التكيف الهيكلي من القضاء على التحيز للمناطق الحضرية، ووضع إطار كلي للاقتصاد أكثر ملائمة لتطوير المبادرات الخاصة.

المطلبالثاني: مواطن القوة (أو الفرص).

على الرغم من القائمة الطويلة من العوائق والقيود في طريق النمو الزراعي التنمية الزراعية المستدامة، فإن ظهور الديمقراطية، والتغيرات في السياسات الاقتصادية، وعولمة الاقتصاد والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والتكنولوجيا الحيوية، تشكل مجتمعة ومنفردة، الفرص الثمينة لإنعاش الإنتاج الزراعي في الدول النامية.

1. الديمقراطية.

لقد اعتمدت بلدان نامية كثيرة، الديمقراطية كنمهج للتنظيم السياسي، ويسمح هذا الإطار السياسي لمؤسسات قطاع الأعمال الخاص، بصياغة أفضل لمطالبهم وبتوصيلها للساسة.

كما تبشر اللامركزية الناتجة عن التحول الديمقراطي، بتوازن أفضل للاستثمارات بين المراكز الريفية والحضرية، كما أن الانتخابات الديمقراطية تستدعي مسائلة المنتخبين عن كيفية توزيع إمكانيات

التمويل المتاحة، من المصادر المحلية أو الوطنية، وكذا مساءلتهم عن النتائج الموعود بها في برامجهم وفي حملاتهم الانتخابية، وتتطلب المزيد من الأخذ في الاعتبار لاحتياجات سكان الريف في اختيار أولويات الاستثمار والشفافية في إدارة البرامج المحلية. وسوف تركز الحكومة المركزية الآن على صياغة المبادئ التوجيهية العامة، والاستثمارات الكبرى، والحفاظ على إطار سياسي، وقانوني واقتصادي شامل، من أجل حشد المبادرات الخاصة والطاقات المحلية.

2. الإصلاحات الاقتصادية.

استجابة لأزمة الديون في الثمانينات، شرعت الغالبية العظمى من البلدان النامية في إصلاحات اقتصادية كلية وأخرى قطاعية، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تركز الإصلاحات على الحد من العجز المالي، باتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار، وتحرير النشاط الاقتصادي من خلال انسحاب الدولة من نشاط الإنتاج والتسويق والأسعار، وفتح اقتصاداتها أمام المبادلات الخارجية واعتماد سعر صرف أقل مبالغة، وقد تمكنت السوق بعد التدابير التي رافقت تحريرها؛ من إصلاحات ضريبية، وجمركية وغير جمركية، من لعب دور أكبر في تخصيص الموارد في الاقتصاد.

أما على المستوى القطاعي، فقد اهتمت إصلاحات القطاع الزراعي بتحرير سوق المدخلات والمنتجات الزراعية، وإلغاء إعانات الاستهلاك والإنتاج، وانسحاب الدولة من التسويق الزراعي وتوزيع المدخلات والقروض الزراعية، وشملت الإصلاحات القطاعية أيضا، إلغاء الأسعار المضمونة للمزارعين، وخفض الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتحرير المبادلات الزراعية.

وقد ساعدت الإصلاحات المذكورة أعلاه على استعادة القدرة التنافسية لبعض القطاعات الزراعية وخلق الحوافز السعرية لصالح زيادة الإنتاج، ومع ذلك، فإن استجابة العرض الزراعي لهذه البيئة الاقتصادية الجديدة، لا تزال ضعيفة في العديد من الفروع بسبب التقلبات الكبيرة في الأسعار محليا ودوليا، وبسبب ضعف استجابة القطاع الخاص لتحرير سوق المدخلات وضعف رسملة القطاع الزراعي.

إذن لابد من إزالة القيود المفروضة على الإنتاج الزراعي من خلال سياسات الاستثمار، وآليات التحكم في تقلبات الأسعار، والحد من إعانات التصدير لدى البلدان المتقدمة، وفتح أسواقها لمنتجات الدول النامية.

3. عولمة الاقتصاد.

وتتميز البيئة العالمية الحالية بالتكامل القوي للاقتصاديات الوطنية على مستوى المبادلات وأسواق رأسالمال. وتعتبر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، والانتشار السريع للتكنولوجيا، وثورة وسائل النقل، وسياسات تحرير التجارة على الصعيد العالمي، وراء الوتيرة السريعة لتكامل الاقتصاديات الوطنية، كما يمكن أن تتيح العولمة فرصا جديدة لدول الجنوب لتنويع الصادرات.

ويمكن لمنتجات مثل الفواكه والخضروات المبكرة والزهور والنباتات المرتبطة بهذه الأقاليم، والمنتجات الزراعية البيولوجية، ذات القيمة العالية والمرونة الدخلية المرتفعة، أن تشكل بديلا للمواد الخام التي مثلت حتى الآن الجزء الأكبر من صادرات المنطقة الجنوبية، وقد اتخذت بعض البلدان مثل ساحل العاج وغانا، الامتياز بالاستفادة من هذه الفرص الجديدة، من خلال زيادة نصيب هذه المنتجات ذات القيمة العالية، المعروفة باسم الصادرات غير التقليدية، ضمن صادراتها.

فإذا كانت كامل الاقتصاديات توفر فرصا لتنويع الصادرات الزراعية، فإنه من جانب آخر يعرض مزارعي المنطقة إلى منافسة شرسة، إذ أن الفجوة الكبيرة في الإنتاجية الزراعية بين دول الشمال المتقدم ومثيلتها في الجنوب المتخلف من جهة، وسياسات الدعم وحماية الزراعة في البلدان المتقدمة من جهة ثانية، تمثل عقبة تحد من الفرص التي توفرها العولمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنافسة التي يفرضها انفتاح الأسواق وتطور التجارة العالمية، تتطلب معرفة عميقة بعالم التجارة، وبنية تحتية ملائمة للنقل والاتصالات، ومعرفة وافية بآليات السوق العالمية التي للأسف، تفتقر إليها الدول النامية.

4. التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والتكنولوجيا الحيوية.

تمنح التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والتكنولوجيا الحيوية، فرصا حقيقية، في مجالات التكوين والمعلومات وتحسين سلالات المحاصيل، إذ تسمح الآن شبكة الانترنت بالاطلاع الفوري عل المعلومات الخاصة بالأسواق، ونشرها بسرعة شديدة على المنتجين والتجار، وتمكن المنتجين من معرفة الأسعار في الوقت الحقيقي، في المراكز الرئيسية الحضرية، بالإضافة إلى ذلك، توفر الشبكة للمنتجين والمتعاملين الآخرين، إمكانية تقديم عروض للبيع والشراء، وكذا الحصول على معلومات عن الأسواق الداخلية الدولية.

يوفر التدريب والإرشاد عن بعد مزيدا من الفرص لاستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، كما يمثل الوصول إلى الوثائق العلمية والتجارية عبر شبكة الانترنت مجالا آخر من مجالات تطبيق هذه التكنولوجيات في البحوث والتعليم ونقل التكنولوجيا، أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية، فإن عملية نقل

وتبديل الجينات تمكن من زيادة المحاصيل المقاومة للحشرات والأمراض والظروف المناخية الصعبة، كما توفر فرص اللإنتاج وفق الطلبات محددة لكل قطاع من قطاعات السوق التي ترتبط بها هذه المنتجات.

وتسمح التكنولوجيا الحيوية، في نفس الوقت، بزيادة إنتاجية المحاصيل، وتميز المنتجات وفقا لطلبات بعينها، ولذلك، فإن الاستثمارات فيما يمكِّن من القدرة على التحكم في هذه التكنولوجيات، وفي البنى التحتية المطلوبة، تبقى ضرورية، لتمكين المنطقة من الاستفادة من هذه الفرص. كما أن إنشاء إطار قانوني لحماية الملكية الفكرية، يكون ضروريا لنقل التكنولوجيا الحيوية. ولذلك، فمن المهم أن ندرك أن النقاش حول مستقبل التكنولوجيا الحيوية، ليس حكرا على المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والمنظمات غير الحكومية لدول الشمال، لأن مخاطر هذه التكنولوجيات ليست هي نفسها بالنسبة للمستهلكين الفقراء في الجنوب، والمستهلكين ذوي الدخل المرتفع في الشمال.

المبحث الثالث: بعض التوجهات الإستراتيجية.

على الرغم من التقد الذي أحرز مؤخرا في القطاع الزراعي في بعض الدول النامية، فإن اتساع الهوة بين الاحتياجات والإمدادات الغذائية فيها، إنما يدل على ضعف القدرة الاستيرادية لهذه البلدان لتلبية احتياجات السكان المتزايدون، هذه القدرة المنخفضة على الاستيراد وعدم وجود دخل كاف لدى الأسر يتيح لهم الحصول على لغذاء، إنما هو مظهر من مظاهر الفقر الهيكلي الذي تتميز به المنطقة.

إن مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي في دول الجنوب، يتطلب بالدرجة الأولى الحد من الفقر الهيكلي المرتبط بانخفاض إنتاجية اقتصاديات المنطقة،ويبقى السؤال الأساسي هو؛ كيف يتسنى ذلك؟.

لا يمكن لسياسات توزيع الدخل أن تمثل حلولا في المدى القصير والمتوسط، لأن مستوى الدخل المطلوب توزيعه يبقى جد منخفض، كما أن البرامج الحالية التي تكافح ضد الفقر، بالتركيز على القطاعات الاجتماعية، والبيئة، والحقوق السياسية للفقراء والنساء، فيمكن أن توفر لهذه البلدان مصالح للخدمات الاجتماعية، ووعي بالمطالب الاجتماعية، دون القدرة على إيجاد قاعدة اقتصادية قادرة على تمويل ذلك.

ويتعلق الأمر خاصة باقتراح عملية للنمو الاقتصادي المستدام، المرفق بسياسات التوزيع التي لا تؤثر سلبا في حوافز الاستثمار الإنتاجي، وتبقى استراتيجية الزيادة السريعة للإنتاجية الزراعية هي الوحيدة القادرة على انطلاق هذه العملية.

ويبين التاريخ أن عددا قليلا جدا من البلدان المتقدمة، قد نمت وتطورت دون وجود زيادة معتبرة في إنتاجيتها الزراعية في مراحلها الأولى، ويرتبط هذا بالدور الرئيسي الذي تلعبه الإنتاجية الزراعية في توسع السوق الداخلية للصناعة المحلية، وتوفير الإمدادات الغذائية بأقل تكلفة، وانتقال العمالة، وأموال للاستثمار، والعملات الأجنبية، إلى كل من القطاع الصناعي والخدمي، وتحسين الدخل في المناط الحضرية بزيادات في الدخل من خلال تفعيل آليات تسوق العمل.

ونشير إلى أن استخدام المكاسب المحققة في الإنتاجية الزراعية بوصفها محركا للنمو الاقتصادي، لايمكن تحقيقه إلا إذا تم إيجاد روابط قوية بين بقية قطاعات الاقتصاد والقطاع الزراعي من خلال تنمية الأسواق والتجارة، ومن جانب آخر، فإن النمو الاقتصادي لايؤدي بالضرورة إلى تحسين وضعية الأمن

الغذائي دون وضع آليات لتلقي واستثمار جزء من مكاسب الإنتاجية في القطاعات الاجتماعية، ولذلك، فإن الإستراتيجية يجب أن تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي: تنمية الأسواق والمبادلات، ونمو الإنتاجية الزراعية، والسياسات المالية الملائمة لتحويل بعض المكاسب المحققة في الإنتاجية، واستثمارها في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

المطلب الأول: تنمية الأسواق والمبادلات.

نادرا ما تؤخذ تنمية السوق والمبادلات من قبل صناع القرار كعنصر أساسي من عناصر سياسات الأمن الغذائي، وتركز هذه السياسات عموما، الجهود والاستثمارات في البحوث الزراعية والإرشاد والتدريب في المناطق الريفية لتحفيز الإنتاج وإيجاد مخزونات وطنية للأمان، ومع ذلك، فتبين التجربة أن اعتماد التكنولوجيا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود منافذ أكيدة، وأسعار مستقرة ومجزية، و مدخلات بأقل تكلفة.

تشكل الأسواق الوطنية أطرا جد ضيقة لتوفير سوق مجزية للإنتاج الزراعي، كما تتميز بتقلبات حادة في الأسعار، وذلك نظرا لضيقها من جهة، ولعدم وجود آليات مناسبة لإدارة الفائض في حالة وجوده.

ومن المتوقع إن تطوير الأسواق الوطنية وتكاملها من خلال آليات المبادلات التجارية، يجب أن يسمح بتشكيل تكتلات إقليمية ذات طلب أكثر مرونة، بإمكانها تقليل آثار اللاستقرار، للتقلبات الحادة في الإنتاج المحلي، على الأسعار المحلية.

ويبقى دعم الدول، مطلوبا لمنتجي الفروع الإستراتيجية والرئيسية من أجل تحقيق اعتدال في الأسعار، عن طريق التوفيق، بين سياسات ملائمة للاستيراد ولتشجيع التصدير.

إن بناء التجمعات الإقليمية، من خلال تطوير وتكامل الأسواق الوطنية وتعزيز التجارة بين بلدان الإقليم، يتطلب العمل وفق ثلاثة مجالات محددة هي: تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات والكهرباء، وخفض تكاليف المعاملات وتنسيق السياسات الزراعية.

تطويرالبنيةالتحتية.

يجب أن تكون الأسواق مخططة، لأنها في حاجة إلى، حيز، الهياكل القاعدية، تجهيزات، و إلى خدمات قاعدية، للمذابح، والنقل، والتحويل، والماء، و المرافق الصحية، ووسائل التخلص من كل أشكال النفايات.

كما يبقى المطلوب من اللامركزية في معظم البلدان، أن تيسر تعبئة الموارد المحلية لتمويل فتح و تنمية السبل والطرق ذات الفائدة المحلية والإقليمية، داخل البلد، ويبقى شق الطرق الوطنية وربطها بشبكة الطرق في البلدان المجاورة، أحد المجالات المحورية لتدخل الدول والمؤسسات الإقليمية.

يمكن للبنى التحتية للاتصالات والكهرباء أن تنمو بشكل أسرع، وذلك بتسهيل مشاركة الخواص، وبفرض ضرائب تحفيزية على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، ففي حين أحرزت بعض البلدان النامية تقدما في فتح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية لرؤوس الأموال الأجنبية، فإن العديد منها مازال محافظا على احتكار الدولة لهذا القطاع، مع ما لذلك من آثار على ارتفاع التكاليف، وتدني مستوى الخدمات، داخل هذه البلدان وخارجها.

ويبدو أن إعداد سياسات الاتصالات والكهرباء، وتنفيذها عبر التجمعات الإقليمية، من شأنها زيادة دمج الاقتصاديات الوطنية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الكهرباء والاتصالات من خلال وفورات الحجم، كما ينبغي على هذه البلدان التفكير في إيجاد مدن صغيرة، أو مراكز حضرية في المناطق الريفية، والتي بإمكانها إيجاد تكامل مع نشاطات القطاع الزراعي، من خلال تنمية الصناعات الصغيرة الموجهة خصوصا للعرض والطلب في المناطق الريفية.

ب . تخفيض تكاليف المعاملات.

إن نقص المعلومات عن الأسواق، وافتقار معايير ومقاييس الجودة، والعراقيل الإدارية وما تسببه من رسوم غير قانونية، وضعف الحماية القانونية للعقود التجارية، تزيد من مخاطر وتكاليف المعاملات، وتحد من توسع المبادلات بين الجهات والأقاليم، فترفع تكاليف المعاملات وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية على أسعار المنتجات، وهو الأمر الذي لا يقف عائقا فقط في وجه تنمية التجارة والمبادلات في التجمعات الإقليمية، بل يساهم بشكل كبير في إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقابل الواردات.

وسيكون دور الدولة هنا هو الاستثمار في مجال إنتاج المعلومات ونشرها، تحديد المعايير ومقاييس الجودة بالتعاون مع القطاع الخاص، وتحسين النظم القانونية والإطار التنظيمي، وذلك ما يمكن التجار المنظمين في شبكات داخل التجمعات الإقليمية، من تحسين تدفق المعلومات، واعتماد معايير ومقاييس الجودة، وفرض احترام العقود التجارية ومتعامليها، وتوجيه الساسة للحد من قوة الحواجز التي تعترض حركة البضائع والناس.

جـ . تنسيق السياسات الزراعية.

يعتبر تنسيق السياسات الزراعية للبلدان النامية، داخل تجمعات إقليمية، أمر حيوي لإدارة الأسواق الإقليمية والأسواق الدولية، كما أن تبني نظام مشترك للرسوم على الواردات، واستخدام ميزانيات إقليمية للأغذية لتحديد الاحتياجات من الغذاء، وإنشاء إطار قانوني مشترك للملكية الفكرية ومعايير الصحة النباتية، هي شروطا أساسية مسبقة لإدارة التجمعات الإقليمية بما يتماشى ومصالح المنتجات المحلية.

ومع ذلك، فيمكن أن تكون اللامركزية عائقا أمام تحقيق المواءمة بين السياسات التجارية والمبادلات بين البلدان، وذلك عندما تحدد كل ناحية نظامها للمبادلات، بعيدا عما يجري في النواحي الأخرى، ولذلك، فمن المهم أن تُعَرف جيدا مجالات تدخل الجماعات المحلية في سياق اللامركزية المنشودة.

وتتطلب تنمية الأسواق والمبادلات، فتح أسواق البلدان المتقدمة لمنتجات الدول النامية، وحماية الإنتاج المحلي من المنتجات المدعومة الآتية من السوق العالمية.

ويمكن أن تساهم البلدان المتقدمة في تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، بفتح أسواقها أمام المنتجات المصنعة بشكل رئيسي في المنطقة النامية، وهو الأمر الذي من شأنه المساهمة في اجتذاب رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، لتطوير الصناعات التحويلية، خصوصا الزراعية الغذائية منها، والتي تمثل الآن، البديل الرئيسي لخلق فرص عمل في عدة بلدان نامية.

إن تطوير الصناعات التحويلية وشبكات توزيع المدخلات بأقل تكلفة، يتطلب دعما قويا من الدول بسبب المخاطر العالية لهذه الأنشطة، وضعف استجابة القطاع الخاص في بداية الأمر، لتحرير هذه الأنشطة، وهنا، فإن دعم تطوير تعاونيات المنتجين يصبح من الضرورة بمكان، للتعويض عن أوجه قصور

السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظهور قطاع تعاوني جيد لمعالجة تسويق المنتجات، وتوزيع المدخلات، سيسمح بإيجاد توازن بين التجار والمنتجين.

إذ يكون مطلوبا من الدول مساعدة المنتجين في جهودهم التنظيمية، وليس بتنظيم ومراقبة التعاونيات بشكل مباشر، كما كان الحال بالنسبة للمجتمعات الاشتراكية التي تم التخلي عنها، في فترات سابقة.

كما أن ظهور تعاونيات المنتجين ومنظمات مهنية، حيوية ومستقلة، في القطاع الخاص، قادرة على إتاحة الفرصة لتطوير أسواق موحدة للمدخلات، تجعل الحصول على هذه الأخيرة أسهل بكثير.

إن السمة الرئيسية اليوم، لسوق المدخلات في العديد من البلدان، هي كون المنتجين ليسوا أحرارا في تخصيص المدخلات وفقا للربحية النسبية للمحاصيل، لأن الوصول إلى المدخلات يتم من خلال ما يوفره القطاعين العام والخاص، والذين لا يزالون بعيدين كل البعد عن الحاجات الفعلية للسوق الوطنية.

تتطلب تنمية السوق والمبادلات، تنمية الموارد البشرية في القطاع الخاص، وكذا المنظمات المهنية ومنظمات المنتجين. وينبغي تطوير القدرات من حيث، الخبرة التجارية وإدارة الأعمال والمشاريع، لدى فئة المقاولين وقادة المنظمات المهنية.

وفي الوقت نفسه، فيجب أن تتوفر النظم القضائية في هذه البلدان على كفاءات في قانون الأعمال، للسماح بإدارة فعالة للمقاولات، وإدارة العقود والعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجهات الفاعلة.

ويتعلق الأمر إذن بإعادة النظر في المناهج الدراسية، بما يتماشى واحتياجات اقتصاد السوق الحر، ودور للدولة يقتصر على إنتاج السلع الاستراتيجية، والحفاظ على استقرار التوازنات الكلية، تحديد وتنفيذ القواعد الاقتصادية، والاستثمار في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

المطلب الثاني: نمو الإنتاجية الزراعية والسياسات المالية.

أ . نمو الإنتاجية الزراعية

يفهم من زيادة الإنتاجية الزراعية؛ كل زيادة في منتوج ومردودية الأصول الزراعية، وتبقى التغيرات التكنولوجية، هي الوحيدة الكفيلة بتحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية، مع العلم أن هذه التكنولوجيات التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية، لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجية الأصول الزراعية، على سبيل المثال، فإن الأسمدة تساهم في رفع الغلة دون أن تحسن بالضرورة في إنتاجية الأصول الزراعية، هذا الاختلاف مهم لأنه يحدد كيفية توزيع الزيادة المحققة في الإنتاجية على أساس توزيع ملكية الأرض وطبيعة التكنولوجيا.

بالنظر إلى الانفجار السكاني الذي يحد من التوسع في الأراضي الزراعية، فينبغي أن تركز التغيرات التكنولوجية اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية، في المقام الأول، على زيادة إنتاجية الأراضي، وهذا يعني بدوره التركيز على تطوير الإمكانات الزراعية من الأراضي المستصلحة، بواسطة تحسين إدارة خصوبة التربة، والتحكم في إدارة المياه.

يجب أن تعمل هذه الدول على تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البحوث والإرشاد الزراعي وتعزيزها، وحماية الأراضي الفلاحية وملاكها، وتحديد شروط الحيازة، والمرافق العامة الضرورية لحسن سير العمل وتنمية الأسواق والتجارة، والاستثمارات العامة اللازمة لتوفير المياه وحسن إدارتها.

ونود الإشارة إلى أن القانون العقاري التقليدي يشكل في العديد من البلدان، عائقا للحوافز الاستثمارية في تحسين القدرة الإنتاجية للأرض، كما أصبحت الصراعات بين المزارعين والرعاة عنيفة لاسيما في البلدان الرعوية، بسبب استمرا روجود الطرق الزراعية الموسعة، مع ما يفرضه النمو السكاني من زراعة أراضي حدية تمثل مناطق عبور للماشية، سواء القارة منها أو المتنقلة، وهذا يدل على الحاجة الملحة لتطوير القوانين العقارية التقليدية، للسماح بحقوق ملكية الأراضي، مما يؤدي إلى تأمين الاستثمار، وبالتالي التشجيع على الاستثمار المكثف في الزراعة العصرية وتكثيف تربية المواشي بالطرق العلمية الحديثة.

وبهدف تنمية الإنتاجية، ينبغي استغلال وعود التكنولوجيا الحيوية والمرتبطة أساسا بزيادة إنتاجية النباتات والحيوانات،والسماح بتوصيف المنتجات حسب مختلف قطاعات السوق، من صناعات تحويلية،علف

الحيوانات والدواجن، وكذلك الصادرات غير التقليدية، والتي تمثل أهم القطاعات في السوق، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

يجب أن ترفق جميع التدابير أعلاه بخطة لتنمية الموارد البشرية، متماشية مع التغير التكنولوجي في قطاع الزراعة. ويتعلق الأمر بتدريب المدربين، في الكليات والمعاهد الزراعية وتمكينهم من الموارد الكافية للبحوث، ومن دورات قصيرة متخصصة في كليات الزراعة، لتشجيع نشوء فئة من المقاولين في الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية، ودورات تدريبية متوسطة وطويلة الأجل لتزويد مؤسسات البحث ومؤسسات الخدمات والإرشاد بالعمال المهرة، وتكثيف عملية محو الأمية المتجذرة بين كثير من المنتجين.

ب . السياسات المالية.

إن زيادة الإنتاجية الزراعية واستخدامها كأداة للنمو، لا تؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية تلقائيا، كما أن تعبئة جزأ من ثمار هذا النمو واستثماره في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، هي ضرورة ليس فقط لتحسين الرعاية الاجتماعية للمعدمين، ولكن أيضا لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي اللازم لتشجيع الاستثمار الخاص، هذه التعبئة لا تمثل فقط استثمارا اجتماعيا، بل تمثل أيضا وأساسا، استثمارا في رأس المال البشري، وهو عامل لا غنى عنه في تحفيز وحض النمو الاقتصادي.

إن منظمة التجارة العالمية، وبرامج التكيف الهيكلي، والاتحادات الاقتصادية الإقليمية، كلها تحث على تقليل استخدام عدد من الضرائب والرسوم، التي توفر جزءا معتبرا من موارد الميزانية كأداة لتعبئة واستخدام مكاسب الإنتاجية، خاصة في البلدان غير البترولية. إذ تم في كثير من البلدان، تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الزراعية أو إلغاؤها تماما، كما لا تفرض على الواردات الغذائية إلا ضريبة بسيطة لتمكين المناطق الحضرية من الحصول على المواد الغذائية، ولا تبقى حيز التطبيق سوى ضرائب على أساس الدخل والقيم المضافة، وهي لا تمثل مصادر وفيرة في ظل اقتصاديات ضعيفة أصلا، ويزيدها التهرب الضريبي الذي تعاني منه اقتصاديات هذه الدول حدة، فتتلخص المشكلة الرئيسية اليوم، في كون الخسائر في العائدات المالية نتيجة الاستخدام المحدود للضرائب، تفوق بكثير تلك المتأتية من الضرائب المحلية.

ومن أجل خروج الدول النامية من مضايقات التمويل هذه، فإنه يكون مطلوبا ومرغوبا فيه، أن تتعامل مع العجز في الميزانيات بجدية أكثر، حتى تتمكن من محاربة التسيب المالي الكبير الذي تعاني منه،

والفساد الإداري المرتبط بتحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الجبائي، وذلك بتحسين أساليب التحصيل، والذي يتطلب إيجاد إدارة ضريبية ملائمة وصارمة.

كما أن غياب مناخ ملائم للإستثمار في القطاع الزراعي والذي يعود أساسا إلى أنظمة التجارة و الأنظمة الضريبية، و أنظمة تحديد أسعار المواد الغذائية الموجهة لفائدة مستهلكي المناطق الحضرية، المتبعة من طرف العديد من الحكومات، التي ترى في إرضاء سكان المناطق الحضرية، عاملا مهما لبقائها، يساهم بشكل كبير في إرساء عقوبات على الزراعة و المؤسسات الريفية و العمال الريفيين المرتبطين بها،و تحد من فعالية الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع، و ما يعنيه من عدالة اجتماعية خصوصا بين الريف والمدينة.

أما عن أشكال الدعم الموجهة للقطاع الزراعي، فإنها بالإضافة إلى الخلل الذي تسببه، فإنها في الواقع لا تصل إلى المستفيدين المستهدفين، كما أن آثار هذا الدعم تلغى بسبب ما يفرض من ضرائب و رسوم مباشرة و غير مباشرة، على هذه النشاطات.

إن الهيمنة الكبيرة التي مورست و ما زالت تمارس، من طرف بعض الدول على القطاع الزراعي، تقصي القطاع الخاص، و تخلق أزمة ثقة دائمة، تتسبب في نتائج سلبية فيما يتعلق بتزايد الاهتمام و الاستثمار في القطاع الزراعي. كما أن الهياكل القضائية و القانونية لا تسمح دائما بتطبيق العقود المبرمة بشكل عادل[1]و بدون تحيز، و لذلك لم ولن تتمكن الإصلاحات التي جرت و تجري في كثير من هذه البلدان من جذب الاستثمارات الداخلية، فما بالك بالخارجية المباشرة نحو القطاع الزراعي و كذلك الزراعي . الصناعي.

و مما يزيد من متاعب القطاع أيضا، هو وجود الفساد في كثير من المعاملات العابرة للحدود، مما يزيد من التكاليف المرتفعة أصلا لصادرات هذه الدول، و يعيق منافستها للمواد المنتجة داخليا وخارجيا، مما يجعل كثيرا من مجهودات السلطات العامة في هذا الاتجاه تذهب هباء منثورا.

[1] -Banque Africaine De Développement, Fonds Africain De Développement, Politique du Groupe de La Banque en Matière de Développement du Secteur Agricole et Rural, OCOD, Janvier 2000, page 27.

الخلاصة

يمثل تحقيق الأمن الغذائي تحديا بعيد المنال لكثير من الدول النامية، حيث يعاني سكان الكثير منها من نقص في التغذية، كما أن التوقعات تشير إلى تدهور الوضع أكثر فأكثر، إذ يشكل الفقر على مستوى الأفراد والأسر والبلدان عائقا رئيسيا في وجه وفرة الغذاء، وما يعنيه ذلك من انعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فنمو الإنتاجية الزراعية، من خلال التحول في القطاع الزراعي، لا يزال أساسيا، لتحفيز النمو الاقتصادي، الذي من شأنه أن يولد فرصا للعمل والدخل اللازمين لتحقيق الأمن الغذائي، فالنمو الاقتصادي، والذي يتم بفضل تحقيق مكاسب في الإنتاجية الزراعية، إلى جانب السياسات المالية السليمة، بإمكانه الاستحواذ على بعض ثمار النمو، واستثمارها في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، هذا النمو الاقتصادي يجب أن يشكل توجها استراتيجيا يُتَّبع من قبل الدول النامية.

ويقف في مواجهة زيادة الإنتاجية الزراعية، عقبات عديدة، منها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن تبقى هناك فرص لصالحها، مثل ظهور الديمقراطية، والتغيرات في السياسات الاقتصادية، والعولمة، والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات وكذا التكنولوجيا الحيوية، والتي من المرجح أن تشجع على تحسين الإنتاج الزراعي، إذا أصبح القطاع الريفي من أولويات الميزانية، وإذا تخلت البلدان المتقدمة عن دعم زراعتها، وفتحت أسواقها أمام المنتجات ذات القيمة المضافة العالية المتأتية من الصناعة الغذائية للدول النامية.

أما الاستثمارات المرجوة، فينبغي أن تركز على تنمية الأسواق وتشجيع المبادلات في إطار الاتحادات الإقليمية أولا، لتتمكن من التأهل للاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، وبهذا التأهيل، يصبح ممكنا نقل النمو المحقق في الإنتاجية الزراعية، إلىبقية قطاعات الاقتصاد، والتحكم في إدارة المياه، وتطوير إمكانيات الأراضي الزراعية والبنية التحتية والبحوث والإرشاد الزراعي وتنمية الموارد البشرية وأولويات أخرى.

على الرغم من العولمة، فإن التطوير المؤسسي، وتوفير السلع العامة الضرورية، والحفاظ على وضع مستقر وقانوني للاقتصاد، يبقى ضروري ا ويتعلق بصلاحيات الدولة، أما اللامركزية المالية للجماعات

المحلية، فبإمكانها السماح والتمكين من تعبئة مختلف الموارد المحلية، لتمويل البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

القسم الثاني: الزراعة الجزائرية وضعها وآفاقها.

لقد شهدت العشرية الأولى من القرن الـ 21 استعادة في التوازنات الاقتصادية الكبرى، بمعدل نمو سنوي في الناتج الداخلي الخام يصل إلى 5%، و في الحقيقة فقد ساهمت الطفرة العالمية التي شهدتها أسعار البترول بشكل أساسي في تمكين الجزائر من استخدام مداخيلها في تنقية ديونها الخارجية[1]، وتحقيق توازن في ميزان مدفوعاتها، كما استخدمت دخول البترول والغاز لتمويل خطط تنموية خماسية طموحة، بهدف بعث وتطوير النشاطات الاقتصادية المتنوعة التي لا تعتمد على مداخيل البترول والغاز، والتي تملك فيها الجزائر ميزات نسبية.

فبالإضافة إلى النشاطات التابعة للصناعات المرتبطة بالبترول والغاز، كالصناعات البتروكيمياوية والأسمدة، والتي تمتلك فيها الجزائر خبرة معتبرة وامتيازات لا بأس بها، فهناك قطاعات واعدة كذلك، مثل الفلاحة و السياحة والخدمات.

وقد ارتبطت مجهودات الجزائر من أجل هذا التنويع ارتباطا كبيرا بظهور وتطور القطاع الخاص الوطني، الذي تسعى الحكومة لإشراكه حتى في معالجة مشكلة البنية التحتية الضعيفة التي تميز أغلب القطاعات الاقتصادية الوطنية، وقد نتج هذا القطاع عن عملية خوصصة سريعة، جرت في وقت قياسي، وتم فيها التنازل عن قطاع عام دام لأكثر من أربعين سنة. ولا يمتلك هذا القطاع الخاص الوطني الناشئ القدرات و الخبرات اللازمة التي تمكنه من تولي هذه المهمة التنموية الجد معقدة، و التي تجري في ظروف اقتصادية و سياسية و اجتماعية صعبة، فهو يعاني في الوقت الحاضر، من ضعف كبير ومن السمعة السيئة التي لحقت به خصوصا إثر النكسات التي عرفها منذ بداية عملية التحرير الاقتصادي، مثل الانهيار الذي حدث مع الإمبراطورية التجارية "الخليفة "، وهو الأمر الذي جعل الشكوك تلف بفعالية القطاع الذي تمت المراهنة عليه.

من أجل المساهمة في العملية التنموية بشكل فعال، و حتى يتسنى للقطاع الخاص مشاركة أفضل،وتشجيعه على المزيد من المبادرة، لا بد من توفير بيئة أعمال أكثر شفافية، مما يساعد على تشجيع

[1] – لقد اعتبر صندوق النقد الدولي خلال سنة 2012 الجزائر هي البلد الأقل مديونية من ضمن الدول العشرين لمنطقة (MENA) (الشرق الأوسط وشمال افريقيا)، والبلد الثاني الأكبر في تملك الاحتياطيات الرسمية للصرف بعد المملكة العربية السعودية، بـ 205.2 مليار دولار أمريكي. كما أشار الصندوق ايضا أن المديونية الخارجية الاجمالية للجزائر لا تمثل سوى 2.4 % من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2012، مع العلم أن متوسط مديونية الدول المصدرة للبترول في منطقة MENA يبلغ 22.2 % من الناتج المحلي الاجمالي، و أن الأكبر مديونية هي البحرين والسودان، تصل النسبة فيهما إلى 135.2 % و 11.8 % على التوالي خلال نفس الفترة.

المستثمرين الخواص (من الداخل ولما لا من الخارج)، لدخول العملية الانتاجية، وتقليل التركيز الحالي القائم في أغلبه على العمليات التجارية المرتبطة بالاستيراد، و بالتالي المساهمة في تشغيل الطاقات العاطلة (البشرية منها والطبيعية و كذا المالية)، وفي توفير الشغل للعدد الكبير من العاطلين عن العمل، لا سيما في صفوف الشباب، وهو تحد آخر لابد من مواجهته، في نفس الوقت الذي تسعى الجزائر وتفاوض من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

و إذا كانت الزراعة من بين القطاعات البديلة التي تراهن عليها الجزائر، من أجل رفع بعض التحديات المتعلقة بما بعد البترول، و تمكين الشعب من الأكل بكرامة و بدون المساس بمصالح الأجيال اللاحقة،وهو موضوع بحثنا هذا، فلابد من محاولة العودة مهما كانت موجزة لماضي هذا القطاع، و توصيف حاضره، من أجل التنبؤ بما يمكن أن يصل إليه أو يبلغه.

الفصل الأول: الوضع الراهن للزراعة الجزائرية

لقد اعتبر قادة الثورة التحريرية، ثم قادة الاستقلال وساسة الجزائر بعد ذلك، بأن الفقر وقضايا اللامساواة المرتبطة به، هو العدو رقم واحد بعد هزم الاستعمار الفرنسي الظالم، وتحرير البلاد من هيمنته التي دامت لأكثر من 132 سنة، ذاق فيها الجزائريون من الذل والهوان والحرمان ما لا يخطر على بال بشر سوي. فعاهد قادة الجزائر أنفسهم وشعبهم، بتخفيض الفقر، بل بالقضاء عليه نهائيا، و ذلك من خلال مجموعة من الأهداف تغطي مجالا واسعا، ينطلق من تخفيض وفيات الأطفال و الشباب ووفيات الأمهات، إلى التمدرس، إلى المساواة بين الجنسين، إلى القضاء على الأمية، إلى وصول الجميع للخدمات الطبية الأساسية، و ذلك عبر اعتماد استراتيجيات تنموية وطنية معتبرة وشاملة، يحدوها الأمل في القضاء على التخلف الذي ميز الاقتصاد والمجتمع، وما يعنيه من بطالة، من أمية، من تخلف تكنولوجي ومن هيمنة و تبعية، وهو ما أظهرته المواثيق الأساسية للثورة التحريرية وكذا القرارات السياسية للدولة الجزائرية منذ الاستقلال، والمتمثل في إرادة صريحة بعدم إهمال أي من الجوانب المعيشية الاقتصادية منها والاجتماعية، وذلك لضمان مستوى معتبر من النمو الاقتصادي، تشجيع المجالات التي تملك فيها الجزائر ميزات نسبية، استخدام كامل وأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة، و توزيع عادل لثمار النمو الاقتصادي.

ولبلوغ ذلك تمت برمجة مشاريع تنموية جد طموحة من أجل بعث الاقتصاد الوطني، وتحديثه وجعله في مصاف اقتصاديات الدول المتقدمة، وحددت برامج للقطاع الصناعي من أجل النهوض به والتوسع السريع في مختلف فروعه وتطويرها، كما برمجت للزراعة أهدافا من أجل هيكلتها و تحديثها، حتى تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي و المساعدة على تكييف الإنتاج و تحسين ظروفه للمنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي رفع القدرات التصديرية للجزائر من المنتجات الزراعية و ما يحمله ذلك من تغييرات كمية ونوعية في تركيبة الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

فبعد تأميم المحروقات سنة 1971، و بعد الصدمتين البتروليتين لسنتي 1973 و 1979، فالذي كان بعيد المنال من حيث الإمكانيات، قد صار حقيقة، فتوفر للجزائر ما يمكن أن يسمح لها بتحقيق ما سعت إليه، و ما برمجته، وذلك لو توفرت الظروف المواتية لذلك. ولكن كما يقول د.محمود عبد الفضيل في مسار تحليله لتطور الميزانيات الإنمائية و الميزانيات العادية في البلدان العربية النفطية، و كيف أنها شهدت تسارعا كبيرا منذ تصاعد العائدات النفطية، "... ونظرا لأن هذه الإيرادات قد تدفقت إلى خزينة الحكومة دون

تخطيط ودون تصور مسبق لكيفية الاستفادة منها، فقد نتج عن ذلك أن التخصيص الفعلي للعائدات النفطية التي تدفقت على الخزانة العامة، حكمته الظروف الاقتصادية و السياسية الخاصة بكل دولة، وفي ضوء مصالح المجموعات الضاغطة التي لها نفوذ قوي في المجتمعات النفطية..."[1]

وبعد قرابة النصف قرن من الاستقلال، ورغم التحسن النسبي الملحوظ على مستوى الكثير من المعطيات الكلية؛ من نمو في الدخل الوطني الإجمالي للفرد، ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، تحسن في متوسط المتاح من الغذاء، انخفاض معدل وفيات الأطفال والأمهات، ...، إلا أن ما يمكن قوله بعد هذه المدة كلها، هو أن النتائج مازالت دون المستوى المطلوب، (المرجو أو المستهدف، بل وحتى الممكن).

وبشكل عام فإن "التخلف بكل أشكاله يبقى الميزة الأساسية لأغلب القطاعات الاقتصادية الجزائرية، إن لم نقل كلها؛ هياكل اقتصادية هشة ومتدهورة، صناعة دون المستوى وغير قادرة على توفير السلع و الخدمات في مستوى الحاجات المتنامية للمجتمع، سواء على مستوى التغذية أو المسكن أو التشغيل أو الصحة أو التعليم، قطاع فلاحي عاجز عن أداء الدور المنوط به، وهو ما يظهر بشكل واضح من خلال النسب الضعيفة التي يشارك بها في تلبية الحاجات الغذائية للمجتمع، و كذا عجزه شبه التام في دخول الأسواق العالمية الذي كان مستهدفا في مختلف البرامج التنموية الطموحة"[2].وتعود أسباب الضعف والعجز في القطاع الفلاحي . في رأينا . أساسا إلى التناقض الصارخ بين الأهداف الطموحة المرسومة للقطاع، والاهتمام دون المستوى الذي حضي به خلال الخطط التنموية المتتالية، وهذا ما أدى بنا إلى محاولة حصر أهم خصائص هذا القطاع والمتلخصة في كون الزراعة الجزائرية، ككثير من مثيلاتها في الدول النامية، تعاني من قيود وتحديات هيكلية مترابطة فيما بينها، فهي ليست مستدامة بشكل كاف، وتعتمد إلى حد بعيد في تجديد خصوبة تربتها على استعمال أسلوب التبوير أكثر من اعتمادها على المخصبات المعدنية أو العضوية، و كذلك في عدم اعتمادها الدورية باستخدام الزراعات المحسنة، التي تساهم بشكل كبير في تجديد طاقات التربة بشكل مستدام. ومن جانب آخر، فإن الضغوط الديموغرافية وضغوط غير عقلانية أخرى كثيرة، كالتوسع الصناعي والعمراني و التوسع في فتح المسالك و الطرقات على حساب الزراعة، ضعف تكوين الفلاحين وكبر سنهم ، ضعف تنظيم العمل في المؤسسات الزراعية، صغر حجم الاستغلاليات وتفتتها، بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة المترتبة عن انخفاض الإنتاجية ومتغيرات أخرى عديدة، كنقص الطرقات

[1] ـ د. محمود عبد الفضيل، "النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، منشورات دار المعرفة، 1979، الكويت، ص 68.

[2] - Mourad Boukella, «Industries Agro-Alimentaires», CIHEAM - Cahiers Options Méditerranéennes, vol n° 19

الريفية و ارتفاع تكاليف الطاقة، وانعدام وثائق ملكية الأرض، وغيرها من الشروط التي تساهم بشكل معتبر في التقليل من أهمية العمل الزراعي، وتخفيض مساهماته في الدخل القومي و الدخل الفردي.

ومن بين أهم خصائصها كذلك، اعتمادها على مياه الأمطار[1] بدرجة تكاد تكون كلية، إذ تقدر نسبة المساحات المروية منها بحوالي (7%) بمساحة لا تتجاوز 600[2] ألف هكتار، من مجموع مساحة زراعية صالحة3 تقدر بحوالي 8.5 ملايين هكتار، وهو الأمر الذي يعود أساسا لتأخر الاهتمام بالري و إنشاء السدود بكل أشكالها. ففي أجزاء كثيرة من العالم، (منها الجزائر)، يمثل المناخ أحد أهم المخاطر على الإنتاج الزراعي، وأهم عوامل اللا أمن المؤثرة على كفاءة و إدارة أنظمة الإنتاج. ولكون "الأحداث والظواهر المناخية المتطرفة، . من جفاف وفيضانات وعواصف قوية، و تغيرات شديدة في درجات الحرارة بالارتفاع والانخفاض . عوامل تؤثر سلبا على التنمية الزراعية المستدامة، فإنه يكون لزاما أخذ هذه التغيرات المناخية في الاعتبار عند تقدير الأخطار البيئية ومحاولة تدارس كيفية التعامل معها"[4].

بالإضافة إلى هذه المخاطر الناتجة عن التقلبات البيئية، و التي ينتج عنها (كما أسلفنا) شح شديد في المياه، فإن التغير الشامل في المناخ والذي هو أحد أهم المشاكل المستعصية في وقتنا الراهن، والذي يؤثر على كل مظاهر التنمية، فإنه وحسب بعض الدراسات المناخية5، فإن التغير العام في المناخ هو أحد أهم المشاكل الضاغطة في وقتنا الحاضر، و آثار تغير المناخ تتوسع لتنتقل من المحلية إلى الجهوية، ولتمس قطاعات مختلفة، ومظاهر حيوية متعددة. فهناك حاجة مستعجلة لتخفيض انبعاث غازات الكربون في الجو، لما لها من آثار سلبية على الزراعة، كما أن تسخين الأرض قد يؤدي إلى انخفاض الأمطار بشكل

---

[1] – متوسط الهطول على اغلب المناطق ا لزراعية لا يتعدى الـ 400 ملم/سنة.

[2]-AQUASTAT – Système d'information de la FAO sur l'eau et l'irrigation.
http //www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/algeria.

[3] ـ يفهم من مساحة زراعية نافعة (أو صالحة) SAU، مساحة الأراضي المستعملة من طرف الزراعة، خارج المروج والمراعي (أي الأراضي التي لا تجري عليها أية عمليات زراعية على فترة لا تقل عن خمس سنوات) و الأراضي الزراعية الغير منتجة، إذن فهي تحوي الأراضي المزروعة ، والأراضي البور (في الراحة) وبساتين الزراعات الدائمة، و نشير إلى وجود دراسة لوزارة الفلاحة لسنة 1984 تعطي رقم 9،7 مليون هكتار كمساحة زراعية نافعة.(موراد بوقلعة مرجع سابق ص 45).

[4]–Mannava V.K. Sivakumar & Raymond P.Motha, Managing Weather and Climate Risks in Agriculture, ed. Springer, Switzerland, USA, 2007, P 25.

[5] – R.P.Roetter, H.VanKeulen et autres " Science for Agriculture and Rural Development in Low-income Countries" ed Springer Netherlands, 2007 pXVII.

معتبر خلال السنوات القادمة، وكذا تغيرات مناخية كبيرة قد لا تكون في صالح الزراعة بوضعها الحالي، ما لم تتم تحضيرات واستعدادات حثيثة وعميقة لتحسين الوضع من أجل الاستعداد للمستقبل الغامض.

وما نتج عن هذه الخصائص والمواصفات والاستعمالات، إلا تدهورا سريعا وهدرا في الموارد الطبيعية، من أراضي زراعية ضعيفة أصلا، و مياه جوفية نادرة إلى، وهو ما أثر سلبا على أغلب الجهود التنموية المبذولة(المتواضعة أصلا) لرفع الإنتاج الزراعي، سواء منه الموجه للاستهلاك مباشرة أو كمدخلات للصناعات الغذائية، ولتحسين الإنتاجية، وسد الحاجات المتنامية لسكان متزايدين بمعدلات ما زالت معتبرة، وهذا سواء في الزراعات المختلفة أو في تربية المواشي، وهو الأمر الذي له تأثيراته السلبية على مردود العمال والأرض، وما ينجر عنه ليس فقط على مستوى الأهداف الطموحة المرسومة في أغلب الإستراتيجيات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى اليوم، بل تتجاوز هذه الآثار السلبية كل التوقعات لتبلغ حتى المستهدف على مستوى التخفيض والتخفيف من حدة الفقر.

تؤثر كل هذه العوامل فرادى ومجتمعة، بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاط الزراعي و تتحكم في مدخلاته ومخرجاته وما ينتج عن ذلك من آثار على المجتمع والتنمية الاقتصادية الشاملة بشكل عام، على التنمية الزراعية والريفية بشكل خاص، على رصيد التجارة الخارجية، على النزوح الريفي وعلى تلبية الحاجات الغذائية الأساسية للسكان.

ودراسة هذه العوامل وتحليل آثارها سيساهم في تفسير بعض الجوانب الغامضة للوضعية الحالية لقطاع الزراعة.

ستهتم الدراسة في هذا الفصل بوصف وتحليل مختلف العوامل الداخلية التي تمثل المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للزراعة و مدى ما يوفره من إمكانات و تأثيرات على كل العوامل المكونة للنظام الزراعي ككل، و التي يمكنها في رأينا النهوض بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة، العوامل الطبيعية منها والبشرية و المؤسسية و كذا السياسات التنموية.

و ستتم دراسة ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: أهمية القطاع الزراعي و تطور وضع الريف الجزائري.

المبحث الثاني: الإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية و المعوقات.

المبحث الأول: أهمية القطاع الزراعي و تطور وضع الريف الجزائري

على الرغم من الجفاف الذي يميز مناخ الجزائر، ومواعيد هطول الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها،وندرة المياه التي تمثل خاصية عامة لمنطقة شمال إفريقيا، إلا أن القطاع الزراعي في الجزائر يبقى مهما ومعتبرا من جوانب عدة كما سوف نرى في دراستنا هذه، ويبقى كذلك مطلوبا منه "العمل الجاد من أجل الرقي على مستوى ثلاث جبهات في آن واحد: تحقيق تحسن معتبر في الإنتاجية و التنافسية، تنويع في الإنتاج والمبادلات و أخيرا تحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق الأجنبية"[1]، وذلك بتبني الاستراتيجيات التي تأخذ في الاعتبار المشاكل المستجدة التي تبرز سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ويجب خصوصا إعادة رسملة الزراعة و ذلك بالاستثمار فيها أكثر، و كذلك في برامج تنمية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الريف، آخذين في الاعتبار الآثار السلبية للبرامج التنموية السابقة . سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة من أجل تفاديها . ، على الموارد الطبيعية: تربة، موارد مائية، التنوع الحيوي، الفضاءات الريفية وكذا الجو،واضعين نصب الأعين وفي المراتب الأولى، التوجه البيئي للزراعة، و المكانة الخاصة للنشاط الزراعي في بناء العلاقة بين المجتمعات و الطبيعة بل و مع كل ما هو حي، و هو من بين مبررات تدخل الدولة في هذا القطاع.

ويكون كذلك مطلوبا من الاستثمارات العامة خصوصا ترقية البحث الزراعي و خدمات الارشاد الفلاحي، و تسهيل بلوغ الخدمات التمويلية، وتشجيع الاستثمارات و تحسين وصول الفقراء إلى خدمات الدعم و الموارد الإنتاجية.

و لا تختلف الجزائر عن العديد من الدول النامية الأخرى، خصوصا دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يتخصص الإنتاج الزراعي بطريقة ما،إذ تكرس ثلاثة أرباع الإنتاج لفئتين اثنتين من المنتجات : (الحبوب (38%) ، والفواكه والخضروات(38%)[2].

[1] -FAO, «Le Rôle de l'Agriculture dans le Développement des Pays les moins Avancés et leur Intégration à l'Economie mondiale», Bruxelles,14 – 20 Mai 2001, p3.

[2]- Julia Devlin, (2003) "From citrus to cellphones? Agriculture as source of new comparative advantage in the Middle East and North Africa",Vol. Iss: 5, pp.33 - 52 publisher: Emerald Group Publishing Limited, p.35.

المطلب الأول: مكانة و خصائص الزراعة الجزائرية

1. . دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

لقد شكلت الزراعة منذ القديم أولى النشاطات الاقتصادية في العالم، و مازالت كذلك في كثير من البلدان النامية، و لذلك فمكانتها ودورها في التنمية الاقتصادية بالغة الأهمية. عالميا تقدر حصة العمال الزراعيين من مجموع العمال (حسب البنك الدولي) بحوالي 45% ، و تصل إلى ما يقرب من 50 % في الصين، 60 % في الهند و65% في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و13 % في الجزائر، فهي نشاطا أساسيا في أغلب الدول النامية إن لم نقل كلها.

لقد شكل موضوع الزراعة و دورها في كل من النمو والتنمية الاقتصادية مادة غنية لدراسات وفيرة و مستفيضة عبر التاريخ و إلى اليوم، فنشرت أبحاث ومؤلفات عديدة تظهر خصوصا الدور الأساسي الذي لعبه التقدم المحرز في الزراعة في مرحلة الانطلاق الاقتصادي للدول المتقدمة الحالية، وكيف ساهم بعد ذلك في تحقيق الفائض الاقتصادي الذي تم توجيه أجزاء معتبرة منه للقطاع الصناعي، ويكون ذلك بما تسمح به الزراعة في نفس الوقت من تخفيض لتكاليف الغذاء و توليد لتدفق مستمر من اليد العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، و كذا تنشيط الطلب على مدخلات هده القطاعات بسبب التوسع الحادث فيها من جهة، و على مخرجاتها بسبب تحسن المداخيل وتوسع السوق الداخلية.

فلابد لاقتصاد التنمية أن يعرف تجديدا في طريقة معالجة التحولات التي حدثت على مستوى شروط التنمية الاقتصادية، ويتم تحديد هذه التحولات انطلاقا من المقارنة بين الشروط التي سادت وقت انطلاق الدول المصنعة من جهة، وتلك التي تتحكم اليوم في ظروف انطلاق الدول النامية والتي تحاول الانطلاق. و يتعلق التغيير والتجديد بثلاث مجالات أساسية:[1] المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية، أسس التنمية الاقتصادية، و وسلوك عملية التنمية الاقتصادية.

[1]–Messaoud ZEMOURI , " Surplus Economique, Autosuffisance Et Développement Economique. L'Autosuffisance alimentaire dans le cadre de l'ajustement structurel: cas de l'Algérie.", Thèse Doctorat, Universite de Nice - Sophia Antipolis, 2000, France, p . 10

1- المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية: وتتعلق بالخصائص الداخلية للاقتصاد الوطني وخصائص المحيط الدولي الذي تتطور فيه، و يمكن تلخيصها في التالي:

أ- المنافسة الدولية: لقد استفادت الدول ا لمتقدمة من شروط جد ملائمة في مرحلة الانطلاق و جد مغايرة للتي تواجه الدول النامية اليوم، وتتمثل في امتياز مزدوج على المستوى الدولي، والتي سمحت وسهلت شروط التنمية الاقتصادية آنذاك.

- الحماية الشديدة التي تمتعت بها اقتصاداتها في تلك الفترة.
- الدور المزدوج الذي لعبته المستعمرات كمخزن للمواد الأولية و الأيدي العاملة الرخيصة من جهة، و كسوق لتصريف منتجاتها الصناعية بدون أية منافسة.

ب- تأثير السوق العالمية: إن اقتصادات الدول النامية موجهة بشكل أساسي للخارج، و هذا لا يسمح لوحده بتطوير الدول، بل يجب الاعتماد على الداخل أولا وقبل كل شيء.[1]

ج- الوسط العلمي والتقني: نظرا للتطور المحقق خلال القرنين الـ19و 20 على المستوى العلمي والتقني، فيفترض أن تستفيد الدول النامية من ذلك، و لكنها تواجه مجموعة من العقبات، أهمها:

- الامكانيات المالية اللازمة للحصول على هذه التجهيزات والبراءات، خصوصا مع تطبيق حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) [2]الذي طال كل شيء.
- قلة أو محدودية هياكل الاستقبال المادية والبشرية.
- هذه التقنيات لو تولد داخل الدول النامية، ولذلك فانتقالها و تطويعها والتحكم فيها وبالتالي الاعتماد عليها يكون بغاية من الصعوبة. حيث أن هذا التطور التقني في الدول المتقدمة هو وليد وسطها الاقتصادي والاجتماعي الذي هو شديد الاختلاف عما هو موجود في الدول النامية، إذن فهو لا يتكيف مع الوسط، بل الوسط الاجتماعي والاقتصادي هو الذي يكوم مطلوبا منه التكيف مع التطور التقني وليس العكس، ولذلك يبقى مشكل تحويل التكنولوجيا مرتبط بدرجة كبيرة بالفارق الشاسع في الشروط الاقتصادية و الاجتماعية التي صمم وأنشئ فيها هذا التطور في الدول المتقدمة والمختلف تماما عن المتاح في الدول النامية المستقبلة لهذه التكنولوجيات.

[1]– Rapport Jeanneney. «La politique de coopération avec les pays en voie de développement».Cité par M. Nancy in, «Indépendance et interdépendance au Maghreb» C.R.E.S.M. 1974 P29 , Zemouri M. thèse de doctorat, P10.

[2] - Trade Related Aspects of Intellectual Property *Rights.*

2- أسس التنمية الاقتصادية: يتعلق التطور الأساسي الذي حدث على مستوى أسس التنمية للاقتصادية بالطبيعة والشكل الذين يأخذهما الفائض الاقتصادي، والذي يعتبر كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية. إذن فتحليل نشأة الفائض الاقتصادي وأشكال استعمالاته، يمثل المحور الأساسي الذي يفسر إلى حد كبير تطور كل من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في حالة الدول المتقدمة، فإن الفائض الزراعي هو الذي لعب الدور المحدد في مرحلة الانطلاق، وكان مصدرا للتنوع الاقتصادي ولتعدد مصادر الفائض الاقتصادي. أما في الدول النامية فإن شكل الفائض الاقتصادي الذي يسيطر هو الشكل النقدي، و هو ما أدى إلى تهميش نسبي للفائض الزراعي ضمن الفائض الاقتصادي، (ويفهم من الفائض الزراعي أنه ذلك الفائض المحقق من وسائل العيش و التي تسمح بإعالة عدد متنامي من السكان)، ويظهر هذا التهميش من مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، و كذلك من خلال مكانة التنمية الزراعية ضمن الاستراتيجيات التنموية الشاملة.

وإذا كنا لنعتبر أهمية تجربة الدول المتقدمة بالنسبة إلينا، فهو ما يتعلق بالمكانة القاعدية التي أعطتها هذه الدول المتقدمة للفائض الزراعي في التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال أن الزراعة وفرت زيادة في الغذاء (تحقيق فائض غذائي)، و هو ما ساهم في تحرير إضافي للأيدي العاملة لصالح الصناعة، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة المنتوج المصنع، الأمر الذي أدى في النهاية زيادة سكانية. أما بالنسبة للدول النامية فمن بين أهم معوقات التنمية فيها أنها بدأت هذه العملية من مرحلتها الختامية و المتمثلة في التزايد السكاني بدون أي إعداد مسبق للشروط اللازمة لمواجهة هذا النمو الديموغرافي، علما أن أحد الشروط الأساسية لنجاح التنمية الاقتصادية، يتمثل في رفع الطاقات الإنتاجية الزراعية و تحسين قدراتها على التموين الزراعي الغذائي للبلد. و هذا ما يظهر جليا أهمية الاكتفاء الغذائي في التنمية الزراعية وضرورته في التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

3- سلوك عملية التنمية الاقتصادية: إن التجربة التاريخية للدول المتقدمة غنية بالدروس التي يمكن أن تمثل مرجع ثمينا للدول النامية من حيث السبل الواجب إتباعها من أحل تحقيق أدنى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وللتنمية، كما تمكن الدول النامية من تجنب التجاوزات التي ميزت التنموية للدول الصناعية، والتي يمكن تلخيصها في كل أنواع التبذير التي تنتج عن عملية التنمية الاقتصادية، وهذا سواء تعلق الأمر بالتبذير في استعمال الموارد البشرية أو في استعمال الموارد الاقتصادية الأخرى بما تتطلبه العملية الإنتاجية من استهلاك واسع للموارد المتجددة والغير متجددة، وما نتج عنه من آفات ومشاكل تهدد

التوازن البيئي على كوكب الأرض ; من تلوث متزايد في البر والجو، والمتمثل في تلويث الجو بالغازات السامة والكربونية و ما تسببه من أمطار حامضية، وكذا النفايات النووية والنفايات السامة الأخرى في باطن الأرض وفي مياه الأنهار والمحيطات، وكذا ظاهرة الاحتباس الحراري، والأخطار التي تهدد طبقة الأوزون، وغيرها من الأخطار التي تهدد الحياة على الأرض، وتقضي بعدم استدامة بعض الاستراتيجيات التنموية المتبعة في الدول المتقدمة والتي يجب على الجميع تفاديها وذلك عملا بالمقولة الحكيمة التي تنص على "أننا لا نرث الأرض من أجدادنا، ولكن نستلفها من أبنائنا".

ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن هناك عاملين أساسين يجب أخذهما في الاعتبار في كل الاستراتيجيات التنموية، وهما الدور الرائد للزراعة والفائض الزراعي من جهة، وأهمية القوى الداخلية للاقتصاد كمولد أساسي للتنمية الاقتصادية من جهة ثانية كما يوضحه "شامبيتر" : "...و لا نعني بالتنمية تلك التغيرات التي تحدث على مستوى الحياة الاقتصادية والتي تنشأ من خارج نطاقها، و لكن فقط تلك التي تنشأ من مبادراتها الخاصة ومن داخل البلد نفسه"1.

ولهذا فاعتبار الاكتفاء الغذائي كدعامة محورية للتنمية الاقتصادية، إنما يتماشى مع هذا الانشغال، من حيث أنه يمنح أولوية ليس فقط لاستغلال الطاقات المحلية، و لكن أيضا إشباع الحاجات الأساسية، وهو ما يعطي للتنمية الاقتصادية بعدها الإنساني.

و من أجل ذلك، فلابد من عدم ترك القطاع الزراعي لحاله دون أية حماية من الدولة، لأن ذلك أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه، فبينما استفاد هذا القطاع تاريخيا في الدول المتقدمة من حماية مطلقة، يطالَبُ العالم النامي اليوم بتخلي الدولة عن أي دعم أو حماية له و فتح أبواب المنافسة الحرة، لتجابه هذه الزراعة الناشئة الضعيفة، منتوجات زراعية آتية من كل بلدان العالم، والتي ترتفع فيها الإنتاجية أضعافا مضاعفة مقارنة بالدول المتخلفة، إضافة إلى الدعم الذي تلقته و ما زالت تتلقاه من حكوماتها، لذلك فإن الحماية بالنسبة لكثير من الكتاب تعتبر ضرورة ملحة لا مناص منها، مثلا Berthelot 20012، والذي ترتكز أعماله على أعمال Bairoch 1976، والتي اهتمت بدراسة التنمية الاقتصادية للدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر (القرن 19)، مع تسليط الضوء على التجارة

[1] - J.A. Schumpeter, «The theory of economic development cycle», Oxford University press1961 P.63, in, Zemouri Messaoud , Op-Cit. P14.

[2] J-P Butault, «Les Soutiens à l'agriculture: Théorie, histoire, mesure» Ed INRA, Paris 2004, p 13.

الخارجية، ووفقا لبايروش، فإن فترة الانفتاح على المبادلات الدولية (بين السنوات 1865 و 1890)، كانت في غير صالح التنمية الاقتصادية للدول الأوروبية (ما عدا المملكة المتحدة و ذلك نظرا لتقدمها الاقتصادي)، بينما كان هناك تنمية اقتصادية ذات وتيرة أسرع في الفترات الحمائية السابقة.

خلال فترة الانفتاح على المبادلات الخارجية فإن انخفاض المداخيل الزراعية الناتجة عن الاستيراد بأسعار منخفضة، قد أدى إلى انخفاض الطلب الكلي و بالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي، بما فيه التجارة الخارجية.

فانخفاض الإنتاج الزراعي لم يسمح بتنمية النشاطات الأخرى، و هذا نظرا للحركية الصعبة لعوامل الإنتاج و صعوبة تحويلها وبطئه من الزراعة إلى القطاعات الأخرى.

2. . أهمية الزراعة في الجزائر

"تملك الزراعة في الجزائر تاريخا طويلا وغنيا، حتى أن أحد أسباب احتلال الجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي كان هو الاستيلاء على أراضيها الزراعية الغنية، وهو ما حدث من قبل مع الرومان التي اعتبرت الجزائر كمخزون للحبوب، فعلى الرغم من الجفاف الذي يميز المنطقة، ومواعيد هطول الأمطار المتباعدة والتي لا يمكن التنبؤ بها، وندرة المياه التي تمثل خاصية عامة لمنطقة المغرب العربي،إلا أن هذا القطاع يبقى مهما ومعتبرا من حيث توفير العمل،وكذا من حيث مساهمته في توفير الغذاء،و لكن ونظرا لظروف متعددة لا يلبي هذا القطاع سوى نسب محدودة ومتناقصة من الاحتياجات الغذائية للبلد، وتبقى الجزائر بلدا مستوردا لكثير من الأغذية، و بنسب عالية، خاصة الأساسية منها.

إن اتساع رقعة البلد، لم يعطي للزراعة أية ميزة نسبية بسبب تضاريسه الصعبة التي تحيط بمساحات زراعية متواضعة عادة، إلا في بعض السهول الواسعة والتي تضافرت عوامل الدمار عليها، من بناء و مصانع وطرق، بالإضافة إلى تعرية بجميع أنواعها، سواء ما تعلق منها بالشروط الطبيعية أو بحرائق الغابات، أو بالرعي الشديد، إضافة إلى قلة موارد المياه. ورغم هذه الشروط الصعبة تبقى الزراعة مع ذلك في الواقع أحد أكبر القطاعات في الجزائر و أهمها من حيث التشغيل خصوصا، ولكن الشروط السائدة في البلد، منذ العهد الاستعماري، وسوء الإدارة الاقتصادية في المراحل الأولى من الاستقلال، ثم انعدام الأمن الذي عانى منه البلد خلال العشرية السوداء 1990–2000، قد ساهمت كلها متضافرة في إضعاف مكانتها وجعلت حالتها تزداد سوءا على سوء.

ولأن التغذية تمثل المشروع الاجتماعي الأول للإنسان، فإن إطعام شعب هو إعطائه الحرية والاستقلالية، وضمان أمنه الاجتماعي، وصحته، وازدهاره العقلي والروحي والجسدي، إي ضمان معيشة كريمة له، فالاهتمام بالزراعة هو من صلب الاهتمام بالاقتصاد الغذائي، وبالتالي برفاهية الشعب، فـ"الاقتصاد الغذائي يجب أن يمثل النواة الصلبة لكل سياسة تنموية للبلد، فبالإضافة إلى كونه المصدر الوحيد لإنتاج الغذاء، فهو الذي يمارس الدور الجار على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي؛ من فتح للمسالك و شق للطرق، إلى توفير المسكن والملبس، إلى التواصل الثقافي، و ما يتطلبه الأمر من توفير للطاقة و بناء المدن العصرية، وغيرها، و التي هي في واقع الأمر ثمارا ناتجة عن الزراعة وما يمكنها أن تحققه من فائض، و هو ما أعطته الزراعة عبر التاريخ البشري و ما زالت تقدمه كأم مغذية دائما وأبدا بدون أي بديل ممكن"[1] هذا عن مكانة الزراعة بالنسبة للإنسان بصفة عامة، ككائن حي متحضر متطور، يطلب دوما الأحسن، كما أن مكانتها لا تقل أهمية بالنسبة للإنسان الإفريقي بشكل خاص، والجزائري بشكل أخص، فهي المفتاح الأساسي لمستقبل هذه القارة التي نحن جزءا منها، بل يجب أن تدعم لتصبح كذلك، فيجب أن تتخذ منحا جديدا، وتعطى أهمية أكبر لأنها كما يقول " Hervé Gaymard "، الذي افتتح مقاله المعنون "الزراعة في قلب مستقبل إفريقيا"، والذي يعبر عن مدى أهمية و استراتيجية التنمية الزراعية لبلدان إفريقيا، وأنها أحد المفاتيح لمستقبل إفريقيا، افتتحه بهذه العبارة: "يجب أن ننتهي من مذهب التطور الاقتصادي الذي يضحي بالزراعة من أجل التنمية الصناعية ثم من أجل الخدمات، فالزراعة أمر أساسي لمستقبل أفريقيا، ولا يمكن أن تؤدي دورها لصالح السكان إلا بحماية نفسها من منافسة الدول الأكثر قدرة على المنافسة، ولذلك يجب علينا تطوير المحاصيل الغذائية والتكيف مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتحقيق التكامل الإقليمي من أجل تنفيذ السياسات الزراعية والتجارية اللازمة"[2].

كما يُذَكِّرُ الكاتب كذلك بضرورة التركيز على الفلاحة وعدم التخلي عنها مهما حدث من تقدم، متسائلا عما "إذا كانت العصرنة و الفعالية لمجتمع ما تعني القضاء على فلاحيه"، مجيبا بقوله: "حقيقة أنه من الطبيعي أن تقدم استخدام الوسائل العصرية التي توفرها الصناعة في القطاع الزراعي، سيؤدي إلى تقليص عدد الفلاحين، نظرا لما يحققه ذلك من نمو في الإنتاجية الزراعية، مما يسمح بتحرير اليد العاملة

[1] -Bernard Tchibambelila, "Le commerce mondial de la faim: Stratégie de rupture positive au Congo –Brazzaville", p15, ed. L'HARMATON, Paris 2009.

[2] - Hervé Gaymard, L'agriculture au cœur de l'avenir de l'Afrique, http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2009-2-page-265.htm

لقطاعات النشاط الأخرى، ولكن هذا لا يعني اعتبار الزراعة كقطاع بال أو مهمل إذا تم بلوغ مستوى معتبر من الرقي الاقتصادي والاجتماعي. و ما هو صحيح لكل دول العالم، هو في الحقيقة أكثر للدول النامية، و ذلك أولا: لكون السكان الزراعيين النشطين لا يزالون، و سيظلون لوقت أطول يمثلون الأغلبية في كثير من هذه البلدان، ثانيا: لكون التوسع الذي حدث في المدن لم يكن نتيجة لتنمية صناعية، كما حدث تاريخيا في كل من أوروبا وأمريكا و في بعض دول آسيا، ولكن كان نتيجة نزوح ريفي قهري وليس طوعيا كما قد يبدو، قد ساهم و يساهم في تضخيم المساكن القصديرية حول المدن لكتلة متزايدة من العاطلين عن العمل، و أخيرا، لأن تخفيض الفقر يجب أن يبدأ أولا من الريف الذي لا يأكل اليوم الكثير من أهله لجوعهم، و معرضين لوضع سيكون أخطر غدا، وهذا نظرا للأفاق الديموغرافية"[1].

ومن جهة أخرى فإذا كان القطاع الزراعي يمثل اليوم في العالم المتقدم قطاعا ربما يعتبره البعض ثانويا بالمقارنة بالقطاع الصناعي، فإنه في واقع الأمر كان قد سبق الصناعة و ساهم في تطورها بشكل لا يمكره أحد، فكما يقول "أيوب أبو دية": "فإن الثورة الزراعية في الأطراف لم تسبق الثورة الصناعية، على غرار المركز، لأن علاقة التبعية أدت إلى انهيار قطاع الزراعة، بفعل الإنتاجية الزراعية المرتفعة جدا في المركز، و بفعل تولي المراكز لأطرافها، لذا فمن الضروري أن تتخلى الصناعة عن إنتاج سلع الترف في السوق المحلية، كما ينبغي أن تتوجه الصناعة نحو تحسين الإنتاجية الريفية، و نحو خدمة الجماهير العامة"[2]، كما يشير الكاتب في النقطة الموالية إلى أن "الصناعة في العالم الثالث تعيش على حساب الريف، و تحصل على العمل الرخيص من الهجرة الريفية إلى المدينة، و تفرض شروطا تجارية داخلية غير ملائمة للفلاحين"[3]

ولدراسة القطاع الزراعي فلابد من دراسة الريف، لما لهما من علاقة وطيدة و ترابط متين، فإظهار أهمية الزراعة ومكانتها و دورها في الاقتصاد و المجتمع، لا تنفصل عن إبراز سمات الريف و خصائصه و مستوى تطوره و شروط المعيشة فيه، "فالفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي وجهان لعملة واحدة"[4]، و تجدر الإشارة كذلك إلى كون التنمية الريفية ليست مساوية للتنمية الزراعية، حيث حدث تجاهل كبير لأهمية الأنشطة غير الزراعية للاقتصاد الريفي، رغم كون النشاطات غير الزراعية المدرة للدخل، تمثل في الحقيقة،

[1] - Hervé Gaymard, OP Cit P 267.

[2]. د. أيوب أبو دية، "تنمية التخلف العربي في ظلال سمير أمين"، دار الفارابي، بيروت 2004، ص 113.

[3]. نفس المرجع ، ص 114.

4 – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشرة، " مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة"، روما، 26-2001/3/30، القاعة الحمراء، ص3.

عناصر رئيسية في استراتيجيات تحسين سبل معيشة سكان الريف، وترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي والآثار البيئية للزراعة، فبالإضافة إلى الاهتمام بالأبحاث حول سبل تحسين ورفع الإنتاج الزراعي و تشجيعها، ينبغي أيضا أن تهتم جداول أعمال البحوث المتعلقة بالتنمية الريفية بالأنشطة غير الزراعية، والترتيبات المؤسسية التي تسهل التنمية الريفية والخدمات البيئية مثل الكربون والمياه والتنوع البيولوجي، كما أن الكلام عن تحسين مستوى المعيشة وما يعنيه من تضييق الفجوات الريفية–الحضرية في مستويات الدخول، والفقر و التغذية، والصحة والتعليم، يتطلب تركيزا شديدا على الريف، إذ أنه المصدر الأساسي للزراعة، و موطن و مسكن النسبة الغالبة من الفقراء، مما يجعل تحسين الإمدادات الغذائية يقلل من الهجرة بشقيها الريفي والزراعي، مما يسهم في تخفيف الفقر الحضري.

المطلب الثاني: وضع الريف وأنواع الفئات الريفية.

توجد أعلى نسبة للفقراء وناقصي التغذية ضمن السكان الزراعيين المتمركزين أساسا في المناطق الريفية، وتمتاز الزراعة الممارسة من طرفهم بكون أغلبها عائلية، و هي التي حافظت على بقاء الروابط العائلية القوية بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسر والقرى. وقد ساعدت هذه الروابط بالإضافة إلى التضامن القوي، الذي يميز هذه المجتمعات الريفية، في تخفيف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كثير من الأحيان.

وتعتبر المزارع العائلية في كثير من الأحيان كمجرد وسائل لامتصاص جزء من البطالة وتخفيض بعض الفقر إن لم نقل سد رمق الجوع، وذلك بسبب انخفاض إنتاجيتها وصعوبات الاستثمار فيها لتحفيز النمو رغم تمكن العديد منها من تحقيق تطورات إيجابية، خصوصا في الخضار والفواكه والتمور و تربية الأنعام.

إلا أن هذه المزارع تواجه صعوبات متزايدة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والموارد الطبيعية، بسبب العراقيل التي تواجهها من قبل عدة عوامل؛ ركود في الإنتاجية والعوائد، وهو ما يزيد من إعاقتها أكثر فأكثر في اقتصاد عالمي متحرر،الأسعار غير المجزية لمنتجاتها المتنافسة مع مثيلاتها من بلدان أخرى ذات زراعة مميكنة بشكل عال، والمدعومة غالبا من قبل حكوماتها،بيئة غير مواتية فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وقروض الإنتاج، وزن سياسي ضعيف رغم هيمنتها ديموغرافيا، الصعوبات التي تواجهها في استيعاب قوة العمل الفائضة عنها من طرف القطاعات الأخرى.

ونظرا لهذه المعوقات، فإن العديد من المزارعين لا يستطيعون تقديم مستقبل كريم لأبنائهم، ويواجهون بذلك صراعات داخل الأسرة وبين الأجيال،إضافة إلى تفاقم التصحر وإزالة الغابات بشكل فوضوي بسبب الرعي الزائد عما تسمح به طاقة الغابات و الأراضي الهشة، وهو ما يجعلها في وضعية غذائية غير مريحة مما أدى ويؤدي إلى تسارع الهجرة الداخلية والخارجية بشكل مأساوي.

لأن مشاكل الزراعة تشكل كلا لا يتجزأ، وهذا الكل الناتج بدوره من تضافر عوامل عدة؛ اقتصادية، اجتماعية، تقنية وتنظيمية، مرتبطة ببعضها ومتبادلة التأثير، تنطلق من الاستغلالية الفلاحية إلى العقار ومشاكل الملكية، إلى الهيكل الزراعي، إلى التسيير، إلى التمويل...،

و"لأن التخفيف الناجح لوطأة الفقر لن تتم إلا بتعزيز القدرة الإنتاجية للفقراء، فإن معظم الحلول المطبقة لمعالجة الفقر الحضري قد عرفت فشلا لأنها تتسم عادة بالرعاية الاجتماعية، وتعتمد عادة على تحسين المرافق السكنية بالدرجة الأولى، أكثر من بحثها عن سبل تعزيز القدرة الإنتاجية للبلد بصفة عامة وللفقراء بصفة خاصة"[1].

إن الكلام عن الأهمية و المكانة العالية التي يحتلها القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، وأهمية الدور الذي لعبه ويلعبه في تأمين الغذاء وتوفير الشغل، والدخل...، لن يرتبط بالواقع ولن تبرز أهميته إلا من خلال معرفة مدى أهمية مجموعة من العوامل، يرتبط أغلبها بالزراعة والريف وسكان الريف وشروط ونمط حياتهم.

لقد أخذ نمو قطاع الزراعة في الجزائر اتجاها إيجابيا في الفترات الأخيرة، وبلغ4.9 %خلال سنة 2006[2]، و هذا ربما دل على أن مخطط الحكومة للتنمية الزراعية (PNDA)، قد اتجه نحو محاولة استرجاع صحة الزراعة، إذ أن الزراعة في حقيقة الأمر، هي أحد أهم القطاعات من حيث التشغيل، و المساهمة في تحقيق الاكتفاء الغذائي وتوفير القطع الأجنبي (بإحلال الواردات و ترقية الصادرات)، كما أنها يمكن أن تكون البديل الرئيسي والدائم للبترول (السائر بسرعة كبيرة نحو النضوب)، و لكن وللأسف فهي في نفس الوقت، الأكثر عرضة لسوء التسيير الاقتصادي، والأقل استفادة من البرامج التنموية السابقة، كما أن أحداث عدم الاستقرار و الإختلالات الأمنية منذ 1990، قد زادت الأمر سوءا وتركته في أسوء حال. وكذلك فإن فاتورة الواردات الغذائية تستنزف بدورها ميزانية الدولة بشكل خطير، وقد اتجهت سياسة الدولة في المدة الأخيرة، إلى الاعتماد على القطاع الخاص كشريك لمواجهة بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع، كما استهدفت الدولة معالجة هذه الإختلالات، وتخفيض التبعية الغذائية للخارج، بمحاولة رفع الإنتاج المحلي من الحبوب، الحليب و مشتقاته، السكر والزيوت النباتية، وتصدير بعض المنتجات المبكرة و التمور والحمضيات وغيرها، أما الصناعة الغذائية فلها من الطاقات الكامنة ما يجعلها قادرة على فعل الكثير.

إن أهمية الزراعة و دورها في المجتمع لا تحتاج إلى تبيان أو برهان، وبدونها لا مأكل و لا ملبس، وبدونها لا استقلال لمجتمع و لا حرية، إذن فمكانتها تكمن منذ القدم في قلب النشاط البشري. وإيمانا منا

[1] - Fonds international de développementagricole, (FIDA), «Rapport 2001 sur la pauvretérurale, comment mettre fin à la pauvretérurale».Chapitre 1, p 2.

2 -Analyse de l'Oxford Business Group p. 7

بهذا الدور الأساسي والفعال، سنحاول إبراز وإظهار ما يحدث مع الزراعة الجزائرية، و هل قامت و تقوم بهذا الدور المنوط بها، والذي لا يمكن لقطاع آخر في الاقتصاد الوطني القيام به بدلها، و إلى أي مدى أدته وتؤديه؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل الذي نراه جوهريا، سنقوم بتقسيم العمل في هذا المطلب إلى فرعين نستعرض في الأول مكانة الزراعة وفي الثاني خصائصها.

الفرع الأول: مكانة الزراعة في الاقتصاد الجزائري.

تشير دراسات الأمم المتحدة1، إلى أنه من ضمن كل 10 فقراء في العالم فإن 7 منهم يعيشون في الريف، ولذلك فإن نمو القطاع الزراعي سيؤدي دورا مهما في تحسين مداخيل الفقراء، و ذلك بتوفير مناصب شغل زراعية، و بتشجيع التشغيل الريفي خارج الاستغلاليات الزراعية، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العام للبلد.

والجزائر لا تشذ عن ذلك، فمكانة الزراعة فيها وأهميتها تتجلى من أهمية عدد السكان المرتبطين بها، بالإضافة إلى حصتها من الناتج الداخلي الخام ومن التجارة الخارجية، وما توفره (بل وما يمكن أن توفره) للبلد من قطع أجنبي، سواء بتصدير ما يمكن تصديره أو على الأقل بتخفيض الواردات الغذائية، وأخيرا بما تساهم به من تموين للصناعات الغذائية بالمدخلات الزراعية الضرورية.

1 - FAO. Agriculture towards 2015 - 2030

جدول رقم:2

توزيع السكان العاملين في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003 - 2008).

الوحدة: %

السنة	2003	2004	2005	2006	2008
. زراعة	21,1	20,7	17,2	18,1	13,7
. صناعة	12,0	13,6	13,2	14,2	12,5
. بناءو أشغال عمومية	12,0	12,4	15,1	14,2	17,2
. تجارة خدمات إدارة	54,9	53,3	54,6	53,4	56,6
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: ONSمحسوب من بيانات جداول مختلفة.

إذا كانت بيانات الجدول رقم 2 أعلاه لا تغطي سوى الفترة (2003 . 2008)، فهي مع ذلك تعطي فكرة جد معبرة عن التوجه العام لتوزيع اليد العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فنلاحظ وجود ثبات نسبي في حصة كل من الصناعة والخدمات، ، إلا أن ما حدث للزراعة خصوصا هو ما يهمنا في هذه الدراسة، فقد تناقصت هذه النسبة من أكثر من 21 % سنة 2003 ، لتبلغ 13.7 % (21 % حسب الفاو)[1]سنة 2008، أي بمعدل سلبي يفوق الـ 8% سنويا، و هو معدل في نظرنا مرتفع يفوق بكثير معدل نمو اليد العاملة و نمو الإنتاجية في القطاع الزراعي الذي من شأنه أن يتسبب في تحرير اليد العاملة بهذا المستوى العالي.

و نشير إلى أن هذه النسبة من العاملين في الزراعة ليست في الحقيقة بالقليلة مقارنة بما هو موجود في الدول المتقدمة، حيث تتوفر شروط تكنولوجية ومعرفية متطورة (نسبة اليد العاملة الزراعية إلى اليد العاملة الكلية قد بلغت سنة 2010، في الولايات المتحدة 1.66 %، و في فرنسا 2.02 % وفي استراليا 3.9 %)، إلا أن طرق الإنتاج السائدة في الزراعة الجزائرية ما زالت تقليدية في أغلبها، و بالتالي فهي ما زالت في حاجة إلى نسب أعلى من العمال الزراعيين كنسبة من العمالة الكلية.

[1]- تشير دراسات الفاو (FAO) إلى أن هده النسبة لا تقل عن 21 % سنة 2010، و هي التي تقدر بـ 22% سنة 2008.

1 – نسبة سكان الريف إلى مجمل السكان

إن اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر وتناثر المساحات الزراعية و تشتتها وتفتتها لأسباب عديدة، طبيعية و اجتماعية خصوصا، قد جعل عملية ربط الريف الشاسع بالسبل والطرقات وإمداده بالكهرباء والماء و توفير وسائل العيش الكريم لأهله، أمرا صعب المنال، خصوصا مع ما عانى منه الريف وما زال، من تأخر في مجالات عدة وضعف فرص العمل المتاحة فيه للريفيين، كما أن تدهور الوضع الأمني منذ بداية التسعينات، وانتشار الألغام المزروعة في كثير من المناطق الريفية، والتي مازالت تخلف أعدادا معتبرة من الضحايا، مما أدى إلى هجرة مناطق زراعية معتبرة، خاصة في الجبال النائية التي لا حماية لها، بالإضافة إلى افتقاره إلى كثير من الشروط الأساسية للعيش، والتي بإمكانها التشجيع على البقاء والاستقرار في الريف، بل وإعادة النازحين و توطينهم، و توفير فرصا للعمل لسكان الريف.

و رغم الهجرات المتتالية، الزراعية منها والريفية، الداخلية منها والخارجية، والتي ما انفكت تستنزف الريف من طاقاته البشرية، وبالتالي من طاقاته الإنتاجية، وذلك منذ العهد الاستعماري إلى اليوم، فلا يزال سكان الريف يمثلون نسبة معتبرة مقارنة بسكان المدن، و ينتفعون بشكل مباشر أو غير مباشر، و بشكل كلي أو جزئي من منتوج القطاع الزراعي، بل وأكثر من ذلك فهو يمثل لنسبة عالية منهم المصدر الأوحد للزرق، ويمثل سكان الريف في الغالب الفئات الأكثر فقرا والأكثر حرمانا.

ففي سنة 1906 كان 91.5 % من السكان المسلمين في الجزائر يقطنون الأرياف (بفعل الاستعمار وقهره)، ولم تنخفض هذه النسبة خلال الخمسين سنة الموالية من الاستعمار إلا بعشر نقاط، لتبلغ 81.6 % من مجموع السكان المسلمين سنة 1954.وتستمر هذه النسبة في التناقص في فترة ما بعد الاستقلال، لتصل إلى 59 % سنة 1977، و وازدادت بعد ذلك وتيرة هذا التناقص، ربما نتيجة لرداءة الأوضاع الأمنية، في الجزائر ككل، و في الريف بشكل خاص، خلال العشرية السوداء (1991 – 2000)، فتواصل هذا التناقص ليبلغ أدنى مستوياته سنة 2008 بـ 34%، ولم يشهد أي تراجع بعد ذلك، رغم التحسن النسبي الذي عرفه الوضع الأمني بعد ذلك، خلال الفترة الأخيرة، وهو الأمر الذي نلاحظه جليا من خلال الجدول رقم 3 أدناه.

جدول رقم3: تطور توزيع السكان الجزائريين بين المدن والأرياف بالنسبة المئوية (%)

	1906	1954	1966	1977	1987	99-01[1]	03-05	2008	2010
سكان المدن	8.5	18.4	36.0	41.0	48.0	60.0	63.0	65.0	66.0
سكان الأرياف	91.5	81.6	64.0	59.0	52.0	40.0	37.0	35.0	34.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

السنوات 1906-1977 : AAN N° 5-1979 Page 4

باقي السنوات: . المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية FAOSTAT 2010

– نسبة التشغيل في قطاع الزراعة ومساهمته في تحقيق مداخيل الريفيين.

إن تتبع هيكل العمالة حسب قطاع النشاط لسنة 2007 مثلا، يسلط الضوء على هيمنة قطاع "الإدارة والتجارة والخدمات العامة الأخرى"، حيث أن أكثر من النصف (56.7%) من مجموع السكان العاملين، يمارسون التجارة، و يأتي قطاع البناء و الأشغال العمومية في المركز الثاني بـ17.7%من مجموع العاملين، أما الزراعة والصناعة فتأتيان في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، بـ 13.6% و12.0% من مجموع العاملين. علما أنه مع زيادة إنتاجية الزراعة، يمكن أن ينخفض نصيبها من الأيدي العاملة بسرعة، ليحرر بذلك طاقة عمل للأنشطة الأخرى التي تدر عائدا اقتصاديا أكبر، كما يمكن أن تحدث فوائد اقتصادية أخرى من التخصص الزراعي (اعتمادا على الثروات الوطنية من الموارد الطبيعية، بما فيها المناخ). وقد يؤدي هذان الأمران، بجانب التطورات التكنولوجية والتجارية، إلى تخفيض تكلفة التجارة والسماح بتصدير الفوائض الزراعية[2]

[1] - مع العلم أن الزيادة الطبيعية للسكان تقدر خلال الفترة 2008/2000 بـ 1.62 %

[2] ـ منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، " مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة"، الدورة السادسة عشرة، روما، 26-2001/3/30، القاعة الحمراء.

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة مقاربات جديدة لفهم كيفية تحقيق مداخيل الأسر الريفية، فقد تم استبدال اقتصار الدراسات والأبحاث على نشاط واحد، وهو النشاط الزراعي، بتوسيع الدراسة لتشمل مجالات أوسع، فتعتبر الأسر كمؤسسات متنوعة النشاط، فيمكن بذلك رؤية الأسر الريفية، والنظر إليها كمراكز لمختلف أنواع النشاطات، بما فيها النشاطات الغير زراعية، و التي تلعب دورا مهما في استراتيجية تحقيق وسائل العيش للأسر الريفية وكذا مداخيلها.

و ما يمكن ملاحظته هو تزايد أعداد السكان الريفيين الذين يعيشون من أعمال غير زراعية، إذ بلغت نسبتهم أعلى مستوى لها بالنسبة للصناعة سنة 2006، وذلك بـ 33.55 % [1]وهو ما يعادل حوالي 424023 عامل[2]، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، فإن نسبة الريفيين أعلى من ذلك بكثير، إذ يمثلون نسبة تزيد أحيانا عن الـ 50 % (كما هو الحال سنة 2005 ، وذلك بعدد 625473 عاملا)، أما قطاع التجارة والخدمات والإدارة، فنسبة عمال الريف فيه تبقى تقريبا ثابتة في حدود الـ 30%، أي بعدد يصل إلى 643 315 1عاملا سنة 2005

[1]- جدول رقم: 1، ص 76.

[2]- ملحق رقم: 4

جدول رقم04: توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط الفترة 2003 - 2008 (بـ%).

	2003		2004		2005		2006		2008	
	التركيب	للريف	التركيب	للريف	التركيب	للريف	التركيب	للريف	التركيب	للريف
زراعة	21.13	78،25	20،74	77،46	17،2	70،58	18،1	81،13	13.69	88.48
صناعة	12.03	26،18	13،6	27،49	13،2	28،58	14،2	33،55	12.48	35.42
بناء وأشغال عمومية	11.97	48،72	12،41	46،49	15،1	51،61	14،2	40،78	17.22	41.98
تجارة خدمات إدارة	54.87	29،78	25،53	30،24	6،54	29،95	4،53	28،18	56.61	28.52
المجموع	100	41،85	100	41،67	100	40	100	40،34	100	42.27

المصدر: محسوب من بيانات ملحق رقم: 1: WWW.ONS.dz

و الشكلين التاليين للسنتين 2003 و 2008 يبينان توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط.

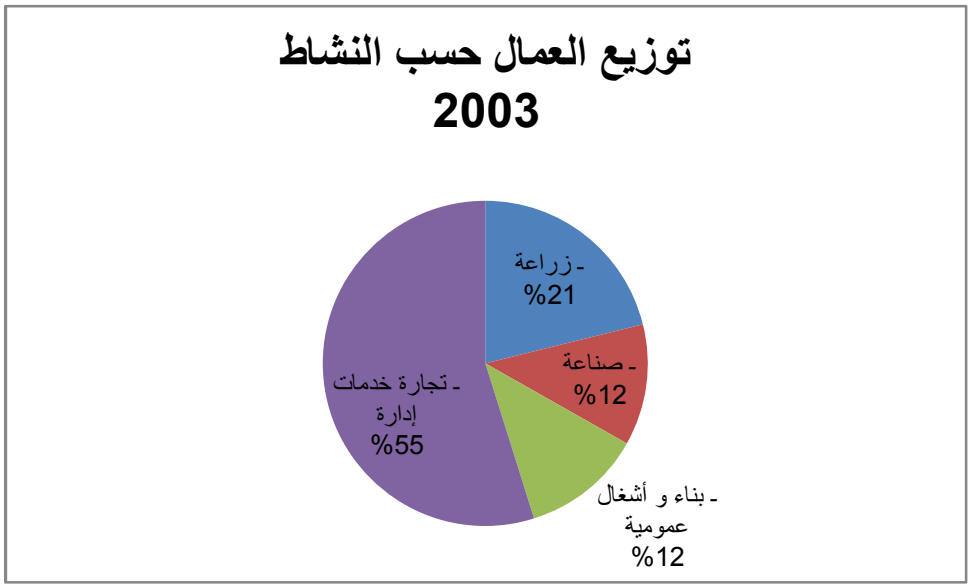

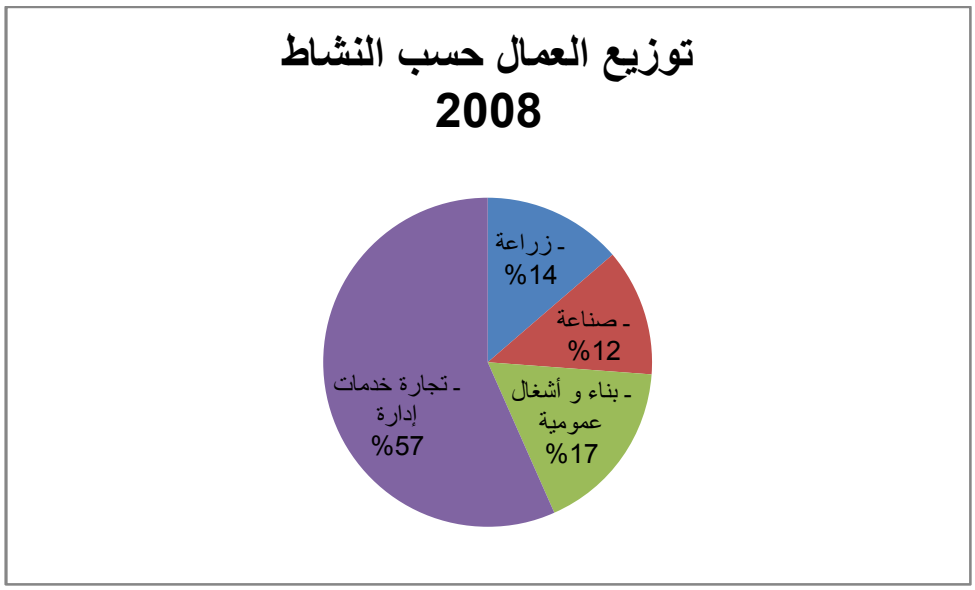

كما يمكن توضيح التوزيع السابق بإدراج الجدول التالي والذي يبين التوزيع السابق بعدد السكان.

جدول رقم05: توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط سنة 2003- 2006.

(بالآلاف).

	2003		2004		2005		2006	
	المدينة	الريف	المدينة	الريف	المدينة	الريف	المدينة	الريف
زراعة	307.2	1105.2	364.2	1252.7	406.2	974.4	303.6	1306.0
صناعة	593.6	210.5	769.1	291.7	759.2	302.7	839.6	424.0
بناءوأشغال عمومية	410.1*	389.8	517.7	449.9	586.5	625.4	744.7	513
تجارة خدمات إدارة	2575.4	1092.3	2896.8	1256.2	3077.2	1315.6	3402.7	1335.2
المجموع	3886.3	2797.6	4548.0	3250.4	4829.1	3218.2	5290.6	3578.2

المصدر: WWW.ONS.dz: محسوبة من بيانات د و إ ONS

نلاحظ من الجدولين أعلاه، أن عدد سكان الريف النشطين والمشتغلين في مختلف القطاعات، معتبر، وأنه إذ بلغ 2.8 مليون عامل من إجمالي 6.68 مليون عامل سنة 2003، (42 %)، فقد ارتفع هذا

العدد ليبلغ 3.6 مليون من أصل 8.9 مليون عامل سنة 2006، و بمعدل يبقى قليل الاختلاف عنه في سنة 2003.

وتبقى مساهمة سكان الريف في الأنشطة الأخرى خارج الزراعة جد معتبرة، و خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، لأنه لا يتطلب مهارات حادة، و مداخيله ليست جد مغرية لسكان المدن حتى ينافسوهم عليها، فبلغت نسبة الريفيين في ذلك أقصى حد لها سنة 2005 بـ 51.6 %، لتعود مرة أخرى للانخفاض خلال سنة 2006، فتبلغ 40.8 % ولكنها تبقى دوما معتبرة، إذ تتجه هذه الطاقات المحررة من قطاع البناء والأشغال العمومية إلى الزراعة.

3 – الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

تظهر انعكاسات ارتفاع معدل نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي على نصيب الفرد من كل منهما، حيث لم يتغير نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بين سنة 1999 و 2009 إلا بقدر متواضع (من 1799 إلى 2159 دولار)، و هذا رغم التغيرات الكبيرة التي عرفتها أسعار البترول خلال هذه الفترة.

كما أن نصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي في فترة العشر سنوات (2009/1999)، لم يعرف بدوره تطورا يذكر، فقد ارتفع فقط من 160 دولار/للفرد في بداية الفترة إلى 194 دولار/للفرد في نهاية الفترة، لمعدل نمو أقل من 2 % سنويا.

جدول رقم06 : الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وحصته من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	01-1999	05-2003	2008	2009	2010
عدد السكان (ألف نسمة)	30511	32269	34373	34895	35423
عدد السكان الزراعيين(ألف نسمة)	7365	7401	7409	7404	7393
قيمة الناتج م إجمالي (مليون $)	54876	65885	73464	74978	76478
قيمة الناتج الزراعي (مليون $)	4884	6325	7126	6748	6883
الناتج الزراعي كـ % من إجمالي الناتج المحلي	8.9	9.6	9.7	9.0	9.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي إجمالي($)	1799	2041	2137	2149	2159
نصيب الفرد من الناتج الزراعي ($)	160	195	207	191	194

Source: FAO Statistical Yearbook 2010.

نلاحظ من الجدول رقم 04 أعلاه، أنه ورغم أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث نسبة العمال المشتغلين بالزراعة، أو من حيث أهمية الأسر التي تعتمد في مداخيلها بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة، إلا أن الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، تبقى ضعيفة ، فبينما كانت تشارك بنحو 60 %سنة 1967، فقد تراجعت هذه المشاركة، لتبلغ أدنى قيمة لها بـ 8,9 % خلال الفترة 1999-2001، و هو ما يعادل 4884 مليون دولار أمريكي، وارتفعت نسبيا لتبلغ 9,7 % سنة 2007، (7126 مليون دولار أمريكي)، مع تمثيلها لنسبة معتبرة من القوة العاملة في الزراعة، بلغت 18% سنة 2007، ثم بدأت بالتراجع بقوة بعد ذلك.

هذا الضعف والتراجع في القيمة النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، لا تعود في الواقع فقط لتدهور شروط الإنتاج الزراعي، إنما تعود أيضا إلى التطور الذي عرفه قطاع المحروقات، و

تنامي الريع البترولي، خاصة بعد الارتفاعات المتوالية في أسعار المحروقات عالميا، بينما لم ترى الزراعة أي تطور يذكر لا كما و لا سعرا، مقارنة بالنمو السكاني، وهو الأمر الذي يجعل تطور هذه النسبة ضعيفا خلال فترة الدراسة، و هذا ما يبدو جليا من الاطلاع على مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد، والذي يظهر من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 07: مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد

100=2001-1999						
2009	2008	2007	2006	2005	05-2003	01-1999
143	118	118	131	128	100	100

Source: http://www.fao.org/docrep/015/am081m/am081a00.html، tableau N°13

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد لم ينمو بشكل معتبر خلال العشرية 1999 – 2009، إذ شهد ارتفاعا وتحسنا خلال سنتي 2005 و 2006 ثم تراجع بعد ذلك بشكل كبير ليعاود ارتفاعه مرة أخرى سنة 2009 ليحصل فقط 12 نقطة مقارنة بالمستوى الذي بلغه سنة 2006.

وما هذا التذبذب الحاصل في مؤشر الإنتاج الزراعي إلا دليلا قاطعا على ظرفية هذا الإنتاج وارتباطه الوثيق بمتغيرات جوية عشوائية، وأن النسبة الغالبة من الزراعة الجزائرية هي بعلية و مرتبطة ارتباطا وثيقا بما تجود به السماء، إذ عرفت السنوات 2005، 2006 و كذا 2008 مواسم ماطرة ساهمت دون شك إلى جانب بعض سياسات التنمية الريفية المعتمدة في تحسين هذا المؤشر.

الفرع الثاني: أهم خصائص الزراعة الجزائرية

يعتبر التذكير بخصائص القطاع الزراعي الجزائري، ضروريا لمعرفة الشروط التي تحيط به (و الغير ملائمة في كثير من الأحيان)، و المتحكمة في تطوره بشكل أو بآخر، وهي الشروط الطبيعية و الهيكلية والبيئية، التي شكلت و تشكل حجر الأساس للزراعة الجزائرية، في ماضيها و حاضرها و كذا مستقبلها.

فمن الناحية الطبيعية، ونظرا لقسوة المناخ و صعوبة التضاريس الشمالية للقطر الجزائري[1]، مما يقلل من فرص استصلاح الأراضي بشكل معتبر، فإن قطاع الزراعة لا يستخدم إلا 18% من المساحة الكلية للقطر، أي 42.786.980 هكتار، وإذا استثنينا من هذه المساحة، الأراضي غير المستعملة والمراعي، فإن المساحة الصالحة للزراعة SAU[2] (المزروعة والمغروسة فعلا)، تنخفض إلى 8.2 مليون هكتار أي 19.1% من المساحة الزراعية، أي لأقل من خُمُس المساحة الزراعية وهو ما يمثل فقط 4 % من المساحة الكلية.

و من الناحية الطبيعية دائما، ففيما يتعلق بالأمطار، فهي جد ضعيفة، حيث أن 24% من المساحة الصالحة للزراعة، (أي 1.8 مليون هكتار)، تتلقى أكثر من 600 ملم سنويا ، 42 % (3.3 مليون هكتار) تتلقى أقل من 400 ملم سنويا، و أغلب المساحة الصالحة للزراعة غير مروية، و بذلك يصبح الماء عنصرا محددا على حوالي 75% من المساحات المزروعة.

من الناحية الهيكلية، فإن المشاكل التي عانت منها الزراعة الجزائرية وما زالت، و المتعلقة بملكية الأراضي، فإنها بدون شك من بين أكبر العوائق التي وقفت وما تزال في وجه هذا القطاع الحيوي، فقد كان الاستعمار الفرنسي في مراحله الأولى من الغزو، استعمارا ريفيا، و كان الاقتصاد بذلك زراعيا بالأساس، ولم يتم التمدن العام للأوروبيين إلا لاحقا، و قد أخذت الأراضي من السكان الأصليين بعدة طرق منها:

1 –المصادرة، و التي تمت خلال الغزو الاستعماري بالاستيلاء على الأراضي التي كانت تابعة للأتراك، أو للقبائل المتمردة، و القبائل المتحالفة مع الأمير عبد القادر وكذلك خلال مختلف الثورات، خاصة سنة 1871.

[1]) – نتكلم عن الشمال لأنه يحتوي الأغلبية الساحقة من الأراضي الصالحة للزراعة.

[2] – Superficie Agricole Utile

2 – الشراء و الذي نادرا ما كان عادلا، فهو يتم عادة بطرق ملتوية وغير قانونية، يكون فيها البائع (الجزائري) دائما خاسرا، خاصة بعد إصدار قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863[1]، و قانون Warnier في 1873.

و الجدول التالي يوضح تطور الأراضي المستولى عيها من طرف الأوروبيين عبر الفترة الاستعمارية.

جدول رقم8: تطور المساحات الزراعية المستحوذ عليها من طرف الأوروبيين

السنة	المساحة بالهكتار	السنة	المساحة بالهكتار
1860	365000	1929	2344000
1870	765000	1940	2720000
1910	1847000	[2]1950	2703000

Source: Annuaire de l'Afrique du Nord 1975 N° P3

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأوروبيين كانوا يستحوذون سنة 1950 على أكثر من 36 % من المساحة الصالحة للزراعة، وإذا علمنا أنها تمثل أجود الأراضي على الإطلاق، من السهول الشمالية الغنية و الرطبة، وعلى الهضاب العليا، حيث إمكانية ميكنة الزراعة و استخدام التقنيات على مساحات شاسعة، بالإضافة إلى استخدام السكان الأصليين المجردين من أملاكهم، كعمال أجراء، إضافة إلى عمال إسبان ومغاربة، على الناحية الغربية خصوصا.

أما عن توزيع الأراضي من حيث المساحات و عدد الملاك بين الجزائيين و المستعمرين، فان الأمر يبدو أكثر اختلالا و غير عادل على الإطلاق، حيث أنه حدث تمركز كبير في الملكية بين يدي المعمرين، فكان متوسط استغلالية الأوروبي هو 123 هكتار، بينما لا يتجاوز 11.6 هكتار للجزائريين سنة 1950، و هو ما نلاحظه جليا من خلال الجدول التالي

[1] - Sénatus-consulte de 1863

[2]) – سنة 1950، ملكية المسلمين كانت تقدر بـ 7.133 مليون هكتار، و أراضي الدولة بـ 11 مليون هكتار

جدول رقم 9: توزيع الاستغلاليات حسب حجمها سنة 1950

الفئة (بالهكتار)	الاستغلاليات (العدد)			المساحات (ألف هكتار)		
	أوروبيين	مسلمين	المجموع	أوروبيين	مسلمين	المجموع
أقل من 1	2393	105954	108347	0.8	37.2	38
1 وأقل من 10	5039	332529	337568	21.8	1341.2	1363
10 وأقل من 50	5585	167170	172755	135.3	3185.8	3321.1
50 وأقل من 100	2635	16580	19215	186.9	1096.1	1283
100 فما فوق	6385	8449	14884	2381.9	1686.8	4070.7
المجموع	22037	630732	652769	2726.7	7349.1	10075.8

Source : Annuaire de l'Afrique du Nord 1984 OP Cit. p. 5

يلاحظ أن 2.4 مليون هكتار من بين 2.7 مليون هكتار التي يستحوذ عليها الأوروبيين، هي ملك لـ 6385 معمر أو شركة معمرين و التي تغطي مساحة متوسطة مقدارها 375 هكتار، بينما لا تصل عند هذه الفئة من المسلمين إلا 200 هكتار، مع الاختلاف الكبير في نوعية التربة بين ملكية الفئتين.

إن الزراعة الاستعمارية هي المسئولة عن محيط ريفي ذو أشكال هندسية مميزة و التي تمتد على مساحات كبير، و حيث زراعات الأشجار تمتد بشكل هندسي متجانس يضفي على الطبيعة بهاء، مع امتداد الممرات المؤدية الى الاستغلاليات، مما يوحي بأنها عبارة بساتين كالتي تحيط بالقصور، بعكس التي بيد الجزائريين، فهي مزروعة بنوع من الفوضى، و على مساحات غير منتظمة، و في ظروف طبيعية عادة صعبة و قاحلة.

و إذا كانت الزراعة الاستعمارية عصرية و مميكنة مقارنة بزراعة الجزائريين، إلا أنها ليست كثيفة بمعنى الكلمة إلا في الحمضيات و عنب الخمور، و الموجهة أصلا للتصدير، أما زراعة الحبوب بجميع أنواعها، فهي موسعة بدرجة عالية ولا تضمن إلا مردودا متواضعا، و هي مع ذلك أفضل من زراعات

الجزائريين بكثير، لكونها تقوم كما قلنا على أكثر الأراضي خصوبة، و تعتمد على رؤوس أموال معتبرة و تقنيات عالية نسبيا، و تأطير أوروبي مؤهل و عمالة رخيصة، كما تمتعت بسوق فرنسية مزدهرة محمية لها من أية منافسة خارجية، أما تربية المواشي فهي متروكة للجزائريين إلا القليل مما يتعلق بتربية الخنازير.

و غداة الاستقلال و مغادرة المعمرين للأراضي و المزارع الجزائرية، فقد تم استحداث نظام التسيير الذاتي، الذي نظم الأراضي المؤممة و المسترجعة في مزارع اشتراكية، مع ما حدث طبعا من تجاوزات من القطاع الخاص الوطني، الذي استعمل طرق ملتوية مع المعمرين و عقود مزورة، فتملك بذلك ما لا يقل عن 400 ألف هكتار من بين 2.7 مليون هكتار التي كانت تحت سيطرة المعمرين[1]، تضاف إليه المساحات المتبقية له بعد تأميمات الثورة الزراعية منذ 08 11 1971[2]، فتصبح المساحات الكلية التي يستحوذ عليها هذا القطاع الخاص بعد تطبيق قانون الثورة الزراعية تقدر ب 4.65 مليون هكتار سنة 1977، بعدما كان يمتلك 5.8 مليون هكتار سنة 1964. و رغم كونه تقليديا في أغلبه، فهو يبقى مع ذلك ذو وزن معتبر من حيث مساحته ومساهمته في التشغيل و الدخل، و بالتالي فهو لا يستحق الإهمال و التهميش الذي عانى منه خلال الفترة الاشتراكية و ما بعدها.

[1] - Annuaire de l'Afrique du Nord 1975 , P6

[2]- تاريخ صدور ميثاق الثورة الزراعية.

جدول رقم 10: الوضعية القانونية لاستغلاليات القطاع الخاص الوطني سنة 1964

الفئات	المساحة بالهكتار	المساحات بـ %
	(فقط المساحة الزراعية النافعة)	(فقط المساحة الزراعية النافعة)
مستغل نت صاحبه	4.114.650	50.5
غير مجزأة	1.213.050	20.8
المزارعة	162.195	2.8
الخماسة1	31.780	0.5
أخرى	317.985	5.4
المجموع	5839.660	100.0

Source:Annuaire de l'Afrique du Nord 1975, p 6

و من خصائص هذا القطاع الخاص أيضا أنه ينقسم من حيث الإمكانيات و الوسائل التقنية المستخدمة إلى قسمين هما:

- قطاع تقليدي: أغلب زراعته بعلية و موسعة،و الملكيات فيه عادة صغيرة و متناثرة و غير منتظمة ووضعياتها القانونية غير واضحة، خصوصا من حيث عقود الملكية، منذ الفترة الاستعمارية وإلى يومنا هذا، وحتى القليل المروي منها فإنما يتم بوسائل بسيطة وبدون إمكانيات، أي يعتمد على الوسائل البدائية، ويهدف عادة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (إن لم نقل الكفاف).
- قطاع خاص عصري: يعتمد على التقنيات الحديثة، و الأساليب الزراعية المتطورة و هو موجه للسوق بشكل أساسي على عكس التقليدي الذي لا يكاد يغطي الاحتياجات الغذائية الأساسية لأفراده ما لم يستعينوا بأعمال مساعدة أخرى سواء في الريف أو في المدينة.

ومن خصائصه أيضا؛ أن تربته فقيرة و معرضة للتعرية الشديدة، و عدم تملك أصحابه عادة لرؤوس الأموال الكافية، مما يجعل أي تفكير في التحديث وما يعنيه من تكثيف و ري و تسميد و ميكنة، أمرا

[1] ـ يبدو أن نظام الخماسة الملغى رسميا منذ 1956 لم تقيم بقيمتها الحقيقية.

صعبا من جهة وغير اقتصادي في أغلب الأحيان من جهة أخرى، لما تسببه هذه الشروط من ارتفاع في التكاليف، وهذا كله يتسبب في ضعف الإنتاج والذي يستهلك أغلبه ذاتيا و لا يسوق منه إلا القليل مع تدني في الإنتاجية. أما العمالة فهي غير مدربة و لا ترتبط بعمل الأرض إلا شكليا بسبب ضعف مردود الأرض الذي لا يغطي حتى الحاجات الأساسية للفلاح.

و إذا كانت الزراعة الاستعمارية عصرية و مميكنة مقارنة بزراعة الجزائريين، فهي ليست كثيفة بمعنى الكلمة إلا في الحمضيات و عنب الخمور، و الموجهة أصلا للتصدير، أما زراعة الحبوب بجميع أنواعها، فهي موسعة بدرجة عالية ولا تضمن إلا مردودا متواضعا، و هي مع ذلك أفضل من زراعات الجزائريين بكثير، لكونها تقوم كما قلنا على أكثر الأراضي خصوبة، وتعتمد على رؤوس أموال معتبرة و تقنيات عالية نسبيا، و تأطير أوروبي مؤهل وعمالة رخيصة، كما تمتعت بسوق فرنسية مزدهرة محمية لها من أية منافسة خارجية.

و غداة الاستقلال ومغادرة المعمرين للأراضي والمزارع الجزائرية، فقد تم استحداث نظام التسيير الذاتي، الذي نظم الأراضي المؤممة والمسترجعة في مزارع اشتراكية، مع ما حدث طبعا من تجاوزات من القطاع الخاص الوطني، الذي استعمل طرق ملتوية مع المعمرين و عقود مزورة، فتملك بذلك ما لا يقل عن 400 ألف هكتار من بين 2.7 مليون هكتار التي كانت تحت سيطرة المعمرين[1]، تضاف إليه المساحات المتبقية للقطاع الخاص بعد تأميمات الثورة الزراعية منذ 1971/11/08، وقد حكمت ظروف وشروط عديدة على القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية بالفشل، و ما زالت آثاره السلبية إلى اليوم تتحكم في مصير القطاع الفلاحي، من حيث ملكية الأراضي و استعمالاتها التي ما تزال قيد الأخذ والرد، وقد قيل عن هذا القطاع الاشتراكي في وقته أنه " فلاحة بدون فلاحين..." [2]

[1] - Annuaire de l'Afrique du Nord 1975 ,p6

[2] – B. Estienne et G. Mutin in Annuaire de l'Afrique du Nord 1975 p7.

المطلب الثالث: تطور ملكية الأراضي و آثارها على الزراعة

3-1: أهمية سياسات الأراضي.

تعتبر سياسات الأراضي وما يتعلق بملكيتها وإدارتها ذات أهمية أساسية لتحقيق النمو المستدام، والحكم الراشد، و تتيح فرصا اقتصادية للرفاهية بالنسبة لسكان الريف وسكان المدن، ولا سيما الفقراء منهم. ونتيجة لذلك، فغالبا ما تتميز المناقشات بشأن سياسات الأراضي بالأفكار المسبقة ووجهات النظر الأيديولوجية بدلا من تحليل دقيق للمساهمة المحتملة لسياسات الأراضي في التنمية الشاملة، وفي مجالات التدخل، وفي الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية على نطاق واسع،ولذلك فغالبا ما لا تتحقق بشكل كامل إمكانية استخدام سياسات الأراضي كعامل محفز للتغيير الاجتماعي والاقتصادي.

وعليه فلابد من أجراء بحوث وكذا محاولة الاستفادة من البحوث التي أجريت في هذا المجال، و جعلها في متناول جمهور واسع من صناع القرار والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين، و يرتكز الموضوع الرئيسي لهذا المحور حول ثلاثة مبادئ:[1]

أولا: توفير ضمان الحيازة على الأرض يمكن من تحسين رفاهية الفقراء، على وجه الخصوص، من خلال تعزيز حقوق الملكية، و يخلق الحوافز اللازمة للاستثمار، وهو عنصر أساسي وراء النمو الاقتصادي المستدام

ثانيا: تسهيل تبادل وتوزيع الأراضي، سواء كأصل أو لخدمات حالية أخرى، بتكلفة منخفضة، من خلال الأسواق وكذلك من خلال قنوات غير سوقية، هو أمر أساسي لتسريع حصول المنتجين بدون أرض على الأراضي، و بمجرد إزالة العقبات التي تعترض عملية الانتقال والتبادل هذه، و إنصاف الناس، فيتولد مناخ إيجابي للاستثمار وتنويع النشاط الاقتصادي، وخاصة في القطاع الريفي غير الزراعي .كما أن الآليات غير السوقية لنقل ملكية الأرض، مثل الميراث، ومنح الأراضي العامة، ومصادرة الأراضي من قبل الدولة، لقد لعبت تاريخيا دورا رئيسيا إما في تسهيل أو عرقلة الحصول على الأراضي.

[1] -Klaus DEININGER, "Land Policies for Growth and Poverty Reduction", a Co-publication of the World Bank and Oxford University Press, 2003, PP 11 - 15.

ثالثا: تؤدي الحكومات دورا واضحا في المساهمة في تخصيص الأراضي المرغوب الاستفادة منها اجتماعيا، ويتضح هذا بشكل واضح عند إعادة هيكلة المزارع في سياق التخلي عن الملكية العامة والإصلاح الزراعي، كما يشكل التوزيع الغير متكافئ في كثير من الأحيان عنصرا أساسيا في الصراعات الاجتماعية. وتتجلى الحاجة أيضا إلى توفير الحوافز الملائمة للاستخدام المستدام للأراضي لتجنب العوامل السلبية التي قد تؤدي إلى تدهور لا رجعة فيه للموارد الطبيعية و الزراعية غير المتجددة.

3-2 : أهمية حقوق الملكية في تحقيق النمو الاقتصادي[1]

تؤثر حقوق الملكية في النمو الاقتصادي بعدة طرق؛ الأولى، وهي أن حقوق الملكية الآمنة سوف تزيد من تحفيز الأسر والأفراد على الاستثمار، وغالبا ما توفر لهم أيضا فرص أفضل الحصول على القروض، وهو الأمر الذي لن يساعدهم فقط على الاستثمارات، ولكن سيوفر لهم أيضا تأمينا بديلا في حالة الأزمات.

الثانية، وتتمثل في تأثير توزيع الأراضي في الزراعة الغير مميكنة على الانتاج، مما يدل على أن التوزيع غير العادل للأراضي سوف يقلل الإنتاجية، فإذا كانت حقوق الملكية غير معرفة بشكل جيد أو لا يمكن حمايتها بتكلفة منخفضة، فسيضطر الأفراد ورجال الأعمال إلى إنفاق موارد قيمة للدفاع عن أراضيهم، وبالتالي يحتاجون إلى تحويل جهود معتبرة من أهداف أخرى مثل الاستثمار من أجل الدفاع عن حقوقهم في الأرض، وتُسَهِّل الحيازة الآمنة للأراضي من جهة أخرى عملية نقل الملكية بتكلفة منخفضة من خلال الإيجار والبيع، و بدون حقوق آمنة، يقل استعداد ملاك الأراضي لتأجير أراضيهم، وهو ما يعيق قدرتهم واستعدادهم للانخراط في العمل غير الزراعي أو الهجرة من الريف إلى المدينة.

تواصل التدخلات السيئة في سوق الأراضي وفي تنظيمها من قبل الادارات الغير كفؤة و المرتشية غالبا في عرقلة بدء المشاريع الصغيرة والتنمية الاقتصادية غير الزراعية في أجزاء كثيرة من العالم، ولا تحد مثل هذه التدخلات فقط من فرص حصول الفقراء على الأراضي في المناطق الريفية والحضرية في العالم النامي، ولكن عن طريق تثبيط الملاك عن تأجير أراضيهم التي لا يقدرون على تحسين إنتاجيتها، وهو ما يقلل أيضا الإنتاجية والاستثمار. كما أن ارتفاع تكاليف المعاملات في أسواق الأراضي يجعل أمر الحصول

[1]- Klaus DEININGER, Op-Cit, P21.

على القروض أكثر صعوبة، أو تستدعي إيجاد بدائل مكلفة كضمانات، وكلاهما يزيد من إعاقة تطوير القطاع الخاص.

و قد قدرت دراسة حديثة أجريت في الهند، أن مثل هذه التشوهات في سوق الأراضي تؤدي إلى تخفيض المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.3%.

3-3 : ضرورة ترسيم ملكية الأرض وحمايتها بالقانون

لقد كثرت الأعذار المقدمة لتبرير فشل المسار التنموي، من نقص في الموارد الطبيعية، إلى عدم كفاية التمويل، إلى نقص الاهتمام بالتعليم، إلى العوامل التاريخية والثقافية والدينية و، بل وحتى إلى الموقع الجغرافي، والسؤال الذي يطرح في هذا المقام يتعلق بدون شك حول كيفية تفسير التقدم والازدهار الذي حققته الدول التي سبقتنا في هذا المضمار، وفي ماذا يكمن الفرق بين الرخاء والفقر؟ و الجواب كما يقول عديد من الكتاب يكمن في الملكية، إذ لا يمكن أن تزدهر الأمم إلا عندما يتم تعريف حقوق الملكية الخاصة بشكل جيد وبقوة القانون[1].

ويشير تقرير البنك العالمي[2] بأن دولا شديدة الاختلاف كالصين، المكسيك، تايلاند، أوغندا وبعض دول أوروبا الشرقية والتي تمر بمرحلة الانتقال الاقتصادي بدأت تهتم بالسياسات العقارية بحيث تعود بالفائدة على الجميع، وقد تختلف الطرق من دولة إلى أخرى، و لكن يبقى الشرط الجوهري والضروري للتنمية هو ضمان الوصول إلى الأرض وملكيتها، وخاصة بالنسبة للفقراء والنساء الذين غالبا ما يتم تجاهل حقوقهم، فضلا عن تسهيل وتخفيض تكاليف نقل ملكية الأرض.

يقول نيكولا سستيرن، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، الذي قاد إعداد التقرير حول ملكية الأرض، "إن التنمية بالتعريف، هي عملية التغيير، وتتمثل العوامل الأساسية في هذه العملية في الزيادة في الإنتاجية والتكثيف الزراعي، وكذا التخلي عن النشاط الزراعي من أجل البحث عن وظائف في الصناعة والخدمات والهجرة من الريف"، و يضيف ستيرن من جانب آخر أن للحكومات دورا رئيسيا يجب عليها أن تلعبه، إذ ينبغي عليها أن تضع الأسس القانونية والتنظيمية اللازمة لتوفير حماية أفضل لحقوق الفقراء في

[1] - Gerald P. O'Driscoll Jr. and Lee Hoskins, "Property Rights The Key to Economic Development", In Policy Analysis, N°482, August 7,2003, p 14

[2] -Banque Mondiale, «*Pour des politiques foncières favorables à la croissance et la réduction de la pauvreté*» *Communiqué de presse n°:*2003/422/Shttp://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/NEWSFRENCH

الأرض وخفض تكلفة معاملات الأراضي من خلال تحديد . على سبيل المثال .، قواعد ترسيم حدود الأراضي (bornage)، وآليات تسوية المنازعات والسجلات العقارية ، إذ "أن سياسة عقارية جيدة لا يمكنها إلا أن تساهم في تشجيع الاستثمار، وتحسين الإنتاجية وتمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة لهم والمشاركة بشكل كامل في المجتمع"[1].

ويخلص التقرير أعلاه إلى أنه إذا اعترفت الحكومات بحق الفقراء في الأراضي، فسيتم حل هذه المشاكل، أما في حالات امتلاك الدولة للأرض، فيكفي منح الفقراء عقود آمنة للإيجار أو نقل ملكيتها إلى المشتغلين عليها، و أخيرا ففي حالات أخرى، فيتعلق الأمر بتوضيح القواعد المعمول بها، ومنح رخص رسمية، وإعداد طرق وأساليب واضحة لتسوية المنازعات.

كما تبين هذه الدراسة أنه عندما تمتلك الأرض عقد مضمون فإن قيمتها ترتفع و حالة الفقراء تتحسن بناء عليه بشكل معتبر، وأنه عندما يمتلك الفقراء عقود مضمونة، فإن ذلك يشجعهم على الاستثمار في الأرض، وشجب الرشوة والفساد، يطالبون بتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والطرق والصحة ومياه الشرب، وفي البلدان التي تتوفر على خدمات ائتمانية جيدة، فيمكن للفقراء الذين في حوزتهم سندات الملكية أن يقترضوا بسهولة أكبر لإطلاق أعمال جديدة مربحة، على سبيل المثال.

أما بالنسبة لدينينغر كلاوس (Klaus Deininger) محرر تقرير البنك الدولي فإنه "بالاعتراف رسميا بحقوق الفقراء على ملكية الأرض، فإن الدولة تقوم بتنفيذ سياسة يستفيد منها الجميع، وقد فوجئنا بملاحظة أن الإعارة . بالتأجير (le prêt-bail) تساعد كثيرا على تحسين رفاهية الناس،حيث يشجع هذا النوع من الإيجار الفقراء والناس الذين لا يملكون الأراضي، ولكن لهم المهارات اللازمة لاستغلال الأرض بطريقة أفضل، على الحصول على مساحات أكبر، ويكون الكل مستفيدا من هذه العملية."[2]

إن الاهتمام بحقوق الملكية الخاصة بالمزارعين أمر ضروري، والصغار منهم خصوصا، لما يحمله ذلك من مزايا عدة، إذ تبين مجموعة هائلة من الدراسات الاقتصادية في الدول النامية كفاءة المزارع الصغيرة ووجود علاقة عكسية بين حجم وحدة الإنتاج وإنتاجية الأرض(Heltbeg 1998)[3]،وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما

[1] -Banque Mondiale, «*Pour des politiques foncières favorables à la croissance et la réduction de la pauvreté*», p6.

[2] -Klaus Deininger, -Banque Mondiale, «*Pour des politiques foncières favorables à la croissance et la réduction de la pauvreté*» , , p3.

[3] - VERS UNE CROISSANCE PRO-PAUVRES : L'AGRICULTURE –OCDE 2006, p37

يحقق صغار المنتجين إنتاجية عالية بكثافة منخفضة من رأس المال، والتي تفوق تلك التي يحققها كبار المستغلين،وتمثل هذه النتيجة بعض المزايا الهامة من حيث الكفاءة في العديد من البلدان الفقيرة حيث تلاحظ ندرة الأرض ورأس المال مقارنة بالعمل، ففي المزارع الصغيرة، ترجع الإنتاجية المرتفعة للأرض أساسا إلى الوفرة الكبيرة من العمالة العائلية للهكتار الواحد، حيث أن عمال الأسرة عموما يكونون أكثر تحفيزا ويقومون بعمل من نوعية جيدة، كما أنهم لا يتطلبون أي إشراف أو مراقبة، كما أنهم يعتبرون ذلك جزءا من حياتهم، وبالتالي لا يرتبط تفكيرهم بعدد ساعات العمل كما هو حال العمل المأجور، و يقوم صغار المنتجين باستخدام وسائل وتقنيات العمل التي تعتمد على اليد العاملة أكثر من أجل زيادة الغلة (وبالتالي إنتاجية الأرض)، ويلجئون إلى طرق كثيفة العمالة بدلا من آلات كثيفة رأس المال،ونتيجة لذلك، فإن إنتاجية الأراضي ورأس المال لديهم هي أعلى، أما إنتاجية اليد العاملة فهي عموما أقل منها لدى المزارع الكبيرة، وهذا ما يمثل في الحقيقة في المدى القصير مصدر قوة لدى الاقتصادات التي لديها فائض من العمالة، ولكنه لا يصبح كذلك في المدى البعيد بل يتحول إلى نقطة ضعف في طريق بقاء المزارع الصغيرة على اعتبار أنه كلما ازدادت البلدان ثراء كلما أصبحت اليد العاملة أكثر تكلفة.

إن صغار المنتجين في الاقتصادات الفقيرة ذات الوفرة من العمالة ليسوا فقط أكثر كفاءة ولكن يمثلون أيضا نسبة كبيرة من مجموع الفقراء في المناطق الريفية، بحيث أن تطوير وحدات الإنتاج الصغيرة يمكن أن تكون مفيدة سواء من حيث النمو أو من حيث الحد من الفقر، ولقد أظهرت الثورة الخضراء في آسيا كيف أن نمو عدد كبير من الاستغلاليات الصغيرة يمكن أن يحول الاقتصادات الريفية ويخرج عدد لا يحصى من الناس من براثن الفقر، وقد بينت دراسات حديثة أن توزيع الأراضي بشكل عادل لا يؤدي فقط إلى نمو اقتصادي أعلى، بل يساعد أيضا على ضمان أن النمو المحقق يكون بشكل أكبر لصالح الفقراء[1]، وقد يسهم أيضا صغار المنتجين في زيادة الأمن الغذائي، وخاصة في زراعة الكفاف وفي المناطق النائية حيث المنتجات الغذائية المحلية تنجو من ارتفاع تكاليف النقل والتسويق التي تتحملها العديد من المنتجات المسوقة، كما يتحكم المزارعون العائليون الصغار في هياكل التكلفة، مما يجعلها أكثر ملاءمة لتعزيز نمو الاقتصاد المحلي في المناطق الريفية و المدن الريفية الصغيرة بشكل خاص، إذ ينفقون على المنتجات الريفية الغير قابلة للتبادل حصة أكبر من دخولهم الإضافية من تلك التي ينفقها كبار المزارعين[2]،

[1] - Deininger et Squire, 1998; Ravalion et Datt, 2002 in «Vers une Croissance Pro-Pauvres : l'Agriculture –OCDE 2006» p42

[2] - (Mellor, 1976; Hazell et Roell, 1983),

مما يساهم في إيجاد طلب إضافي على العديد من المنتجات والخدمات الكثيفة العمالة التي يتم إنتاجها في المدن والقرى المحلية، وهذا النمو الناتج عن الطلب والمصاحب له، يمنح إمكانيات أكبر للكسب لصغار المزارعين والعمال الذين لا يملكون أرضا.

وفي الأخير فلابد من الإشارة إلى أنه ليس هناك حلا جاهزا وبشكل كلي أو سياسة معيارية لوضع وتنفيذ سياسات عقارية فعالة للجميع، بل يبقى من الضروري تكييفها مع الظروف المحلية وإشراك جميع الأطراف المعنية في هذا الإعداد والتكييف.

من أجل ضمان نجاح الإصلاحات، وانطلاقا من مجموعة متنوعة من الدراسات حول هذا الموضوع، فإن تقرير البنك الدولي يخلص إلى أنه من الضروري أن تدعم الحكومة هذه الجهود بالتزام سياسي، وإدراج المبادرة ضمن نهج شمولي للتنمية وتنفيذها بكل شفافية بمشاركة المجتمع المدني.

تعتبر حقوق ملكية الأراضي قضية هامة في البلدان النامية، ويرتبط الازدهار وحقوق الملكية ارتباطا وثيقا،لأن الأرض هي أحد الأصول الرئيسية بالنسبة لمعظم الناس، كما يمثل الناتج الزراعي حصة معتبرة من الدخل القومي، وهناك درجة من الاتفاق في بين الاقتصاديين بأن الحقوق الأفضل على الأراضي تؤدي إلى نتائج أفضل، وكذلك لأن أهمية وجود حقوق ملكية محددة جيدا ومحمية بقوة صارت الآن معترف بها على نطاق واسع، إذ يعطي نظام الملكية الخاصة للأفراد الحق الحصري في استخدام مواردهم على النحو الذي يرونه مناسبا،بحيث أن السيادة على ما يملكون تؤدي بهم إلى الأخذ الكامل في الاعتبار لجميع المزايا والتكاليف من استخدام تلك الموارد على نحو معين، وتنتج عن عملية الموازنة بين التكاليف والمنافع ما يسميه الاقتصاديون بالنتائج الفعالة، وهو ما يترجم في النهاية بارتفاع و تحسن في مستويات المعيشة للجميع.

لقد أهمل الباحثون ولمدة طويلة الأثر العميق للسياسات العقارية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة المدى للدول، فهي المسألة الوحيدة للتنمية المستدامة والتي بإمكانها أن تساعد على الحفاظ على السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي و كذا تنمية اجتماعية عادلة تحت إدارة رشيدة للموارد،فالسياسات العقارية تمثل جذور الصراعات الاجتماعية فالعديد من البلدان،ولذلك فإن المشاكل المستعصية والمرتبطة بالأرض تعيق الجهود الرامية إلى الحد من الفقر كما تتسبب في العديد من البلدان النامية في بعض الأحيان في صراعات دموية حقيقية.

ولم يوافق الاقتصاديين على أهمية حقوق الملكية إلا في العقود القليلة الماضية، ولم يعطى هذا الموضوع إلا اهتماما قليلا عبر المراحل الطويلة من التاريخ الاقتصادي الحديث، وحتى أنصار اقتصاد السوق قد تغاضوا عن هذا الموضوع، فليس من المفاجئ إذن أن كثيرا من السياسات التنموية السيئة كانت نتيجة لهذا الإهمال، حتى لو اعترف الآن صناع القرار في البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية بالدور الحاسم الذي يضطلع به نظام الملكية الخاصة في التنمية الاقتصادية، فإن ما يمكنهم القيام به لمساعدة البلدان النامية من أجل تطوير مثل هذا النظام يكون محدودا، ولكن يبقى بإمكانهم تجنب التوصية بالسياسات التي تقوض وتضعف الملكية الخاصة.

في الجزائر كما هو الحال في كثير من البلدان النامية، فالدولة هي مالك لمساحات شاسعة من الأرض التي يعيش فيها الفقراء والتي منها يقتاتون، وهناك أيضا أراضي في وضعية قانونية غامضة أو تحكمها الأنظمة التقليدية، والتي ليست لها وثائق معترف بها رسميا، فإنه يتبين أن انعدام ضمان الملكية لا يشجع الفقراء على الاستثمار في أراضيهم، على سبيل المثال، لا يمكن للمزارعين الإنفاق على بناء المدرجات للزراعة أو إنشاء شبكات الري، وحتى سكان الأحياء الفقيرة لا يضعون ولو طبقة بسيطة من الإسمنت على أرضية منازلهم أو إعادة إصلاح السقوف مهما ساءت حالتها، بل والأسوأ من ذلك أن الفقراء الذين لا يملكون عقودا للملكية يخافون حتى من انتقاد الفساد و الرشوة وغيرها من التجاوزات في استعمال السلطة خوفا أن يمنعهم موظفي الدولة من الانتفاع من الأراضي.

3-4 :نحو التنازل عن الأراضي الزراعية في الجزائر[1]

هل يقترب الجدل الذي عرفته مسألة الأراضي الزراعية في الجزائر منذ سنوات عديدة للانتهاء؟ فالأراضي الخاضعة للقانون 87-19 من 18 ديسمبر 1987، سوف تتم إدارتها من قبل نموذج الامتياز، الذي صودق عليه في مجلس الوزراء في 27 سبتمبر 2004 . يتضمن هذا القانون المتعلق بنظام تسيير الأراضي الزراعية المملوكة للدولة، إدخال إدارة الخواص لهذه الأراضي، مع بقاء ملكيتها للدولة وذلك محاولة لإيجاد تكيف النشاط الزراعي مع البيئة الاقتصادية.

ولقد تمسكت الحكومات المتتالية بمبدأ الملكية، لأنها مقتنعة أن ذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على استمرار الاستخدام الزراعي للأرض، و عليه فيجب على الدولة أن تمارس حق الشفعة ، أي كمشتري ذو

[1] - Synthèse du GREDAAL.

الأولوية على جميع الأراضي الزراعية التي يتم التخلي عنها، على غرار ما هو جار في بعض الدول الأوروبية.

سيتم استبدال المزارع الجماعية والفردية بشركات زراعية مدنية للاستغلال الزراعي، ويتم إخضاعها لضريبة خاصة تكون أكثر ملائمة للنشاط الزراعي،يمكن للأعضاء المدنيين فتح رأس المال لأفراد حاملي رؤوس الأموال[1]، دون أن يكون مطلوبا منهم أن يكونوا من محترفي القطاع، ويوقع الحاصل على الامتياز عقدا طويل المدى وقابل للتجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي الزراعية التابعة للدولة تغطي مساحة قدرها حوالي 2.8 مليون هكتار، أو 35٪ من المساحة الزراعية النافعة، وقد تم توزيع أكثر من 2.5 مليون هكتار على أكثر من 210 ألف مزارع، منظمين في 96629 مزرعة فردية وجماعية (EAC et EAI).[2] . أما عن المساحة المتبقية أي نحو 300 ألف هكتار، فهي مخصصة لشبكة المزارع النموذجية ومعاهد البحث، و تجدر الإشارة إلى أن عشرات الآلاف من الهكتارات يتم الاستيلاء عليها لغرض العمران دون أي تعويض (مجانا).وهو ما تشير إليه الأبحاث الاقتصادية، كما في المقولة التالية: "وفى حين ينصب التركيز الرئيسي على الأراضي الريفية والإصلاح الزراعي, فانه ينبغي الاعتراف بأنه لا يمكن الفصل بين قضايا الحصول على الأراضي الريفية والأراضي الحضرية، وعلى وجه التحديد فأن التوسع العمراني السريع والمتزايد يجور على الأراضي الريفية لأغراض الإسكان ولأغراض تجارية واقتصادية. كما أن الابتكار في تأمين الحقوق المتعلقة بالأراضي الحضرية يتيح بعض الدروس القيمة لتناول المطالب المتعلقة بالأراضي الريفية"[3].

ونشير في الأخير أن السياسات العقارية تهدف أساسا لحماية "الأرض كرأسمال"في الوطن، لمنع تدهور التربة، والاختلاسات، وتوجيهه لاستخدامات بغرض المضاربة، وتشجع من جانب آخر على ظهور الاستغلاليات الزراعية المجدية من الناحية الاقتصادية والتقنية.

---

[1]- apporteurs de capitaux

[2] -exploitations agricoles collectives (EAC) et exploitations agricoles individuelles (EAI).

[3]- لورانزو كوتيلا، كاميلا تولمين، و جوليان كوان: "السياسات والممارسات لتأمين وتحسين الحصول على الأراضي"، المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ورقة القضية رقم 1، *المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية بموجب عقده مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة*، يناير 2006، ص4

المبحث الثاني:الإمكانات المتاحة للزراعة والمعوقات.

كثيرا ما نتكلم عن الطاقات والإمكانات المعتبرة المتوفرة للزراعة الجزائرية، من أراضي و أموال و أيدي عاملة، ولكن سوء الاستعمال و الإهمال الذين عانت منهما جعلا هذه الطاقات غير ذات معنى كبير، إذ لم يتم التغلب على هذه العوائق والصعوبات التي تعترض نمو هذا القطاع وتقف كحجر عثرة في سبيل النهوض به وتحقيق أهدافه،(فيما يتعلق بتحسين مستوى الأمن الغذائي، و التغلب على التهميش في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة حصيلة صادراته، وكذلك الاستجابة للتطور التكنولوجي و التأقلم مع البنية المؤسسية الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي الراهن)، و في واقع الأمر يمكن تقسيم هذه العوائق إلى قسمين رئيسيين: عوائق داخلية وعوائق خارجية.

أما الداخلية فنذكر منها، انخفاض الإنتاجية، و ضعف مرونة هياكل الإنتاج والتجارة، نقص المهارات وكبر سن الفلاحين وضعف مستواهم التعليمي، كما أن مرافق البنية الأساسية تعاني من نقص كبير وقدم في المتاح منها، بالإضافة إلى قصور في الهياكل المؤسسية وتذبذب السياسات الزراعية، دون أن ننسى الإصلاحات الاقتصادية المتوالية و ذات الأهداف المتناقصة أحيانا، والتي خضع لها القطاع.

وأما الخارجية فنتيجة للعولمة و ما تبعها من تحرير للتجارة الدولية، فإنها ترتبط أساسا بالاندماج المتزايد بين الأسواق و الذي يعرض الاقتصاد لمواجهة منافسة متزايدة في المحيط التجاري الخارجي.

ومن أجل تغيير هذا الاتجاه نحو الأحسن، و إدماج اقتصاد الجزائر في الاقتصاد العالمي، بما يهب للجزائر امتيازات و يجعلها تستفيد من ميزاتها النسبية المعتبرة، فلابد من جدية كبيرة في التعامل مع هذه القضية، ويبدأ هذا الأمر من محاولة استغلال أمثل للطاقات المتاحة، المستغلة منها والغير مستغلة، وهذا من أجل رفع الإنتاجية، وكل المطلوب في رأينا هو تجديد الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية المستدامتين.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

أولا:موارد الأراضي

1: المساحات الأرضية المتاحة

تتربع الجزائر على مساحة تفوق 2.3 مليون كيلومتر مربع، مما يجعلها البلد الإفريقي الأول من حيث المساحة، تغطي منها الصحراء أكثر من 84 %، بمساحة تفوق 2 مليون كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة الغابات والأحراش4.1 مليون هكتار، أي بمعدل للتشجير يصل إلى 16.4 %، بالنسبة لشمال الجزائر و فقط 1.7% بالنسبة للقطر ككل.

على مساحة 40 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، لا تتجاوز المساحة المزروعة فعلا سوى 8.4 مليون هكتار، والمتركزة أساسا في المنطقة الشمالية، كما أن ما يقرب من 0.5 مليون هكتار من الأراضي السهبية تشهد تصحرا كليا خطيرا، و أزيد من 7 ملايين هكتار من المساحة الصالحة للزراعة باتت هي أيضا مهددة بالتصحر، كما تجدر الإشارة إلى خطر ملوحة التربة الذي صار يهدد السهول الزراعية المروية بشكل رئيسي من غرب البلاد حيث صارت مساحات معتبرة عقيمة تماما، و وصلت إلى مستويات من التدهور الكلي الذي لا يمكن التغلب عليه.

و يتميز مناخ البلد بثلاث مجموعات مناخية متناقضة:

* المنطقة الساحلية والجبال، وتغطي 4% من المساحة الكلية، أي 9.6 مليون هكتار، منها2.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، الغنية بالموارد الطبيعية، وتمتاز هذه المساحة الزراعية المفيدة بشدة تضاريسها وميلها الشديد، حيث لا تمثل الأراضي التي تقل نسبة انحدارها عن 12% إلا نسبة تنحصر في جزء من السهول الشمالية، والتي لا تتعدى مساحتها مليون هكتار[1].

وهي مهددة بسبب التركيز المفرط للسكان والأنشطة، فضلا عن التوسع العمراني الفوضوي و الذي لا يحكمه أي تخطيط عمراني عقلاني مسبق، كما تساهم الإزالة الشديدة التي تتعرض لها الغابات والتي من الصعب أن تنسب فقط إلى العوامل الطبيعية والتي تميل إلى إضعاف سريع لقاعدة زراعية وطنية ضعيفة أصلا، وذلك سواء بالتعرية والإنجراف، أو عن طريق الحرائق الشبه الدائمة، أو الإزالة من أجل التوسع

[1] - Jacques Schnetzler: «Le développement Algérien», Ed .Masson -1981 p.26.

السكاني والزراعي على حساب الغابة هذه الأراضي هشة وذات مقاومة ضعيفة للتعرية والتآكل. المناخ السائد متوسطي، يمتاز بسقوط أمطار عنيفة في فصل الشتاء، مما يتسبب في تعرية شديدة، أما فيفصل الصيف، فالأمطار نادرة للغاية والحرارة مرتفعة جدا، و تجدر الإشارة إلى أن هطول الأمطار التي تصل إلى 1600 ملم / سنة في بعض المناطق الساحلية، غير أنها تتصف بعدم الانتظام من سنة إلى أخرى، وتتوزع بشكل غير متساو بين المناطق.

* منطقة الهضاب العليا والتي تغطي حوالي 9% من المساحة الكلية، أي أكثر من 20 مليون هكتار، منها 5ملايين هكتار من الأراضي الزراعية، وتتميز بمناخ شبه جاف (هطول الأمطار ما بين 100 و 400مم /السنة)،وتمتاز أراضي هذه المنطقة بارتفاع درجة الملوحة في مساحات معتبرة منها، ويلاحظ أن عملية التصحر معتبرة بسبب الجفاف، وضعف التربة المعرضة للتعرية بواسطة الرياح، وضعف الموارد المائية وكذا الممارسات الرعوية المكثفة، وتعتبر المحاصيل غير المروية غير مناسبة وغير اقتصادية و لا تتعدى بعض الحبوب مع مردودية جد منخفضة، مع تربية موسعة للأغنام والماعز، و بعض النشاطات المتعلقة بجمع الحلفاء.

* منطقة الصحراء، عبارة عن أراضي قاحلة، (متوسط هطول الأمطار فيها أقل من 100 مم /السنة)، وتغطي 87% من الأراضي، أي أكثر من 200 مليون هكتار منها 100 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، (أي أقل من 0.5% من مساحة الصحراء، ولا تمارس فيها إلا بعض الزراعات الموسعة وتربية الأغنام والماعز والإبل بشكل تقليدي وعشوائي) وتربتها فقيرة، كما أن الطقس متطرف (شديد البرودة في الشتاء و شديد الحرارة صيفا، كما أن الفارق بين حرارة النهار و حرارة الليل جد كبير).

و أسلوب الزراعة المتبع في البلد، بالإضافة إلى اعتماد أغلبه وبشكل أساسي على مياه الأمطار كما أشرنا سابقا، فإن ما يزيد أمر نقص الأراضي تعقيدا، هو اتباع نظام الزراعات الموسعة، و التي يمكننا تلخيص بعض عيوبها في التالي:

- عدم الاستغلال الجيد للمساحات والطاقات المتاحة من التربة، و بالتالي هدر وتعطيل حوالي 50 % من المساحات الزراعية سنويا بسبب اتباع أسلوب التبوير و أراضي في الراحة.
- الاستغلال الموسع والشديد للأراضي الصحراوية، سواء بالرعي المكثف، أو الاستغلال الشديد للحلفاء صناعيا، يؤدي إلى نزع الغلاف النباتي المثبت للتربة والرمال، مما

يجعلها عرضة للتعرية بواسطة الرياح، ويفتح المجال لتهديد مساحات أكبر نحو الشمال، و هو ما يسبب الزحف المتواصل للصحراء نحو الأراضي الأكثر خصوبة.

- تشكل الزراعات الجبلية درعا واقيا للزراعات السهلية بما توجده من مناخ جزئي (micro climat)، و تحتفظ بالرطوبة، وتحافظ على التوازن البيئي، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في تثبيت التربة ومنعها من الانجراف بواسطة السيول والأمطار.
- وفي الأخير فإن الاستصلاح الكبير و الموسع الذي يحدث على حساب نزع الأشجار و تعرية الغابات من غطائها النباتي، يشكل خطرا ثنائي الجانب، زراعي وبيئي.

و يلاحظ كذلك من الجدول رقم:11 أن هناك استقرار نسبي ضعيف في المساحات الزراعية، وهو ما يعود أساسا إلى الاعتماد الشديد للزراعة الجزائرية على الشروط المناخية وتساقط الأمطار من أجل إضافة أو حذف مساحات زراعية للعملية الإنتاجية.

الجدول رقم:11 **التوزيع العام للأراضي المستخدمة من طرف الزراعة من الحملة الزراعية 98/97 إلى 09/08**

الوحدة: ألف هكتار

	97/98	99/00	01/02	05/06	07/08	08/09
المساحة الصالحة للزراعة	8215	8227	8229	8403	8424	8423
الأراضي المزروعة	661	7662	7547	7469	7489	7493
الزراعات الموسمية	458	4141	3813	4065	3926	4069
أراضي في الراحة	3202	3521	3734	3404	3563	3424
الزراعات المستديمة	555	565	682	934	935	930
مروج طبيعية	42	35	24	26	24	25
أشجار العنب	57	59	82	98	87	83
أشجار الفواكه	456	470	577	811	824	823
مراعي	31652	31794	31624	32777	32884	32956
أراضي غير منتجة من الاستغلاليات الزراعية	865	866	882	1188	1126	1088
مجموع المساحات المستخدمة من طرف الزراعة	40733	40888	40735	42368	42436	42467

من الجدول السابق يتضح لنا مدى ضعف نسبة الأراضي الزراعية مقارنة بمساحة القطر، ومدى ضعف المساحة الزراعية المفيدة من هذه الأخيرة.

ولأن الزراعة تعتمد بنسبة عالية على تساقط الأمطار، فإن المساحات المزروعة بناء عليه تقل و تزيد حسب الكمية المتساقطة من الأمطار و ما يتوفر من المياه للعملية الإنتاجية، فكما يبدو لنا واضحا أن الأراضي المبورة تصل إلى أكثر من 40% من المساحة الزراعية المفيدة، هذا التبوير الذي يختلف حجمه من سنة لأخرى، هو في الواقع ذو أثار سلبية مزدوجة التأثير، فبالإضافة إلى جعله الأراضي المبورة عرضة للانجراف بسبب تركها عارية من الغطاء النباتي، فإنه يعطل مساحات معتبرة عن العملية الإنتاجية وهو ما يجعل نصيب الفرد من المساحة المزروعة فعلا في تناقص مستمر، و ذلك بسبب الزيادة السكانية من جهة و تراجع في المساحات المزروعة فعلا، و هو الأمر الذي يعود للأسباب السالفة الذكر ولأسباب أخرى عديدة تلعب مجتمعة على تناقص هذه المساحة الضعيفة أصلا والمتآكلة باستمرار، ومنها توسع العمران والطرق

وبعض المناطق الصناعية المحيطة بالمدن، ...،ولذلك فبتتبع تطور متوسط حصة الفرد من المساحة المزروعة نجد أنها تناقصت من 0.82 هكتار للفرد سنة 1962، لتصل إلى 0.27 هكتار للفرد سنة 2000، ثم 0.24 هكتار للفرد سنة 2009، ويتوقع أن تواصل التناقص بعد ذلك بشكل خطير، لتقل عن 0.14 هكتار للفرد سنة 2015.

جدول رقم:12 بيانات حول المساحة المزروعة للفرد في الجزائر

السنة	1962	1967	1982	1986	2000	2003	2009
هكتار/فرد	0.82	0.63	0.36	0.32	0.27	0.27	0.24

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، مراجع متعددة.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي– 2005"، ص 16.

- FASTAT, Agricultural Statistical Book 2010, p35.

يوضح نصيب الفرد من المساحة الزراعية مدى تفاوت درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية، والذي نلاحظ من خلاله مدى التناقص الذي عرفه هذا المقياس منذ الاستقلال إلى اليوم، وهو في الحقيقة تعبير صريح وواضح عن ضعف القاعدة الزراعية للجزائر، خصوصا إذا علمنا مدى ضعف إنتاجية الأرض مقارنة بالدول الأخرى.

ثانيا: **موارد المياه**

إن الذي سيمثل العائق الرئيسي أمام الزراعة في السنوات القادمة ، هو ندرة المياه، وليس عدم وجود الأرض، كما قد يتصور البعض، لأن الدور المركزي للمياه في المحيط الحيوي ليعني في الحقيقة، أن العديد من القضايا الكبيرة التي تواجه البشرية هي في الواقع، ذات صلة بالمياه: فالتلوث والتصحر ذات صلة بندرة المياه ، وقطع أشجار الغابات و سوء إدارة الأراضي الزراعية، وقتل الأسماك والصراعات حول مجاري ومنابع المياه ، كلها أمثلة على سبيل الذكر لا الحصر، وهناك إجماع عام على أن الآثار الإيجابية المباشرة لتحسين كفاءة قطاع المياه، من تحكم في إدارة الموارد المائية وتحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي تمكن من تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية.

1: الضغط على الموارد المائية يزداد كثافة مع نمو الاقتصاد العالمي:

تواجه العديد من البلدان في المناطق الجافة وشبه الجافة، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA) استمرار انخفاض نصيب الفرد من المتاح من المياه، بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتحسن مستويات المعيشة وكذا التصنيع، و تمثل ندرة المياه العذبة حقيقة بيئية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فإذا كانت المنطقة تأوي 5% من سكان العالم فإنها لا تحتوي سوى1% من موارد المياه المتاحة تقدر المياه المتوفرة للفرد في منطقة الشرق الأوسط، بحوالي1200م3للفرد /سنة، في حين أن المعدل العالمي هو 7000م3 للفرد /سنة (البنك الدولي،2008)[1].

في السنوات القليلة الماضية، تم تطوير العديد من المؤشرات الكمية لتقييم ضعف موارد المياه (مثل ندرة المياه أو الإجهاد المائي)، وتتمثل الصعوبة التي تميز الإجهاد المائي في وجود العديد من الأوجه بنفس القدر من الأهمية من حيث استعمال المياه، عرضها و ندرتها. من بين المؤشرات الواسعة الاستعمال في هذا المجال، نذكر فقط مؤشر يستدل به للتعبير عن درجة الإجهاد المائي الذي تعيشه البلدان المختلفة، وهو مؤشر الإجهاد المائي للعالمة السويدية "مالين فالكنمارك"[2]، والذي يعرف ككمية الهطول السنوية المتاحة للاستهلاك البشري، و الذي يعتبر البلد مجهد مائيا إذا كانت كمية الأمطار فيه تتراوح ما بين 1000 و 1700 متر مكعب للفرد كل سنة، أما إذا أقل من 1000 م3 /فرد/سنة

[1] -Mark Redwood,"Greywater Use in the Middle East, Technical, Social, Economic and Policy Issues", Edited byStephenMcIlwaine and Mark Redwood, First published 2010 p 2.

[2] - MalinFalkenmark.

فالبلد يعتبر في شح مائي، أما إذا كان دون الـ 500 م3 فالبلد يكون في حالة شح مطلق، و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم:13

مؤشر حاجز المياه المقترح من مالين فالكنمارك

المؤشر (م3/فرد/سنة)	الفئة
1700 <	لا إجهاد
1700 – 1000	إجهاد
1000 – 500	شح
500>	شح مطلق

Source :Amber Brown, Marty D. Matlock," Food, Beverage & Agriculture", A Review of Water Scarcity Indices and Methodologies, University of Arkansas, April 2011,p3.

و انطلاقا من معطيات المؤشر أعلاه فإذا حاولنا تطبيقه على الجزائر فسنجد أنها عانت وتعاني الأمرين من هذه الناحية، فحصة الفرد فيها لم ترقى لأكثر من 690 متر مكعب في السنة، كما أن المستقبل لا يبشر سوى بأزمة خانقة في مجال المياه و ذلك خلال وقت ليس بالبعيد إن لم تتخذ إجراءات جدية جدا وسريعة، والجدول التالي يبين تطور المتاح من المياه لمجموعة من الدول بما فيها الجزائر، وذلك منذ 1990 إلى 2048.

جدول رقم: 14

نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب.

السنة	ليبيا	تونس	الجزائر
1990	756	567	690
2000	663	454	524
2025	310	324	334
2043	---	---	252
2048	---	---	223

المصدر: عميرة جويدة، "المشاكل المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد السادس، جويلية 2005، ص 112، من مذكرة ماجستير، من إعداد لوزري نادية، "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على القطاع الفلاحي"، جامعة الجزائر، 2005,

تعتبر إعادة تدوير مياه الصرف الصحي بغرض استعمالها لري المنتجات الغذائية أقل شيوعا من استعمال مياه الصرف الصحي للاستخدامات البلدية، وملاعب الغولف، وحتى الآن، فإن هذه العملية تبقى شائعة الاستعمال في البلدان الأكثر فقرا في العالم حيث المياه غير متوفرة، أو حيث الحوافز الاقتصادية لإعادة الاستخدام كبيرة، وتقدر المنظمة العالمية للصحة أن 20 مليون مزارع في جميع أنحاء العالم يستخدمون مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيا (WHO، 2008)[1]

إن تزايد عدد السكان، والرخاء المتنامي، والتحضر السريع لأغلبية السكان، يتطلب المزيد من الغذاء، والطاقة، وموارد المياه لتلبية هذه الاحتياجات الجديدة، والتي يتوقع أن تشمل ما يلي:

2: ارتفاع الطلب على الغذاء، وتغير الأنظمة الغذائية:

[1]- OP-Cit P1.

إن العدد المتزايد للسكان، والذين يوجد أغلبهم في المناطق الحضرية وظروفهم المعيشية أكثر ازدهارا مما كان عليه أباءهم، سوف يطلبون المزيد من المواد الغذائية المختلفة كما ونوعا، ولتلبية الطلب المتزايد في السنوات العشرين المقبلة، فإن المزارعين بحاجة إلى زيادة الإنتاج بنسبة 70 – 100 %[1]والحد من الخسائر ما بعد الحصاد، والقضاء على ظاهرة التبذير التي تؤثر بدرجة عالية على المتاح من الغذاء، إذ يشير الدير العام للفاو FAO[2] في أحد التقارير في مارس2012 أنه، "لا يمكننا اعتبار الاستدامة مربوطة فقط بإنتاج الأغذية، بل يجب أن ندرس أيضا أنماطنا للاستهلاك الغذائي من أجل تقليل الهدر والتبذير. لأن هذه الظاهرة قد استفحلت على المستوى العالمي، وهو ما يؤدي إلى الاستخدام غير المستدام لمواردنا الطبيعية،"فعالم يعاني من التخمة ويبذر إمكانيات غذائية هائلة، وآخر لا يجد ما يسد به رمق الجوع، بل إن الأمر ليحدث في البلد الواحد. فيتم فقدان أكثر من ثلث الغذاء المنتج سواء على شكل ضياع ما بعد الحصاد أو على شكل فضلات ونفايات والتي تمثل فرصة ضائعة لتحقيق الأمن الغذائي كما تكلف ثمنا باهضا على مستوى البيئة.كما أن تغير النمط الغذائي، الناتج عن ارتفاع مستويات الدخل وغيرها من التحولات الأخرى، يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية مثل اللحوم، هذا في نفس الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الحبوب و المواد الغذائية الأخرى بدرجات متفاوتة، ويبدو جليا أن الأغذية المتاحة و النظم الزراعية الحالية ليست مستعدة لمواجهة هذه التحديات، ولا يمكن لزيادة الإنتاج وحدها أن تواجه هذه التحديات و أن تحل مشكلة الجوع و نقص التغذية، والذي تعود بعض أسبابه أيضا إلى ضعف القوة الشرائية للفقراء، وبالتالي عدم وصولهم إلى الغذاء الذي يحتاجون إليه.

3: **الطلب المتزايد على الطاقة:**من المتوقع في ظل هذه الظروف أن تكون الزيادة في الطلب على الطاقة كبيرة ، فتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن الاقتصاد العالمي سوف يتطلب طاقة إضافية بحلول عام 2030، لا تقل عن 40% مقارنة مع اليوم[3]

4: **تسارع معدلات استخدام المياه.**

[1]- The World Economic Forum Water Initiative, "Water Security: The Water-Food-Energy-Climate Nexus ", ISLAND PRESS, Washington,2011, p8.

[2]- M. Graziano de Silva, Directeur-Général de la FAO, «Empreinte des Gaspillages Alimentaires: Comptabilité Ecologique des Pertes/Gaspillages Alimentaires»,Note de synthèse, Mars 2012, p2.

[3]- The World Economic Forum Water Initiative, "Water Security: The Water-Food-Energy-Climate Nexus ", ISLAND PRESS, Washington,2011,p9.

كلما ازداد الإنسان ثراء، أزداد عطشا، فبين عامي 1990 و2000، تضاعف عدد سكان العالم أربع مرات، بينما تضاعفت عمليات سحب المياه العذبة بتسعة أضعاف. وهذا يعني أن سحب واستخراج المياه بحلول عام 2030 سيزداد بسرعة أكبر بكثير مما يحدث في الزيادة السكانية، وكلما صار الناس أكثر ثراء، ارتفعت أنماطهم الاستهلاكية، وطلبهم على المياه العذبة خصوصا، هناك العديد من البلدان التي تسارع باستخراج المياه الجوفية بشكل يفوق ما تسمح به إمكانيات تجديدها (المكسيك بنسبة 20%، والصين بنسبة 25%، والهند بنسبة56%)، فإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإنه وبحلول عام 2030 سيكون ثلثا سكان العالم يعيشون في مناطق خاضعة للإجهاد المائي.

ويمكن أن تتسبب زيادة ندرة المياه في خسائر الحبوب سنويا بما يعادل30% من الاستهلاك العالمي الحالي(علما أنه مطلوب في الوقت نفسه زيادة إنتاج الغذاء بـ 70-100%)، فقد يكون من الصعب بمكان زيادة كميات المياه السطحية , بقدر يمكن من مواجهة هذه التحديات.

الاحتياجات من الماء للطعام الذي نأكله والملابس التي نرتديها: إنتاج الغذاء يخلق زيادة هائلة في الحاجة إلى الماء حيث أنه يلزم:[1]

250 – 650 غالون[2] (أي 946–2460 لتر) في لنمو رطل من الأرز

3000غالون (أي 11356 لتر) لكي ينمو العشب الضروري لربع رطل واحد من الهامبرغر

500 – 1000 غالون (أي 1892–3785 لتر) لكل لتر من الحليب

2650 غالون (أي 10031 لتر) لكل رطل من القهوة

و لأن الطلب على المياه ما زال ينمو بقوة، فإن التنافس على مصادرها يزداد شدة بين القطاعات الاقتصادية، بل وحتى بين المناطق الجغرافية.، و يتوقع أن يرتفع الطلب على المياه للاستخدام الصناعي والطاقوي بشكل كبير في الاقتصاديات التي تشهد نموا سريعا، ليبلغ بين عامي 2000و 2030 (56% في أميركا اللاتينية، و 63%في غرب آسيا، و 65%في أفريقيا، و 78%في آسيا)، علما أنه عبر هذه المناطق، فمتوسط، ما هو مخصص بالفعل من المياه للزراعة يصل إلى70%.

1 - Fred Pearce ,«When the Rivers Run Dry», Beacon Press Edition 2006 ,p

[2]- واحد غالون يساوي 3.785 لتر.

كيف يمكن التصدي لهذه الحلقات التي تبدو مستحيلة؟ والتي تعمل على تعقيدها كل من آثار تغير المناخ، والإمكانات السياسية الضعيفة المسخرة لحد الآن كاستجابات للنداءات المتعالية من هنا وهناك، ، فإن لم تعالج هذه العوامل بجدية كبيرة، فإنها سوف تسرع من الضغط الممارس من طرف هذه التحديات،

حتى النماذج الأكثر محافظة فتتوقع أن تغير المناخ سيفرض على الأرجح ضغوطا إضافية على الطلب على المياه، وتوافرها، وسهولة الوصول إليها، وتضييق الفارق بين متوسط كل من العرض والطلب على المياه، ويهدد التغير المناخي الكتل الجليدية الرئيسية، والتي تمثل المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتغذي الأنهار الرئيسية وتوفر المياه لأكثر من ملياري شخص في آسيا وحدها. وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1990، تقلصت الكتلة الجليدية في جبال الهيمالايا لتصل ثلث ما كانت عليه فقط في العقد السابق، وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية، فإن هذه المصادر الجليدية الرئيسية للمياه العذبة قد تختفي بعد فترة ليست بالطويلة.

وبينما تتباين التقديرات وتصعب التوقعات، فإن تغير المناخ قد يؤدي إلى خفض المحاصيل الزراعية في البلدان النامية ككل من 10-25%، بما في ذلك 40%في الهند وحدها، وهو ما لا يؤثر فقط على الإمدادات الغذائية، بل و يتعدى ذلك ليشمل كل من التشغيل والدخل كذلك. فإذا علمنا أن القطاع الزراعي يوظف ما لا يقل عن65% من قوة العمل العالمية، وتصل مساهمته الى29% من الناتج المحلي الإجمالي، إذن، فمن المرجح أن يكون للخسائر الكبيرة في قطاع الزراعة آثارا اقتصادية كبيرة، لا سيما بالنسبة للفقراء، والتي قد تزيد بدورها من تدهور الموارد.

وعموما، كما أشرنا سابقا، فإن استخدامات الزراعة من المياه تصل حاليا نحو 70% من المياه العذبة العالمية المسحوبة، (وتصل إلى 90% في بعض الاقتصادات التي تشهد نموا سريعا)، لكن أوجه القصور، وعدم الفعالية في استخدام المياه في الزراعة بصفة عامة، تبقى غالبا مرتفعة للغاية، وهو ما يحدث عادة مع الري التقليدي الممارس في معظم البلدان التي تعاني من ندرة المياه، إذ يستهلك فقط ما يقرب من نصف المياه المسحوبة، بينما يضيع الباقي، عائدا عبر تسربات إلى الأرض أو متبخرا بكل ببساطة.

وتتوقع منظمة الأمم المتحدة أن ينتقل عدد سكان العالم من 7 مليارات اليوم إلى 9.3 مليارات نسمة في حدود سنة 2025، وهذا النمو السكاني سيحتوي على طبقة وسطى أوسع، وأكثر تركيزا في المناطق الحضرية بكثير مما هو الحال اليوم، والذي سيتطلب من الزراعة العالمية المزيد من المواد الغذائية المختلفة

كما و نوعا، لتلبية هذه المطالب الجديدة، فسيكون بذلك مطلوبا مضاعفة الإنتاج الغذائي في الثلاثين أو الأربعين سنة المقبلة.

وبناء على ذلك، من المتوقع ان يرتفع الطلب على الحبوب في العالم من 585مليون طن اليوم إلى 828 مليون طن بحلول عام 2025، وهو ما يمثل ارتفاعا صافيا قدره 42%، وهذا ما يعني أنه سيحتاج المزارعون إلى زيادة الإنتاج لتغطية ذلك، مع العمل الجاد على الحد من الخسائر ما بعد الحصاد والحد من التبذير.

و تكون المعادلة المستقبلية لاستخدامات الماء هي أهم ما يمكن حله، و هي المعادلة التي تجيب على كيفية الحصول على" المزيد من المحصول من كل قطرة ماء"[1]، و كذلك، كيفية الحصول على "محصول أكثر بماء أقل[2].وتم التعرض لبعض مشاكل التنمية المرتبطة بشح الماء في تأكيدات الاجتماعات الدولية، مثل المنتدى العالمي الثاني والثالث للمياه ولجنة التنمية المستدامة، و التي أشارت للتنافس الحاد على مصادر المياه النادرة فيما بين القطاعات الاقتصادية وضرورة إيجاد تقنيات لإدارة المياه تتسم بالجدوى الاقتصادية، ولما كان استخدام المياه الموجهة للإنتاج الغذائي هو أهم استخدام للمياه، اقْتُرِحَ "تحرير المياه الزراعية" باعتباره واحدا من الخيارات المجدية لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناشئة عن النمو السكاني، ويمكن تحقيق ذلك إذا ما كانت إدارة الري والمياه في الزراعة مجدية اقتصاديا بقدر أكبر وترتكز على المستخدمين المباشرين وموجهة للخدمات الزراعية، ولابد أيضا من البحث بشكل محدد عن تقنيات محسنة لمحاصيل للزراعة البعلية (كتجميع مياه الأمطار وغيرها).

ويستلزم ذلك تحسينات نشطة ومتزامنة في إدارة المياه، فضلا عن بناء القدرات. ويلزم العمل على جميع المستويات، بدءا من المزارعين ومن خلال أجهزة الري إلى مؤسسات الأحواض وموارد المياه الوطنية، وهو ما يسمى بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والذي نستعرضه في التالي:

[1]-More crop per drop

2 - More Crop with Less Water

5: تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية والطلب على المياه[1]

من أجل مواجهة هذه التحديات القائمة على نقص الماء فلابد من تعميم وعلى نطاق واسع للتقنيات التي تسمح بإدارة أكثر كفاءة للمياه، وخاصة المياه الزراعية، وذلك بتعميم التقنيات المحسنة لإدارة نظم الري وتبني استراتيجيات لتحديث الري، و بالتالي ضرورة تحسين الادارة المتكاملة للموارد المائية.

إن أغلب المؤتمرات الوطنية أو الدولية، و اغلب الاجتماعات الوزارية العاملة في مجال التنمية المستدامة، تنتهي بتوصيات تتعلق خصوصا بأفضل "إدارة المتكاملة للموارد المائية"[2]، كما يطلب باستمرار من الحكومات إدخال أو توسيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية كعنصر أساسي ضمن مخططاتها لتحقيق التنمية المستدامة.

فما هي الإدارة المتكاملة للموارد المائية؟ لماذا هي بهذه الدرجة من الأهمية؟ ما هي الفوائد يمكن أن نحصل إذا ما طبقناها؟ إذا كانت بهذه الأهمية، فماذا يمنع أن يطبقها الجميع؟ ما هي العوائق التي تحول دون أن تصبح إدارة موارد المياه هذه عالمية؟ ماذا نحتاج من أجل توسيع نطاق تطبيقها وجني الفوائد؟

المقصود بالإدارة المتكاملة للموارد المائية: تتمثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، في كون أن الاستخدامات المختلفة للموارد المائية مترابطة بينها، إذ أن هناك من جهة، تنافس كبير بين الاحتياجات الكبيرة من المياه للري، للصناعة وللشرب ولاستعمالات النشاطات الحضرية والمنزلية المختلفة، ومن جهة ثانية تناقض بين تلبية هذه الاحتياجات و ما تسببه من تلوث كبير للبيئة، إذن فلابد من إعادة تدوير هذه المياه و تنقيتها واستعمالها مرات متتالية حتى تمثل زيادة في هذا المصدر الغير تقليدي للمياه.

الإدارة المتكاملة تعني أن جميع الاستخدامات تؤخذ في الاعتبار في نفس الوقت، أي أن قرارات الإدارة و التوزيع تأخذ في الحسبان آثار استخدام كل منها على الأخرى، آخذة في الحسبان كل من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية و البيئية المطلوبة لتحقيق تنمية مستدامة. ونشير إلى أن المفهوم الأساسي للإدارة المتكاملة لموارد المياه يعتمد أساسا على مفهوم التضامن والمشاركة في صنع القرار بين مجموعات المستخدمين المختلفين (المزارعين والمجتمعات المحلية والبيئة، ...)، وتأثيرهم على استراتيجيات التنمية، وإدارة الموارد المائية، لأن المستخدمين الواعين يكونون حذرين ومنضبطين أكثر في تعاملهم مع

[1] - UNDP, Cap-Net, «Cours Pratique Sur Les Principes De Base De La Gestion Intégrée Des Ressources En Eau»,Pretoria, South Africa, Mars 2005,p8.

[2]- « Gestion Intégrée des Ressources de l'Eau » (GIRE)

العمليات الهامة مثل الحفاظ على المياه وحماية كل ما من شأنه أن يجعلها أكثر ديمومة و أكثر فعالية، و هو ما لا يمكن أن تحققه الرقابة والتخطيط المركزي لوحده.

يجب أن لا نركز فقط على استغلال مواردنا المائية بما يلبي حاجاتنا الحاضرة، ولكن العناية بها لضمان الاستخدام المستدام والمستمر الطويل الأجل للأجيال القادمة.

إن الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي أسلوب منهجي من أجل استغلال مستدام، و استخدام المياه القائم على المبادئ الاقتصادية والاجتماعية، والأهداف البيئية، وهو يعارض النهج القطاعي المعمول به في العديد من البلدان، عندما تتم إدارة مياه الشرب من قبل كيان مختلف عن ذاك يشرف على إدارة مياه الري، والذي يختلف عن الذي يرعى البيئة، فعدم وجود اتصال بين القطاعات يؤدي حتما إلى استغلال وإدارة غير منضبطين، مما يؤدي إلى صراعات وخسائر وأنظمة غير فعالة.

الحاجة إلى الإدارة المتكاملة لإدارة المياه: هناك مجموعة من الوقائع و التحديات تجعل هذا النوع من الإدارة ضروريا لضمان مواصلة تلبية احتياجات البشرية إلى المياه، و يمكن تلخيصها في الآتي:[1]

الوقائع:

-احتياطيات المياه: 97% من المياه على كوكب الأرض مالحة، 3% من المياه عذبة. 87%من المياه العذبة لا يمكن بلوغها واستغلالها، وفقط 13% متاحة للاستعمال (0.4%من الإجمالي)؛

- يعاني اليوم أكثر من 2 مليار شخص من نقص المياه في أكثر من 40 بلدا؛

-يجري تقاسم 263 مستجمع للمياه من قبل دولتين أو أكثر؛

- يتم تفريغ 2 مليون طن من النفايات في الأنهار يوميا؛

-يتعرض أكثر من نصف السكان في البلدان النامية إلى استخدام مصادر المياه الملوثة، مما يزيد من أخطار انتشار الأوبئة؛

-90٪ من الكوارث الطبيعية لسنة 1990 كانت بسبب المياه؛

-ارتفاع عدد سكان العالم من 6 إلى 9 مليار نسمة سوف يكون الطريق المؤدي لموضوع إدارة الموارد المائية للسنوات الـ 50 القادمة.

التحديات:

[1] - Global Water Partnership SE - 105 25 Stockholm. Suède,2000,PP 11-16

-ضمان الماء للمواطنين و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، فعلى الرغم من كون احتياجات السكان الأساسية من الماء تعتبر من الأولويات المطلقة لأغلب الدول، إلا أن خمس سكان العالم محرومين من الماء الشروب، والنصف لا يستفيدون من أنظمة الصرف الصحي، وتموين هؤلاء بالماء والصرف سواء في المدن أو الأرياف تشكل تحديات خطيرة للسنوات القادمة.

-تأمين المياه للإنتاج الغذائي، وفقا للتوقعات الديموغرافية فسوف يكون مطلوبا تغذية من مليارات إلى ثلاث مليارات لإضافية من الناس خلال ربع القرن القادم، ويبقى الماء عائقا رئيسيا وجادا لمشكلة إنتاج الغذاء، فلابد من تأمين الكفاية منه لذلك.

-تعزيز أنشطة أخرى موجدة لفرص العمل، جميع الأنشطة البشرية تتسبب في استهلاك المياه وإنتاج النفايات .ولكن بعضها تستهلك المزيد من المياه أو تنتج المزيد من النفايات لكل وظيفة مقارنة بغيرها، ولذلك فمن الضروري أخذ ذلك في الاعتبار عند وضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية، وخاصة في المناطق التي يوجد فيها نقص في المياه.

-حماية النظم الإيكولوجية الحيوية، تلعب النظم الإيكولوجية الأرضية الموجودة على منبع نهر دورا هاما فيما يتعلق بتسلل مياه الأمطار، وتغذية المياه الجوفية وتدفق الأنهار، وتولد النظم الإيكولوجية المائية بدورها مجموعة من المزايا الاقتصادية، بواسطة منتجات مثل الحطب والنباتات الطبية، كما تأوي أيضا أنواع كثيرة من النباتات والحيوانات، فضلا عن كونها مواطن خصبة لإباضة وتفريخ نوعيات كثيرة من الطيور النادرة، وكذلك الأمر بالنسبة للنظم الإيكولوجية البحرية.

-تحسيس الوعي العام لحشد الدعم الفعال للإدارة المستدامة للموارد المائية وتشجيع التغييرات في السلوك والإجراءات اللازمة لهذا التجنيد.

-تحفيز الإرادة السياسية للعمل، وفي أوقات ندرة الموارد، سواء كانت مالية أو طبيعية، فالاهتمام والالتزام السياسي يبقيان ضروريان لضمان اتخاذ القرارات السليمة و تحقيق الاستثمارات الضرورية فيما يتعلق باستصلاح وإدارة المياه، وليس لدينا من خيار سوى وضع قضية المياه في صدارة الاهتمامات السياسية إذا أردنا فعلا ضمان النجاح وعلى المدى الطويل لإدارة مستدامة للموارد المائية.

-ضمان التعاون بين جميع القطاعات وعبر كل الحدود، فيدعو إلى شراكات أقوى وأوسع بين المؤسسات المحلية لتسيير المياه من جهة والمستخدمين النهائيين من جهة أخرى، وتنظيم حملات توعية بين المستخدمين من أجل المحافظة على المياه، فكثيرا ما أدى النهج التقليدي القطاعي والمجزأ في إدارة

الموارد المائية، بالهيئات الإدارية المسيرة أن تمثل مصالح متضاربة، ففي كثير من الأحيان، ما يتم تحديد أهداف عمليات معينة دون النظر إلى الآثار المترتبة على مستخدمي المياه الآخرين ودون إجراء اي تشاور خارج حدود القطاع المعني، ونتيجة لذلك، لن يتم استخدام الموارد المالية والمادية (بما في ذلك الماء)لتحسين رفاهية المجتمع ككل .فمن الضروري تحديد الوسائل المناسبة لتنسيق تطوير وتخطيط وتنفيذ السياسات بطريقة متكاملة، تتجاوز الحدود القطاعية والمؤسسية والمهنية، وتأخذ في اعتبارها المشاكل التنسيقية الأكثر تعقيدا و الناشئة عن إدارة الأنهار العابرة لعدة بلدان.

-تطبيق سياسات للتحكم في الطلب على المياه، من أجل الحد من الهدر وسوء الاستخدام، وإيجاد قيمة مضافة إضافية للماء من خلال زيادة كفاءة استخدام مياه الري ومياه الصرف الصناعي و الحضري، وإشباع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يتطلب أيضا، إدارة متكاملة لمصبات ومستجمعات المياه والنظم الايكولوجية للمناطق الرطبة، وكذلك زيادة في العرض، بما في ذلك الأشكال الغير تقليدية للإمدادات بالمياه.

يعتبر الماء من الموارد النادرة والهشة والغير متساوية التوزيع في المكان والزمان، وسيزيد تغير المناخ من سوء انتظام سقوط الأمطار، وانخفاض أحجامها، وبسبب تذبذب الهطول وبسبب الجفاف، فإن نقص إمدادات المياه تشكل عائقا رئيسيا للزراعة، أكثر مما يمثله نقص الأراضي كما يمكن أن يضن، و يعتبر الري أحد أهم العوامل في التنمية الزراعية، إذ أن" المساهمة الأكبر في تحقيق الأمن الغذائي إنما تأتي من الزراعة المروية، منتجة ما يقرب من 40 في المائة من الغذاء ومن المنتجات الزراعية، و ذلك فقط على20 في المائة من الأراضي الزراعية، وتقريبا تضاعفت المساحات المروية في العقود الأخيرة، وساهمت الى حد كبير فينمو الإنتاجية الزراعية على مدى السنوات الـ 50 الماضية،وتستخدم الزراعة المروية أكثر من 70 في المائة من المياه المسحوبة من الأنهار؛ و هو المعدل الذي يتجاوز 80 في المائة في البلدان النامية"[1].

لقد فضلت الاستراتيجيات الوطنية سياسات العرض، بمضاعفة هياكل احتجاز المياه وحفر الآبار، ولكن العديد من السدود في جنوب وشرق المتوسط قد فقدت و ستفقد معظم طاقاتها التخزينية بسبب ترسب الوحل، وفقط عدد قليل من البلدان لا تزال لديها فرصة على المدى الطويل، ويتكون الكثير من طبقات المياه الجوفية، من المياه الأحفورية غير المتجددة، ويتم استغلالها بشكل مفرط، بالإضافة إلى تعرضها لتدهور

[1] - F.A.O. "DEFICIT IRRIGATION PRACTICES", P 4, Rome, 2002

خطير وغير قابل لأي تصحيح أو تصليح بسبب تسرب المياه المالحة، وتتدهور النظم الهيدرولوجية بسبب الاستغلال المفرط لمصبات مستجمعات المياه واختفاء المناطق الرطبة، كما تمثل إدارة موارد المياه العابرة للحدود مصدرا للنزاع.

تواجه معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط إن لم تكن جميعها، العديد من القضايا المتعلقة بالمياه: والمتمثلة خصوصا في:

- كيفية إدارة مواردها المائية الشحيحة على نحو مستدام،
- كيفية ضمان الحصول على المياه الصالحة للشرب لسكان لم يستفيدوا بعد من خدمات الماء،
- وكيفية تعويد المستخدمين على سلوكيات للمحافظة على الماء.

وبدأت بعض دول الشمال والجنوب بتوفير إدارة أكثر كفاءة للمياه كما دعا مؤتمر قمة جوهانسبورغ، وذلك لبلوغ الأهداف التالية:

- تحقيق الاستقرار في الطلب على المياه من خلال تقليل الضياع و الهدر وزيادة القيمة المضافة لكل متر مكعب من المياه المستخدمة.
- تشجيع الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، بما في ذلك المياه السطحية والمياه الجوفية والنظم البيئية و مكافحة التلوث.
- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي
- تعزيز المشاركة والشراكة والتعاون والتضامن النشطين للإدارة المستدامة للمياه على المستوى المحلي والوطني.
- وضع استراتيجيات وطنية لتحقيق الأهداف المُحدِدَة للكفاءة على المستوى العالمي وحسب القطاع، وإعادة توجيه السياسات المائية من أجل دمج إدارة الطلب على المياه في السياسات الزراعية والسياسات القطاعية الأخرى، وتشجيع أساليب الطلب التي من شأنها المساهمة في تحسين كفاءة استخدام المياه، للحد من الضياع، و كذلك لتنفيذ الممارسات التي تسعى للاقتصاد في مياه الري، وإشراك الصناعة والسياحة والمدن في السيطرة على التبذير.

- إقامة نظام ضرائب وسياسة تسعير وكذا التدابير المناسبة لتشجيع الاستثمارات اللازمة في مجال الماء.

- الحفاظ على موارد المياه وتعزيزها عن طريق اتخاذ تدابير المحافظة على المياه والأراضي، والممارسات الزراعية والغابية، والري على نطاق صغير، وإدارة مياه الأمطار، وتعبئة المياه غير التقليدية وإعادة تدوير المياه في المناطق الحضرية، والصناعية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمعايير الجودة.

- تعزيز، اللوائح والقوانين والأدوات المناسبة الأخرى الهادفة للحد من الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والموارد المائية غير المتجددة، في حين يشجع إذا استدعى الأمر، التعبئة الاصطناعية للجيوب المائية الجوفية[1].

- الوصول إلى المياه والصرف الصحي:

-دعم الاستثمار الهادف إلى تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب والصرف الصحي إلى النصف، بحلول عام 2015 (مقارنة بـ 1990)، إشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

-تعزيز اللوائح والقوانين المرتبطة بتشجيع الاستثمارات في أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي، لمنع وتقليل التلوث الناجم عن المصادر الحضرية والصناعية.

-تعزيز خطط للحصول على الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك الشراكات مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

-اتخاذ مبادرات لتحسيس المستخدمين بالحاجة للحفاظ على المياه وحماية نوعيتها.

[1] - Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE) , Plan d'action pour la Méditerranée ,« Stratégie Méditerranéenne Pour Le Développement Durable (SMDD) » pp23 & 24. Rome, Italie.

6 **دور الماء في الزراعة الجزائرية:**

تعتبر الزراعة مكونا استراتيجيا للاقتصاد الجزائري، لأنها تمثل أكثر من 25 في المائة من القوى العاملة، وتساهم بنحو 10%من الناتج المحلي الإجمالي، ولأن الصفة الغالبة للمناخ كونه شبه جاف، فالري يبقى ضروريا على مساحات واسعة من أجل ضمان الأمن الغذائي ولو نسبيا، والحفاظ على النشاط الزراعي، ويساهم الري في الواقع بأزيد من 50 في المائة من الناتج الزراعي الإجمالي، في حين أن المساحة المروية لا تشكل سوى 10%[1]من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، وتعد الجزائر من بين أكثر البلدان معاناة من ندرة المياه في منطقة شمال أفريقيا،و هي أيضا من بين البلدان التي تحصص المعروض من المياه المنزلية .

و قد عرف دعم الاستثمار في الري تحسنا ملحوظا مع بداية المخطط الوطني للتنمية الريفية (PNDAR) و ذلك من خلال التمويل عن طريق الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الزراعية (FNRDA)، فتمت انطلاقة معتبرة في تعبئة كل من موارد المياه السطحية والجوفية، مع إدخال تقنيات جديدة للري أكثر اقتصادا في الماء.

وتقدر المساحة المروية إلى غاية 2005/12/31 بـ 825206 هكتار، موزعة حسب الزراعات وحسب نوعية هياكل المياه حسب الجدول التالي:

[1] -Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Directions des statistiques agricoles et des systèmes d'information, «rapport sur la situation du secteur agricole 2005», p.36.

جدول رقم:15

توزيع المساحات المروية حسب الزراعات وحسب نوعية وأصناف المياه المستعملة سنة 2005

البيان		المساحات المروية (هكتار)
وفق نظام الري	الري بالسواقي	524.503
	الري بالرش	153.006
	الري بالتقطير	147.697
المساحة الكلية المروية		825.206
وفق نوع الزراعة	محاصيل الخضر المروية	267.476
	بساتين الأشجار المروية	373.486
	أعلاف مروية	62.184
	زراعات صناعية مروية	91.242
	الحبوب المروية	9.410
	زراعات مروية أخرى	21.408
المساحة الكلية المروية		825.206
وفق هياكل الري	الري من الآبار العميقة	385.909
	الري من الآبار	253.749
	الري من السدود	38.577
	الري من السدود الصغيرة	7.119
	الري من الينابيع	27.837
	الري بالضخ من الوديان	72.082
	الري بالسيول (الفيضي)	39.933
المساحة الكلية المروية		825.206

Source: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Directions des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information, «Rapport sur la situation du Secteur Agricole 2005», p.37

ويمكن ملاحظة التطور الذي عرفته المساحات المروية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم:16

تطور المساحات المروية بالهكتار (2000- 2004)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المساحات المروية	350000	617427	644978	722320	793337	825206

Source: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Directions des Statistiques Agricoles et des systèmes d'information, «Rapport sur la Situation du Secteur Agricole 2005», p.38

يظهر الجدول أعلاه ارتفاعا معتبرا في المساحات المروية بين سنتي 2000 و 2005 بلغ متوسطه السنوي 19%.

وتشكل المناطق ذات النوعية الجيدة من التربة، المناطق الأمثل للتنمية الزراعية نظرا لإمكاناتها الإنتاجية المرتفعة وكونها ذات قيمة مضافة عالية للمنتجات الزراعية،فهي تعتبر من قبل الدولة كمراكز للتنمية الزراعية والريفية، و التي من المفروض أن تدعم بشكل معتبر بمشاريع للري.

7: كفاءة استخدام المياه للأغراض الزراعية وصيانتها.

يعتبر شح الأمطار، وعدم انتظامها وسوء توزيعها في المكان والزمان، خير دليل عن عدم ملائمة الإمكانات الزراعية للجزائر، حيث أن 70% من المناطق الشمالية، تتلقي 92% من مياه الأمطار، و 80% منها تتركز بشكل خاص في المناطق الشمالية الوسطى والغربية.

وتشير التقديرات إلى أن فقط 2 مليون هكتار تتلقى هطولا تفوق 450ملم سنويا، ويقدر مختصو قطاع المياه أن الموارد الكلية التي يمكن تعبئتها تبلغ 13.7 مليار متر مكعب من المياه.

والحقيقة أن القطاع لا يزال بعيدا كل البعد عن الـ 65 مليار متر مكعب من الأمطار التي تتهاطل سنويا على القطر، حيث أن 47 مليار متر مكعب (أي 72 %)، تختفي عن طريق التبخر، 15 مليار متر

مكعب (23%) تسري عن طريق الوديان نحو البحر، و فقط 3 مليارات من الأمتار المكعبة (أقل من 5%) هي التي تتمكن من الوصول و التسلل إلى الأرض.

ولم يتم التغلب على هذا العائق بأي حال من الأحوال بواسطة سياسة مائية سليمة وعقلانية، و لم تنمو المنطقة المروية فعلا منذ الاستقلال إلا بمعدل لا يزيد عن 4 ألاف هكتار في السنة، وهي اليوم لا تتجاوز الـ 200 إلى الـ 300 ألف هكتار(أي فقط 3 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، من أجل مساحة قابلة للري أكبر من ذلك بكثير.)

مرة أخرى، فإن الجزائر تحمل رقما قياسيا لا تحسد عليه لكونها الدولة الوحيدة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط التي لم تتم تنمية أنظمة الري فيها بشكل مقبول، وعلاوة على ذلك، فإن التوقعات في هذا المجال تشير إلى نقص المياه على نطاق واسع بين عامي 2010 و2025، وبالتالي تقليص الإمدادات لقطاع الزراعة[1]

و تبقى الجزائر بعيدة عن الاكتفاء الذاتي الغذائي، كما أن زيادة المنافسة على المياه النادرة وعلى موارد الأرض بسبب التوسع العمراني السريع، أصبحت تمثل قيدا خطيرا وتهديدا وخيما للاستدامة الزراعية في البلاد، لا سيما للزراعة المروية، فقد انخفضت في الواقع مساحة الأراضي لكل فرد من السكان بأكثر من 72 في المائة، من 0.73 هكتار للفرد الواحد في 1962 إلى 0،20 هكتار للفرد الواحد سنة 2000، وخلال هذه الفترة، فإن أكثر من 200،000 هكتار من المساحة الزراعية قد ضاع،ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى0.17 هكتار للفرد الواحد في عام 2020،ونتيجة هذا الانخفاض سوف تكون بالتأكيد زيادة كبيرة في التبعية للواردات الغذائية،وبالتالي فإن الحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء بموارد أقل يتطلب زيادة في كفاءة استخدام المياه واستخدام الأراضي.

فقد اتخذت الجزائر منذ استقلال، العديد من الإصلاحات لتحسين أداء شبكات الري، و قد كان الهدف الرئيسي لمختلف السياسات والبرامج المختلفة، يتمثل في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ونتيجة لذلك، فقد كانت هذه السياسات محدودة، وفشلت في تعزيز الاستدامة،(Aghrout 2004 و Bougherira) في الواقع، فقد اتسمت سياسات الري الزراعي بافتقارها إلى الاستمرارية والكفاءة، إذ لم تكن الأدوات اللازمة لتنفيذها ملائمة لتنوع الحالات الزراعية والفرص المتاحة لها والقيود المحددة فيها، وباعتبار المزارع المروية

[1]- Mourad Boukelaa, «Les industries agro-alimentaires en Algérie :politiques, structures et performances depuis I ‘indépendance», ClHEAM Montpellier et CREAD –Alger, 1996, p8.

هي الوحدة الأساسية التي يقوم عليها نظام الري، فقد كانت أول من خضع لهذه الإصلاحات، خلال الفترات المختلفة.

المطلب الثاني: الموارد البشرية

يعتبر النمو السكاني واحدا من بين أسباب كثيرة لمشكلة الغذاء، و تؤثر آراء مالتوس على الرأي العام في كثير من الأحيان إذا تعلق الأمر بهذه المسألة، ومع ذلك، ففي الوقت الحاضر، وعلى الصعيد العالمي، لا يوجد نقص في الغذاء، بل هناك ارتفاع مطرد في إنتاج الغذاء من 1961 إلى 2008، وحتى على مدى العقود العديدة المقبلة، وعلى افتراض استمرار ارتفاع الاستثمارات في مجال البحوث الزراعية، فمن المرجح أن تكون الزيادة في الإنتاج كافية لتلبية الطلب الناتج عن ارتفاع عدد سكان العالم وتحسن ظروف معيشتهم، (ويبقى المشكل مرتبط بعملية التوزيع وكذا التبذير[1] والفساد الملاحظ في هذا المجال)، مع ذلك، فالبعض ما زال متشائما بشأن مستقبل الإنتاج الغذائي العالمي،مبررين ذلك بما يفرض من قيود على إنتاج المواد الغذائية بسبب محدودية الإنتاجية البيولوجية لمصايد الأسماك والمراعي، وهشاشة البيئات الاستوائية وشبه الاستوائية، والصيد الجائر من محيطات العالم، والندرة المتزايدة في المياه العذبة، وانخفاض فعالية استخدام الأسمدة الإضافية،والتفكك الاجتماعي في كثير من البلدان النامية.

لم يتم تقاسم نجاح الزراعة العالمية بشكل عادل بين الدول،فبينما لم يتمكن إنتاج الأغذية للفرد من مواكبة النمو السكاني في أفريقيا، فإنه على النقيض من ذلك، ففي كل من آسيا بالدرجة الأولى، وأميركا اللاتينية بدرجة أقل، فقد شهد نجاحات هائلة من حيث تطور نصيب الفرد،وأسباب ذلك متشعبة ومعقدة، ولها علاقة مع المساواة النسبية في أنماط ملكية الأراضي، السياسات الحكومية تجاه المزارعين (كتسقيف أسعار المحاصيل الزراعية، على سبيل المثال)، وقدرة كل بلد على تشييد البنية التحتية وتوفير الائتمان لصغار المزارعين، بالإضافة إلى دور مختلف الدول في الاقتصاد العالمي.

وتتضح مشكلة الغذاء والجوع بشكل أكثر حدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي عانت خلال قرون طويلة من سوء الحكم الاستعماري، و توالي الحكومات الفاسدة وغير المكترثة،

[1] . تشير التقديرات إلى أنها يقرب من 50٪من الإنتاج العالمي للأغذية يتم رميها، لا لسبب سوى الكسل والإهمال والفوضى، وهذا وفقا لتقرير صادر عن المنظمة الأممية الأغذية والزراعة.

(فغالبا ما تهتم النخب في العالم النامي بحساباتهم المصرفية الخارجية أكثر من اهتمامهم برفاهية شعوبهم)، هذا بالإضافة إلى الخلافات السياسية المصطنعة التي تؤجج الصراعات القبلية والحروب الانفصالية، بالإضافة إلى النمو السكاني السريع، ونقص الاستثمار الأجنبي، بل وعدم وجوده على الإطلاق في كثير منها.

من بين الـ 28 بلدا تعاني من مشاكل الأمن الغذائي، هناك 23 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي الواقع، فالمجاعة التي تمثل التعبير الأقصى للفقر، فهي تقتصر الآن بشكل أساسي على أفريقيا، والحقيقة الملاحظة حول تراجع المجاعة منذ عقود في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا، لتشير إلى أن القضاء على المجاعة أمر مكن، ولكن كيف؟ و الجواب يكون بالتأكيد أنه بوضع حد للحروب الأهلية المتعددة في أفريقيا، فسيتم بذلك قطع شوط طويل نحو القضاء على المجاعة، وقد شهدت افريقيا صراعات وحشية لا حصر لها، والتي أودت بحياة عشرات الملايين من الناس، و تؤدي هذه الصراعات إلى تحويل الموارد من وجهتها الحقيقية، آلا وهي الاستخدام المدني، مما يتسبب في انقطاع إنتاج المحاصيل الغذائية، وترويع السكان وتدمير البنية التحتية وزعزعة الاستقرار في الأسواق، كما يهز من استقرار الحكومات، ويخلق مجاعات، بل ويمنع حتى تدفق المساعدات الإنسانية، و لكن، و إن كان السلام شرطا لازما للتنمية و للحد من الجوع، فأنه ليس في حد ذاته شرطا كافيا لإزالة الجوع الحاد لوحده.

وهناك حاجة إلى سياسات ملائمة واستثمارات لتحفيز النمو الاقتصادي في المناطق الريفية التي تشكل أساس الأمن الغذائي وتوفير شبكة أمان لحماية الفقراء،تطوير البنى التحتية الريفية، وتوفير القروض للمزارعين، وإعادة النظر في موضوع توزيع الأراضي، كل هذه تعتبر من الخطوات اللازمة في هذا الصدد، كما أن الضوابط و المحددات المطبقة على أسعار المحاصيل الغذائية في فترات سابقة قد كانت بمثابة مثبطات لإنتاج واستيراد المواد الغذائية المدعومة بقوة من العالم المتقدم، وخصوصا من الولايات المتحدة.

وقد ساهمت وتيرة التحضر في البلدان النامية أيضا في مشكلة الغذاء في العقود الأخيرة، فقد تنقل مئات الملايين من الناس الذين كانوا يعيشون سابقا في المناطق الريفية، ويساهمون في إنتاج بعض المواد الغذائية، و تحولوا إلى مجرد أفواه مفتوحة وبطون جائعة.

هذا بالنسبة لوضع أفريقيا و مكانتها في العالم، أما الجزائر فقد مرت هي الأخرى بظروف أمنية جعلت استقرار البلد يهتز لفترة طويلة دامت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي تواصلت لفترة ليست بالقليلة، حتى أنه لا يمكن بالضبط تحيد فترة عودة الاستقرار بدقة.

وتشهد الجزائر مع ذلك محاولات جادة لاستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى، وفترة من النمو الاقتصادي المعتبر، وما يترتب عنه من زيادة في الدخل القومي، والفردي، و هو ما يكسب مفهوم التنمية البشرية أهمية معتبرة. فإذا كانت الزيادة في الناتج والدخل، توسع في الواقع نطاق الخيارات المتاحة للأفراد، فالتنمية البشرية تقدم نظرة أوسع من ذلك بكثير، حول هذه الإشكالية، وموضوع تطبيقه على قراءة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر يبقى من الأهمية بمكان.

أولا: النمو الديمغرافي و تطور عدد السكان و مساهمة الزراعة في التشغيل، ووصل عدد الجزائريين سنة 2011 إلى أكثر من 35 مليون نسمة، بمعدل للفئة العمرية (15–64 سنة) تفوق 68.5%والتي بلغت 24.6 مليون نسمة (كما يتضح من الجدول رقم 16)، هذه النسبة التي فاقت الـ 50% منذ سنة 1960. وهو ما يشكل خزانا بشريا معتبرا من الشباب، (أو على الأقل نسبة عالية منه في سن العمل)، ولأن نسبة العمال الزراعيين التي فاقت الـ 20 % في الفترات حتى 2006، ثم انخفضت بعد ذلك لتبلغ الـ 13 % من القوة العاملة الوطنية خلال سنة 2011، مع الإشارة إلى انخفاض معدل تشغيل النساء رغم تمثيلهن لنسبة تفوق الـ 50% من المجتمع الجزائري، يشكل تعطيلا بالغ الأهمية لعنصر معتبر من قوة العمل في المجتمع، إذ تشكل الإناث أكثر من نصف المجتمع الجزائري.

ونتيجة لمتوسط معدل النمو الديموغرافي للفترة الأخيرة (1998 و 2009)، والذي بلغ 1.7%، وبسبب النموالسريع للغاية منذ الاستقلال، فإن عدد السكان من صغار السن جدا والسكان في سن العمل قد نما بمعدل أسرع من معدل السكان ككل.

جدول رقم:الجدول17

تطور عدد السكان و معدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 1960- 2011

السنة	عدد السكان	معدل النمو	% 64-15	عدد 15-64
1960	10 799 997	2,01	52,39	5 658 118
1965	11 923 002	2,27	50,17	5 981 770
1970	13 746 185	3,01	47,51	6 530 812
1975	16 018 195	3,13	48,21	7 722 372
1980	18 811 199	3,27	50,14	9 431 935
1985	22 098 298	3,06	51,37	11 351 896
1990	25 299 182	2,53	53,28	13 479 404
1995	28 291 591	1,93	56,57	16 004 553
2000	30 533 827	1,43	61,64	18 821 051
2005	32 888 449	1,51	65,78	21 634 022
2010	35 468 208	1,47	68,36	24 246 067
2011	35 980 193	1,43	68,56	24 668 020

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، "الجزائر في أرقام"، أعداد مختلفة

وبسبب التحول الديموغرافي الذي يمثل الانتقال من معدلات مرتفعة للخصوبة و الوفيات التي اتسمت بها الفترات الأولى للاستقلال،إلى انخفاض معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات، مع الإشارة إلى أن الانخفاض في معدل الوفيات يسبق الانخفاض في معدل الخصوبة، وهو ما يعود بالنفع على الشباب أكثر من غيرهم، وارتفاع معدل الأحياء عند الولادة يؤدي إلى انخفاض تدريجي في عدد الأطفال، ولكن لأن ذلك يستغرق وقتا، فإن عدد الشباب سيزيد، فتكون النتيجة هي حدوث تغيير في التركيبة العمرية للسكان .

ثانيا: مساهمة الزراعة في التشغيل

لا زالت الزراعة الجزائرية مصدرا لمناصب العمل لفئات معتبرة كما أشرنا سابقا، إذ تشغل أكثر من 1.6 مليون عامل، و هي المساهمة التي تمثل 20.70 %من المجموع الكلي للعمال سنة 2005، وهي المساهمة التي لا يستهان بها، خصوصا و أن هناك نسب لا تخضع لإحصاءاتنا هذه من بين الفئات الريفية التي تعتمد على دخولها من الزراعة و إن كانت متواضعة في كثير من الأحيان لكسب قوتها.

الجدول رقم:18

عدد العمال الزراعيين ونسبتهم إلى العدد الكلي للعمال

السنوات	عدد العمال الزراعيين	% إلى مجموع العمال
2001	1312069	21.06
2003	1412340	21.13
2004	1617125	20.74
2005	1380520	17.20
2006	1609633	18.10

المصدر: محسوب من بيانات متنوعة للديوان الوطني للإحصائيات.

ثالثا: دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية

تجلب النساء مساهمات معتبرة للزراعة والاقتصاد الريفي في جميع المناطق النامية، وأدوارها تختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى، بل وحتى داخل المنطقة الواحدة، وتتطور بسرعة في أجزاء كثيرة من العالم حيث القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل متضافرة على تحول القطاع الزراعي.

في كثير من الأحيان، تحتاج النساء الريفيات لتطبيق استراتيجيات مختلفة من أجل تسيير أمور أُسَر معقدة وتأمين معيشتها في الظروف الصعبة المحيطة بها، وعادة ما تقوم النساء بزراعة المحاصيل، ورعاية الحيوانات، وإعداد الطعام، والعمل مقابل الأجور، في المشاريع الزراعية أو الريفية، و يقمن كذلك بجلب الوقود والماء، ويشاركن في الأنشطة التجارية، ويهتممن برعاية أفراد الأسرة والقيام بالأعمال المنزلية وكثير من هذه الأنشطة لا تصنف ضمن العمل النشط على المستوى الاقتصادي في الحسابات الوطنية، ولكنها تبقى جميعها ضرورية لرفاه الأسر الريفية.

وتعمل النساء في القطاع الزراعي كمزارعات مستقلات، كعاملات بغير أجور في المزارع العائلية، وكعاملات بأجر أو بدون أجر في مزارع أخرى أو في مؤسسات زراعية، يشاركن في زراعة الحقول، كما في تربية الحيوانات في إطار زراعة الكفاف أو الزراعة التجارية، يساهمن في إنتاج المحاصيل الغذائية المعيشية

والمحاصيل النقدية، وفي إدارة عمليات الزراعة المختلطة التي تحوي غالبا الزراعة وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك، وتعتبر جميع هؤلاء النساء جزء من القوة العاملة الزراعية[1]

ووفقا للبيانات الدولية الأخيرة، فإن النساء يمثلن في المتوسط % 43 من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية، ويمكن لهذه النسبة أن تختلف من % 20 في أمريكا اللاتينية إلى ما يقارب الـ 50% في شرق وجنوب شرق آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[2]

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن للنساء بشكل عام، معدل عال نسبيا من المشاركة في القوة العاملة الزراعية، والذي يمثل المعدل الأعلى عالميا، حيث تشجع التقاليد والأعراف في هذه المنطقة، المرأة على تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا بل وتحميلها في كثير من الأحيان مسؤوليات جد هامة في مجال الزراعة.

أما في النظم الزراعية الموسعة ونظم الزراعة المختلطة، فتلعب تربية الحيوانات دورا هاما بالنسبة للنساء، لأنها تساهم بشكل فعال في تحسين وضعهن المالي، كما تشارك المرأة بكثافة في هذا القطاع، إذ يقدر أن نحو ثلثي مربيي الماشية الفقراء، الذين يصل عددهم إلى ما مجموعه 400 مليون شخص هم من النساء. تهتم النساء برعاية الحيوانات، والعمل مع الرجال والأطفال، ولديهن دورا مهيمنا في تربية أنواع معينة من الحيوانات،إذ تحتل النساء على سبيل المثال القسم الكبير في تربية الدواجن والأبقار الحلوب ورعاية الحيوانات التي تربى وتغذى في إسطبلات الأسرة (FAO 1998).

عندما يتم توزيع المهام، يتحمل الرجال مسؤولية بناء أماكن إيواء الحيوانات، رعي الحيوانات وتسويق المنتجات إذا كان هناك مشاكل تنقل بالنسبة للمرأة، وتقوم النساء بدور لا يقل أهمية في استخدامات البيض والحليب والدواجن للاستهلاك المنزلي، وغالبا ما تتحكم في تسويقها وفي الإيرادات الآتية منها، ولعل هذا هو ما يجعل المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة الريفية غالبا ما تعتمد على مشاريع تربية الدواجن أو منتجات الألبان الصغيرة.

---

[1]– وتشمل القوة العاملة الزراعية كل الناس الذين يعملون أو يبحثون عن عمل زراعي، بأجر أو بدونه، في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، وهذا يشمل المزارعات المستقلات، والعاملات في المزارع العائلية، لكنه يستثني الأعمال المنزلية مثل جمع المياه والحطب، إعداد وجبات الطعام ورعاية الأطفال وكذا رعاية أعضاء آخرين من العائلة.

2 – Organisation des Nations Unies pour L'alimentation et L'agriculture «l'alimentation et l'agriculture», Rome, 2010, p38

في بعض البلدان، تسيطر النساء على تربية أنواع معينة من الحيوانات، كالبقر مثلا، ولا يقل نجاح الأسر التي تعيلها نساء عن تلك التي يعيلها رجال عن كسب دخول من تربية الحيوانات، حتى ولو كان لديهن بشكل عام أعدادا أقل من الحيوانات، و تبقى تربية الحيوانات تمثل خيارا جذابا بشكل خاص للنساء في المجتمعات التي تتوفر فيها أمكانية الحصول على الأراضي فقط للرجال.

النساء وأسواق العمل الريفية في البلدان النامية، فإن معدل التشغيل بالنسبة للرجال هو حوالي 70% والنساء 40%، معدل عمالة الذكور تختلف من أكثر من 60% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ما يقرب من % 80 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

معدل العمالة بين النساء، فهو يقع من حوالي 15 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أكثر من 60 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.ولأن النساء يشكلن نسبة تفوق الـ 50% من السكان في الجزائر، فهي إذن تشكل أكثر من نصف القوة العاملة الريفية، التي يجب الاهتمام بها ، ورعاية حقوقها، و تمكينها من الملكية والقروض كما الحال بالنسبة للرجل، إذ بإمكانها أن تضمن نتائج افضل من الرجال في كثير من الأحيان[1].

1- و ما تجربة البروفيسور محمد يونس .. وفكرة بنك الفقراء في بنغلاديش إلا خير دليل على درجة استجابة النساء للقروض، و مدى التزامهن بمسئولياتهن أمام اليد التي تمتد لمساعدتهن.

الفصل الثاني: الإصلاحات الزراعية و آثارها على الإنتاج

" إن العقبة الحقيقية في وجه الإصلاح لا تكمن في معارضة أصحاب المصالح المكتسبة، و إنما تكمن في المفاهيم الخاطئة التي تسيطر على العقول"[1] لورد كينز

من أجل تحقيق تنمية شاملة و متوازنة، و من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي ترتقي بالاقتصاد و المجتمع الجزائري، كان لابد بالمرور بعدة إصلاحات تتالت منذ الاستقلال إلى اليوم، بحثا عن السبل الأفضل.

و هكذا و بعد أن مرت الجزائر في فترتها الأولى حتى أواخر الثمانينات بالتجربة الاشتراكية التي مكنت من وضع أغلب الإمكانات في يد القطاع العام (الدولة) و أنفقت الجزائر مبالغ لا يستهان بها عبر مخططات التنموية المختلفة، بدءا بالمخطط الثلاثي 67-69 و مرورا بالرباعيتين : 70-73 و 74-77 ثم الخماسيتين 80- 84 و 85-89، و كان التوزيع السائد للاستثمارات عبر الخطط يرتبط بالفلسفة التنموية المتبناة في كل فترة، فكانت استراتيجيات الصناعات المصنعة ثم إحلال الواردات و لكن الأمر لم يأتي بنتيجة تذكر، وخير دليل على هشاشة النتائج المحققة هو استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل كل المشاريع الاستثمارية، بل و حتى الاستهلاكية، فكلما طرأ طارئ في هذا القطاع اهتز له كامل الاقتصاد و تداعت أركانه بسرعة البرق.

فما كان من الدولة الجزائرية كباقي دول العالم التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة، و التي عجزت عن بلوغها بإتباع الأسلوب الاشتراكي الذي أظهر عجزه لأسباب عدة منها، ما شهده الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي من الاختلالات الاقتصادية و السياسية التي أدت إلى نوع من اليأس في فاعلية الاعتماد على أسلوب أساسه ملكية الدولة لوسائل الإنتاج و المبني على التخطيط المركزي كمنهج لإدارة الاقتصاد، و من بين هذه الاختلالات، انهيار منظومة الدول الاشتراكية، و الفشل الذي حققته الدول النامية التي اتبعت هذا الأسلوب الاشتراكي كمنهج للتنمية، هذا من جهة، و أما من الجهة الأخرى فلأثر يتعلق بالنجاحات الباهرة التي حققتها بعض الدول النامية التي اعتمدت الأسلوب الرأسمالي، كما هو الحال بالنسبة للنمور الآسيوية، بالإضافة إلى اقتران هذه التطورات بضغوط كبيرة من صندوق النقد الدولي و البنك

[1] ـ سعيد النجار، «تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر»، دار الشروق، القاهرة 1997، ص46.

الدولي على الدول النامية ذات المديونية العالية (و هي الصفة الغالبة للدول النامية) لإجبارها على القيام بالتعديلات الهيكلية اللازمة التي يمليانها عليها من أجل التحول إلى نظام السوق.

فبالإضافة لضغوط النقد و البنك الدوليين، فهناك واقع داخلي صعب، و المتمثل في الوضعية المالية السيئة لأغلب الشركات المملوكة للدولة سواء الوطنية منها أم المحلية (البلدية أو الولائية)، و التي كانت تعاني من سوء الأداء، و كانت تستنزف موارد الخزينة العامة باستمرار دون التمكن من إخراجها من أزمتها، و هكذا سعت الجزائر كباقي الدول النامية إلى خوصصة اقتصادها معتبرة برامج الخوصصة كأحد الأركان الأساسية لعملية الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي.

فظهرت فكرة الخوصصة في جميع برامج الإصلاح المسطرة في جميع الدول، باعتبارها ضرورية لتحسين الأداء الاقتصادي، و قد ازدادت الدعوات للخوصصة بعد أن ظهرت نتائجها على مستوى تخفيض النفقات العامة و التخلص من العجز المزمن للميزانية، و تحقيق توازنات على مستوى الاقتصاد الكلي.

1–تعريف الخوصصة: "ينطوي هذا المفهوم على فكرة واحدة هي بيع المشروعات المملوكة للدولة أو نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص و/ أو منح هذا القطاع الخاص حق أدارتها و تشغيلها "[1].

2–أهداف الخوصصة: لقد كان وراء تبني سياسات الخوصصة أهداف عديدة منها:

أهداف الخوصصة: لقد كان وراء تبني الخوصصة أهداف عديدة، و منها:[2]

1 . رفع كفاءة الاقتصاد القومي وزيادة قدرته التنافسية من خلال تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة الفاعلة في عملية التنمية .

2– معالجة العجوزات المزمنة في الميزانيات الحكومية والتوقف عن دعمها للمنشآت الخاسرة.

3– تطوير السوق المالية وتنشيطها.

4. خلق مناخ الاستثمار المناسب لتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي.

[1]- فلاح خلف الربيعي، "برامج الخصخصة ..الأهداف والاستراتيجيات والأساليب والآثار وشروط النجاح"، 12 جويلية 2008، ص3.

[2]- نفس المرجع ، ص 4.

5- تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية النادرة،من خلال التسعير الملائم لتلك الموارد ولعناصر الإنتاج وبخاصة النقد الأجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال.

6- تحقيق التشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة و زيادة فرص العمل.

7-زيادة إيرادات الدولة عن طريق عائد المساهمة في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص عن طريق ما تحصل عليه من مقابل مالي مثل ما تحصل عليه عند منح الامتيازات وكذلك عن طريق الإيراد المحصل من بيع الدولة لجزء من حصتها.

3-استراتيجيات الخوصصة : من بين أصعب المهام التي تواجه عملية الخوصصة، هي اختيار الأسلوب و الإستراتيجية المناسبة للشروط الاقتصادية للبلد و يتعلق الأمر بالاختيار بين نوعين متمايزين متعارضين من استراتيجيات الخوصصة:[1]

أ- إستراتيجية التطور التدريجي: يرى أصحابها بأن حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تنمو تدريجيا مع ظهور الشركات الخاصة الجديدة،في تلك الإثناء يتم تصفية أو بيع شركات القطاع العام.على أن يتم تهيئة المناخ الذي يسمح بوصول القطاع الخاص إلى المواقع المتقدمة في هرمية الهيكل الاقتصادي،عن طريق تشجيع إنشاء الشركات و إلغاء الحواجز أمام دخول و إقامة المشروعات الجديدة، وتطبيق السياسات الضريبية والسياسة الائتمانية المحفزة. وتقوم هذه الإستراتيجية على الاعتبارات الموضوعية " الاقتصادية -الاجتماعية " لتطبيق نهج الاقتصاد الحر وتهيئة الظروف الملائمة لنهوض الطبقة المتوسطة وتمكينها من الاستحواذ على ملكية القطاع العام .

ب-إستراتيجية الخصخصة السريعة:- تدعو إلى التخلص السريع من الملكية الحكومية،عن طريق تبني أشكال أقرب ما تكون الى التوزيع المجاني، بهدف توسيع قاعدة الملكية على أساس التوزيع المتساوي للأصول الحكومية لكل المواطنين، مستندة في ذلك على الاعتبارات المعيارية "الأخلاقية ". أما معارضو هذه الإستراتيجية فيرون أن هذا النوع من - التوزيع العادل - للملكية لا يدوم طويلاً، في حالة وجود التركز في الدخول والثروات، إذ سرعان ما تتحول الملكية إلى أيدي الفئات ذات الدخول المرتفعة، وهذا يعني أن بيع الأصول الحكومية بأسعار عادلة، قد لا يؤدي بالضرورة إلى أعادة توزيع الثروة أو الدخل. وبشكل عام يمكن

[1]- نفس المرجع ، ص 6.

القول أن إستراتيجية التطور التدريجي قد أثبتت تفوقاً أكبر لآن الحجج التي تقوم عليها تراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

المبحث الأول: مكانة *الزراعة في السياسات الاقتصادية والإصلاحات الزراعية*

إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية المتتالية، وسياسة إعادة الهيكلة،التي نفذتها الجزائر لا أقول بإيعاز، بل بأمر من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين قد مكنت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الكلية المالية و النقدية، إلا أنها ألحقت، أضرارا ضخمة على مستوى سوق العمل وبالتالي أحدثت شرخا كبيرا على المستوى الاجتماعي، فأغلقت مصانع و بيعت أخرى للقطاع الخاص الذي أول ما يقوم به هو ضغط عدد العمال، وبالتالي تسريح جيوش جرارة من العمال، دون أن تكون هناك أية استثمارات جديدة تقوم بامتصاص ليس فقط المسرحين، بل والأعداد الهائلة من الداخلين الجدد في سوق العمل، ونفس الشيء حدث مع جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، الذي خضع لعدة تجارب لم يستطع أن يفيق منها لحد الآن، ووضعه ليس بأفضل حال من غيره من القطاعات.

كان الهدف من هذا المسعى يكمن في إصلاح التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية ، و إدراج الجزائر تدريجيا في اقتصاد السوق ، وقد أبرزت النتائج و خاصة تلك المسجلة خلال 1994-1995 بوضوح تقدم خاص في مجال التوازنات المالية الكلية.

و قد أتضح لنا كذلك من خلال هذه الدراسة أن تحقيق هذه النتائج كان على حساب جهاز الإنتاج و تدهور القدرة الشرائية للأسر، و تفاقم وضعي التشغيل و زيادة البطالة، و يحتاج هذا التقدم في ميدان الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى ضرورة تدعيمه، و عند دراسة مكونات و عناصر هذا التقدم يتضح لنا أن هذه النتائج ما تزال تؤثر على مستقبل الاقتصاد الوطني.

و قد تسببت سياسية الاستقرار هذه في تكلفة اجتماعية كبيرة جدا بالنسبة للفئات المحرومة و أدت هذه السياسة إلى انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية ، و من تم تدهورت أوضاع التشغيل باستمرار ، و تفاقمت البطالة حيث وصلت إلى حدود 30 سنة 1998 ، و زادت حدتها من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، وإن هذا المخطط لم يوفر مناصب شغل جديدة و لكنه أحدث ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة ، ولذلك يبقى تحدى السياسية الاقتصادية في هذا المجال تحد مزدوج المحافظة على المناصب الحالية و الحد من البطالة ، ناهيك عن خلق مناصب عمل جديدة ، وهو السؤال الذي يطرح دائما بالنسبة إلى برامج الإصلاح هذه حيث إذا كنا لا نستطيع المحافظة على المناصب الحالية ، فكيف يمكن خلق مناصب جديدة.

يتبين لنا كذلك و هذا استنادا إلى تجربة كثير من الدول في مجال الإصلاحات أن مثل هذه البرامج قد تؤدي إلى تفاوت كبير في توزيع الدخل و إلى زيادة في الفقر و البطالة و خاصة على المدى القصير على الرغم من وجود أسواق عمل متطورة ، فقد تضاعفت أرقام البطالة و زاد التفاوت في الدخل، و لذلك فمبررات التوقع أن يكون المشكل أقل حدة في الجزائر تعتبر واهية.

و في هذا الإطار فلابد من الحرص على ضرورة إعطاء حيوية جديدة لجهاز الإنتاج الوطني، الذي يعتبر هدفا اقتصاديا، من أجل مساعدة الدولة في مكافحة البطالة، و وضع حد للتشاؤم الذي يخيم على الجهاز الوطني للإنتاج.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل التخطيط

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مجتمعا عملت فرنسا على تجهيله طيلة 132 سنة حيث كانت نسبة الأمية فيه عالية جدا، و اقتصادا مدمرا متدهورا لا يحتوي سوى على صناعات بسيطة موجهة للخارج منتشرة على الخط الساحلي قرب الموانئ ليتسنى لها تصدير ما تنتجه، و كانت مملوكة للمعمرين بنسبة تفوق 80% و قطاع زراعي يتحكم الأوروبيون في مصيره، يمتلكون منه مساحة تقدر ب 2.7 مليون هكتار من أخصب و أجود الأراضي، و هي مجهزة تجهيزا عصريا جعل منه قطاعا موجها للخارج كذلك، و يصدر أغلب منتجاته لفرنسا المركز، إذن كان يتمتع بكل الامتيازات المالية فيما يتعلق خصوصا بحصوله على القروض و وجود أيدي عاملة رخيصة و مستعبدة من السكان الأصليين بالإضافة إلى كون السوق الفرنسية و الجزائرية محمية لهم بدون منازع. أما الجزائريين و إن كانت الأراضي التي بحوزتهم تقدر بضعف ما يملكه المعمرون، إلا أنها عبارة عن مساحات هامشية، في الجبال و المرتفعات التي لا سبل لها و لا أمطار و لا ماء من السدود، كما أن الجزائريين لا يستطيعون الحصول على أية قروض أو تمويلات فلاحية، و لذلك فأغلب استغلالياتهم هي عبارة عن مزارع معيشية لا تكفي حتى لسد الرمق لضعف إنتاجها و اقتطاع السلطة الاستعمارية لضرائب منها، و التي كانت تضطر الفلاحين إلى بيع وسائل إنتاجهم (من حيوانات الجر) من أجل تسديدها، و هو ما يزيد من صعوبات العمل الزراعي في الموسم المقبل و هكذا...

الفترة 62-1967: و هي ما يسميه بعض الاقتصاديين بمرحلة الانتظار فالاقتصاد الموروث كان مخربا، و الإطارات الأوروبية (حوالي مليون إطار) قد هجرت العمل و عادت إلى فرنسا، و الأموال حولت

من البنوك، فبقي هناك فراغ تام قامت الدولة الجزائرية باتخاذ إجراءات استعجاليه لتعويض هؤلاء و استدراك الوضع قبل أن ينهار كل شيء، فتدخلت في أربع اتجاهات رئيسية[1]:

تأسيس لجان التسيير الذاتي في الاستغلاليات الفلاحية و المؤسسات الصناعية و التجارية المتروكة من قبل ملاكها.

المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، مع استرجاع نسب معتبرة من رؤوس أموال هذه الشركات.

إنشاء دواوين و شركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد،مثل (شركة الكهرباء و الغاز، ديوان التجارة المكلف باستيراد المواد الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل و المحروقات، الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت، شركة الحديد والصلب،...).

وضع هياكل مالية تتوافق مع تلك الفترة، و إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 1964/08/10، و تأميم البنوك الأجنبية و إنشاء البنك الوطني الجزائري في 1966/08/13 .

المطلب الثاني: مرحلة التخطيط المركزي 1967-1989

تمثل هذه المرحلة مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني المتبع من طرف الدولة الجزائرية ذات الانتماء الاشتراكي، و التي كانت إستراتيجيتها مبنية أساسا على الصناعات المصنعة للاقتصادي الفرنسي "دوبرنيس" و التي كانت فلسفتها مبنية على أساس أن أهم قطاع في الاقتصاد الجزائري هو القطاع الزراعي، و لكن و نظرا لضعف إمكانياته كان لابد من التركيز على الصناعة المصنعة (صناعة إنتاج وسائل الإنتاج) و التي ينتظر منها أن تقوم بالأثر الجار لبقية القطاعات، خاصة الزراعة، بما توفره لها من وسائل و معدات عصرية للإنتاج (كالجرارات و الحاصدات و آلات ضخ المياه و آلات الرش و الحرث و البذر...)

[1]Ammour Benhalima, Economie de l'Algérie et ses Perspectives de Développement.

فكان نصيب القطاع الزراعي عبر المخططات الخمسة ضعيفا مقارنة بقطاع الصناعة و المحروقات الذي استحوذ على حصة الأسد، و الجدول التالي يوضح تطور توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1967–1989)

جدول رقم19

المبالغ المخصصة لكل قطاع خلال الفترة (1967-1989)

المبلغ الإجمالي بملايير الدينارات الجزائرية الباقي بالنسبة المئويةالوحدة :

القطاعات	المخطط الثلاثي الأول 69–67	المخطط الرباعي الأول 73–70	المخطط الرباعي الثاني 74–71	الفترة 79–1978	المخطط الخماسي الأول80–84	المخطط الخماسي الثاني85–89
المبلغ الاجمالي	11	27.7	140	161.3	400.6	550
الصناعة المحروقات	53.5	57.3	60.7	62.2	32.8	31.6
الفلاحة والري	20.5	11.9	7.3	7.2	9.9	14.4
باقي القطاعات	26	30.8	32	30.6	57.3	54

Source: Ministère de la planification, Algérie- Rapports Annuels

يلاحظ من الجدول أعلاه مدى تركيز الإستراتيجية الجزائرية على الصناعة و المحروقات بحيث بلغت النسبة المخصصة لها أوجها خلال الفترة 78–79 ب 62,2 % ، بينما نسبة الزراعة بقيت متواضعة خلال فترة التخطيط المركزي.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد 1990

من بين نتائج قانون الإصلاح لسنة 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية، أن تخلت الدولة عن عبء القطاع العام، وبالتاي توقفت عن دعمه.

و تحت تأثير قانون 89/12 المؤرخ في 05 جويلية 1989، انتقلت الفلاحة إلى الاعتماد على الأسعار الحقيقية ابتداء من سنة 1991 بعد توقيع الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، حيث توقف دعم الفلاحة نهائيا، بعد اتفاق "ستاند باي" بعد ذلك (أفريل 1994)، ولكن الدولة قد اعتمدت طريقة جديدة لدعم سبع سلع استراتيجية، وذلك "بالنظر لأهميتها في الوجبة الغذائية و/أو درجة تبعية الدولة للخارج في التموين بها"[1]، من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج، الذي يمول عن طريق صندوق التعويض، والذي يمول بدوره من حصيلة الرسوم عند الاستيراد وعند الإنتاج الوطني لبعض المواد المصنفة كمواد ذات أهمية ثانوية.

و قد كان لإلغاء الدعم هذا آثارا سلبية جد عميقة على القطاع الزراعي، والتي يمكن تلخيصها في التالي:[2]

1. على أسعار وسائل و مستلزمات الإنتاج: شهدت أسعار وسائل ومستلزمات الإنتاج ارتفاعا حادا، أضر كثيرا بطاقات الفلاحين و بقدراتهم على تجهيز استغلالياتهم.
2. على التمويل و القرض الفلاحي:

أ- حصر التمويل بقروض الخزينة في فئة معينة من استثمارات الشباب في إطار اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح أما تمويل المشتريات فيتم بالوسائل الخاصة .

ب- وقف العمل بالقروض التفضيلية بالنسبة للقروض الفلاحية.

على الجباية الفلاحية: لقد بدأت تفرض ضرائب على القطاع الفلاحي منذ 1984 في شكل مساهمة وحيدة زراعية، و أدخل قانون المالية في 1991 الرسم التعويضي بنسبة موحدة 25% سارية على جميع التجهيزات الفلاحية المستوردة و على الإنتاج الفلاحي.

[1] - د.رابح زبيري، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مقال في مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، فيفري 2004، ص 3.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 4.

3. على استخدام تقنيات و مستلزمات الفلاحة الحديثة

السياسة الفلاحية الحديثة:

أقام الكم الهائل من الآثار السلبية لإلغاء الدعم الفلاحي، و أمام شكاوي الفلاحين حدثت مراجعة لهذه القوانين و قررت الدولة دهم لقطاع من جديد عبر إجراءات و تدابير جديدة تتماشى مع PNDA ثم PNDAR و أسلوب التمويل عن طريق FNDRA .

انطلاقا من سنة 2000 ظهرت نظرة جديدة للتنمية الزراعية والريفية لتكريس نموذج جديد لتمويل الاقتصاد الزراعي والريفي .وتتمحور هذه النظرة على البرنامج الوطني للزراعة والتنمية الريفية(PNDAR)، وهو عبارة عن نظام عمومي للدعم موجه خصوصا للاستغلاليات الزراعية ودعم الريفية، و الذي تحكمه آليات مؤسسية جد معقدة والتي تشارك فيها صناديق التنظيم، ووكالات التأمين، والمؤسسات المصرفية، والمنظمات المهنية ومؤسسات التنمية.

ويتمحور المخطط الوطنية للتنمية الزراعية والريفية حول محورين أساسيين:

1. رفع مستوى المزارع وقطاعات الإنتاج من خلال خطط تطوير المزارع بدعم من الصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية (FNDRA)؛

2. إعادة تأهيل المناطق الريفية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تنفيذ مشاريع التنمية الريفية الجوارية (PPDR)، والتي تهدف لترقية المناطق الريفية والبيئات الطبيعية حيث يعيش الناس وفق نمط حياة محدد، ومناسب و يعمل على تعزيز استقرارهم، وذلك بضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والموارد البيولوجية.

الآثار المتوقعة من تنفيذ PNDAR خلال العشرية2004 – 2013 هي:

- تحسين الظروف المعيشية لآلاف الأسر الريفية (الأمن الغذائي والدخل والسكن، ...).
- إدماج السكان المهمشين الذين يعيشون في مناطق ريفية عميقة، في ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.
- تحسين القدرة التنافسية للمزارع، وتطوير شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنعاش وتصنيع الإنتاج الزراعي و كذا أنشطة الخدمات الزراعية.

- استصلاح مساحة 550 ألف هكتار وإنشاء أكثر من 50 ألف استغلالية جديدة.
- حماية الموارد الطبيعية بواسطة منع المراعي المتدهورة، ومكافحة مختلف أشكال التعرية.
- الحفاظ على الموارد المائية، وتوفير معدات الري التنقيط لتوفير المياه وزيادة عمر السدود القائمة.

يعتبر الـ PNDAR كأداة للدولة لدعم تحديث وتطوير القطاع الزراعي، يتلاءم مع السياق العام للإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية منذ أوائل التسعينات والتي تهدف إلى السعي في اتجاه تحرير المجال الاقتصادي، ويمثل PNDARأيضا أداة لإدارة الأراضي الزراعية، مشبع ببعد للتنمية الريفية لا يمكن إنكاره، والذي يهدف إلى خلق ظروف مواتية لإيجاد قدرة تنافسية للأنشطة الزراعية الرئيسية وظهور بيئة للاقتصاد الكلي ملائمة للاستثمار الزراعي وللشركات الزراعية الغذائية.

يتمثل الهدف الاستراتيجي منPNDARهو في نهاية المطاف،التحسين المستدام للأمن الغذائي للجزائر وذلك من خلال:

- زيادة حيوية الاقتصاد الزراعي والريفي

-توطيد الدور الجوهري للزارعة باعتبارها كعامل اقتصادي رائدة في إيجاد المشاريع.

-الحد من الفوارق الجهوية بواسطة ترقية وتنمية الأنشطة ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية

نظرا للوضع الذي أصبح يضطلع به الغذاء منذ السبعينات من القرن الماضي، و تحوله إلى أداة هامة لتوجيه سياسات كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فاستخدمته الأولى على شكل مساعدات غذائية لبلوغ أهداف محددة تندرج ضمن استراتيجياتها السياسية والاقتصادية، بينما سعت الثانية بتبني استراتيجيات متنوعة للتخفيض من حدة التبعية الغذائية، وتحقيق حدود دنيا من الاكتفاء الذاتي، بل ومحاولة صد وإبعاد خطر الجوع ونقص التغذية عن مواطنيها.

و الجزائر كغيرها كثير من الدول النامية، تعاني من فجوة غذائية معتبرة، التي يتواصل سدها بواردات غذائية متزايدة، والتي تجعل فاتورة الميزان لغذائي جد ثقيلة، وتجعل بذلك الغذاء عبئا على ثروة ناضبة لا يمكنها بالشكل الحالي مواصلة إعالة الأجيال القادمة، ألا وهي البترول، هذه الثروة التي يتم استنزافها بشكل متواصل، مما يسرع من موعد نفادها ونضوبها دون التمكن إلى حد الآن، من تطوير القطاع الزراعي يمثل ثروة متجددة و لا تنضب أبدا إذا أحست استغلالها. و إن كان الوعي بأهمية الزراعة ليس وليد اليوم، إلا أن الجزائر لم تفلح بعد في جعلها تتبوأ مكانتها الطبيعية، رغم ظهور بوادر هذا الاهتمام في العالم منذ عقد السبعينات، فكما يقول السيد عبد السلام، فقد" شهد عقد السبعينات من القرن الماضي تزايد الوعي بأهمية البترول كثروة قومية ناضبة، يجب حسن استثمارها، كما شهد عقد السبعينات أيضا بوادر أزمة غذائية، و التي تمثل تعبيرا منطقيا عن تباطؤ التنمية الزراعية، ومن ثم بدأ الاهتمام بالزراعة يشق مجراه الطبيعي، و هو اهتمام سوف يتعاظم بدون شك بتعاظم إدراك القيمة الحقيقية للزراعة، والتي توصف بالنفط الدائم."[1]

ومحاولة لإبراز ما بلغته الزراعة الجزائرية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والتصنيع الغذائي، سنقسم الدراسة إلى ثلاث مطالب، يتناول الأول والثاني على التوالي كل من الإنتاج الزراعي الغذائي، ثم تربية الأنعام، أما المطلب الثالث فسيهتم بدراسة إنتاج الصناعات الغذائية و أهم التطورات التي حصلت فيه.

[1] ـ محمد السيد عبد السلام، " التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي"، سلسلة المعرفة، 1982 ص 6.

المطلب الأول: إنتاج المحاصيل الزراعية و تطور الإنتاجية

يتطلب ارتفاع الطلب الغذائي عادة ارتفاعا أكبر في الإنتاج النباتي، لأن هذا يرتبط خصوصا بعوامل متعددة تؤثر في الحجم النهائي المتاح للاستهلاك البشري؛ فهناك القسم من الإنتاج التالف بعد الجني أو بعد الحصاد، وهو ما يمثل كميات لا يستهان بها، وقد تصل في بعض المنتوجات وبعض الحالات إلى أكثر من 15% من المحصول، و هناك الكميات التي تطرح من المنتوج بغرض إنتاج البذور، وهناك الجزء الآخر المهم جدا والمرتبط بتطور الأنماط الغذائية وتحسن مداخيل السكان الذي يؤدي حتما إلى زيادة المستهلك من المنتوجات الحيوانية في الوجبة الغذائية، و تأثير هذا الأخير يتعلق بإنتاج الأعلاف للحيوانات المتزايدة، علما أن عدد الحريرات النباتية (خارج الرعي) اللازمة لإنتاج حريرة حيواني واحدة يتراوح ما بين 2 إلى 5 حريرات، وهذا تبعا للمناطق المعنية ولنوع الإنتاج الحيواني المستهدف وللمنظومة التقنية المستخدمة. وقد ارتفع هذا المعامل في أغلب المناطق منذ 1960 بسبب تكثيف تربية الحيوانات المجترة (انخفاض الري في الإنتاج النباتي الموجه لتغذية البشر لصالح زيادة الأغذية المركزة والمستخدمة كأعلاف)، حاليا أكثر من ثلث الحريرات النباتية (خارج الرعي) تستعمل في التغذية الحيوانية، و يرتفع هذا الرقم إلى 58% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)[1].

وأخيرا و ليس آخرا فهناك عنصرا خطيرا من حيث الدور الذي يلعبه في تناقص المتاح من الغذاء، وهو التبذير الغذائي البشري، إذ أن "أكثر من ثلث الغذاء المنتج اليوم يتم فقدانه أو التخلص منه"[2]

أولا: إنتاج المحاصيل الزراعية

تعاني الجزائر من جفاف كبير، وهو ما يشكل عقبة رئيسية في طريق القطاع الزراعي وتنميته، كما أن التغير الشديد في هطول الأمطار على مدار السنوات، بل وخلال السنة الواحدة، والذي ينتج عنه حالات من الجفاف في أجزاء كبيرة من الوطن، وعلى فترات طويلة في أحيان كثيرة، هو ما يؤدي بالجزائر إلى اللجوء بشكل متزايد لتلبية أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية والزراعية الصناعية بواسطة الاستيراد.

[1] - Analyse, Ministère de l'Agriculture de l'Alimentation de la Pêche de la Ruralité et de l'Aménagement du Territoire, France, Centre d'Etudes et de la Prospective : Juin 2011, P.2.

[2] - FAO, « Empreinte Des Gaspillages Alimentaires Comptabilité Ecologique Des Pertes/Gaspillages Alimentaires » Rome, Mars 2012, P3.

جدول رقم: 20

تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 1998 – 2009

الوحدة: ألف قنطار

08/09	07/08	05/06	01/02	99/00	98/99	97/98	
52522	15336	40128	19514	9318	20200	30252	الحبوب الشتوية
10	21	49	15	24	6	4	الحبوب الصيفية
643	402	441	435	219	395	451	البقول الجافة
72913	60681	59291	38374	33082	33158	32859	الخضر
4000	5288	2628	4291	4910	6076	4514	زراعات صناعية
8445	6974	6803	5195	4326	4536	4180	الحمضيات
21752	18082	18298	11742	10350	12511	8814	الفواكه
4925	4020	3981	2344	2039	1781	1469	العنب

Source: Office National des Statistiques, l'Algérie en quelques chiffres (2000à 2009), (N° 31 à 40)

لقد شهد الإنتاج الزراعي النباتي ارتفاعا معتبرا ابتداء من الفترة بداية الألفينات خصوصا، و ذلك لدخول برامج التنمية الريفية قيد التطبيق، كما يعود ذلك أيضا لارتفاع كميات الأمطار التي سقطت في هذه الفترة، إلا أنه ورغم ذلك فإن معدل نمو الإنتاج لكل فرد يبقى متواضعا، بسب اللاتناسب بين نمو الطلب الناتج عن النمو السكاني و تحسن الدخول وارتفاع مستوى المعيشة من جهة، والنمو المتواضع الذي عرفه الإنتاج. و ما هذا التذبذب و النمو المحتشم الذي يعرفه نمو الإنتاج الزراعي الوطني و بالتالي الدخل الوطني إلا نتيجة للاعتماد الكبير للزراعة الجزائرية على مياه الأمطار، التي تتحكم في ما يقارب الـ 90% من المساحة المزروعة.

توجد في الجزائر أكثر من مليون مزرعة تغطي أكثر من 8.5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تشكل مغذ و مصدر لتموين السوق الوطنية بالمنتجات الطازجة، بالإضافة إلى توفير المادة الأولية للصناعات الغذائية في الجزائر، و تتوزع هذه المزارع بالشكل التالي: 41% مستغلة بالأشجار المثمرة، 26% بالخضار و33% بالزراعات الواسعة و المكونة من الحبوب بشكل رئيسي، إن لها دورا استراتيجيا في

الاقتصادات المغاربية جميعا، وهو ما توصلت إليه الكثير من الدراسات التي أجريت خلال السنوات الأخيرة من طرف المعهد الزراعي الغذائي لمونبولييه بفرنسا[1]، والذي يرجع هذا الدور أساسا؛ لأهميتها في الوجبة الغذائية المغاربية، و لعدم إمكانية إحلالها، سواء على مستوى الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين.

والرهانات المرتبطة بالحبوب معتبرة بالنسبة لهذه المنطقة عامة، و ذلك نظرا لأهميتها في النظام الغذائي للسكان والزراعة والاقتصاد بشكل عام، ولهذا السبب فإن تدخل الدولة كان دائما ذو أهمية في قطاع الحبوب، والذي يرتبط في نفس الوقت بالسياسة الزراعية والغذائية والاجتماعية ، ويتحكم في شروط التنمية الاقتصادية.

وقد مرت السياسة المتبعة في الجزائر كما في الدول المغاربية الأخرى (تونس والمغرب) في ميدان الحبوب بثلاثة مراحل؛ في المرحلة الأولى كان هناك التزام شديد من الدولة على ترقية العمل التطوعي للدولة والهادف إلى عصرنة الإنتاج و التحكم في الفرع ككل، ثم في المرحلة الثانية، توجه تام إلى اقتصاد توزيعي في صالح المستهلكين بواسطة الدعم و التعويض على مستوى كل من سوق الإنتاج والتوزيع، و أخيرا "ليبرالية حمائية"[2] مترددة حول المشروع النهائي لهيكلة وتنظيم هذا القطاع.

و نظرا لهذا التطور في السياسات بالإضافة إلى الخصوصيات الجغرافية والزراعية والاجتماعية، فإن القضايا الأساسية للسياسة الزراعية التي تواجه البلد في قطاع الحبوب، يمكن أن تلخص في الآتي:[3]

- التكثيف الزراعي في المنطقة شبه القاحلة، مع تقلب كبير في المناخ؛
- ربط الأسواق المحلية مع الأسواق العالمية، والسعي لتحقيق الأمن الغذائي وسياسة الأسعار؛
- دور كل من الدولة والقطاع الخاص في تشغيل هذا القطاع.

فعندما كان هناك جفاف شديد، سنة 2000/99 مثلا، حصل انخفاض في الحبوب المعتمدة على الري بشكل كبير، حيث انخفض الإنتاج الزراعي من الحبوب الشتوية ككل بنسبة 54% مقارنة بالستة السابقة لها مباشرة، سنة 99، و بنسبة 70% مقارنة بسنة 1998، ونتيجة لذلك، كان نمو الناتج الزراعي يكاد

[1] - CIHEAM-IAM Montpellier.

[2] - « Libéralisme Protectionniste »

[3] - Bedrani S. Op-Cit p.5

يكون معدوما. وفي الأعوام (2006/2005 و 2009/2008)، عندما كانت هناك أمطار جيدة، وارتفع الإنتاج الزراعي بنسبة مذهلة 463% (من 9318 ألف قنطار سنة 2000 إلى 52522 ألف قنطار سنة 2009) .

إن أثر التغير في الإنتاج الزراعي يكون أقوى عندما يتراجع الإنتاج الزراعي عنه عندما يرتفع، وعليه"فإن انخفاض في الإنتاج بـ 1% قد تسبب في انخفاض بـ 0.25 % في الناتج المحلي، وهو انخفاض أكبر بكثير من حصته في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تسببت زيادة بـ 1% في الناتج الزراعي في ارتفاع بـ 0.17% فقط في الناتج المحلي الإجمالي، و ينتج هذا الفارق لأنه كلما كان الجفاف متوقعا ، تباطأ النشاط في الصناعات والخدمات ذات الصلة بالزراعة، مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي، أما عندما يتم توقع أمطار جيدة، فإنه يكون من الصعب بمكان التنبؤ وحساب مدى التقدم و الزيادة التي من شأنها أن تحدثه في الإنتاج الزراعي."[1]

[1] - Kouame, Auguste T. 1996.Achieving Faster Economic Growth in Tunisia. Washington,D.C.: World Bank. In PAUL RIVLIN,Arab Economies In The Twenty-First Century" CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS Cambridge, 2009,P276.

جدول رقم: 21

تطور استعمال المساحات الزراعية خلال الفترة 2001- 2009

الوحدة: هكتار	2001	2002	2005	2006	2008	2009
حبوب شتوية	2401810	1844460	2349619	2671140	1484843	3175919
حبوب صيفية	600	450	709	811	395	229
زراعات صناعية	35760	35720	31274	20555	27468	21219
بقول جافة	59470	62160	69240	66866	61211	67448
زراعات الخضر	277400	290690	363030	372096	363549	393594
أعلاف	386210	601310	628889	777542	760617	685580
حمضيات	48640	52710	62126	62902	64016	63589
كروم	68540	79990	100202	97063	86665	82184
أشجار مثمرة	141570	173070	254804	280387	268033	263332
المجموع	3420000	3140560	3859893	4349362	3116797	4753094

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

ونشير من جانب آخر إلى أن هذه المساحات تتعرض لعدة استعمالات متناقضة و تقسيمات تجعلها تقل وتقل في كل مرة، و يظهر ذلك من مقارنة مساحات الأراضي المزروعة والمتروكة (البور) ، فيتضح أن المساحة المزروعة بلغت نحو 4069 ألف هكتار في عام 2009 مقارنة بنحو3926ألف هكتار عام 2008، في حين استقرت المساحة المتروكة في حدود3500 ألف هكتار و التي تشكل حوالي 42 % من الأراضي الزراعية، ولو أتيحت لنا إحصائيات لتتبع تطور المساحات المحصودة، لتبين لنا تدنيها عن تلك المزروعة في العديد من السنوات، وهذا بسبب الاعتماد الشديد للعديد من المحاصيل خاصة الحبوب على الزراعات المطرية و بالتالي تأثرها بالظروف المناخية غير المواتية في كثير من المواسم، بالإضافة إلى نقص عتاد الجني والحصاد و نقص التقنيات المستعملة الذي يؤدي بكثير من الفلاحين إلى إضاعة الكثير من منتوجهم، بالإضافة إلى خسائر جسيمة بعد الحصاد.

جدول رقم :22

تطور استعمال المساحات الزراعية خلال الفترة 2001- 2009 بالنسبة المئوية

	2001	2002	2005	2006	2008	2009
حبوب شتوية	70,23	58,73	60,87	61,41	47,64	66,82
حبوب صيفية	0,02	0,01	0,02	0,02	0,01	
زراعات صناعية	1,05	1,14	0,81	0,47	0,88	0,45
بقول جافة	1,74	1,97	1,79	1,54	1,96	1,42
زراعات الخضر	8,11	9,26	9,41	8,56	11,67	8,28
أعلاف	11,29	19,15	16,29	17,87	24,4	14,42
حمضيات	1,42	1,68	1,61	1,45	2,05	1,34
كروم	2	2,55	2,6	2,23	2,79	1,73
أشجار مثمرة	4,14	5,51	6,6	6,45	8,6	5,54

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

إن المتمعن في المساحة الصالحة للزراعة والمزروعة، ليجد أن الأراضي البور أو المتروكة للراحة تتراوح بين حد أدنى 3404 ألف هكتار خلال الموسم 2006/2005 و حد أقصى بـ 3743 ألف هكتار خلال الموسم 2001/2000، أي بنسبة 45.5 % و 49.4% للموسمين على التوالي، وهي نسب ليست بالضئيلة، خصوصا إذا عرفنا صغر حجم الأرض الزراعية ككل من ناحية، بالإضافة إلى العوائق الأخرى المتمثلة في انخفاض إنتاجية الأجزاء المشتغلة من ناحية ثانية، مما يعرض الإنتاج الزراعي لتذبذبات خطيرة، نلاحظ بعضها من خلال بيانات (الجدول 22222)، و إذ يتبين لنا أن إنتاج الحبوب الشتوية مثلا في صعود وهبوط شديدين يصل بالقيمة المطلقة إلى 43.2 مليون قنطار (من 9,3 مليون قنطار خلال الموسم 2000/1999 إلى 52.5 مليون قنطار خلال الموسم 2009/2008)، أي بنسبة 5.6/1 مرات.

أما البقول الصيفية فتتراوح كميات الإنتاج من 14 إلى 49 ألف قنطار :حد أدنى وأعلى خلال الموسمين 98/997و 06/2005 على التوالي، مع ملاحظة تذبذب شديد خلال الفترة المدروسة كلها، أما

الزراعات الصناعية فقد عرفت نوعا من الركود جعلها تثبت في حدود الـ 4 مليون قنطار سنويا، و ما عدا ذلك، فباقي المنتوجات قد عرفت تحسنا لا بأس به:

- الخضر نمت بين 98/997 و 09/2008 من 32850 إلى 72913 ألف قنطار أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 7.5%، أي أنها تضاعفت في قترة 11 سنة بمقدار 2.2 مرة.
- الحمضيات نمت بمقدار الضعف، من 4180 إلى 8445 ألف قنطار خلال نفس الفترة، أي بمعدل سنوي 6.6%.
- الفواكه تضاعفت بمقدار 2.5 مرة، من 8814 إلى 21752 ألف قنطار، و بمعدل نمو سنوي 8.5%.
- أما العنب فقد تضاعفت بمعدل 3.35 مرة للفترة نفسها و بمعل نمو يفوق 11.6 % سنويا.

من الجدول رقم: 19 نلاحظ أن التطور الكبير الذي شهدته المنتجات التي تتمتع بحرية كبيرة من حيث أسعارها التي ما فتئت في ارتفاع متواصل في السوق، و التي تعبر من ناحية ثانية على كونها من السلع الجيدة المطلوبة كلما تحسنت المداخيل وزاد الوعي الغذائي لدى السكان، و يتعلق الأمر كما هو واضح من الجدول أعلاه بكل من الخضر والفواكه والأعناب، أما بالنسبة للحبوب الشتوية بكل أنواعها فلم تشهد أي تطور يذكر رغم كوتها تمثل المنتوجات الأساسية والرئيسية في الوجبة الغذائية لأغلب الجزائريين، و هذا ايضا رغم دعم الدولة للمنتج بشكل معتبر جدا، إلا أن ذلك لم يؤتي نتيجة تذكر.

أما الخرطال والشعير فقد عرفا تطورا معتبرا خلال هذه الفترة بلغت 3 أضعاف بالنسبة للشعير والضعف بالنسية للخرطال، وهذا طبعا لارتباطهما بأعلاف الحيوانات التي تتبع بطبيعة الحال التطور المعتبر الذي عرفه قطاع اللحوم وبالتالي تربية الأنعام,

المطلب الثاني: تحسين الصحة الحيوانية و تطور تربية الأنعام وإنتاج اللحوم

تعتبر الخدمة الفعالة للصحة الحيوانية أمر بالغ الأهمية في تربية الحيوانات، فقبل الكلام عن تربية الحيوانات فلابد من معرفة ما تم إعداده في ميدان الصحة الحيوانية، خصوصا بعد ظهور العديد من الأمراض المرتبطة بالحيوان (جنون البقر، أنفلونزا الطيور، أنفلونزا الخنازير، ...)، والتي تنتقل للإنسان بسهولة وبطرق عديدة وتهدد حياته كما تفعل بحياة الحيوانات نفسها، فتقضي على قطعان بأكملها، وتجعل المساعي الرامية إلى تطوير هذا القطاع هباء منثورا. فكلما كانت خدمات الصحة الحيوانية فعالة، كلما كانت مساهمتها في تربية الحيوانات عالية ومردودها معتبر.

ولأن هذه الخدمات كانت في الفترات السابقة مضمونة من طرف الدولة، فقد عرفت تراجعا كبيرا بعد تراجع دور الدولة في الاقتصاد الوطني بسبب الخوصصة التي عرفتها البلاد في الفترة الأخيرة، أي ما بعد التسعينات، فانهارت هذه الخدمات بشكل كبير، ولم يتمكن القطاع الخاص في ميدان البيطرة من تولي الأمر بعد بشكل كلي.

وتشمل الإجراءات اللازمة لضمان كفاءة خدمة الصحة الحيوانية؛ إعادة تركيز وتعزيز أنشطة القطاع العام من أجل القيام بما يمكن أن نسميه الخدمات العامة[1]، مثل وضع السياسات، الحجر ومراقبة الأمراض، والتطعيم ضد الأمراض الخطيرة، وسلامة الأغذية، وإنشاء، وشبكات العاملين في مجال الصحة الحيوانية، وخاصة في المناطق الهامشية.

وينبغي أيضا تشجيع خدمات القطاع الخاص لبعض المهام، مثل العلاجات السريرية، والتطعيم، وتربية الحيوانات،

ضعف الصحة الحيوانية هو السبب الرئيسي للخسائر في الإنتاج الحيواني،وتقدر الخسائر المباشرة وغير المباشرة من اللحوم، والحليب، ومنتوج العمل بحوالي 2 مليار دولار سنويا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها[2]. وتتمثل أفضل مستلزمات الإنتاج المطلوبة من قبل مربي الماشية في الصحة الحيوانية في أعلى مستوياتها ، فهي بالتالي، نقطة اتصال رئيسية بين الحكومة والفلاح.

سنتطرق في ما يلي لهذا الموضوع وفق محورين؛ يتمثل الأول في استعراض تطور تربية الأنعام، و الثاني في تطور إنتاج اللحوم والبيض والحليب ومشتقاته.

[1]-public goods

[2] - The World Bank , “Agriculture and Rural Development”, Washington DC 2005, p64.

أ. تطور تربية الأنعام:

لقد كان لتحسن الظروف المعيشية للسكان وتطور ظروفهم الصحية دورا أساسيا في تغير نمط معيشتهم، وبالتالي تغير في نمط تغذيتهم، فارتفع حجم الحريرات المستهلكة يوميا ليتجاوز 2700 حريرة.

ولكن مساهمة المنتوجات الحيوانية في نسبة البروتينات والدهون المكونة لها لم تعرف تحسنا كبيرا، وتلعب البروتينات النباتية منها دورا فعالا في هذا التحسن الحريري، ولذلك نلاحظ أن عدد الرؤوس التي تذبح لم يعرف تطورا يذكر، وهو ما يبدو جليا من خلال معدلات النمو التي عرفها كل نوع، إذ أن عدد الأبقار قد تطور في فترة 11سنة (من1997/ 1998 إلى 2009/2008) من13.7 ألف رأس إلى 1682 ألف رأس أي بمعدل نمو2.3% سنويا.

أما الأغنام فقد تمت بمعدل سنويا يقدر ب:1.6%، بالنسبة للماعز والأحصنة لم تعرف إلا تطورا أكثر تواضعا، إلا أن عدد الجمال قد تضاعف خلال فترة الـ11 سنة من 154 ألف رأس إلى 301 ألف رأس بمعدل نمو سنوي بلغ6.3%.

جدول رقم: 23

تطور تربية الأنعام خلال الفترة 98/1997 إلى 09/2008

الوحدة: آلاف

	97/98	98/99	99/00	01/02	05/06	07/08	08/09
الأبقار	1317	1650	1595	1613	1608	1641	1682
الأغنام	17949	18200	17616	17299	19616	19946	21405
الماعز	3257	3400	3027	3129	3755	3751	3962
الأحصنة	46	46	44	43	44	45	45
جمال	154	220	234	246	287	295	301

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، "الجزائر في أرقام"، الأعداد من 31 إلى 40

ب: تطور إنتاج اللحوم والبيض والحليب ومشتقاته

ا- تطور تربية الأنغام:

لقد كان لتحسن الظروف المعيشية للسكان وتطور ظروفهم الصحية دورا أساسيا في تغير نمط معيشتهم، وبالتالي تغير في نمط تغذيتهم، فارتفع حجم الحريرات المستهلكة يوميا، ولكن مساهمة المنتوجات الحيوانية في نسبة البروتينات والدهون المكونة لها لم تعرف تحسنا كبيرا، وتلعب البروتينات النباتية منها دورا فعالا في هذا التحسن الحريري، ولذلك نلاحظ أن عدد الرؤوس التي تذبح لم يعرف تطورا يذكر، وهو ما يبدو جليا من خلال معدلات النمو التي عرفها كل نوع، إذ ان عدد الأبقار قد تطور في فترة 11سنة (من1997/ 1998 الى 2009/2008) من13.7 ألف رأس إلى 1682 ألف رأس أي بمعدل نمو2.3% سنويا.

أما الأغنام فقد تمت بمعدل سنويا يقدر ب:1.6%، بالنسبة للماعز والأحصنة لم تعرف إلا تطورا أكثر تواضعا، إلا أن عدد الجمال قد تضاعف خلال فترة الـ11 سنة من 154 ألف رأس إلى 301 ألف رأس بمعدل نمو سنوي بلغ6.3%.

جدول رقم: 24

تطور إنتاج اللحوم و منتوجات غذائية أخرى
خلال الفترة 98/1997 إلى 2009/2008

نوع المنتوج	الوحدة	97/98	98/99	99/00	01/02	05/06	07/08	08/09
لحوم حمراء	ألف قنطار	3000	3100	2518	2907	2985	3157	3455
لحوم بيضاء	ألف قنطار	1600	2000	1981	1507	1453	3057	2092
حليب	مليون لتر	1200	1560	1584	1544	2244	2220	2394
عسل	ألف قنطار	15	18	11	19	25	33	40
صوف	ألف قنطار	216	230	177	198	240	222	278
بيض	مليون وحدة	2200	2400	2020	3220	3570	3508	3838

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، "الجزائر في أرقام"، الأعداد من 31 إلى 40

المطلب الثالث: تطور الإنتاجية والعوامل المعوقة

أولا: تطور الإنتاجية

لقد أصبح دور العلم و التكنلوجيا في الزراعة مثيرا لكثير من الجدل خلال الفترات الأخيرة، فقد تسببت التجاوزات في رفع الإنتاجية في أضرار بيئية: تلوث التربة و الماء، فقدان التنوع الحيوي، لمساهمة في ظاهرة الاحتباس الحراري بواسطة انبعاث ثاني أوكسيد الأزوت (NO_2) و المرتبط بالاستخدام المكثف للأسمدة الآزوتية، كما قامت أزمات عدة مثل جنون البقر و أنفلونزا الطيور بتعميق و زيادة المخاوف لدى المستهلكين، أما فيما يخص أمان الأغذية المتأتية من فروع غذائية صناعية، فالتساؤل قائم الآن حول مسؤولية الزراعة مثلا في المخاطر التي تهدد عالم النحل اليوم. و لهذا فالصراع اليوم قائم بين مزايا و عيوب الارتفاع الفائق للإنتاجية، و هل يمكن التضحية بالإنتاجية على مذبح الاستدامة، إذن ما يمكن تعزيزه هو في آن واحد كل من التقدم المحرز في الإنتاجية و ضرورة الاستدامة، أي العصرنة العاقلة للزراعة في عالم يعطي أحسن الآمال لتجاوز التناقضات الحقيقية و الكامنة بين هذين المفهومين .

تحتوى عصرنة الزراعة مفهومين مرتبطين و لكن مختلفين، و الذين يجب التمييز بينهما من جهة استغلال المنافع الناتجة عند التقدم العلمي و التكنولوجي، و من جهة أخرى تحويل الاستغلاليات الزراعية الصغيرة. و يتعلق الأمر هنا بتحد كبير يتعلق بتحويل عدد كبير من الاستغلاليات المعيشية الصغيرة،و التي ليست مندمجة كثيرا في السوق، فعصرنتها صعبة، و لكن نظرا لعددها و نظرا لمحدودية توافر فرص الشغل خارج الزراعة في كثير من الدول الفقيرة بل و حتى في أغلب الدول الناشئة، و لذلك فتجاهلها يعتبر المرور بجانب المشكل الرئيسي لمحاربة الفقر1. و تشير تجارب بغض الدول الآسيوية بأن عصرنة سريعة للزراعة بواسطة وحدات زراعية صغيرة تبقى دائما ممكنة، و لذلك يمكن القول بأن جعل تعريف عصرنة الزراعة يقتصر على الوحدات الإنتاجية الكبيرة ذات رأس مال ضخم، هو من الأخطاء القاتلة.

و لهذا فنظرا للاعتبارات السابقة و نظرا لكون العديد من السكان يرتبط بالزراعة، فلابد من الاهتمام بالجمع بين زراعة عصرية و مستدامة.

سوف تكون هناك حاجة إلى معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الزراعي، والتي لا يمكن بلوغها إلا عبر نمو الإنتاجية ، وذلك من أجل تسريع وتيرة الحد من الفقر لأن النمو الزراعي له أثر مضاعف على بقية قطاعات الاقتصاد، ومن أهم ملامح الزراعة، التي تمثل في أغلب الأحيان المحرك الذي يدفع المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو قدرتها الهائلة على زيادة الإنتاجية، والتي لن تتحسن إلا باستخدام تكنولوجيات حديثة، بما في ذلك استخدام الآلات، والأصناف النباتية والحيوانية المحسنة، ورعاية أفضل للمحاصيل قبل وبعد حصادها، وزيادة الاستثمارات وفرص الحصول على المياه قبل كل ذلك، ولن يتحقق ذلك بإنتاج لا يتعدى مستوى الكفاف في كثير من الأحيان و كثير من المنتوجات.

ومع زيادة إنتاجية الزراعة، يمكن أن ينخفض نصيبها من الأيدي العاملة بسرعة، ليحرر بذلك طاقة عمل للأنشطة الأخرى التي تدر عائدا اقتصاديا أكبر، فإذا اقترن هذا التحسن الزراعي بالتطورات التكنولوجية والتجارية فيساهم بشكل معتبر في تخفيض تكلفة التجارة و بالتالي السماح بتصدير الفوائض الزراعية.

إن النمو الذي عرفه الإنتاج الزراعي لا يمكن وصفه إلا بالمتواضع، وهذا طبعا نظرا لعدم تمكنه من مسايرة النمو السكاني، بل لم يتمكن في بعض المنتجات (الأساسية منها خاصة) حتى من بلوغ مستوياته السابقة، فبينما الإنتاج الزراعي لا يلبي إلا نسبا متناقصة من الحاجات المحلية، فالفاتورة الغذائية للجزائر ما

[1]-Michel Petit, « Agriculture mondiale productive et durable» ,ed. quoe, France 2011 p.8.

انفكت في تزايد مستمر، و الخاصية الدائمة والملازمة للميزان التجاري الغذائي والزراعي هي عدم التوازن المزمن، حيث لا تغطي الصادرات فيه سوى 3.5٪[1] من الواردات.

وقد تم تنفيذ العديد من سياسات التنمية الزراعية والريفية، والتي هدفت أساسا إلى تحقيق تنمية العمالة الريفية وتحسين الظروف المعيشية، وتثبيت السكان، بالإضافة إلى البحث عن الأمن الغذائي على الأقل في المواد الإستراتيجية ولكن أيضا المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر.

[1]-Bedrani S. «L' agriculture, l' agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie», In : Allaya M. (ed.). «Les agricultures méditerranéennes : analyses par pays», Montpellier : CIHEAM, 2008. p. 37-73 (Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 61), P3.

جدول رقم: 25

مقارنة تطور الإنتاجية في ثلاث منتجات نباتية في مجموعة من الدول العربية

الوحدة: كغم/هكتار

السنوات	المنتجات	تونس	الجزائر	السعودية	مصر	المغرب
07- 2003	الحبوب	1407	1293	4742	7555	1250
	القمح	1630	1303	5368	6489	1479
	الدرنات والجذور	14625	20118	24006	21388	24205
2008	الحبوب	879	1146	5136	7537	1463
	القمح	1170	1270	6092	6504	1747
	الدرنات والجذور	16260	21990	24972	26047	25770
2009	الحبوب	1807	1620	4877	7395	1923
	القمح	2058	1563	5878	6448	2140
	الدرنات والجذور	14432	23295	25227	26600	25678
2010	الحبوب	868	1596	5497	6762	1548
	القمح	1151	1682	6132	5687	1710
	الدرنات والجذور	16540	27054	26078	26234	28241

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، 2011 ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2011. ص38 و44.

مقارنة بالدولتين المغاربية وبمصر كبلد عربي رائد في الزراعة و السعودية كبلد عربي أحرز الكثير من التقدم والتطور في استخدام التكنولوجية الزراعية، نجد أن إنتاجية الجزائر في الحضيض الأسفل إلا في

الحالات النادرة التي قد تتفوق فيها على تلك المحققة في تونس، أما المغرب فالحال فيها أفضل عنه في الجزائر في أغلب الأحيان.

أما مع الإنتاجية السعودية والمصرية، فلا وجود لوجه للمقارنة، ففي الحبوب مثلا، بينما تراوحت في الجزائر بين حد أدنى 1146 كيلوغرام في الهكتار سنة 2008، و حد أعلى 1620 كيلوغرام في الهكتار سنة 2009، و هذا للتحسن الذي عرفته الظروف الجوية بالإضافة إلى ظهور بعض النتائج الايجابية لبرامج الإصلاح الزراعي و التنمية الريفية، فقد بلغت في السعودية 4742 كيلوغرام في الهكتار خلال الفترة 2007/2003 كحد أدنى، و هو ما يمثل أكثر من أربعة أضعاف الحد الأدنى المحقق في الجزائر، و 5497 كيلوغرام في الهكتار كحد أعلى سنة 2010، و ما يقارب 3,5 مرة الحد الأقصى المحقق في الجزائر. أما الإنتاجية في مصر فالفروق أوسع وأشسع، فالحد الأدنى هو 6762 كيلوغرام في الهكتار سنة 2010، أي خمسة أضعاف الحد الأدنى في الجزائر، والأقصى فقد بلغ 7555 كيلوغرام في الهكتار خلال الفترة 2007/2003، فيمثل حوالي 4,5 مرات الحد الأقصى المحقق في الجزائر.

ولو واصلنا المقارنة، كما هو واضح من الجدول رقم: 25 أعلاه، فإن كل الأرقام تزيدنا فهما واقتناعا بأن مستوى الإنتاجية في الجزائر مازال أماه طريق طويل ليقطعه لبلوغ المستويات المقبولة، هذا علما أن المقارنة لم تجري مع الدول الزراعية العالمية كالأرجنتين، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة،... التي تبلغ فيها الإنتاجية أضعافا مضاعفة لما شهدناه.

ولكن يمكن النظر لهذه النتائج بشكل متفائل أكثر، فنرى فيها أنه لو تم تحسين ظروف القطاع، ولاقى من الاهتمام ما يلزمه فعلا لاستخدام طاقة على أحسن وجه، وبشكل أكثر عقلانية، فما زال أماه أفاقا تمكنه من رفع الإنتاجية وبلوغ مستويات جد معتبرة، على الأقل في حدود ما بلغته دول الجوار التي أجرينا معها هذه المقارنات البسيطة.

هناك عدد من التحديات التي يتطلب الأمر مواجهتها من أجل تحقيق تحسن في مستوى كل من الإنتاج والإنتاجية، فكما يقول الخبير الجزائري محمد بلقاسم حسن بهلول: "ليس أمام السياسات الزراعية العربية حل آخر إلا مواجهة التحديات الكبرى على الصعيدين الأفقي والرأسي"[1].

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، "تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادي للتنمية المستديمة"، مداخلة في ملتقى للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجزائر يومي 27-28 فيفري 2011، ص16.

أما على الصعيد الأفقي فيتعلق الأمر بمحاولة التوسع في استصلاح الأراضي و استخدامها في الزراعة، هذا من جانب ومن جانب آخر، وحتى قبل التفكير في التوسع، يجب المحافظة على الأراضي الزراعية من التآكل الذي عانت منه ومازالت، وذلك بتبني سياسات لحمايتها.

أما الجانب الرأسي فيتمثل أساسا في القيام بعمليات التكثيف الزراعي المستدام من محاولة بلوغ بعض الأهداف المنشودة، إذ أنه سوف تتطلب مضاعفة إنتاج الأغذية في البلدان النامية بحلول عام 2050 ، قبل كل شيء، استخدام الأراضي بكثافة أكثر وزيادة في المحاصيل، فعلى مدى الـ 50 سنة الماضية، وقد جاوز النمو في الإنتاج الغذائي وتيرة النمو السكاني، بواسطة تعزيز الإنتاجية الزراعية مما أدى إلى زيادة كبيرة في إمدادات الأغذية العالمية، وذلك حتى الانخفاض القريب الذي حدث في أسعار المواد الغذائية .حتى الآن هناك انشغالات فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية في التكثيف الزراعي والتي تقوم فقط على استخدام البذور المحسنة ومستويات عالية من المواد الكيميائية الزراعية.

على خلفية ضعف الموارد الطبيعية، ندرة الطاقة وتغير المناخ، هناك اليوم إجماع متزايد بأنه مطلوب إتباع نهج أكثر انتظام، إلا أن المدخلات المحسنة تبقى مطلوبة لزيادة الإنتاجية، كما هو الحال لما قد تفعله سياسات داعمة واستثمار قوي في البحوث والتنمية الزراعية، وتطوير البنية التحتية، ومع ذلك، تتطلب الظروف الحالية إتباع النهج الذي يحفظ أو يسترجع قاعدة الموارد الطبيعية ويزيد من صمود النظم الزراعية أمام التغير المناخي والتغيير بشكل عام.

فلابد من إتباع نهج أكثر شمولا في إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة،وذلك باستخدام منظور ايكولوجي زراعي ومع لجوء أكثر إلى المدخلات الخارجية، والسعي إلى تحقيق أقصى قدر من التكامل في الدورة الزراعية، والسعي للتكيف مع التغير المناخي،ويهدف النهج وهذه الممارسات عادة إلى تحسين خصوبة التربة والحفاظ عل هيكل وقدرة تجميع المياه ذات باستخدام مزيج من الموارد العضوية والبيولوجية والمعدنية، باستخدام الماء بطرق أكثر اقتصادا وكفاءة.

و يقدم هذا النهج الكثير لأصحاب الحيازات الصغيرة، حيث توفر ظروف السوق حافزا للقيام بذلك، فيمكنه تعزيز الإنتاجية، وجعل استخدام الموارد المحلية أكثر فعالية ، والمساعدة على زيادة القدرة على التكيف مع الإجهاد المناخي، وتقديم الخدمات البيئية– بما فيها بعضها المرتبطة بالتخفيف من آثار تغير المناخ .،لأن التكثيف الزراعي المستدام يمكن تكييفه مع مختلف متطلبات ومستويات الإمكانات الموجودة تحت تصرف المزارعين والمزارعات، وبالتالي فإنه يمكن أن ينظر إليه باعتباره الطريق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق

الخيارات المتاحة لهم من أجل اقتناص أفضل الفرص المتاحة في السوق مع تقليل المخاطر، أو تعزيز قدرتهم على إدارة هذه المخاطر في حالة عدم التمكن من القضاء عليها نهائيا. وتحتاج الحوافز الملائمة وتدابير تخفيف المخاطر،أن تكون في المكان الذي يُمَكن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من التحول إلى التكثيف الزراعي المستدام .وهذا ما يتطلب، على وجه الخصوص، حيازة للأراضي أكثر أمنا و أسواق أكثر مراعاة للخدمات البيئية،كما يبقى مطلوبا من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة تطوير المهارات اللازمة لتوليف خبراتهم ومعارفهم مع الطرق الحديثة القائمة على العلم، وتطوير حلول ناجعة لمشاكلهم، وهذا يتطلب تعزيز التعليم الزراعي والبحوث والخدمات الاستشارية، وتعزيز المزيد من التعاون، والابتكار وحل المشاكل بين أصحاب الحيازات الصغيرة والباحثين ومقدمي الخدمات،وسوف يتطلب الأمر أيضا بناء تحالفات، وتقاسم المسؤوليات وخلق التآزر بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص-وقبل كل شيء – المزارعين ومنظماتهم.

<u>ثانيا</u> – العوامل المُحددة والمعوقات

هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في العالم الثالث و الجزائر خاصة، ومنها:

- شروط طبيعية مستعصية، صغر المساحة الزراعية المستغلة، والتي لا تتجاوز 3.5%من المساحة الكلية للقطر، بالإضافة إلى قلة الأمطار التي تمثل المصدر الرئيس لسقي النسبة الغالبة من الزراعة الجزائرية.
- أهمية اليد العاملة الزراعية؛ لقد ارتفعت أهمية الأيدي العاملة الزراعية في اغلب الدول النامية، بينما عرفت تراجع في الدول المتقدمة، وهذا ما يفسر باختلاف تقنيات الإنتاج المستعملة، إذ تستعمل أغلب الدول النامية تقنيات تعتمد أساسا على اليد العاملة (و ذلك طبعا لوفرتها و رخسها)، بينما تستعمل الدول المتقدمة في أغلب الأحيان تقنيات يدخل فيها رأس المال بشكل كبير، كما أنها في نفس الوقت تتطلب نفقات عالية على كل من المدخلات الزراعية و أس المال المستثمر. ولكن الملاحظ أن الأيدي العاملة التي تشتغل في الزراعة الجزائرية ليست مدربة ولا مؤهلة، كما أنها ليست محفزة للعمل الزراعي، وفقط تجد نفسها مجبرة للذهاب هناك لأنها لا تملك خيارا آخر، وبالتالي فهي مستعدة لهجر هذا العمل وهذا القطاع بل وحتى هذا البلد، عند أول فرصة تتاح لذلك.

- إدارة لا تساير الأحداث الجديدة بشكل مقبول، رغم كون البرامج التنموية الريفية المسطرة والمتبناة مؤخرا قد تداركت كثيرا من الأوضاع، ولكن نتائجها لن تظهر بسرعة، لأن من خصائص الاستثمار والإصلاح الزراعي، أن استجابته تكون متوسطة وطويلة المدى، وهو ما يجعل كثير من المستثمرين يعزفون عن الاستثمار في الأرض، و يفضلون النشاطات الخدمية أو الصناعية الخفيفة التي تِتي نتائج أسرع وأوفر و ربما حتى أضمن.

- أسواق ضيقة و محتكرة من طرف الوسطاء؛ وهي من بين المعوقات الكثيرة التي تعترض التنمية الزراعية، إذ تفرض طبيعة المنتجات الزراعية نوعا محددا من المشكلات والصعوبات التسويقية نظرا لموسمية الإنتاج وقابلية الحفظ والتخزين للمنتج إضافة إلى أذواق المستهلكين ويستدعي ذلك تطوير آليات التسويق الداخلي والخارجي للإنتاج الزراعي وتأسيس نظام معلومات تسويقي لتوفير البيانات اللازمة للمنتجين والمصدرين عن حاجة الأسواق من المنتجات الزراعية وفترات الحاجة إليها.

- الطرق وفتح السبل الريفية؛ فكما أشرنا سابقا، فإن الطرق والمسالك الريفية تفتح آفاقا واسعة أما الفلاحين من أجل نقل كل من مدخلاتهم ومخرجاتهم من وإلى المراكز الحضرية التي يتم فيها التبادل، وبالتالي التخفيف من تكاليف النقل، و التخلص من هيمنة الوسطاء على أسواق المواد الزراعية والغذائية، و تحكمهم في الأسعار و بالتالي في رقاب العباد.كما يتطلب أمر الأسواق رفع تنافسية القطاع الزراعي، من خلال تبني آليات ووسائل التكيف مع متطلبات الأسواق العالمية، وحل كل المشكلات التي تعترض تطبيق المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وكذلك مشاكل الترويج والتسويق والأسعار وكذا التركيز على الزراعة العضوية، والمكافحة المتكاملة، وانعكاساتها على الإنتاج كما ونوعا، خاصة فيما يتعلق بالأسعار والتسويق المحلي والتصديري، إضافة إلى أهميتها في التصنيع الزراعي، باعتبار أن هذه المنتجات تكتسب سمعة جيدة تكاد تقارب المواصفات والمقاييس العالمية والمطلوبة من المستهلكين في الأسواق الخارجية، الأمر الذي سيعود حقا بنتائج إيجابية على المزارعين والمسوقين والمستهلكين والمجتمع بشكل عام.

و تجدر الإشارة إلى أن التنافسية لا تتحقق إلا من خلال تأمين جملة معطيات منها ما هو متعلق بالقوانين الاقتصادية والسياسات الإنتاجية والعمالة ومستلزمات تطبيق التدابير الجمركية ومرونة القيود على الواردات والصادرات وتأهيل المنتجين ومؤسسات التسويق تأهيلا متقدما يصل إلى حد المعرفة بالتجارة الإلكترونية.

أكد ضرورة تطوير بعض جوانب البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الملائمة لإبراز إنتاجها بما يتوافق مع حاجة مجتمعنا وتلبية طلبات الأسواق الخارجية مبرزا في هذا المضمار الدور الريادي الذي يمكن أن يلعبه عمل القطاع الزراعي خلال برامج الإدارة المتكاملة للزراعة التي تسعى لإنتاج منتجات زراعية نظيفة خالية من آثار المبيدات وتلبي متطلبات السوق وفق معايير منظمة التجارة العالمية. ونظرا للحاجة الماسة لزيادة فرص نجاح العملية التسويقية لابد للمشرفين على القطاع الزراعي وأصحاب القرار من تبني آليات ووسائل جديدة تحقق التكيف مع متطلبات الأسواق العالمية وخاصة التي تتعلق بنوعية وجودة المنتج وتطوير مفاهيم الزراعة العضوية وبرامج المكافحة المتكاملة للأوبئة بغية الحصول على منتج نظيف صحي وآمن يلبي احتياجات المستهلك المتزايدة والتي تتطلب إيجاد تسويق متميز.

ثالثا: توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي و خدمات التمويل الريفي

تلعب مستلزمات الإنتاج دورا لا يستهان به في العملية الإنتاجية الزراعية، وفي عمليات التكثيف ومحاولات تحسين الإنتاجية، إلا أن الملاحظ أن نسب توافر هذه المستلزمات في الجزائر مازالت ضعيفة، فنسبة الجرارات مثلا لم تتجاوز في أعلى قيمة لها 12.4 ‰ سنة 2010، و كلك الأمر بالنسبة للحاصدات، فهي لم تتجاوز 1.5 ‰، أما إنتاج الأسمدة فهو أيضا في مستويات جد متدنية، إذ لم تتجاوز 0.11 طن هكتار، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم: 26

تطور وسائل الإنتاج الزراعي

مستلزماتالإنتاج الزراعي	07/2003		2008		2009		2010	
	العدد	‰	العدد	‰	العدد	‰	العدد	‰
الجرارات	82560	9.7	104529	12.3	105657	12.4	105657	12.4
الحاصدات	10935	1.3	12650	1.5	12850	1.5	12850	1.5
إنتاج الأسمدة الأزوتية(10^3طن)	893.6	0.11	900.0	0.11	900.0	0.11	900.0	0.11
توزيع القروض ($\$10^6$)			2693	0.32	2293	0.27	2293	0.27

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، 2011 ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2011. ص ص. 121 – 130.

المطلب الرابع: تطور إنتاج الصناعات الغذائية.[1]

1 – ماهية الصناعة الزراعية الغذائية

تمثل تسمية الصناعة الزراعية مفهوما يشمل القطاعات التحويلية للمواد الأولية ذات الأصل الزراعي، ويشمل فروع إنتاج جد متغايرة الخواص، منها ما يتعلق بالغذاء وهو الأساسي من بينها، وينطبق مفهوم الزراعي الغذائي على الفروع المرتبطة بالإنتاج الغذائي، وأهمها في الجزائر هي تلك المتعلقة بالحبوب، الحليب ومشتقاته، المشروبات، اللحوم، المصبرات والمعلبات، الزيوت والسكر.

وقد عرفت هذه الصناعات الزراعية الغذائية أكبر انطلاقاتها في السبعينات من القرن الماضي مع البرامج التنموية التي أنشأت عددا من الشركات الوطنية لمختلف الفروع. لقد خصصت أعمال عديدة للتبعية

[1] - Mourad Boukella, Op.Cit , pp 4 et 5.

الغذائية في الجزائر، و لكن من السهل التعرف على أن أغلبية هذه الأعمال تتعلق بالزراعة كقطاع مستقل، ينتج السلع الاستهلاكية النهائية للسوق، و نادرا كقطاع وسيط منتج وممون بسلع موجهة للتغذية بعد تحويلها صناعيا بشكل أو بآخر.

هذه المقاربة الموروثة عن الاقتصاد الزراعي التقليدي، هي مصدر للالتباس، وتقتضي قبول الفرضية القاضية بتفسير الصعوبات الغذائية للجزائر بكونها تعود إلى تنظيم وتشغيل الزراعة و تؤدي بذلك إلى توجيه التحليل وتركيزه على مواضيع التكثيف الزراعي، ملكية الأرض، الإصلاحات الزراعية ...الخ. وهكذا يفسر الاهتمام المتواضع بدراسة الصناعات الزراعية الغذائية و التي اعتبرت فقط كقطاع إضافي ومساعد لا غير، أي قطاع هامشي.

و نعتبر من جهتنا بأنه من غير الممكن الاستمرار في إحاطة و تفسير ظاهرة التبعية الغذائية فقط بمميزات وصفات الاقتصاد الزراعي والريفي و ترجمتها فقط بالتفاوت بين الإنتاج الزراعي الراكد، والحاجات الغذائية المتنامية لأفراد المجتمع. فلا تسارع النمو الديموغرافي و لا أزمة الزراعة يمكن لهما لوحدهما تقديم التفسير القاطع و الجذري لظاهرة التبعية الغذائية.

إن مجهود تجاوز هذه الإشكالية التقليدية المقصرة و المختزلة، . و التي ما زال البحث الجامعي يلح على إدراج التبعية الغذائية تحت لوائها . يتطلب معالجة هذا الموضوع في إطار أكثر شمولية لـ " الاقتصاد الغذائي"، و تعريف مختلف العناصر المكونة للنظام الغذائي الوطني، والذي يندرج هو نفسه في تكوين اقتصادي واجتماعي متخلف، و تحليل ديناميكية هذا النظام من خلال مكوناته الأساسية. إنه الإجراء الذي يفصل في البحث الذي بين أيدينا حول الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر، وأما وجهة النظر التي سندافع عنها يمكن أن تعرض كما يلي:[1]

حتى ولو كان ثقل المعوقات والقيود الدولية معتبرا و غير خاضع للمناقشة، فإن التبعية الغذائية للجزائر تعود أساسا للاختيارات الاقتصادية الداخلية المتبناة، و بناء عليه فإن أسبابها لا يمكن إدراكها إلا بتحليل التغيرات التي حدثت في الاقتصاد الجزائري تحت تأثير والدولة وبإيحاء منها.

انطلاقا من وجهة النظر هذه فإن الفرضية الأساسية تتمثل في الدور والمهام المنوطة بالصناعات الزراعية والغذائية من طرف الدولة، . العامل الاقتصادي الأساسي في الجزائر المستقلة . التي أنشأتها، سيرتها

[1]- Mourad Boukella, Op. Cit. p5.

وراقبتها، ولا يسمح لها هذا الدور بديناميكية داخلية مبنية على قدراتها الذاتية لرفع إنتاجية الموارد الموضوعة تحت تصرفها، ورفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة، وكذا التجديد التقني و المنتوجي.

فقد كان مطلوبا منها أساسا أداء خدمة عمومية، يلغي تحقيقها وينفي بالضرورة أي مجهود لتعبئة قوة العمل حول ما هو مدر و منتج للثروة، و عليه فلم يكن ليسمح لـ الصناعات الزراعية الغذائية بلعب الدور الجار لنمو الزراعة وبقية الاقتصاد، كما كان الحال عبر التجارب التاريخية للدول الصناعية.

2- قاعدة سكانية عريضة

تعتبر الديموغرافيا متغيرا هاما في التنمية الزراعية و في تنمية الصناعات الغذائية الزراعية، لما لها من تأثير واضح ليس فقط في الطلب على السلع الاستهلاكية، وبالتالي فتح فرص لتسويق المنتجات الغذائية، بل كقاعدة ديموغرافية معتبرة من حيث المخزون من الأيدي العاملة الذي توفره لتوفير الإنتاج لو أحسن توجيهها و استغلالها، فتستحق بذلك دراسة متأنية لتطورها، فيما يتعلق بمعدل نموها وكذا التغييرات في تركيبتها الداخلية،وقد أجريت خمسة تعدادات عامة للسكان منذ الاستقلال:1966،1977و 1987، 1998 و 2008وتشير قراءتها إلى أن الفترة 1987-1966كانت فترة من النمو السكاني المتسارع، مع معدلات تتجاوز في كثير من الأحيان 3% سنويا، ثم بدأ بعد ذلك تناقص في معدل النمو، و تشير الأرقام المطلقة للزيادة السكانية خلال كل عشرية (1960 – 2010) إلى أنها كانت كالتالي:

(2.9 – 5.1 – 6.5 – 5.2 – 4.9 مليون نسمة)، إذ يلاحظ التزايد في العشريات الثلاثة الأولى منذ الاستقلال، أي حتى منتصف الثمانينات، ويمكن أن تعزى مثل هذه النتائج إلى مزيج من انخفاض كبير في معدلات وفيات الأطفال (بسبب التغطية الصحية المحسنة للسكان خلال هذه الفترة)، والاتجاه نحو الارتفاع في معدلات المواليد،وهو ما يوصف بالانفجار الديموغرافي الذي اشتركت فيه الجزائر مع معظم البلدان الأخرى المتوسطة أو المنخفضة الدخل.

ثم بدأ بالتناقص ليصل في العشرية الأخيرة (2010) إلى أدنى مستوى له، وما هذا إلا عبارة عن بداية تحول ديموغرافي، وهو ما يعني انخفاضا مستمرا في معدلات المواليد مما يؤدي نحو الاستقرار السكاني ساهمت فيه كثير من العوامل؛ من تأخر في سن الزواج، إلى خروج المرأة لسوق العمل إلى طول الفترات الدراسية بالنسبة للجنسين، إلى صعوبة تكوين البيت العائلي اقتصاديا، إلى انخفاض عدد الأطفال في الأسرة، وغيرها من الأسباب التي ساهمت متضافرة في ذلك.

جدول رقم 27 : تطور القاعدة الديموغرافية في الجزائر (1960 – 2011)

السنة	عدد السكان	معدل النمو
1960	10 799 997	2,01
1970	13 746 185	3,01
1980	18 811 199	3,27
1990	25 299 182	2,53
2000	30 533 827	1,43
2010	35 468 208	1,47
2011	35 980 193	1,43

Source : ONS, « L'Algérie en Quelques Chiffres », Numéros (31 à 40)

وثمة حقيقة أخرى لا تقل أهمية، وهي التطور الإيجابي لمعدل التحضر، إذ ارتفع سكان المدن من 36 % إلى 66 % من إجمالي عدد السكان بين عامي 1966 و 2010، و" نشير إلى أنه من المتفق عليه أن الارتفاع في نسبة التحضر تؤثر في الاتجاه المتزايد للطلب الاجتماعي على الأغذية المصنعة، وأن هذا بدوره يحفز قدرات توسيع إنتاج الغذاء،ولكن هل ينبغي أن ينظر إلى هذا الثنائي (نمو سكاني . تحضر)، على أنه يمثل بالضرورة ميزة لتطوير الصناعات الغذائية و أنه يشكل دافعا تلقائيا لتنمية الصناعات الزراعية؟ فالحكم لا يمكن أن يكون بهذه البساطة، فقد يكون المتغير الديموغرافي، في رأينا، عاملا من عوامل التنمية فقط إذا رافقت الزيادة الطبيعية زيادة في الاستهلاك الغذائي للفرد الواحد، وبالتالي خلق سوق للصناعات الغذائية."[1]

ويرتبط هذا المنظور بطبيعة الحال بتطور القوة الشرائية للمستهلكين.ولكن، على خلاف ذلك، فقد تكون الزيادة في الطلب وبالتالي التوسع في السوق الداخلية قد تم الاستيلاء عليهما بواسطة إمدادات من

[1] -Mourad Boukella,Op-Cit. P.6

خارج الصناعات الغذائية الزراعية، من خلال الواردات، وهذا ما يحدث في مسألة المنافسة الدولية والشروط المحيطة بها، ونشير إلى أن التدهور الأخير في القوة الشرائية للسكان، في أعقاب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، يمثل عقبة رئيسية في تنمية الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية.

العوائق في طريق تقدم الصناعات الزراعية الغذائية هناك عدد من العوائق التي تقف و تعترض طريق تنمية الصناعات الزراعية الغذائية و يمكن تقسيمها إلى نوعين:معوقات داخلية ومنها ضعف القاعدة الزراعية من حيث المساحات المتوفرة و انخفاض خصوبة التربة على مساحات معتبرة و نقص المياه المخصصة للري و بالتالي تحكم التغيرات المناخية في مخرجات هذه الزراعة و التي يمثل قسم معتبر منها مدخلات للصناعات الزراعية الغذائية و بالتالي عدم استقرار التموين والأسعار و بالتالي ضعف قدرتها على المنافسة داخليا و خارجيا. صغر الاستغلاليات الزراعية وكونها تقليدية في أغلبها ،كما أن عدم استقرار النظام العقاري و عدم وضوح حقوق الملكية لا يشجع على الاستثمار في الزراعة ، و أمر الملكية مازال معلقا و متأرجحا بين من يؤيد الخصخصة التامة و من يؤيد التأجير و الكراء الطويل الأجل .كما أن الانتاجية المنخفضة، خاصة في الحبوب، تقف عائقا في طريق تنافسية هذا القطاع (6,7 قنطار/هكتار في القمح الصلب و 7قنطار/هكتار في القمح اللين و 7,1 قنطار/هكتار للشعير للفترة[1]1982إلى 1986)[2] ، و بذلك فهي تعد من بين أدنى الإنتاجيات على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط.كما أن التذبذب الكبير الذي عرفته أسعار البترول، و الذي يمثل المورد الأساسي للدولة حيث انخفاض بـ 1 دولار يشكل خسارة للجزائر بـ 500 إلى 600 مليون دولار و ما لهذا من تأثير على استيراد المعدات و قطع الغيار و كذا بعض المدخلات الموجهة سواء للقطاع الفلاحي أو لقطاع الصناعات الزراعية الغذائية، و هو ما يؤثر سلبا على التشغيل، و على سوق العمل المتنامي بسرعة، إلى جانب معوقات خارجية؛ و تتمثل خاصة في منافسة خارجية شرسة تثقل كاهل الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية الفتية، إذ أن اللجوء إلى الواردات يمثل ملاذا سهلا لتموين السوق الداخلية بالمنتجات الصناعات الزراعية الغذائية بأسعار أقل في أغلب الأحيان، و لا يخفى على أحد درجة التبعية الغذائية للجزائر، إذ يشار إلى أن معدل مشاركة الواردات في تلبية الحاجات الغذائية الوطنية يصل إلى 80%[3] وهو ما يعني من جانب آخر أن أكثر من 20 % من عائدات التصدير تذهب لتغطية هذا البند من الميزان التجاري للجزائر علما بأن هدف احتكار إنتاج و توزيع هذه المواد على

[1] - المردودية لم تتغير كثيرا خلال الفترات الحديثة

[2] - op cit p 5

[3] - Mourad Boukella, Op.Cit. P7.

المستوى العالمي هو منذ زمن بعيد هدف استراتيجي للشركات المتعددة الجنسيات، الهدف الذي تحققه من خلال تخفيض التكاليف من جهة و كسب ولاء المستهلكين من جهة ثانية، و هو ما تعجز عن تحقيقه صناعات زراعية غذائية الجزائر بسبب الظروف و الشروط المحيطة بها كما أشرنا سابقا.

3- استدامة البيئة والموارد الطبيعية

إن الزراعة هي المساهم الرئيسي في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ومن الضروري أن يكون القطاع الزراعي كفؤاً ومتجاوباً حتى يمكن بلوغ أهداف التنمية في الألفية الثالثة من حيث تخفيف وطأة الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية المستدامة، والتحدي القائم هو إشباع الطلب المتزايد والمتنوع على الأغذية وغيرها من المنتجات، وفي الوقت نفسه المحافظة على الموارد الطبيعية، وضمان جودة الأغذية وسلامتها، وتحسين سُبل العيش الريفي، والتي كثيراً ما تجري في بيئات ضعيفة أصلا.

سيستمر توجيه الاهتمام، من بين جملة أمور، إلى التقانات والأساليب الجديدة التي تتوافق مع الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والصحية، وبوجه خاص أساليب زيادة إنتاجية الأراضي والمياه والعمل، وتطبيقات التقانة الحيوية، والاستخدام المستدام للموارد الوراثية مما يمكن أن يوفر أساساً لزيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتوقع على المنتجات الغذائية والزراعية. وستتقوى العلاقة بين زيادات الإنتاج والممارسات الزراعية المستدامة، واهتمامات المستهلكين، بفضل إذاعة تجارب السياسات وأمثلة واقعية من الممارسات الزراعية الجيدة التي تُحقق الأغراض الاجتماعية والبيئية وتُساهم في الأمن الغذائي في سياق اقتصاد غذائي يتغير بسرعة وفي سياق العولمة.

القسم الثالث: الزراعة الجزائرية و المنظمة العالمية للتجارة.

لقد قام العالم بغلق مرحلة من المراحل التاريخية المعاصرة التي دامت من أواخر الحرب العالمية الثانية إلى أواخر الثمانينات, والتي تميزت بثنائية القطبية، لتنتقل إلى عالم أحادي القطب يتبنى عولمة كل شيء [1] .

و إن كانت الدول النامية قد استفادت فيما مضى من بعض الامتيازات, نتيجة للتنافس بين القطبين سياسيا، فحققت بذلك بعض التقدم اقتصاديا سياسيا وتنمية اقتصادية نسبية، وهو ما تم بالحصول على بعض الدعم من القطبين المتنافسين.

أما الآن فالعالم آخذ في التغير بشكل سريع و هو متجه نحو " نظام عالمي جديد". ويُرَى هذا النظام الجديد مبشرا للبعض و منذرا للبعض الآخر, أو كما يقول "لستر ثارو"[2]، "عندما ينظر المستقبل إلى الخلف، فإنهم سوف يتصورون أن ما كان عصرا للمنافسة الهادئة في النصف الأخير من القرن العشرين، سيصبح عصرا لمنافسة الند للند في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، والمنافسة الهادئة هي أن تكسب جميع الأطراف (Win – Win)، و أن يكون لكل طرف مكان يمكنه التفوق فيه، و لا يستبعد فيه أي طرف من دوائر الأعمال، أما المنافسة بين أنداد فمعناها أن يكسب هذا ويخسر ذاك (Win – Lose)، ولن تحصل جميع الأطراف على نفس الامتيازات، إذ سيكسب البعض ويخسر البعض الآخر"، و مما يزيد من تخوفاتنا أكثر فأكثر فهو عنف المنافسة الجديدة وقدرتها علة تدمير الضعيف، ونستدل مرة أخرى بتحذيرات "ثارو" إذ أشار إلى أن "أهم خاصية للمنافسة الجديدة في القرن المقبل أنه سيكون من أبرز مقومات النجاح فيها؛ اكتساب مهارات أساسية جديدة و ابتكار طرق تفكير أساسية جديدة" . ودعم حججه بما يلي: "أنه لن يكون في هذا اقرن فائزون واضحون، ولكن الخاسرون يمكن أن يدمروا، و أن المقدرة على التعاون الفعال مع الخصم المباشر ستكون شرطا أساسيا للبقاء..." [3].

فما يكون دور هذا النظام العالمي الجديد في العالم المتخلف؟ و ما هو أثره على أعضائه والذين منهم الجزائر (بطبيعة الحال)؟ والاستفادة أو عدمها تكون بحسب الكفاءة والجدية في التعامل معه. فالتكتلات

---

[1] ـ لقد مست العولمة ليس فقط ما هو إيجابي, بل وحتى الفقر خضع لقضية العولمة.

[2]- لستر ثارو، "الصراع على القمة"، ترجمة أحمد فؤاد بلبلع، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1995. ص. ص. 24-25

[3]- نفس المرجع ص 367.

الاقتصادية العالمية بأسواقها الضخمة، و المنظمة العالمية للتجارة و ما تفرضه من أوضاع جديدة، وتغير نظرة العالم المتقدم للعالم المتخلف، وتزايد فجوة الثراء بين الشمال والجنوب من جهة ، والتقدم التكنولوجي المتسارع والمذهل في الاتصالات و المعلومات .... وهندسة الوراثة من جهة أخرى، كل هذا ينشئ ظروفا جديدة بل عالما جديدا، يجب أن نفكر له من جديد، ونتعامل معه من منطلقات و مفاهيم جديدة، وبوسائل جديدة.

الفصل الأول: المحيط الاقتصادي الخارجي وانعكاساته على الزراعة في الجزائر

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن الزراعة تتأثر في الحقيقة بعوامل داخلية وأخرى خارجية، أما الداخلية فقد تعرضت لها بالدراسة في القسم الثاني، وأما الخارجية أو ما يمكن تسميته بالمحيط الخارجي الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في العمليات الزراعية، في مدخلاتها و معداتها وأسواق تصريف منتجاتها، بالإضافة إلى المنافسة التي يمكن أن تتعرض لها من طرف سلع زراعية، مصدرها دولا متقدمة، و ذات إنتاجية عالية، و مدعومة بدرجة عالية من دولها، هذه المنافسة لا تقتصر على مضايقتها في الأسواق الخارجية (إن وجدت)، بل تتعداها بكونها قد تنافس القطاع في بلده، و هذا تبعا لما تقتضيه حرية التجارة التي تعمل بموجبها المنظمة العالمية للتجارة، و تلزم كل منخرطيها بها دون أية فرصة لإقامة أي حاجز أو عائق، فهل يمكن للقطاع الزراعي الجزائري أن يصمد أمام هذه الشروط؟ و ما هي الأوراق الرابحة (الميزات النسبية) التي تساعده في ذلك؟

للإجابة على هذين السؤالين قسمنا الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول الأول بعض خصائص اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف تمت العولمة و تدرجت منذ نشأة الجات (GATT) حتى اليوم مرورا بجولة أوروغواي و نشأة المنظمة العالمية للتجارة ، أما الثاني، فسنحاول فيه مناقشة ما تتوفر عليه الجزائر من ميزات نسبية في هذا القطاع و كيف يمكنها الانتفاع بها في حالة الانضمام المنتظر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

لقد حدث تغير كبير في الجغرافيا الدولية، بسبب التنمية في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، سقوط أحد القطبين العالميين ومانتج عنه من آثار على العلاقات الدولية، السياسية منها والاقتصادية، فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانحلال دول شرق أوربا، واضمحلال بل وتلاشي دور الكتلة الاشتراكية الموازية للعالم الغربي الرأسمالي، صارت دول العالم الثالث تحت رحمة قطب واحد، بما تحمله الكلمة من معنى، فقد سن هذا الغرب قوانين جديدة لهذا العالم تحكمه القوى الثلاثة، الأمريكية الموقع والقرار وهي المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

بغض النظر عن كون موجة العولمة الحالية مولودة في الخمسينيات من القرن الماضي، فإن توسعها السريع قد تطلب اهتماما كبيرا منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

المطلب الأول: خصائص اقتصاد ما بعد الحرب الثانية

رغم أن العولمة أو الاندماج الاقتصادي الدولي ليست في الحقيقة ظاهرة جديدة تماما، فالتنامي العولمي الكبير للسنوات 1870 إلى 1913 قد ساهم في زيادة مبادلات دولية مهمة للتدفقات العابرة للحدود لرؤوس الأموال و اليد العاملة، و قد تعرضت هذه الحركية الدولية للتوقف مع الحرب العالمية الأولى ، حيث اتخذت العديد من الدول إجراءات حمائية.

بعد الحرب العالمية الثانية عاود هذا الاندماج الدولي انطلاقه بشكل أفضل، بتأثر من سياسات اقتصادية ملائمة للانفتاح التجاري، فاتخذت مجموعة من الدول المتقدمة إجراءات هدفت إلى الاستئصال التدريجي للحواجز التي تعترض التجارة الدولية، و ذلك بإجراء تخفيضات معتبرة في الحقوق المقتطعة على السلع الصناعية، كما عرفت العوائق غير الجمركية أيضا قد انخفاضا تدريجيا، مما سهل المبادلات الدولية للسلع و الخدمات.

و قد كانت التخفيضات في الحواجز الجمركية كبيرة في بعض التجمعات الجهوية مثل الاتحاد الأوروبي (UE) و اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية(ALENA).

كما أن تحرير حركة رؤوس الأموال قد ساهمت تدريجيا في توسع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التي كانت قد تعرضت لتحديدات بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي السنين الأخيرة، فإن انفتاح دول المجموعة الشيوعية سابقا و تصاعد حركة توجه الدول النامية نحو النظام الليبرالي، هي التي ساهمت بدرجة إضافية إلى دفع عجلة العولمة و تناميها.

جدول رقم:28_نسبة الرسوم الجمركية من قيمة السلع المصنعة لعينة من الدول

الوحدة: نسبة مئوية

الدول	1913	1950	1990	2004
ألمانيا	20	26	5.9	3.6
اليابان	30	25	5.3	3.9
إيطاليا	18	25	5.9	3.6
الولايات المتحدة	44	14	4.8	4.0

Source :OMC-2005

والعامل الثاني الذي أعطى للعولمة دفعا قويا هو، التطور التقني الذي خفض في السنين الأخيرة وبقوى كبيرة تكاليف النقل و الاتصال، هذا الانخفاض الذي قرب المسافات، وبالتالي سهل المعاملات بين الدول، كما ساهمت تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في دعم العولمة، ليس فقط بتخفيض تكاليف الاتصالات، و لكنها ضاعفت أيضا في نوع وكم السلع و الخدمات التي خضعت للتبادل على المستوى الدولي، كما سمحت بتوزيع النتائج في عدة دول، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول: **29 تطور تكاليف النقل و الاتصال 1930-1990**:

	1930	1950	1960	1970	1990
تكلفة النقل الجوي لكل مسافر/كم	100	44	56	24	16
تكلفة مكالمة هاتفية من 3 دقائق بين لندن و نيويورك	100	22	19	13	14
تكلفة استعمال قمر صناعي				100	08

Source : FMI-2005

إذن فقد كانت السياسات الاقتصادية و التطور التقني بمثابة محركات للاندماج الاقتصادي الدولي، ولكن مرحلة العولمة الحالية تمثل بعض الميزات الخصوصية، فقد تمت منذ الثمانينات من القرن الماضي وبسرعة فائقة، و تنامت المبادلات السلعية الدولية بشكل كبير كذلك، كما تزايدت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ منتصف التسعينات، ومن ناحية أخرى، فهي لم تعد مقتصرة على الأقطاب التقليدية (الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي و اليابان) بل توسعت لتشمل أقطاب دولية جديدة و كبيرة مثل البرازيل، الصين، الهند و روسيا.

وقد تطورت كل هذه المتغيرات برعاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و بحضانة الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (GATT)، ثم المنظمة العالمية للتجارة بعد ذلك.

المطلب الثاني: العولمة والمناخ الدولي الجديد

لم تحظ قضية باهتمام الجميع، شرقا وغربا،دولا وشعوبا وأفرادا، مثل ما حظيت به قضية العولمة باعتبارها أهم ظاهرة تجتاح البشرية في القرن الحادي والعشرين،و رغم تضارب الأرقام وتناقض المواقف حولها، فقد استطاعت استقطاب الشرائح الفكرية والفئات الاجتماعية المتعددة الانتماءات والمشارب والتخصصات؛ من اقتصاديين وسياسيين وعلماء اجتماع، ومثقفين لا يربط بينهم سوى اهتماماتهم بجملة التغييرات النوعية المتلاحقة التي يشهدها العالم في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والبيئة، والتي تعدت نطاق

الدولة، وتجاوزت الحدود، وعبرت القارات، ولذا أضحت مناقشة آثارها على الاقتصاديات العربية والإسلامية وكذلك بقيه المجالات الأخرى أمرا بالغ الأهمية.

<u>الليبرالية الاقتصادية نظام العولمة الجديدة.</u>

تقوم العولمة الرأسمالية الجديدة على عدد من الأركان أهمها وأولها تعميم السوق باعتبارها إطارا شاملا ليس للنشاط الاقتصادي وحده وإنما للنشاط المجتمعي والإنساني بأجمعه، وثانيها الأيديولوجية الاقتصادية الليبرالية، وتحديدا التحرير الاقتصادي في إطار الليبرالية الجديدة. وترتكز هذه الليبرالية الجديدة على بعدين:

أولهما تحرير التجارة الدولية وهو مرتبط بإقامة منظمة التجارة العالمية، وتتركز عملية العولمة ببعدها التجاري على استكمال تحرير التجارة الدولية الذي بدأ وحقق تقدما تطبيقيا كبيرا في المرحلة الماضية من العولمة وتحديدا في مفاوضات جولة الأوروغواي حول تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية والمواد الأولية غير الزراعية وفي المفاوضات الجارية بشأن تحرير تجارة الخدمات أيضا ومواصلة الجهود لتحرير تجارة المواد الزراعية والسلع الصناعية من منشأ زراعي حيث تتنازع مصالح الدول المتطورة فيما بينها وكذلك مع الدول النامية.

رغم أن اتفاقية الزراعة أزالت عدة حواجز غير جمركية تواجه التجارة في السلع الزراعية،فمازالت التعرفة الجمركية الزراعية أعلى بكثير من التعريفة الجمركية الصناعية، فقد هبط متوسط التعريفة على السلع الصناعية من 40 بالمائة في عام 1945 إلى 4 بالمائة في عام 1995 بينما مازال متوسط التعريفة الزراعية 62 بالمائة، ويرى كثير من الخبراء أن استمرار هذا التفاوت يعود إلى أن كثيراً من الدول الصناعية لجأت إلى تخفيض متوسط التعريفة بشكل يفي بالمتطلبات الفنية والشكلية لاتفاقية الزراعة،في نفس الوقت الذي ينتهك فيه روح الاتفاقية وغاياتها.

إضافة إلى ذلك لا تزال كثير من الدول الصناعية تفرض قيماً تعريفية وتعريفة تصاعدية، فبالنسبة إلى بعض الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية (السكر والأرز ومنتجات الألبان) تحتفظ أغلبية القوى الاقتصادية بتعريفة جمركية تتراوح بين 350 بالمائة إلى 900 بالمائة وفي المقابل اضطرت عدة دول نامية إلى خفض التعرفة الجمركية التي تفرضها والتخفيف من الحواجز غير الجمركية لاستيفاء اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في منح القروض .[1]

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتبة الشرقية بيروت لبنان "جعل التجارة العالمية في خدمة الناس "نيويورك 2003 الطبعة العربية ص 9.

أما البعد الثاني،فيتناول تحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإطار القانوني والاقتصادي الجاري إعداده بهدف تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الدول والمناطق والقارات بالترابط مع عولمة نظام الاستثمار وضمانه لدى وكالة الضمان المتبادل للاستثمارات (MEGA)والسعي لفرض مشروع النمط العالمي الموحد لنظام الاستثمار.

انحسار دور الدولة وضرورة التكتل

إن توسيع السلطة القانونية والاقتصادية للمؤسسات فوق القومية بالإضافة للمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والنظام النمطي العالمي، تعكس توسع العولمة وتعمقها في الوقت نفسه، وهي تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانتقاص من السيادة الوطنية والتقليص الخطير لدور الدول الوطنية والتراجع الشديد في دور الحكومات ولاسيما في الميادين التكنولوجية والاقتصادية.

نظرا لضعف الدول الوطنية المنفردة مقارنة بالطاقات الهائلة للمصارف والمؤسسات المالية العالمية، وهيمنة منظمة التجارة العالمية على التبادل التجاري بين الدول، فإن التفكير والعمل يتجهان بقوة متزايدة، وفي القارات المختلفة، وفي دول الجنوب كما في دول الشمال،للاهتمام الجاد بالتكتل الاقتصادي الإقليمي والجهوي، بل و وحتى القاري، لتعزيز قدرة الدول النامية على الوقوف في وجه هذه العولمة الجارفة.

نتيجة لهذه التوجهات تبرز الحاجة إلى إقامة أولويات مناسبة في إطار التوفيق الضروري بين هذه الاتجاهات نحو التكتل الإنمائي الإقليمي، واتجاهات ما ترمي إليه القوانين العامة للعولمة،وإيجاد نظم إقليمية سياسية واقتصادية تجارية وإنمائية في المناطق المختلفة من العالم، تعمل خصوصا على التكامل بين الدول المنتمية لكل من هذه النظم والاتحادات الإقليمية، بما يعزز قدرتها وقدرة دولها الأعضاء مع تقدم عملية العولمة.

لكن النجاح في تحقيق التكامل الإنمائي في إطار الاقتصاد الإقليمي الواحد، يبقى مرهونا بإعطاء الأولوية الاستراتيجية للنمو المشترك في إطار التكتل الإقليمي، على التعامل والاستجابة المنفردة المباشرة لمقتضيات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه حتى يتعزز الاعتماد المتبادل والجماعي والاستقلال النسبي للتكتل

الاقتصادي الاقليمي، ويتحقق من خلاله التأقلم بكفاءة مع الاقتصاد العالمي، والرد بإيجابية فعالة على تحديات العولمة .

تحتاج الدول النامية إلى دعم اقتصاداتها و حمايتها و تقديم المساعدة لها على مستويات عديدة؛ مالية، تقنية علمية ...، و يتعلق الأمر هنا خصوصا بالزراعية منها من أجل رفع قدرات هذا القطاع على مواجهة التحديات التي تقف حجر عثرة في طريقها، فإذا كانت الدول المتقدمة قد دعمت قطاعها الزراعي في الماضي، و غلقت الأبواب أما أي منافسة له، ليس في سوقه الداخلية فحسب، بل وحتى في أسواق مستعمراتها (بالمفهوم القديم أو الحديث للكلمة)، وما زالت تدعم بنسب تفوق قيمها العددية الميزانيات العامة لكثير من الدول النامية، الفقيرة والمتخلفة التي تؤمر حكوماتها بوقف أي تدخل في الاقتصاد و منع أي دعم ممكن، و ترك هذه القطاعات الضعيفة لتواجه وحدها الشركات المتعددة الجنسيات.

إن الفشل العام للمجهودات المبذولة عبر سنوات طويلة لبلوغ معدلات معتبرة من الإنتاجية في القطاع الزراعي و تحقيق نمو اقتصادي فعلي، فإنما يعود سببه في الواقع ز بشكل أساسي لعدم لعب الدولة دورها المطلوب، أي لسياسات غير ملائمة ولمؤسسات و خدمات غير لائقة بالإضافة إلى نقص الاستثمار الكافي في البنى التحتية، و نقص الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، الاجتماعي والطبيعي الذي تحتاجه الأسر الريفية لتحسين إنتاجيتها.

و نشير إلى أن كون الغالبية العظمى من الأسر الريفية الفقيرة ليس لها إلا فرصا قليلة جدا للوصول إلى معرفة جديدة عن أفضل الممارسات وتحليلها واستخدامها، إنما يشكل عقبة حقيقية أمام زيادة الإنتاجية، فقد ضعفت خدمات البحوث والتنمية والمعلومات التي تحاول التغلب على هذا العائق بسبب سنوات من نقص الموارد المالية وبسبب عدم استجابة المؤسسات بشكل مناسب لاحتياجات المزارعين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2004)1، حيث أن المنتجين الذين ليس لديهم فرصة استقاء المعلومات بأنفسهم، فلن تكون لديهم إذن أية إمكانية للحصول على المعلومات حول التقنيات التي تمكنهم من تبني استراتيجيات أفضل لزيادة الإنتاج والدخل وبالتالي رفاهية أسرهم، ولن يتأتى هذا إلا بزيادة دور الدولة وليس انحساره كما يطلب منها،

"ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن دعم الزراعة في العالم لم ينخفض حقا منذ توقيع الاتفاق بشأن الزراعة لجولة أوروغواي...، حتى و إن تغيرت ترتيبات منح هذا الدعم...، إذ أن الاتجاه العام لتراجع الدعم المقترن

[1] - VERS UNE CROISSANCE PRO-PAUVRES : L'AGRICULTURE –OCDE 2006, p36

تتم الاستعاضة عنه على نحو متزايد، بدفعات منفصلة عن المنتجات، على نحو يتناقض مع جوهر الاتفاقات التجارية الدولية، كما هو الحال مع القانون الزراعي المعتمد في الولايات المتحدة سنة 2002"[1]

3- تطور اللامساواة الإقتصادية في نظام العولمة الحالية

تدل الوقائع على أن نظام العولمة الراهنة يؤدي بفعل السوق وآلياتها إلى تعميق التفاوت في الدخول على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، ووفقا لإحصاءات البنك الدولي فإن معدل الدخل لمليار ونصف المليار من الناس يقل عن دولار أميركي واحد في اليوم، كما أن مداخيل خمسين مليون شخص لا يمثلون إلا واحداً بالمائة من سكان العالم تعادل مداخيل مليارين و700 مليون نسمة "هم أشد هؤلاء فقرا.

يظهر التقرير الصادر عن البنك الدولي انخفاض العدد المطلق للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً في جميع البلدان النامية من 1.5 بليون عام 1981إلى 1.1 بليون عام 2001، مع تحقيق معظم التقدم خلال الثمانينات، وفي الفترة بين عام 1990–2001، تباطأ إلى حد التراجع في عدد الفقراء فقراً مدقعاً على مستوى العالم، حيث انخفض العدد بنحو120 مليون نسمة – من 1.2 مليار إلى 1.1 مليار نسمة – في حين انخفضت نسبة الفقراء من 28 بالمائة إلى 21 بالمائة من إجمالي السكان.

4- نقائص نظام السوق كما تنعكس في نظام العولمة الراهنة

يسعى مناصري العولمة لتوسيع السوق وإخضاع العالم كله بقاراته وأممه وشعوبه وأقوامه لمنطقها ومثلها وقيمها، ومحاولة اقناع العالم بأهمية الانضمام إلى الصف، إن لم يكن طوعا فكرها،وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة لهم من وسائل إعلام، ومصارف عالمية، وقوانين دواية، بل وحتى الجيوش الجرارة والأسلحة الفتاكة والمدمرة إن اقتضى الأمر، و يسخرون الفئات المختلفة من العاملين والشباب والنساء والفلاحين والمستهلكين لغايات الربح الرأسمالي ومتطلبات التوسع في الأسواق.

ولكن هذا النظام العالمي الذي يدافعون عنه ويدفعون الدول للإندماج فيه، ما فتئ يبدي عيوبا تلو العيوب كلما تقدم في التطبيق، والتي يمكن إيجازها في:

أولا: الهدر المتزايد للموارد على المستوى العالمي.

[1] - Jean-Pierre Butault, éditeur , « Les soutiens à l'agriculture Théorie, histoire, mesure », INSTITUT NATIONAL DE LARECHERCHE AGRONOMIQUE Paris 2004, p. 7.

تقوم العولمة على مفارقات كبيرة، والمتمثلة في مجموعة من التناقضات، وتتمثل في العلاقة العكسية التي تميز هذه المرحلة بين تنامي الكفاءة في استخدام الموارد المختلفة وترشيدها على صعيد الاقتصاد الجزئي، وتبذير وهدر اقتصادي كبير للموارد على صعيد الاقتصاد الكلي،وهذا ما تسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم، ورفض معظم القوى العظمى (المتسبب الرئيسي فيه) التوقيع على اتفاقية كيوتو والالتزام بالمعاهدات الدولية القاضية بتجميد التلويث البيئي، وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

ثانيا: التناقض بين تضاعف إنتاجية العمل وتجميد الأجور الفعلية.

تتضح من تحليل مؤشري الأجور والإنتاجية في نظام العولمة مفارقة صارخة محددة بالعلاقة بين تطور الأجور وإنتاجية العمل من جهة وتطور الأرباح ووظائف العمل من جهة أخرى، حيث اتصف تطور الاقتصاد الأميركي وهو محرك العولمة الأول بجمود الأجور الفعلية أو ما يقرب من جمودها خلال عشرين عاماً في الربع الأخير من القرن الماضي مقابل تضاعف إنتاجية العمل تضاعفاً كبيراً بفضل التجديد التكنولوجي المتسارع الخلاق.

مفارقة صارخة أولى يتميز بها الاختلال في نظام العولمة الحالية هي توسع البطالة وارتفاع معدلاتها في هذا الاقتصاد مقارنة مع ما كانت عليه في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية العالمية. **مفارقة صارخة ثانية** تعكس الاختلال في نظام العولمة الراهنة هي المفارقة بين جمود الأجور الفعلية واشتداد الارتفاع في الإنتاجية وخصوصا إنتاجية العمل في سياق العولمة حيث ارتفعت الإنتاجية وترتفع بمعدلات لم يسبق لها مثيل (بتأثير المنافسة المحتدمة وبفضل التكنولوجيات الجديدة رفيعة الكفاءة عظيمة المردود). وهكذا نجد وعلى سبيل المثال أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة قد ارتفعت بشدة بل تضاعفت على امتداد عشرين عاماً خلت. ثم نجد **مفارقة ثالثة** فائقة الدلالة بين ارتقاء الإنتاجية وإنتاجية العمل والتقليص المستمر في الخدمات الاجتماعية والتراجع الفاضح عن الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي في أكثر الدول تطورا وأعلى الاقتصادات إنتاجية (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وغيرها).

نجد مفارقة رابعة في نظام العولمة الجديدة في نشر نظام العمل المؤقت (إلى جانب البطالة الموسعة) في الدول الصناعية المتطورة بديلا عن نظام العقود الدائمة التي كانت تمنح للعمال بعد فترة من اختبارهم (وهو النظام الذي كان مميزاً للتشغيل في نظام العولمة القائم على السوق خلال الحرب الباردة والتنافس بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي) على الرغم من ارتفاع الإنتاجية وتوسع الاستهلاك وتواصل الأرباح وتعزز المؤسسات). لقد أدى نظام التشغيل المؤقت هذا الإحلال إلى مضاعفات سلبية انعكست على القدرة العملية

على ممارسة حق التعليم والحصول على القروض المصرفية ولاسيما لبناء المساكن، إلى جانب مضاعفات أخرى انعكست على الأفراد من العمال والعاملات وصحتهم واستقرارهم وسعادة أسرهم وازدهار أبنائهم وضمان مستقبلهم.

الفصل الثاني: الملف الزراعي و انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

"إن العالم اليوم ليخجل من زراعته؛ فالبلدان المتقدمة من جهة، تنتج أكثر من اللازم، وتتنازع الأسواق الخارجية بتقديم الدعم بدون حتى ملاحظة سخافة ما تقوم به، من إنفاق لدولارين من أجل الحصول على واحد يورو، أو اثنين يورو لكسب دولار واحد...، والبلدان النامية من جهة ثانية، لا تنتج ما يكفي، وتبقى المجاعة فيها كآفة كبرى،ومع ذلك، فقلة الإنتاج هذه ليست مطروحة كقضية أساسية، لأن هذه الدول الغير قادرة حتى على إطعام سكانها، تشتكي من عدم السماح لها وتمكينها من تصدير منتجاتها الزراعية إلى الدول الغنية."[1]، وكان الأحرى بها قبل ذلك أن تحاول حماية أسواقها، ومنتجيها الضعفاء من المنافسة الشرسة التي تتربص بهم في الأسواق العالمية.

فماذا يكون دور تحرير الزراعة؟ ولصالح من؟ و كيف نستعد للاستفادة منه أو لمواجهته أو على الأقل لتخفيف من آثاره السلبية؟

هذا ما سنحاول جاهدين الإجابة عنه من خلال مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: تحرير التجارة العالمية والملف الزراعي

إن الشروع في مناقشة هذا الموضوع ليثير كثيرا من المرارة والاشمئزاز، ويشعر الباحث فيه في الوقت نفسه و بشكل مؤكد، بعبثية واستحالة الوصول فيه إلى نتيجة ترضي الدول الفقيرة، فكل ما يحدث هو في الواقع، لا يختلف في رأينا عن تنظيم مسابقة بين خصمين أحدهما يستقل طائرة والثاني راجلا.

[1] - J.-M. Boussard, F. Gérard et M.-G. Piketty, « Libéraliser l'agriculture mondiale ? Théories, modèles et réalités, Cirad, Paris, 2005, p.8

المطلب الأول: . الجات الوسيلة التجارية الأولى لترسيخ حرية التجارة في العالم.

1. من الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة:

عند إنشاء الجات سنة 1947، وكان الهدف الاستراتيجي طبعا يتمثل في تحرير التجارة العالمية، و ما يحيط بها من شروط، والتي يمكن أن نلخصها في التالي:

1- عدم التمييز: ويقوم على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أي أن التجارة يجب أن تقوم بدون أي تمييز بين مجموعة الدول المتعاقدة،

2- الحماية عن طريق التعرفة الجمركية فقط، أي عدم اعتماد طرق أخرى للحماية، كالقيود بالحصص التجارية، أو الحضر الاستيرادي أو غيره،

3- وضع أسس ثابتة للتجارة، وعليه فيجب الاتفاق على مستوى التعرفة المطبقة بين الأطراف المتعاقدة،

4- التشاور من أجل تسوية الفوارق وتحقيق المساواة في المعادلة – الحكيم عند نشوب الخلافات–،

5- حق الإعفاء من التطبيق بموجب الحالات الطارئة،

6- حظر القيود الكمية على الواردات،

7- إجازة الترتيبات التجارية الإقليمية، أي السماح بقيام الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

و مر نظام تحرير التجارة العالمية بسلسلة من المفاوضات التجارية وذلك عبر ثمان جوالات وهي:

1- جنيف 1947 لتدارس التجارة الدولية وفيها تم إنشاء GATT و تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية عن عدد معين من السلع.

2- جولة نيس في فرنسا 1949.

3- جولة توركاي في بريطانيا 1950–1951.

4- جولة ديلون 1960–1961 في جنيف.

5- جولة جنيف 1954–1957.

6- جولة كينيدي 1964-1967 بجنيف.

7- جولة طوكيو 1973-1979.

8- جولة أورغواي 1986-1994.

وقد كانت جولة أورغواي هي أعقد الجولات إذ أنها أدرجت قطاعات جديدة لم تكن معنية في جولات المحادثات السابقة، ويتعلق الأمر خصوصا بالمنتجات الزراعية، الإعانات و الرسوم الجمركية، حقوق الملكية الفكرية. و هي التي تأزم فيها الوضع بشدة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الاوروبي، خاصة حول موضوع الملكية الفكرية الذي أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على إدراجه ضمن جدول أعمال الجات، لأنها المتضرر الأول من غيابه، و كذلك الأمر بالنسبة لموضوع تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية، و ذلك لتشوه أسعار هذه المنتجات بسبب العديد من صور الدعم التي يطبقها كل بلد.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر الخيار المتخذ في مراكش عام 1994 و المتمثل في تحرير المبادلات الزراعية، خطأ فادحا لأنه يضع زراعات متباينة الإنتاجية ضمن المنافسة، أي أنه أهمل بذلك أكثر من مليار عامل زراعي عبر العالم يعملون بأيديهم السافرة.

أن الصندوق الأخضر هو نفاق مصمم من طرف الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي، كما أن قابلية الاستبدال بين الأشكال المتعددة للمساعدة، هو شكل من أشكال المنافسة غير المشروعة التي تفطنت لها وتيقنت منها دول الجنوب بسرعة.

لقد تضافرت آثار أشكال الإغراق المختلفة التي تنفذها الدول الكبرى، مع الاختلاف في الإنتاجية بين الزراعة الآلية و الزراعة اليدوية، على زيادة تهميش الزراعة في الدول القليلة النمو و الدول النامية التي ليس لها سياسة زراعية مناسبة، وعواقب هذه الظاهرة تتجلى بما في هذه الدول من جوع و سوء تغذية و فقر وهجرة...

و يجب أن تؤخذ الجوانب الاجتماعية و البيئية في الاعتبار خلال مناقشات المنظمة العالمية للتجارة كما يجب أن يحترم مبدأ السيادة الغذائية، حيث يمكن لبلد ما (أو مجموعة بلدان) عدم التطبيق على المنتجات الزراعية التي تعتبرها إستراتيجية و سيادية، تطبيقا واحتراما لمبدأ الحرية الذي تطالب به الدول القوية.

وتستعمل الولايات المتحدة الأمريكية هذه المعادلة عندما تناقش هذه الاتفاقات الثنائية , ففي سنة 2005 لم يكن بمقدور دول أمريكا الوسطى التي وقعت هذه الاتفاق من الوقوف في وجه الجار القوي والتصدي للمساعدات الهائلة التي يمنحها القانون الزراعي الأمريكي (US FARM BILL) لأكثر من عشرة منتوجات أمريكية كبيرة .

فالعالم بهذا الشكل لن يتوصل إلى إطعام سكان المعمورة المتنامين، ولا حتى من تخفيف حدة الفقر التي يعاني منها أكثر من مليار من البشر، إذا استمرت سيادة الأنماط الغذائية من النوع الامريكي أو الأوروبي[1].

و قد أدت هذه التغيرات في الأنماط الغذائية والعادات المطبخية إلى التأثير على التوجهات التي اتبعتها كل من الزراعة والصناعات الغذائية تبعا لذلك، فصارت فئة ما يسمى بالفلاحين فئة في طرق الانقراض، و جاء بدلها وبسرعة فائقة اقتصاد زراعي جديد.

1- زراعة صناعية أم زراعة فلاحية:

لقد تطورت الملكيات الزراعية العملاقة أو LATIFUNDIA لدى دول مجموعة CAIRNS و مجموعة شرق أوروبا وتنزع هذه السيناريوهات الجديدة إلى شكل يتكلم عن إمكانية 20 مليون مؤسسة زراعية. أن تستجيب للاحتياجات الكمية لكل العالم ،ومن خلال هذه الفرضية فسنجد مليارين أو ثلاثة من الفلاحين أنفسهم مجبرين على مغادرة قراهم من أجل البحث في المدينة عما حرموا منه في الريف.

وتجد المؤسسات الزراعية تحت تصرفها يد عاملة رخيصة ،فائقة الوفرة على حساب التوازنات العالمية و تطرح ظاهرة التمدن مشاكل معتبرة، تجهيزية، تمويلية، على مستوى التوازنات الاجتماعية، التشغيل، و على النظام العام.

فإذا ما سارت الأمور على هذا المنوال فإنه في القرن الواحد و العشرين "سيكون هناك فقط 20% من السكان الذين يمكنهم العمل و الحصول على الدخل و العيش في رغد وسلام ،أما النسبة الباقية 80%

[1] - كلما كانت الأنماط الغذائية معتمدة على البروتينات الحيوانية، كلما استعصى بلوغ الأمن الغذائي العالمي، إذ يلزم من 4 إلى 15 حريره أو بروتين نباتي من اجل إنتاج حريره واحدة او بروتين حيواني واحد

فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة ،الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان و التبرعات وأعمال الخير"[1].

ويشير المؤلفان كذلك إلى أنه "مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر و الدول اتساعا لا مثيل له، إذ أن 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان الأرض... و أن هناك 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي و 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني و الثروة القومية، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش"[2] بالإضافة إلى ما قيل، فإن أمر العولمة يزداد خطورة مع تجاهل العالم المتقدم لما يسمى بالعالم الثالث أو حوار الشمال والجنوب و غيرها من المفاهيم و المصطلحات التي طالما تداولها علم الاقتصاد لفترات طويلة، و يشير المؤلفان إلى أن النمو المطرد للبطالة و ما يرتبط بها من تقليص في القدرة الشرائية للمستهلكين قد ارتبط في الواقع بالنمو الشديد في أرباح الرأسماليين وتنافسهم على تخفيض تكاليف الإنتاج بما فيها عدد العمال و كذا أجورهم حيث "أن الأمر لم يقتصر على ذوي الياقات الزرقاء الذين أبعدوا عن أعمالهم بعد أن حلت الآلات الحديثة المتطورة مكانهم في مواقع الإنتاج المادي، بل امتد الأمر ليشمل أيضا ذوي الياقات البيضاء (مهن الطبقة الوسطى) حيث تولت عمليات إعادة هندسة عنصر العمل، و الاستخدام الموسع لأجهزة الكمبيوتر مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف و المهن التي كان يقوم بها هؤلاء... بل و بلغ الأمر حتى في قطاع صناعة برامج الكمبيوتر، بدأت كبرى الشركات المتخصصة في هذا المجال... في إحلال العلماء الهنود ذوي المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكيين، وحين ضايقتهم الحكومة الأمريكية في هذا السلوك، قامت هذه الشركات بنقل جزء من أنشطتها إلى نيودلهي... أدت حرية انتقال السلع و رؤوس الأموال عبر الحدود دون أي قيود، إلى العصف بالعمالة و الإطاحة بها بعيدا إلى الشوارع الخلفية للبطالة"[3].

---

[1] - هانس بيتر مارتن و هارلد شومان، "فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة : د. عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم : أ. د. رمزي زكي، منشورات عالم المعرفة، الكويت 1998، ص 9.

[2] - نفس المرجع ، ص 11.

[3] - نفس المرجع ، ص 14

2- تسهيل التجارة البينية مطلبام ضرورة؟[1]

يعد هذا المصطلح حديثا كما أشار الدكتور مثنى عبدالاله[2] حديثه قائلا: يعد مصطلح «تسهيل التجارة حديث العهد، فعلى الرغم من ولادته في سنغافورة عام 1996 في بيان المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية ضمن قضايا أربع (قضايا سنغافورة)، إلا انه لم يتم التفاوض بشأنها في أروقة المنظمة المذكورة إلا في مؤتمر هونغ كونغ عام2005.

وملخص ما تعنيه عبارة «تسهيل التجارة» هو تخفيف الحواجز لتسهيل تدفقات التجارة الدولية عبر الحدود، وهي تشمل تبسيط كافة الإجراءات والجوانب الإدارية المتعلقة بالتجارة مثل إدارة الجمارك والنظم الفنية والمعايير وكل ما يتعلق بتدفق المعلومات وانتقال السلعة من البائع إلى المشتري واستكمال المدفوعات. فالحواجز المبطئة للتجارة على نوعين (الجمركية وغير الجمركية)، وبينما تتسم الأولى بالسهولة نظراً لاعتمادها على إصدار قانون يدعو إلى تخفيض أو إزالة التعريفة الجمركية، تتسم الثانية بالصعوبة لأنها تعتمد على المعاملات والإجراءات الجمركية المعقدة والمتمثِّلة في زيادة عدد الأوراق المقدَّمة لإنهاء إجراءات الشحنة والإفراج عنها .،وأضاف: وبالنظر لكثرة الحديث عن موضوع انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية في الأروقة الأكاديمية والبحثية بين مؤيد ومعارض، طُرحت وتُطرح أسئلة كثيرة عن مدى المزايا والمثالب التي من الممكن أن تواجه الاقتصاد العربي من جراء الانضمام. فهل أن الانضمام وما يعنيه من تطبيق شروطه ومنها ضرورة تسهيل التجارة سيفضي إلى رجحان كفة المزايا أم العكس هو الصحيح؟. مؤكدا أن تسهيل التجارة دفعة واحدة سيشكِّل صدمة عنيفة لاقتصاد أي دولة (بالأخص إن كانت نامية) إن أرادت تطبيقه بصورة فجائية، لان هذا يعني اكتساح ليس السوق المحلية فحسب وإنما سيهزّ الاقتصاد المحلي برمته في قطاعيه العام والخاص، منتجين ومستهلكين، مؤسسات و أفراد؛ فقد جاءت فكرة البحث في تطبيق هذه العملية على مراحل، وان تكون أولاها في نطاق المنطقة العربية وذلك لعدة أسباب: منها التقارب في مستويات التطوّر الاقتصادي مما سيزيد من مزايا المنافسة ويقلل من مثالبها على المستوى العربي ككل من ناحية، ولتكون تمريناً حيّاً (إن صح التعبير) لاقتصادياتنا على التنافس والاستفادة من التجارب من ناحية أخرى، وبالتالي ستكون هذه المرحلة الخطوة الفاعلة الأولى في الطريق إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي.

---

[1] - مؤتمر التوجهات المستقبلية لمنظمة العالمية للتجارة، حول تحديات الاقتصاد العربي بسلطنة عمان 04 مارس2007.

[2]- أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الفاتح بالجماهيرية العربية الليبية.

المبحث الثاني: تأهيل الاقتصاد وتهيئته للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إذا كانت اليوم كل دولة تسعى لإبداء واستغلال قدراتها الخارقة على الابتكار من خلال تحديد موضوع أو تخصص يمكنها التميز فيه، سواء تعلق الأمر بدول الشمال الغني و ذات المستويات العالية من الإنتاج الزراعي، أو دول الجنوب الفقيرة، بأدائها الضعيف، وتبعية غذائية متزايدة للشمال، فإن التبعية الغذائية في الجزائر، إنما تعود أساسا إلى الاستخدام الناقص للموارد الزراعية، والخيارات المنفذة عبر الإصلاحات المختلفة التي مست القطاع الزراعي منذ الاستقلال، أكثر مما تعود لضعف الأداء وتقنيات الإنتاج.

و لذلك كان لزاما عليها أن تجعل من التنمية الريفية المستدامة أولوية وطنية عليا، كما يجب أن تكون هي المبدأ الأساسي الذي يكمن وراء كل السياسات الريفية من تحسين ظروف الريف وبالتالي الزراعة، مما يمكن الجزائر من الانتفاع بمزاياها النسبية و التي ربما تسمح لها بخوض غمار مغامرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.وقبل ذلك و حتى لا يكون مطلوبا من المزارعين وحدهم تحمل مسئولية الحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق الريفية، ومواجهة عولمة اقتصادية يبدو أنها تهدف إلى سحق مزارعي الدول الفقيرة، فلابد من تحقيق أهداف داخلية تتمثل في:

-عكس الهجرة من الريف،

-مكافحة الفقر،

-الحث على العمل،

-الاستجابة للاحتياجات المتزايدة من حيث الكمية و النوعية، والصحة، والأمان، والرقي الفردي،

-تحسين الرفاهية بشكل شامل و مستدام في المناطق الريفية.

المطلب الأول: التنمية الزراعية و تحسين تنافسية الصادرات الزراعية.

تقوم التجارة بالربط بين أمم العالم، تماما مثل ما تفعل الحرب والدبلوماسية، فكيف تساهم تجارة الدول النامية مثل الجزائر في مثل هذا الربط؟ و كيف يمكن لتنمية زراعية وريفية (موضوع بحثنا) ضعيفة ومتخلفة لا تستطيع أن تلبي أدنى حاجات مواطنيها الغذائية الأساسية من القيام بهذا الدور؟ و هل هذا ممكن؟

1- بعض التفسيرات لأسباب الفقر:

فإذا كانت الحروب والنزاعات وسوء الحكم وعدم كفاية الإصلاحات الاقتصادية بل وحتى والاشتراكية،قد اعتبرت من الأسباب المباشرة للفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مست دولا كثيرة فقيرة وغنية من دول العالم الثالث، وكان تدني مستويات المعيشة في بعض الدول النامية وتقلص فرص العمل من الأسباب المباشرة لزيادة حركة هجرة الشباب إلى الدول الصناعية في الشمال طلبا لظروف معيشية أفضل وهو واقع مرشح للاستمرار على مدى سنوات طويلة. [1]

فالعولمة هي حركة قد بدأت، ولكن الدول النامية لم تستعد بعد لها بما فيه الكفاية، وليست مسلحة ولا مجهزة لمواجهتها، فما بالك بالمشاركة فيها. و تتمثل ورقتها الاقتصادية الرابحة الوحيدة في سكانها، هذا إذا استطاعت الديموغرافيا أن تكون ورقة رابحة، وتعطي ميزة نسبية لهذه الدول2، ويبقى فقط هذا الدور ممكنا ليس كما كان يقال عن اليد العاملة الرخيصة، و لكن من جانب كون الدول المتقدمة تعاني من عجز ديموغرافي، بسبب انخفاض معدل الإنجابية للسكان، وهذا ما أدى إلى تراجع في عدد السكان، و بالتالي تناقص في عدد السكان النشطين، فيمكن في هذه الحالة النظر إلى العولمة من هذا على أساس أنها نعمة وليست نقمة، لأنها تملك قدرة كبيرة على مشاهدة العالم أجمع بنظرة واحدة.

نعلم جيدا أن إنتاجية كل من العمل والسكان النشطين و راس المال، هي محددات الإنتاج الاقتصادي، إذ أن شيخوخة السكان تؤثر في النهاية سلبا على النمو، و لكن يجب أن نعرف أنع حتى لو

[1]-الحروب والنزاعات وسوء الفهم من الأسباب المباشرة للفقر، صحيفة الحياة العدد 15048 الأربعاء 9 حزيران 2004 " المؤتمر العالمي لغرفة التجارة الدولية

[2] - لقد أشرنا في القسم الأول من هذا البحث أنه نظرا للتطورات الكبيرة المحرزة في التكنولوجيا الزراعية، و المدخلات المرتبطة بالزراعة العصرية، و الميكنة المتطورة، فإن مكانة هذه اليد العاملة لم تعد تحصى ضمن الميزات النسبية إلا بدرجة ضعيفة.

كان لدينا وفرة من سكان النشطين، فيجب أن يكونوا مؤهلين، حتى ترتفع إنتاجيتهم و يكونوا بذلك ميزة نسبية لبلدانهم، إذن لابد من تعليمهم و تكوينهم، وبالتالي الإنفاق عليهم و كذا الاستثمار في مشاريع البحث . تنمية.

2- بعض تحديات العولمة:

إذا كانت العولمة تمثل تحديا للعديد من البلدان، فإن الأمر مع البلدان النامية، أو المتخلفة الفقيرة، أكثر تعقيدا، لأنها ليست دائما مستعدة بشكل جيد للتعامل معها،وعندما يتعلق الأمر بالتنمية الزراعية بغرض الحد من التبعية الغذائية، في عالم لا يمكن فيه التغاضي عن سلاح الغذاء، فالأمر يزداد خطورة، فلبلد مثل الجزائر حيث لا تتجاوز مشاركة الزراعة بمنتجاتها مجتمعة، الـ 10 %من الناتج المحلي الإجمالي، ويغطي الإنتاج المحلي الزراعي بالكاد 15%من الاحتياجات الغذائية، وهي نسبة غير مضمونة دوما من ناحية الإنتاج، بسبب التقلبات المناخية الشديدة، لأن الأمطار تتحكم بشكل يكاد يكون كليا في الزراعة الجزائرية،و هو ما يفرض استيراد أكثر من 3.4مليار دولار من المنتجات الغذائية المختلفة سنويا، و التي تمثل الحبوب فيها النسبة الغالبة بما يقارب الـ 50 % من ميزانية الأسر، ويبلغ متوسط استهلاك الفرد سنويا منها حوالي 185كجم.

و على الرغم من الجهود المعتبرة المبذولة من أجل إحداث تغييرات في الممارسات الزراعية، لا تزال الحبوب تعتبر كمنتج أساسي في الاستهلاك، و تستمر في تشكيل عبء كبير على الميزان التجاري للبلاد، و لا يسعنا سوى التساؤل عما إذا كانت إنتاجية متوسطة بـ 12 قنطار في الهكتار، يمكنها أن تساعد على الاعتقاد أنه من الممكن تصور أي بحث عن الأمن الغذائي.

من وجهة النظر هذه، فيمكننا اعتبار أن مسألة استخدام الأراضي لأعراض أكثر ربحية، مع مراعاة هدف حماية الموارد الطبيعية، ينبغي أن يحفز على تبني و تشجيع اعتماد سياسات التحويل والتغيير، وإذ تعتبر الجزائر واحدة من أكثر الدول المستهلكة للحبوب في العالم، توفر فقط 6٪من المساحة الزراعية المروية، بالإضافة إلى انخفاض هطول الأمطار نسبيا، وتوزيعها بشكل غير متساو، ولذلك يبقى مستقبل الحبوب مرهونا إلى حد كبير بإيجاد حلول لمشكل الماء على الخصوص، وتبقى قضية إيجاد زراعة بديلة هي مسألة إستراتيجية، كما أن التغيرات العميقة التي عاشتها المناطق الريفية من البلاد، على اختلافها وتنوعها البيئي . الزراعية وكذا الاقتصادي والاجتماعي ، يلزم على البحث عن حلول جديدة تتكيف مع كل نوع من الأراضي.

3. بعض الخصوصيات الغذائية الجزائرية:

وتتميز هذه المناطق بنسيج ثقافي واقتصادي واجتماعي شديد التنوع، يتمثل في وسط طبيعي شديد التباين، فسيفساء كبيرة من الأنشطة، مناظر طبيعية متنوعة، وفروق كبيرة في الدخل والظروف المعيشية(مناطق معزولة وفقيرة وعالية الكثافة السكانية في بعض الأحيان مقارنة بالموارد المتاحة). بعدد من السكان يقارب الـ 40 مليون نسمة، تعتبر الجزائر واحدة من أكبر الدول المستوردة للمنتجات الغذائية والزراعية، بفاتورة تفوق الثلاثة مليارات دولار سنويا و تعود هذه التبعية الغذائية للجزائر لضعف الاستخدام للموارد من الأراضي، وضعف الأداء التقني الخاص بالإنتاج، وهو يظهر بوضوح الإختلالات في التنمية الزراعية.

يحاول اليوم كل بلد تقديم ما يحسنه وقدراته على التجديد و الابتكار من خلال تحديد موضوع للتميز، وهذا سواء تعلق الأمر بدول الشمال ذات الإنتاج الزراعي القوي، أو البلدان الفقيرة ذات العوائد المنخفضة وأسيرة تبعية غذائية متزايدة .في الجزائر، هذه التبعية الغذائية تتعلق بكل من سوء الاستغلال للموارد الزراعية، و كذلك بضعف الأداء التقني للإنتاج، ولكن أيضا بالخيارات المتخذة منذ تنفيذ مختلف الإصلاحات التي أثرت على القطاع الزراعي بعد الاستقلال .

فقد أعطيت اليوم مكانة إستراتيجية و ذات أولوية للتنمية الريفية المستدامة من طرف السلطات العامة للبلد، وهو ما يجب أن يصبح المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع السياسات الريفية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- عكس الهجرة الريفية
- مكافحة الفقر
- تحفيز التشغيل
- تلبية الاحتياجات المتزايدة كميا ونوعيا من الصحة والسلامة، و التنمية الشخصية،
- تحسين الرفاهية الشاملة والمستدامة في المناطق الريفية
- هل يمكن للزراعة أن تشكل واجهة رئيسية، وهل يجب عليها أن تبقى كذلك، بين السكان والبيئة؟ هل يمكن أن يتحمل المزارعين والفلاحين مسئولية الحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق الريفية في مواجهة عملية العولمة الاقتصادية، والتي يبدو أنها تسعى لاحتواء زراعة البلدان الفقيرة؟

تكييف الزراعة للاستفادة من الفرص التي تمنحها العولمة:

من بين الآثار الإيجابية للعولمة ، يمكننا أن نذكر :الشراكة والتآزر والتشاور، و يمكننا أن نتساءل عن ضرورة وضع مؤشرات لقياس وتقييم بعض آثار العولمة.، فبالنظر إلى الاتجاهات الحالية للاستحواذ على عائدات النفط من طرف الدول الغنية، والتفكك الصناعي الذي حدث في الاقتصادات الوطنية، وطريقة توزيع الدخل من قبل الدولة، يمكن اعتبار أن الاستثمارات الغير منتجة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحالي، سوف يجعلان من الصعب تحقيق أمن غذائي فعلي للسكان الفقراء بالخصوص، إذن ما هي المؤشرات التي سوف نحتاجها من أجل تكييف هذه الزراعات لضمان مستقبلها في مواجهة هذه العولمة؟

لابد من قبول مبدأ التمويل العام للتنمية الريفية و المتناسق مع إدارة سليمة للموارد الطبيعية ،من أجل تكوين قاعدة زراعية ريفية يمكنها فيما بعد الدخول في معترك المنافسة الغير عادلة، بين أطراف غير متجانسة، والتي تفرضها العولمة،

لابد من تعزيز القدرات المحلية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الريفية، وذلك على الخصوص، بدعم المبادرات الخاصة أو مبادرات المجتمعات المحلية، مع المراعاة التامة لعولمة الأسواق وعولمة التدفقات، و بكل بساطة عولمة الربط الشبكي.

للقيام بذلك، سيكون من الضروري العمل في اتجاه التكامل الثلاثي الأبعاد :الوطني، الإقليمي والعالمي؛الوطني عن طريق كسر الاختلالات واللامساواة، وذلك في ظل وجود نظام مصرفي حديث، الإقليمي عن طريق إنشاء منطقة للتجارة التفضيلية بين البلدان المغاربية والبلدان العربية، والتي يجب أن تتحول فيما بعد إلى منطقة التجارة الحرة ثم إلى اتحاد جمركي وأخيرا اتحاد اقتصادي ونقدي، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن أهم الإنجازات التي رافقت ظهور الحركات العولمية، هي أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة دون مكافحة الفقر، وتستوجب هذه المكافحة بالضرورة تنمية الزراعة في البلدان النامية، ولبلوغ ذلك، فمن الضروري تشجيع التجارة العادلة، أي ضمان إنشاء نظام لتسديد قيمة المنتجات الزراعية للدول النامية بشكل عادل، لأن الزراعة في الأساس، هي التي تمثل القلب النابض لأي استراتيجية للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الدور المطلوب من الزراعة الجزائرية و العربية.

إن الدارس لاقتصاديات الدول النامية عامة والعربية منها خاصة، والجزائر بوجه أخص، وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة، سيجد أن هناك اختلالات وتحديات، بل وعوائق تقف دون هذا الانضمام، فكما يقول الدكتور نبيل بدر الدين[1]: هناك معيار اقتصادي معروف يعد الحد الفاصل في اتخاذ القرارات الاقتصادية أيا كانت، ألا وهو معيار «المنفعة/الكلفة»، وكلما كانت المنفعة اكبر من الكلفة كان القرار سليما من الوجهة الاقتصادية. وعند تطبيق هذا المعيار على موضوع انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية، نلاحظ ان هذا المعيار يدل على إن التكلفة التي ستتحملها الدول العربية اكبر بكثير من المنافع التي ينتظر الحصول عليها من جراء الانضمام. و أضاف: السبب الرئيسي الذي يدفع بالدول إلى الدخول في منظمة التجارة العالمية هو: محاولة زيادة قدرة سلعها على النفاذ إلى الأسواق العالمية ودون تمييز، من خلال التسهيلات التجارية التي تتيحها شروط المنظمة للدول الأعضاء. وهذا شيء جيد عموماً، إذ أنه كي تستورد سلعاً من العالم عليها ان تصدِّر سلعاً أخرى محلية لدفع فاتورة السلع الأولى. ولكن في حالة الدول العربية في الوضع الراهن، ما هي السلع المحلية التي سيزداد تصديرها عند فتح الأبواب إليها للخروج بدون عوائق جمركية؟ وهل ستستطيع هذه السلع المحلية المنافسة والبقاء في الأسواق العالمية شديدة التنافسية؟. الإجابة بديهية ولا تحتاج لكثير من التفكير، لا توجد مثل هذه السلع الوهمية. إذن فلماذا الانضمام، وتحمّل تكاليفه؟. وتابع حديثه قائلا: يتطرَّق البحث حول التحديات الحالية التي تواجه التنمية الاقتصادية العربية والأمن الاقتصادي العربي من خلال عولمة الاقتصاد العربي الجارية على نطاق واسع، في محاولة لوضع النقاط على الحروف، ولسنا هنا من المتشائمين وإنما من المحرِّضين على التطوير الحقيقي الذي يحتاج إليه الاقتصاد العربي، غاضِّين النظر عن الدعوات المتكررة والوحيدة التي تُسمع هذه الأيام منادية بالعولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي من خلال بوابة منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث: السياسات اللازمة لتحقيق الاستغلال الكامل للإمكانيات الزراعية وتنميتها

لقد اهتمت السياسة الزراعية في الجزائر عبر كل المراحل التاريخية بموضوع التقليل من معدلات التبعية الغذائية، وإعادة الاعتبار لمهنة الزراعة، و بالتالي الحد من التدفق الكبير للسكان نحو المدن، ولكن كل ذلك جرى ويجري في جو "أكبر اهتماماته مربوطة بتغيرات سعر البرميل من النفط و أداءات صادرات

[1]- الدكتور نبيل بدر الدين وزير تجاري من جمهورية مصر العربية، مؤتمر التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة، حول تحديات الاقتصاد العربي بسلطنة عمان 04 مارس2007.

المحروقات"[1]، ولكن الذي حدث بعد ذلك أن هذه السياسات لم تعطي نتيجة تذكر، و كان وضع القطاع الزراعي مأساويا، وهو ما سنلخصه فيما يلي:[2]

استغلال غير كاف للطاقات الطبيعية، فبينما تتوفر للجزائر مساحة زراعية نافعة تفوق 8.5 مليون هكتار، نجد أن حوالي 69 % منها (حوالي 5.5 مليون هكتار) يتم استغلالها بانتظام بواسطة نظام ضعيف الأداء والمتمثل في الحبوب/أرض بور، ومن جهة أخرى فإن 32 مليون هكتار من المراعي يتم استغلالها بشكل غير عقلاني من وجهة نظر التنمية المستدامة، وأخيرا فإن الأربعة ملايين هكتار من الغابات والأحراش ، والثلاثة ملايين هكتار التي تمثل مساحات السهوب المغطاة بالحلفاء، فيتم استغلالها بشكل موسع وفوضوي.

التكفل المتأخر والغير ملائم للمشكل الأساسي الذي يواجهه أغلب الفلاحين ، ألا و هو مشكل المخاطر المناخية .

ركود عام في العائدات رغم تحقيق تطور بطيء في بعض المحاصيل (الخضروات ،أشجار الفواكه).

و يمكن تقدير هذه الوضعية الموروثة بكون السياسات الزراعية السابقة:

لم تركز اهتماماتها بما فيه الكفاية على الاستغلالية الزراعية من أجل مساعدتها على حل المشاكل الفعلية التي تعترض تنميتها بتطوير إنتاجية العوامل المستعملة.

لم تأخذ بشكل كافي احتياجات الفلاحين و إشراكهم في رسم البرامج، بل كان أصحاب القرار يسطرون للفلاح ما يجب أن يفعل و يقررون ما يحتاجه.

استعملت إجراءات جعلت التشجيعات التي منحها الدولة لا توزع بشفافية تامة و بالسرعة المطلوبة مما يتسبب في حرمان العديد من الفلاحين و بدون فعالية اقتصادية كبيرة.

لم تضع طاقات الإدارة الزراعية تحت التصرف في جميع المستويات لتوفير المساعدة اللازمة و القريبة من الاستغلاليات التي تحتاجها.

[1]- Chaib BAGHDAD, «le programme agricole de l'Algérie», communication dans le séminaire de «l'Association Nationale des Economistes Algériens, Alger le 27_29 février 2011, P66.

[2] -ONS, Annuaires statistiques Différents numéros.

كما أن المعطيات الجديدة لا تمد للماضي بصلة،وتدخلت معطيات جديدة أفرزتها العولمة بمتغيراتها الشاملة، التي صارت تدفع الدولة للانسحاب من عالم الاقتصاد، و ترك الحرية للسوق وحدها،وهو أمر لا يمكن المرور عنه و تجاوزه ببساطة،خصوصا و أن الجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،وقد بلغت الآن مراحل متقدمة من الحوار إذ سجلت في آخر موعد لها ب 5 أبريل 2013 جولتها الحادية عشرة في جينيف و التي تبدو أنها مازالت تحتاج إلى دعم أكثر من طرف الدول الصديقة، ويتعين عليها القيام بالكثير من التنازلات في ما يخص السياسات النقدية والمالية، والتعريفات الجمركية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وخصخصة ممتلكات الدولة، ونظام الاستثمار، وسياسة التسعير، والقيود الكمية على الواردات والتقييم الجمركي، وسياسة المنافسة، و مواضيع أخرى متنوعة.

و لذلك فلابد من التوجه نحو الاهتمام بمتغيرات طالما تم تجاهلها بالسابق ،و هي محاولة بعث هذا القطاع الزراعي من جديد بالاعتماد على إمكانيات أكثر مما مضى و تفعيل طاقاته و استخدام المتاح له من موارد أحسن استغلال ،و ذلك من أجل إعداد اقتصاد مرحلة ما بعد البترول ،و دون التفكير في وجود الأخ الغني القوي الذين ننتظر منه كل شيء دون أن نبذل من جهتنا أي مجهود ،و لو نظرنا للاقتصاد الجزائري بدون بترول، لوجدناه فارغا فقيرا، فإن كانت الدولة الجزائرية اليوم في يسر من أمرها لتمويل مشاريع طموحة، فيجب عليها التفكير مليا في تحضير ما بعد البترول الذي أصبح وشيكا.

و تهدف البرامج التنموية المسطرة للريف و الزراعة الجزائريين لتحقيق الأهداف التالية [1]:

تأمين استفادة و تطوير أفضل للإمكانات الطبيعية (التربة و الماء) و الموارد المختلفة (المالية و البشرية ...)

ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة.

تكثيف و تنويع الإنتاج الزراعي في المناطق المواتية بما يضمن هدف تحسين الأمن الغذائي الوطني.

تكييف أنظمة الإنتاج الزراعي مع البيئات الطبيعية لمختلف المناطق مع الظروف المناخية.

[1] - PNDAR, Juin 2004, p.2

تشجيع الصادرات من المنتجات الزراعية التي تتمتع بمزايا نسبية، المتمثلة خصوصا في الزراعات البيولوجية.

تعزيز فرص العمل.

توسيع الرقعة الزراعية عن طريق تعزيز عمليات الاستصلاح للأراضي الزراعية.

تحسين دخل السكان الزراعيين.

إعادة الاعتبار للمهن الطبيعية لمختلف مناطق البلاد في الوسط الريفي من أجل استقرار سكان الأرياف.

و لم "تهتم البرامج التنموية السابقة بقضية توافر الأموال أو التوزيع الأمثل للاستثمارات، بقدر ما اهتمت بندرة الموارد الطبيعية المتاحة، من الماء خصوصا، ومن تهيئة للتربة وإعدادها بشكل يأخذ في الحسبان الأبعاد الزراعية . الاقتصادية و الزراعية – البيئية"[1].

ووفقا لسليمان بدراني و آخرون(2001)، يمكن أن ينظر غلى المخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA) على أنه تعبير قوي للإرادة السياسية لاعتماد حلول للمشاكل التي عرقلت لحد الآن الجهود الرامية إلى تطوير هذا القطاع الحيوي، ألا وهو الزراعة. وبالتالي فهذا المخطط ما هو في الحقيقة إلا استجابة لمواجهة الصعوبات التي تعرقل الزراعة وتتسبب لها في معاناة كبيرة.

يضاف إلى هذه الأهداف، هدف إعادة تنشيط المناطق الريفية، تحسين ظروف معيشة سكان الريف، تشجيع الحرف اليدوية، ...و هذا ما أدى 'لى توسيع مهام المخطط السابق (PNDA) ليأخذ في الاعتبار مهام متعلقة بالريف (خارج نطاق الزراعة)، فتمثلت في إعداد المخطط الوطني للتنمية الزراعية و الريفية (PNDAR) كي تشمل المهام المنوطة به برامج نوعية و تكميلية تأخذ في الحسبان، العوائق الزراعية – المناخية و خصوصا المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد، كما يهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لسكان الريف، و تتمثل البرامج المكونة لـ (PNDAR) في ما يلي:

[1]-Chaib BAGHDAD P.6

برنامج ترقية المزارع من خلال تنمية الإنتاج الزراعي الذي يشمل كلا من السلع الواسعة الاستهلاك و المنتجات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير، وتكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف الزراعية المناخية من أجل إدارة نشطة للجفاف في سياق ما تقتضيه العملية؛

برنامج تطوير الأراضي عن طريق منح الامتيازات من أجل توسيع رقعة المساحة الصالحة للزراعة وإنشاء مزارع جديدة

البرنامج الوطني لإعادة التشجير الذي يهدف إلى استعادة الموارد الغابية وحماية التربة من التعرية و التآكل، مع إعطاء الأولوية كلما كانت الفرصة ممكنة للتشجير النافع و الاقتصادي؛

برنامج تنمية المراعي وحماية السهوب والذي يركز بصفة خاصة على حماية النظم الإيكولوجية والمراعي، ومكافحة التصحر وتحسين الإمدادات بالعلف،

برنامج التنمية الريفية من خلال تنفيذ المشروع الجواري من أجل التنمية الريفية .(PPDR)

الخاتمة

تمثل العولمة تحديا للعديد من البلدان، ولكن للبلدان النامية، و الفقيرة فالأمر أكثر تعقيدا، لأنها ليست مجهزة بالشكل الذي بمكنها من التعامل الجيد معها، بل و مواجهتها،ويظهر هذا الأمر بوضوح أكثر عندما يتعلق الأمر بالتنمية الزراعية الهادفة أساسا لتقليل التبعية الغذائية في وقت يشهر فيه الغذاء كسلاح في وجه كل من لا يساير إرادة الأقوياء.

والزراعة في الجزائر بمنتجاتها مجتمعة لا تساهم إلا بنسبة لا تتجاوز . في أحسن الأحوال . الـ 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاج المحلي لا يغطي سوى15٪ من الاحتياجات الغذائية، ويتطلب هذا الإنتاج المنخفض استيراد ما يزيد عن 3.4 مليار دولار من المنتجات الغذائية المختلفة ذات النسبة الغالبة من الحبوب التي تمثل ما يقرب من 50٪ من ميزانية الأسرة الجزائرية، إذ يبلغ متوسط الاستهلاك السنوي منها للفرد الواحد ما لا يقل عن185 كغم.

على الرغم من الجهود المعتبرة المبذولة من أجل الحث على إدخال تحولات في الممارسات الزراعية، فالحبوب ما زالت تعتبر من المنتجات الاستهلاكية الأساسية،و بالتالي فإنها لا تزال تمثل عبئا معتبرا على الميزان التجاري للبلاد، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الموقف يتمثل في ما مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه إنتاج زراعي لا يتجاوز متوسط مردود الهكتار فيه الـ 10 قناطير في تحقيق الأمن الغذائي؟

تعتبر الجزائر من أكثر الدول المستهلكة للحبوب في العالم، وليس لديها سوى 7.5٪ من المساحة الزراعية النافعة المروية مع أمطار ذات معدل منخفض نسبيا ، وتوزيعها غير متساو على مناطق الوطن و خلال أشهر السنة. وكذلك على مدار السنين.

رغم كون عدد سكان الجزائر لا يتعدى الـ 37 مليون نسمة مع بداية سنة 2012، إلا أنها تعتبر ضمن المستوردين الكبار للطعام عالميا، و ذلك بفاتورة تتجاوز الـ 3.4 مليار دولار سنويا، (أي حوالي92 دولار/ فرد/سنة)، وتبين هذه التبعية الغذائية للجزائر، و الناتجة عن سوء استخدام الموارد الأرضية، والأداء التقني المنخفض للإنتاج، الاختلالات الكبيرة التي يتصف القطاع الزراعي

لقد انعقدت جولة الأوروغواي خلال الفترة 1987– 1994 والتي تمخض عنها توقيع اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC. فانضمت إليها العديد من الدول النامية، آملة في كسب المزايا التي بشروا

بها، وأن من يدخل في الأول سيستفيد أكثر بحسنات تحرير التجارة العالمية وما تنطوي عليه من تحرير مالي ونقدي وتجاري سيعزز النمو الاقتصادي والرفاهة في مختلف أنحاء العالم

لكن يبدوا أن هيمنة المراكز الرأسمالية الكبرى على سير المفاوضات وعلى صياغة الاتفاقيات جعل من المنظمة العالمية للتجارة ومن الاتفاقيات المصادق عليها في مؤتمر الدوحة بقطر في 14 نونبر 2001 وسيلة لتعميق الآثار السلبية لما يسمى بالعولمة الليبرالية ، فتمخضت دورة الأوروغواي المذكورة عن مجموعة من الاتفاقيات (بلغ عددها 28) تناولت المزيد من تحرير الميادين التجارية من القيود التعريفية وغير التعريفية، وامتدت إلى تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وتجارة السلع الزراعية وحماية الملكية الفكرية TRIPS وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة TRIMS والمشتريات الحكومية وتجارة الخدمات AGCS.

ومع التراجع الذي حدث في نمو صادرات البلاد النامية والتزايد الذي عرفته وارداتها نتيجة للتحرير المتسارع لقطاع التجارة الخارجية، في ضوء الالتزام بمقررات دورة أوروغواي أو تحت تأثير تنفيذ برامج التقويم الهيكلي، تزايد عجز موازين مدفوعاتها. ولمواجهة هذا العجز، لجأت هذه البلاد إلى زيادة الاقتراض الخارجي مما أدى إلى تفاقم ديونها الخارجية.

برغم المزاعم بما ستجلبه العولمة للدول النامية من استثمارات أجنبية في حالة تيسير أمور دخولها وحركتها، إلا أنها لم تأتي بشيء يذكر إلا بعض الاستثمار المتواضع (في بعض الدول) في ميادين ذات الامتياز، كالطاقة والمناجم الثمينة. واتجهت النسبة الغالبة من هذه الاستثمارات إلى الدول المتقدمة، و نسبة ضئيلة منها وزعت على بقية البلاد النامية بشكل غير متكافئ، حيث استأثرت بها بضعة دول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

رغم تأكيد الخبراء على أن الاندماج في الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى التعزيز من قدرة البلاد النامية على تصحيح اختلالات موازين مدفوعاتها وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم تقليل حاجتها للاستدانة الخارجية، إلا أن ما حدث هو عكس ذلك تماما، فتفاقمت الديون الخارجية المستحقة على هذه البلاد، وازدادت خدماتها أكثر فأكثر.

لقد نتج عن تزايد لجوء الدول النامية إلى السوق الخارجية للتزود باحتياجاتها الغذائية، آثارا سلبية، فاقمت من تبعيتها الغذائية، إذ تقوم الدول المتقدمة (وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) بدعم قطاعها الزراعي وصادراته، وتقديم إعانات كبيرة له،مما أدى إلى خفض أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية، وهو ما لا تستطيع منتجات الدول النامية تحقيقه، فأصابها بذلك ضرر كبير ومزدوج؛ فهي من

جهة لا تستطيع المنافسة في السوق العالمية، فلم تحقق أي تصدير يذكر، وبالتالي تحرم من مورد هام للعملة الحرة، ومن جهة ثانية فهي تعجز عن التصدي للمنافسة الداخلية التي تفرض عليها في عقر دارها، فتصير بذلك ضحية لخطر الإغراق في شكل واردات غذائية ذات أسعار تقل عن تكلفتها. فالبقاء في الأسواق الزراعية لا يعتمد على الميزة النسبية، بقدر ما يعتمد على الفرص النسبية في الحصول على الإعانات.

وفقا لمقررات جولة أوروغواي فسوف يؤدي تحرير الزراعة إلى إلغاء الدعم تدريجيا مما سيرفع من أسعار السلع الغذائية الزراعية إلى درجات لن تستطيع البلاد النامية المستوردة للغذاء، أن تتحمل تكلفتها، وما سيزيد من معاناتها المالية والغذائية في آن واحد.

إن تطبيق موضوع حماية الملكية TRIPs ضمن إجراءات تحرير التجارة، سيؤدي إلى الإضرار المؤكد بمصالح البلاد النامية، لأنها سترفع من تكلفة الحصول على المعرفة، و هو ما يجعل الدول النامية لا تر في هذه الاتفاقية سوى وسيلة لتحويل المزيد من أموالها إلى الدول المتقدمة.. وتقوية نفوذ الشركات متعددة الجنسيات. فعندما أخذت أوروبا من العرب فكرهم وعلمهم في القرون الوسطى كان مجانا، وعندما أخذت اليابان من أوروبا وأمريكا كان مجانا، ولكن لما أراد العالم النامي استغلال بعض ما بلغوه من المعرفة طلب منهم دفع المقابل.

في ظل سرعة فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية، في نفس الوقت الذي تواجه فيه صادرات البلاد النامية صعوبات في النفاذ إلى أسواق البلدان الصناعية، فإن عمليات تحرير التجارة العالمية وإدماج البلاد النامية في الاقتصاد العالمي تنم عن مخاطر مؤكدة لكثير من الطاقات الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ما قيل في ما تسببه العولمة من معاناة للدول النامية، فإن كثيرا من حكومات البلدان الصناعية الغنية، بدأت تمارس ضغطا على العمالة الأجنبية الموجودة لديها لحثها على الرحيل، والأدهى والأمر من ذلك هو نشوء حركات سياسية عنصرية فيها ترفع رايات العداء للأجانب وتمارس العنف والتمييز العنصري ضدهم، ومن جانب آخر تستقطب هذه الدول و تنتقي عنصر العمل الأجنبي النادر، مثل العلماء وكبار الباحثين والأطباء والمهندسين والفنيين، والذين تجلبهم لاستغلال المرحلة الثانية من أعمارهم، وهي المرحلة المنتجة من العمر، بعد أن تكون دولهم قد أنفقت عليهم الغالي والنفيس خلال المرحلة الأولى (الغير منتجة) في التكوين والتدريب، وتستفيد منهم الدول الغنية بدون أدنى تكلفة، بل وبأجور أقل مما تدفعه لأبنائها حتى وإن كانت مستوياتهم أدنى، وهكذا تسرق وتسلب أبناء هذه الدول الفقيرة، بل عقولها كما جرى ويجري لثرواتها في الماضي والحاضر، وتلفظهم في المرحلة الثالثة من العمر ليبقوا دون انتماء لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

قائمة المراجع

I: . المراجع العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، مصر، 2001
2. إبراهيم شحاته، برنامج للغد: تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير، دار الشروق، مصر، 2001
3. أحمد مجدي حجازي، "العولمة بين التفكيك و إعادة التركيب: دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد"، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2005.
4. إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، مكتبة مدبولي، القاهرة،2002
5. السيد يسين، "العالمية و العولمة"، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
6. أيوب أبو دية، "تنمية التخلف العربي في ظلال سمير أمين"، دار الفارابي، بيروت، 2004.
7. بركات محمد مراد، "ظاهرة العولمة، بين رفض العرب و الإسلاميين والترويج الغربي"، www.kotobarabia.com
8. بيير سلامة و جاك فاليه، ترجمة: سالم سليمان العيسى، "الفقر و الإفقار: العالم الثالث–أمريكا الجنوبية– نموذجا "، دار الأمة للنشر و التوزيع، دمشق، 2006.
9. جونترفورتيله، " إدارة تحديات المستقبل: جدول سياسي و اقتصادي للقرن الواحد والعشرين"، ترجمة

مركز الأهرام القاهرة 2000.

10. زكريا طاحون، "بيئات ترهقها العولمة :الاقتصادية - السياسية - الثقافية - الاجتماعية"، جمعية المكتب العربي للبحوث و البيئة، القاهرة،2003.

11.سعيد النجار، «تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر»، دار الشروق، القاهرة، 1997.

12. سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مكتبة مدبولي، القاهرة،2004.

13. عاطف السيد "الجات و العالم الثالث: دراسة تقويمية للجات و استراتيجية المواجهة "مطبعة رمضان و أولاده، الإسكندرية، 1999.

14. عبد الحميد براهيمي "المغرب العربي في مفترق الطرق:في ظل التحولات العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1996.

15. عبد المطلب عبد الحميد، "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية: من أورجواي لسياتل و حتى الدوحة"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

16. عبد المنصف حسن رشوان، "العولمة و آثارها: رؤية تحليلية إجتماعية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2006.

17. فرانسيس بويل، ترجمة: سمير كريم، "تدمير النظام العالمي: الإمبريالية في الشرق الأوسط قبل و بعد سبتمبر"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2004.

18. فرانك جي لتشنر و جون بولي، ترجمة: فاضل جتكر "العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية و السياسية و الاقتصادية"، المنظمة العربية للترجمة/مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004.

19. فضل علي مثنى، "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

20. كينيشي أوهمي، ترجمة: مركز التعريب و البرمجة، "الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية ؟

"، الدار العربية للعلوم، بيروت،2006.

21. لستر ثارو، "الصراع على القمة ومستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان"، ترجمة أحمد مراد بلبع، عالم المعرفة، الكويت 1995.

22. محمد السيد عبد السلام، " التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي"، سلسلة المعرفة، 1982.

23. محمد عبد القادر حاتم، "العولمة مالها...و ما عليها"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2005.

24. محمد علي الفرا، "مشكلة الغذاء في الوطن العربي و الأزمة الاقتصادية العالمية"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،1985.

25. محمد علي حوات، "العرب و العولمة: شجون الحاضر و غموض المستقبل"، مكتبة مدبولي، القاهرة،2002.

26. محمد عمر حماد أبو دوح، "منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية"، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية،2003.

27. محمد محفوظ، "العولمة و تحولات العالم "، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،2003.

28. محمود عبد الفضيل، "النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، منشورات دار المعرفة، 1979، الكويت.

29. معن النقزي، "عولميات الغذاء و البيئة و التنمية: الغذاء و التغذية و البيئة- جوانب اقتصادية و اجتماعية"، دمشق،2003.

30. مصطفى السعيد، "الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة: مظاهر الضعف، الأسباب ، العلاج"، دار الشروق القاهرة، 2012.

31. هانس بيتر مارتن و هارلد شومان، "فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة : د. عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم : أ. د. رمزي زكي، منشورات عالم المعرفة، الكويت 1998

32. وداد أحمد كيكسو، "العولمة و التمية الاقتصادية: نشأتها-تأثيرها-تطورها"، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2002

ثانيا: دوريات و إصدارات أممية.

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتبة الشرقية بيروت لبنان "جعل التجارة العالمية في خدمة الناس "نيويورك 2003 الطبعة العربية

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 .

3. جامعة الدول العربية، "إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005– 2025"، أوت 2007.

4. لورانزو كوتيلا، كاميلا تولمين، و جوليان كوان: "السياسات والممارسات لتأمين وتحسين الحصول على الأراضي"،المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ورقة القضية رقم 1،، يناير 2006

5. محمد بلقاسم حسن بهلول، "تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادي للتنمية المستديمة"، مداخلة في ملتقى للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجزائر يومي 27–28 فيفري 2011.

6. مؤتمر التوجهات المستقبلية لمنظمة العالمية للتجارة، حول تحديات الاقتصاد العربي بسلطنة عمان 04 مارس2007

7. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشرة،

" مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة"،

روما، 26–2001/3/30، القاعة الحمراء.

7– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الكتاب السنوي للإحصاءات العربية"، المجلد رقم: 29، 2009.

II- المصادر باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

1- A Benachenhou: "Formation du sous développement en Algérie.
Essai sur les limites du développement du capitalisme. 1830-1962." O.P.U. 1976.

2- A. Ali Toudert: "Le coût de la vie en Algérie depuis 1962." O.P.U. 1982.

3- A. Benachenhou: "L'exode rural en Algérie. "Presses de l'E.A.P. Alger. 1979.

4- A. Bouzidi: "Questions sur le mode de fonctionnement de l'économie algérienne."
A.P.N Alger. 1988.

5- A. Henni: "La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie." S.N.E.D. 1981.

6- A. Hersi: "Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962." O.P.U. 1979.

7- Abderrahmane MEBTOUL «l'Agérie face auxdéfis de la mondialisation,
Tome2 : La reponse aux defis de la mondialisation Réformes économiques et privatisation»,
office publications universitaires,ALGER,2002.

8- Alain Nonjon «La mondialisation»sedes,France,1999.

9- Analyse, Ministère de l'Agriculture de l'Alimentation de la Pêche de la Ruralité
et de l'Aménagement du Territoire, France, Centre d'Etudes et de la Prospective: Juin 2011.

10- B. Haïchour: "Le défi agro-alimentaire de l'Algérie." O.P.U. 1992.

11- Bernard Tchibambelila, "Le commerce mondial de la faim:
Stratégie de rupture positive au Congo –Brazzaville", ed. L'HARMATON, Paris 2009.

12- C.F. Gritzmen, «Feeding a hungry World», Chelsea House Publisher, NY 2010/

13- D. Badillo: "Stratégies agro-alimentaires pour l'Algérie. Prospective 2000. "C.R.E.S.M (Centre de Recherche et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes), Edisud. 1980.

14- Eric Lichtfouse and others; "Sustainable Agriculture", SPRINGER 2010.

15- F. Yachir: "Technologie et industrialisation en Afrique." O.P.U. 1983.

16- Fred Pearce ,« When the Rivers Run Dry»,Beacon Press Edition 2006.

17- Frederick P. Stutz and Barney Warf ,"The World Economy, GEOGRAPHY, BUSINESS, DEVELOPMENT", Prentice Hall, Sixth edition, 2012

18- Frederick P. Stutz , San Diego State University, Barney Warf, University of Kansas, "The World Economy GEOGRAPHY, BUSINESS, DEVELOPMENT", USA 2007.

19- G.A Cornia; R. Jolly; F. Stewart: "L'ajustement à visage humain. Protéger les groupes vulnérables et favoriser la croissance." Economica. 1987.

20- Global Water Partnership SE - 105 25 Stockholm. Suède, 2000.

21- H. El Malki: "Surplus économique et développement. Cas de l'économie marocaine." Cujas. 1978

22- H. Toulaït: "L'agriculture algérienne: Les causes de l'échec." O.P.U. 1988.

23- Harold James ,"The End of Globalization: Lessons from the Great Depression", HARVARD UNIVERSITY PRESS, Cambridge, USA, 2002

24- Hervé Gaymard, L'agriculture au cœur de l'avenir de l'Afrique, http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2009

25- J.-M. Boussard, F. Gérard et M.-G. Piketty, "Libéraliser l'agriculture mondiale ? Théories, modèles et réalités, Cirad 2005.

26- J.-M. Boussard, F. Gérard et M.-G. Piketty, « Libéraliser l'agriculture mondiale ? Théories, modèles et réalités, Cirad , Paris, 2005

28- J.P. BERTRAND ,et autres; «Le Pouvoir alimentaire mondial en question» ECONOMICA,Paris,1997.

29- J.-P. Butault, éditeur, "Les soutiens à l'agriculture Théorie, histoire, mesure", INRA, Paris 2004

30- JacquesSchnetzler» :Le développement Algérien ,«Ed.Masson19-

31- James E. Horne, PhD ,Maura McDermott, "The Next Green Revolution Essential Steps to a Healthy, Sustainable Agriculture", Food Products Press, New York , 2001.

32- Jean-Pierre Butault, éditeur , «Les soutiens à l'agriculture Théorie, histoire, mesure», INSTITUT NATIONAL DE LARECHERCHE AGRONOMIQUE Paris 2004

33- Jesus Felipe, Utsav Kumar and ArnelynAbdon," How Rich Countries Became Rich and Why Poor Countries Remain Poor: It's the Economic Structure", NY, December 2010.

34- Julia Devlin, (2003) "From citrus to cellphones? Agriculture as source of new comparative advantage in the Middle East and North Africa",Vol.: 5, publisher: Emerald Group Publishing Limited.

35- KEIGIRO Otsuka and Kaliappa Kalirajan, "Agriculture in Developing Countries, "Developing Countries,Technology Issues, "INDIA, 2008.

36- Kent Jones, Who's Afraid of the WTO?, OXFORD UNIVERSITY PRESS, NY. 2004

37- Klaus DEININGER, "Land Policies for Growth and Poverty Reduction", a Co-publication of the World Bank and Oxford University Press, 2003.

38- Klaus Deininger,- Banque Mondiale, «*Pour des politiques foncières favorables à la croissance et la réduction de la pauvreté».*

39- M. ALLAYA et autres «Alimentation et Agriculture en Mediterranee:autousuffisance ou dependance? »Publisud,Paris,1984.

40- M. ALLAYA. et autres ,"Oil, Dollars, Debt, and Crises The Global Curse of Black Gold", , Rice University, Cambridge university Press, NY 2007.

41- M. Bédjaoui: "Pour un nouvel ordre économique international. "U.N.E.S.C.O" - Nouveaux Défis au Droit International. 1979.

42- M.E Benissad: "Economie du développement de l'Algérie." O.P.U. 1979.

43- M.E Benissad: "La réforme économique en Algérie." O.P.U. 1991.

44- M.E Benissad: "L'ajustement structurel. Objectifs et expériences." ALIM-EDITIONS. 1994.

45- Mannava V.K. Sivakumar & RaymondP.Motha, Managing Weather and Climate Risks inAgriculture,ed Springer, Switzerland, USA, 2007.

46- Mark Redwood,"Greywater Use in the Middle East, Technical, Social, Economic and Policy Issues", Edited by Stephen Mc Ilwaine and Mark Redwood, First published 2010

47- Michel GRIFFON, Les agricultures du Sud et les responsabilités européennes ,

48- Olivier Blin «l'Organisation mondiale du commerce» Ellipses,Paris,1999.

49- P. Bairoch: "Révolution industrielle et sous-développement. "S.E.D.E.S". 1963.

50- P. Guillaumont: "Economie du développement." P.U.F. 1985.

51- P.MOATI «Econimie agricole»Technique et documentation (Lavoisier),Paris,1987.

52- PAUL RIVLIN, Arab Economies in the Twenty-First Century, Cambridge university Press, NY 2009.

53- R. Badouin: "Systèmes fonciers et développement économique." Cujas. 1979.

54- R.P.Roetter, H.VanKeulen et autres " Science for Agriculture and Rural Development in Low-income Countries" ed Springer Netherlands, 2007

55- Rana Amirtahmasebi, Food Urbanism: Urban agriculture as a Strategy to facilitate Social Mobility in informal settlements", Massachusetts Institute of Technology, June 2008.

56- Raymond Torres, "TOWARDS A SOCIALLY SUSTAINABLE WORLD ECONOMY: An analysis of the social pillars of globalization", International Labour Office • Geneva, 2001.

57- S. Bessis: "L'arme alimentaire." Maspéro. 1979.

58- Salah Mouhoubi «sous-développement et extraversion financière du monde arabe» office publications universitaires,ALGER,1983.

59- T.FRIEDMAN, «The Lexus and the Olive Tree»,Pub by Farrar Straus Groux 1999, NY.

60- T. Tidafi: "L'agriculture algérienne et ses perspectives." Maspéro. 1969.

61- The World Economic Forum Water Initiative, “Water Security: The Water-Food-Energy-Climate Nexus “, ISLAND PRESS, Washington,2011.

62- Tony Ingesson, Jon Jeppsson, "Grains and Gains: A study of the power structure Within the GATT/WTO agricultural regime", Lund University, Spring 2006, Sweden.

63- UNDP, Cap-Net, « Cours Pratique Sur Les Principes De Base De La Gestion Intégrée Des Ressources En Eau »,Pretoria, South Africa, Mars 2005.

64- OCDE, «VERS UNE CROISSANCE PRO-PAUVRES : L’AGRICULTURE» –OCDE 2006.

65- WTOLaw and Developing Countries, Edited by George A. Bermann Columbia University Law School, Cambridge university Press, NY 2007.

ثانيا: دوريات و إصدارات أممية.

1- Amber Brown, Marty D. Matlock," Food, Beverage & Agriculture",

A Review of Water Scarcity Indices and Methodologies, University of Arkansas, April 2011

2- AmmourBenhalima, économie de l'Algérie et ses perspectives de dévelopement.

3- Bedrani S. «L' agriculture, l' agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie»,

In : Allaya M. (ed.). «Les agricultures méditerranéennes : analyses par pays»,

Montpellier : CIHEAM, 2008. p. 37-73 (Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 61),

4- Ch. Floret E. le Floch , "Agriculture and desertification in arid zones of Northern Africa ",

CIHEAM - Options Méditerranéennes,

5- Deininger et Squire, 1998; Ravalion et Datt, 2002 in «Vers une Croissance Pro-Pauvres :

l'Agriculture –OCDE 2006».

6- Gerald P. O'Driscoll Jr. and Lee Hoskins, "Property Rights The Key to Economic Development",

In Policy Analysis Revue, No 482, August 7, 2003, Published by the Cato Institute,

7- Kofi Annan, pour un avenir viable, exposé présenté par Nane Annan au cours

de la «conférence annuelle sur l'environnement du Musée américain de l'histoire naturelle, 2002»

8- Kouame, Auguste T. 1996.Achieving Faster Economic Growth in Tunisia. Washington,D.C.:

World Bank. In PAUL RIVLIN, Arab Economies In The Twenty-First Century"

Cambridge University Press, Cambridge, 2009.

9- Mourad Boukella, «Industries Agro-Alimentaires», CIHEAM - Cahiers Options Méditerranéennes, vol n 19

10- Options Méditerranéennes. Revue du C.I.H.E.A.M Montpellier.

11- Problèmes Economiques. (Publication de la Documentation Française).

12- The World Economic Forum Water Initiative, “Water Security: The Water-Food-Energy-Climate Nexus “, Island Press, Washington,2011,

فهرس المحتويات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 1

مقدمــة 7

القسم الأول: التنمية الاقتصادية وأهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي 15

الفصل الأول: التنمية والنمو الاقتصادي 17

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية.....18

المطلب الأول: التنمية الزراعية منذ الحرب العالمية الثانية. 20

المطلب الثاني: التغير العالمي والتنمية الريفية منذ 2001. 29

المبحث الثاني: قضايا ذات صلة بالتنمية 30

المطلب الأول: التنمية و البحث العلمي وتناقص دور الدولة. 30

المطلب الثاني: قرارات قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة 38

الفصل الثاني: العجز الغذائي والاختلال الهيكلي لقطاع الزراعة.....64

المبحث الأول: مفاهيم الأمن الغذائي، وضعيته وآفاقة. 65

المطلب الأول: تعاريف أساسية: 65

المطلب الثاني: الوضعية الراهنة والآفاق في البلدان النامية 67

المبحث الثاني: الأمن الغذائي: مواطن الضعف و مواطن القوة.....69

المطلب الأول: مواطن الضعف (أو العوائق).....69

مقارنة بين وضعية مداخيل ضعيفة و مداخيل عالية في ثلاث ميادين. 79

المطلبالثاني: مواطن القوة (أو الفرص). 83

المبحث الثالث: بعض التوجهات الإستراتيجية. 87

المطلب الأول: تنمية الأسواق والمبادلات. 88

المطلب الثاني: نمو الإنتاجية الزراعية والسياسات المالية. 92

القسم الثاني: الزراعة الجزائرية وضعها وأفاقها. 97

الفصل الأول: الوضع الراهن للزراعة الجزائرية.....99

المبحث الأول: أهمية القطاع الزراعي و تطور وضع الريف الجزائري 103

المطلب الأول: مكانة و خصائص الزراعة الجزائرية 104

المطلب الثاني: وضع الريف وأنواع الفئات الريفية. 112

توزيع السكان العاملين في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003 - 2008). 115

تطور توزيع السكان الجزائريين بين المدن والأرياف بالنسبة المئوية (%) 117

توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط الفترة 2003 - 2008 (بـ%). 119

توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط سنة 2003 .2006 120

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وحصته من مجموع الناتج المحلي الإجمالي 122

مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد 123

تطور المساحات الزراعية المستحوذ عليها من طرف الأوروبيين 125

توزيع الاستغلاليات حسب حجمها سنة 1950 126

الوضعية القانونية لاستغلاليات القطاع الخاص الوطني سنة 1964 128

المبحث الثاني:الإمكانات المتاحة للزراعة والمعوقات. 138

المطلب الأول: الموارد الطبيعية 139

التوزيع العام للأراضي المستخدمة من طرف الزراعة من الحملة الزراعية98/97 إلى 09/08 142

بيانات حول المساحة المزروعة للفرد في الجزائر 143

مؤشر حاجز المياه المقترح من مالين فالكنمارك 145

نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب. 146

توزيع المساحات المروية حسب الزراعات وحسب نوعية وأصناف المياه المستعملة سنة 2005 158

تطور المساحات المروية بالهكتار (2000– 2004) 159

المطلب الثاني: الموارد البشرية 161

تطور عدد السكان و معدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 1960- 2011 164

عدد العمال الزراعيين ونسبتهم إلى العدد الكلي للعمال 165

الفصل الثاني: الإصلاحات الزراعية و آثارها على الإنتاج 168

المبحث الأول: مكانة الزراعة في السياسات الاقتصادية والإصلاحات الزراعية 172

المطلب الأول: مرحلة ما قبل التخطيط 173

المطلب الثاني: مرحلة التخطيط المركزي 1967–1989 174

المبالغ المخصصة لكل قطاع خلال الفترة (1967-1989) 175

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد 1990 176

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية 179

المطلب الأول: إنتاج المحاصيل الزراعية و تطور الإنتاجية 180

تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 1998 – 2009 181

تطور استعمال المساحات الزراعية خلال الفترة 2001- 2009 184
تطور استعمال المساحات الزراعية خلال الفترة 2001- 2009 بالنسبة المئوية 185
المطلب الثاني: تحسين الصحة الحيوانية و تطور تربية الأنعام وإنتاج اللحوم 186
تطور تربية الأنعام خلال الفترة 98/1997 إلى 09/2008 189
تطور إنتاج اللحوم و منتوجات غذائية أخرى 190
المطلب الثالث: تطور الإنتاجية والعوامل المعوقة 190
مقارنة تطور الإنتاجية في ثلاث منتجات نباتية في مجموعة من الدول العربية 193
تطور وسائل الإنتاج الزراعي 199
المطلب الرابع: تطور إنتاج الصناعات الغذائية. 199
تطور القاعدة الديموغرافية في الجزائر (1960 – 2011) 202
القسم الثالث: الزراعة الجزائرية و المنظمة العالمية للتجارة. 205
الفصل الأول: المحيط الاقتصادي الخارجي وانعكاساته على الزراعة في الجزائر 207
المطلب الأول: خصائص اقتصاد ما بعد الحرب الثانية 208
نسبة الرسوم الجمركية من قيمة السلع المصنعة لعينة من الدول 209
تطور تكاليف النقل و الاتصال 1930-1990: 210
المطلب الثاني: العولمة والمناخ الدولي الجديد 210
الفصل الثاني: الملف الزراعي و انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. 217
المبحث الأول: تحرير التجارة العالمية والملف الزراعي 217
المطلب الأول: . الجات الوسيلة التجارية الأولى لترسيخ حرية التجارة في العالم. 218
المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة 219
المبحث الثاني: تأهيل الاقتصاد وتهيئته للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 223
المطلب الأول: التنمية الزراعية و تحسين تنافسية الصادرات الزراعية. 224
المطلب الثاني: الدور المطلوب من الزراعة الجزائرية 228
المطلب الثالث: السياسات اللازمة لتحقيق الاستغلال الكامل للإمكانيات الزراعية وتنميتها 228
فهرس الجداول 251

فهرس الجداول

مقارنة بين وضعية مداخيل ضعيفة و مداخيل عالية في ثلاث ميادين. 79

توزيع السكان العاملين في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003 - 2008). 115

تطور توزيع السكان الجزائريين بين المدن والأرياف بالنسبة المئوية (%) 117

توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط الفترة 2003 - 2008 (بـ%). 119

توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط سنة 2003 .2006 120

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وحصته من مجموع الناتج المحلي الإجمالي 122

مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد 123

تطور المساحات الزراعية المستحوذ عليها من طرف الأوروبيين 125

توزيع الاستغلاليات حسب حجمها سنة 1950 126

الوضعية القانونية لاستغلاليات القطاع الخاص الوطني سنة 1964 128

التوزيع العام للأراضي المستخدمة من طرف الزراعة من الحملة الزراعية98/97 إلى 09/08 142

بيانات حول المساحة المزروعة للفرد في الجزائر 143

مؤشر حاجز المياه المقترح من مالين فالكنمارك 145

نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب. 146

توزيع المساحات المروية حسب الزراعات وحسب نوعية وأصناف المياه المستعملة سنة 2005 158

تطور المساحات المروية بالهكتار (2000– 2004) 159

تطور عدد السكان و معدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 1960- 2011 164

عدد العمال الزراعيين ونسبتهم إلى العدد الكلي للعمال 165

المبالغ المخصصة لكل قطاع خلال الفترة (1967-1989) 175

تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 1998 – 2009 181

تطور استعمال المساحات الزراعية خلال الفترة 2001- 2009 184

تطور استعمال المساحات الزراعية خلال الفترة 2001- 2009 بالنسبة المئوية 185

تطور تربية الأنعام خلال الفترة 98/1997 إلى 09/2008 189

تطور إنتاج اللحوم و منتوجات غذائية أخرى. 190

مقارنة تطور الإنتاجية في ثلاث منتجات نباتية في مجموعة من الدول العربية 193

تطور وسائل الإنتاج الزراعي 199

تطور القاعدة الديموغرافية في الجزائر (1960 – 2011) 202

نسبة الرسوم الجمركية من قيمة السلع المصنعة لعينة من الدول 209

تطور تكاليف النقل و الاتصال 1930-1990: 210

فهرس الجداول. 251